

دكتور عبد الفتاح سليم

اللعن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

القسم الأول

دار المعارف

اللعن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

«إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ أَتَوَاتِي مُلْفَقَةً
لَيْسَتْ بِخَيْرٍ وَلَا مِنْ نَجٍّ كُنَانٍ
فَإِنْ فِي الْمَجْدِ جَمَانِي وَفِي لُغَتِي
فَضْلٌ وَلِيَّاسِي غَمِيرٌ لَحْنَانٍ»
(أَعْرُ التَّمَاتِصِ الرَّاسِخَةُ: ١٨٢)

القسم الأول

تأليف

دكتور عبد الفتاح سليم

كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

١٩٨٩

دار المعارف

”حقوق الطبع محفوظة على المؤلف“
”وليس لأحد أن يطبع هذا الكتاب، أو ينسخ نصه،
أو يوزع ذلك، إلا بإذن من مكتوب“

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«الصواب والمخطأ» في الاستعمال اللغوي مسألة تُفري الباحث وتستثيره، وتستولي على جُلِّ اهتمامه في الدرس، حتى لتكاد تصرفه صرفاً عن غيرها من مسائل اللغة والنحو، وما ذاك إلا لشرف المقصد وتبيل الغاية التي هي الحِفَاطُ على الفصحى وصيانتها وتنقيتها عما علق بها، وما قد يعلق على مرِّ الدهر من أسقام الانحراف وأضرار المخطأ، وهي أسقام وأضرار صور خطرهما حديث شريف فُصِّدَها نوعاً من الضلال في اللغة يضارع الضلال في الدين، فجاء نصحه ﷺ لصحابته في رجل لحن بِمَحْضَرِهِ، فقال: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلَّ» ثم كلام لمر بن الخطاب رضي الله عنه، استمَّشع فيه خطأ اللسان، ورآه أقسى على النفس، وآثم من خطأ الرمي بالسهام، فقال لقوم أخطؤوا في الرمي قلم يهيبوا هدفهم، فاعتنوا إليه، فأخطأوا في لغة الاعتذار: «لَحْنُكُمْ أَشَدُّ عَلَى مَنْ فَسَادَ رَمِيكُمْ»، كما جاء استفظاع أمر اللحن، والكشف عن وجهه القبيح، في قول أبي الأسود الدؤلي: «إني لأجد للحن غمراً كغمير اللحم» وفي قول مُلَنَّةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ: «اللحن في الكلام أقبح من الجندري في الوجه» وغير ذلك كثير.

وغنى عن البيان إذن أن نقول: إننا نقصد من (اللحن في اللغة) معناه العام، الذي يشمل كل ما أصاب الفصحى من مظاهر خالفت بها الاستعمال العربي الموروث عمن أخذت عنهم هذه اللغة الشريفة، وسواء في ذلك ما أصاب كلماتها من تغيير في البنية أو التصريف أو الاشتقاق، وما أصاب تراكيبها من تغيير قد يُغْلِي بتأدية المعاني المرادة، كاختلاف الإعراب أو إهماله، والحذف أو الذكر، والتقديم أو التأخير.

وكلُّ مظاهر التغيير هذه لم تُحْظَ بارتياح أو يقبول عند بعض علماء اللغة قديماً وحديثاً، فاستنكروا وشددوا وحكموا بالمخطأ على ما خالف الفصحى، وجَدُّوا في إصلاح الألسنة التي فسدت باتساع العمران، والاختلاط الذي كان بين العرب وغيرهم بعد الفتح الإسلامي، على حين تأقن في الحكم علماء آخرون، فدرسوا ومَحْصُوا وقَبِلُوا من هذا التغيير ما اطمانوا إليه ولم يَرَوْا في استعماله بأساً ولا خروجاً عن مألوف المنهج العربي في اللغة.

ومن هذا وذاك كان التناجُ خلافاً واجتهاداً ثم رأينا في تحري الصواب والخطأ، بما تلوَّكهُ الألسنة وتَسَطَّرُهُ الأقلام، وقد جُمع بعض هذا التناج في كتب خاصة، أطلق عليها «كتب اللحن» و«كتب التنقية اللغوية»، أما بعضه الآخر فتجده مبعوثاً بين قضايا لغوية ونحوية وصرفية في كتب اللغة والنحو والتصريف، ومع اتساع هذه الآراء وتسمُّبها واختلافها قوة وضعفاً غدت هي نفسها في حاجة إلى دراسة تحكم بينها؛ لتمييز صحيح الرأي من سقيم، وسليمة من فاسدة.

ومن هنا ظهرت دراسات لبعض المهتمين بالقضايا اللغوية من المُحدثين، وهي دراسات مفيدة ومشكورة، وإن أُخذَ عليها؛ أنها انصرفت إلى دراسة كتب اللحن الخاصة، ولم تُلَقِّتْ إلى ما وراءها من تلك الاستعمالات المُخطَّأة المتناثرة في كتب اللغة وغيرها، وأنها اهتمت بدراسة الشكل دون المضمون، فهي لا تكاد تخرج عن نطاق إحصاء الكتب اللحنية والتصريف بؤلفيها، وسرد بعض الظواهر اللغوية الواردة في كل منها، أما عرض هذه الظواهر على لغة العرب وأصولهم النحوية والصرفية فلا شيء منه إلا القليل.

ولذا أجمعتُ أمري على أن تكون دراستي هذه دراسة من داخل، تهتمُّ بالمضمون، فتعرضُ لهذه الآراء - في كتب اللحن أو في غيرها - ونردُّ الرأي إلى صاحبه - إن أمكن ذلك - ثم تكشف عن مقياسه، وأساس هذا المقياس، ثم تبين حظ هذا الرأي من الصحة والخطأ، وكان من المفيد أن تبدأ هذه الدراسة بوضع صورةٍ للغة المجتمع الجارية بين العامة والخاصة على مرِّ العصور، ثم تنتهي إلى بيان ما أحرزته جهود المقاومة اللحنية من نجاح. كما كان من المفيد أن تأتي دراسة شاملة للبلدان التي سطعت فيها أنوار الإسلام، واهتدى أهلها بهديه وتكلموا بلفظه، وللأزمان المتوالية إلى العصر الحديث. واللَّه سبحانه وتعالى أسألُ أن ينفع بها، وأن يُتَّيَّبَ عليها، لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه أنيب.

عبد الفتاح سليم
السيدة زينب

٧ من شهر رمضان المبارك ١٤٠٨ هـ
٢٣ من إبريل ١٩٨٨ م

القسم الأول

اللحن في اللغة في رأى علماء اللغة الأقدمين

* الفصل الأول

في العراق

(من الصفحة ٧ إلى الصفحة ١٢٧)

* الفصل الثاني

في الأندلس

(من الصفحة ١٢٨ إلى الصفحة ١٨٥)

* الفصل الثالث

في صقلية

(من الصفحة ١٨٦ إلى الصفحة ٢١٤)

* الفصل الرابع

في المغرب

(من الصفحة ٢١٥ إلى الصفحة ٢٣٧)

* الفصل الخامس

في الأقطار الأخرى

(من الصفحة ٢٣٨ إلى الصفحة ٢٦٩)

الفصل الأول

في العراق

أولاً

في لغة العراقيين*

لم يكن الفتح الإسلامي للعراق - الذي تم في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه - هو البدء الزمني الحق لاختلاط العرب والفرس، ثم لما تبع ذلك من ظهور الانحراف اللغوي وذيوعه واتساع رقعته؛ ذلك لأن العرب والفرس قد اختلطا قبل هذا الفتح بزمان طويل يمتد إلى العصر الجاهلي، لأغراض سياسية وتجارية واجتماعية، ولا شك أن المعرفيات التي كانت تتمتع بها بلدان العراق - من الرخاء والأرض الخصاب والعيش الرغد والحضارة المريقة - جذبت كثيراً من العرب قبل الإسلام، فهاجروا إليها واستوطنوها - ولاسيما بين النهرين - ومن الثابت في التاريخ أن مدينة (الكوفة) قامت في بقعة كانت تتلاقى فيها اللغات: الآرامية والفارسية والعربية منذ القدم^(١)، وأن (الحيرة) - وهي قريب من الكوفة - كانت تضم إمارة عربية تخضع خضوعاً مطلقاً لنفوذ الفرس، وتتمتع بحمايتهم إلى ما بعد ظهور الإسلام، وقد أدت هذه الحماية إلى امتزاج قوتي بين الشعبين في أمور الميشة والثقافة إلى حد أن بهرام جور - الملك الفارسي الساساني - قد نشأ بين هؤلاء العرب الحيريين ونولي تربيته وتهذيبه النعمان بن امرئ القيس حتى أجاد العربية ونظم الشعر العربي.

* يرد في أثناء هذا البحث بعض الأمثلة اللغوية المنسوبة إلى كبار العلماء في اللغة والفقه والحديث ونحن نذكرها لأنها وردت هكذا بلا رد ينقصها وإن كنا نرجح بعضهم عن أن يقع في مثل ذلك، ثم إن بعض ما يذكر هنا من أخطاء يحتمل التلويل أو ورود فيه ما يطرده، ولكننا نذكره على أنه خطأ تبعاً لوجهة روايته من جهة، ولأننا نسعى إلى رسم صورة للغة على بعض الألسنة العراقية من جهة أخرى.

(١) العربية (يوهان نيك) ١٧.

وقد نشأ عن هذا الاختلاط فريق من العرب ومن الفرس، أخذوا من اللغتين بحفظ كثير أو قليل، مُهِمَّتُهُمُ المعاونة في الإفهام بين المختلطين، وقد ذكروا أن بلاط كِسْرَى كان يضم من المترجمين عدداً كبيراً، فُسِّرَ بعضهم له قول الأعشى:

أَرَقْتُ وَمَا هَذَا الشَّهَادُ الْمَوْزُقُ؟ وَمَا بَقِيَ مِنْ شَوْقٍ وَمَا بَقِيَ نَعَشُ^(٢)
وباقى في مَقْلَمَةِ هُؤَلَاءِ عمرو بن عدس بن زيد العبَّادِيّ الذي كان كاتباً لكِسْرَى ومترجماً له^(٣).

وبما لا شك فيه أن التقاء العرب والفرس سَرَّبَ إلى كلٍّ من العربية والفارسية كثيراً من الكلمات والتعاريف والتراكيب منذ العصر الجاهلي، نرى هذا واضحاً في العربية التي جرت على ألسنة العرب - ولاسيما الشعراء من بينهم - حين استعملوا في غير حرج تلك الكلمات الفارسية بعد أن أضفوا عليها مَسَحَةً عربيّتهم أحياناً أو أطلقوها على حالها الفارسيّ أحياناً أخرى، وقد ذكروا أن العلماء كانوا لا يحتجّون بشعر أُمِّية بن أبي الصَّلْتِ؛ لأنه يأتى في شعره بأشياء لا تعرفها العرب؛ لقراءته كتباً دينية غير إسلامية^(٤).

والإطلاّع على ما أُثِرَ من شعر للأعشى وأوس بن حجر وامرئ القيس والمُثَنَّبِ القُدِّي وأبي نُؤَادٍ يُرى كثيراً من تلك الكلمات الفارسية^(٥).

وأما التعاريف والتراكيب فليس يبعد أن يكون بعض العرب في الجاهلية قد استحدث في العربية تعاريف وتراكيب على قياس التعاريف والتراكيب الفارسية، وإن لم يصل إلينا من ذلك شيء؛ لأن علماء اللغة لم يهتموا بتدوينه حتى لا تفسد العربية على من يتعلمها، ونحن نعرف أن العلماء رفضوا الأخذ عن بكر؛ لمجاورتهم القبط والفرس، وعن عبد القيس وأزد عُمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين الهند والفرس^(٦)، ولم يكن رفض الأخذ عن هؤلاء، لأنهم يُجْرُونَ في كلامهم الألفاظ الدخيلة فقط؛ فقد كان العرب ممن أخذت عنهم اللغة يفعلون ذلك، وإنما لأن هؤلاء استحدثوا تراكيب وتعاريف لغوية دخيلة على الفصحى، ولو قُوِّتْ لغات هذه القبائل وغيرها ممن خالط لظفرنا بما جَدَّ على العربية من تلك التعاريف والتراكيب المضارعة للفارسية.

(٥) انظر: الزهر ١/٢١٢.

(٦) العصر السابق.

(٢) الشعر والشعراء ٤٥.

(٣) الأغاني ٢٨/٩٥٠٠.

(٤) الأغاني ٤/١٣٣٥.

وإذا كنا نعد الاختلاط في مقدمة دواعي الانحراف اللغوي فلا شك أنه قد وُجد منذ الجاهلية بين العرب المخالطين وبين الفرس الذين اختلطوا بالعرب ثم تعلموا العربية من بعدهم لتكون وسيلة التفاهم بينهم وبين العرب، والفارسي قد يتعلم العربية ويحيدها ويبرع فيها، ولكن لسانه العربي الجديد لا يخلو مع ذلك من أثر لفته الأصلية، وكذلك العربي حين يتعلم الفارسية أو يختلط أهلها ويعيش معهم في مضر واحد يعلق لسانه بعض ما في لغتهم فيبدو ذلك في نطقه ويصيب من سلامته وفصاحته.

نقول ذلك لإثبات أن الانحراف اللغوي قد نشأ في البيئة العراقية منذ الاختلاط، أي منذ العصر الجاهلي، وإن كان على نطاق ضيق، وسواء فيه العرب الذين استوطنوا الأرض المخصبة من سواد العراق، والذين وفدوا إلى الحيرة لتعلم الكتابة، والفرس الذين عاشوا معهم وعلموهم، نقوله وإن لم يكن في أيدينا الدليل المادي المأثور؛ لأن ذلك طبع الأشياء في الاختلاط، وتعلم اللغات، وهي مختلفة الحروف والكلمات والصيغ والتراكيب. وإذا ارتبط اللحن في اللغة بالاختلاط بين الفصحاء وغيرهم من العجم، وثبت أن ذلك الاختلاط تمتد جذوره إلى ما قبل الإسلام، فليس يوسع أحد - وإن بلغ الغاية في التقصي - أن يحكم على انحراف سمعه بأنه أول ما سمع في ذلك البلد من لحن، ولو قلت مساحة هذا البلد وقل عدد ساكنيه، ومن هنا فما حكاه الجاحظ وغيره - من أن أول لحن سمع في العراق هو: حَيَّ على الفلاح^(٧) - بكر الياه المشددة من حَيَّ - وما جاء في (مغني اللبيب) من أن أول لحن سمع في البصرة هو: (لَعْلُ له عُذْرُ وأنت تلوم)^(٨) - بعد نوعاً من المجازفة بالأحكام؛ إذ من ذا الذي يستطيع أن يسمع كلام الناس كلهم في إقليم واسع كالعراق حتى يميز مثل هذا الحكم الدقيق؟ ويبدو أن الجاحظ وابن هشام كان في أنفسهما شيء منه؛ فلم يثبتا له قائلًا ولا سامعًا ولا راويًا، وإنما اكتفيا بقوليها: (قالوا.. وقيل) وهما لفظتان تردان لطرح التبعة عن الراوي مما روى إذا لم يكن على ثقة منه. على أن في (إصلاح المنطق)^(٩) لإبن السكيت أن الراوي لللحن الأول هو الفراء، وأحسب أن دقة الفراء في أحكامه وتحريه لمسائله نجحتنا لا تثق في نسبة ذلك إليه.

وإذا كان الاختلاط بين العرب والفرس في العراق سبباً مؤدياً إلى حدوث الانحراف

(٧) البيان والتبيين ١٧٢/٢.

(٨) مغني اللبيب ٢٢٢/١ - وهو على الرواية برقم (عذر) وبعضهم ينسب لها وجهاً في الرمية.

(٩) إصلاح المنطق ٢٩٧.

اللقوى فقد كان الفتح الإسلامي من بعد ذلك سبباً دافعاً إلى انتشاره وتوسع مظاهره،
 وبعد خشي عمر بن الخطاب رضي الله عنه على العرب الفاتحين أن يختلطوا فينحرموا
 وتتعرف ألسنتهم ويضيعوا بين الشعوب المظلمة التي تفوقهم عدداً، فحرم عليهم امتلاك
 الصياع في الأقاليم الجديدة أو اتخاذها وطناً لهم ومقاماً لأسرهم، وحصرهم على إقامة
 المعسكرات البعيدة عن المدن والإقامة فيها، غير أن الزمن وحده أقسداً ما دبر عمر، ففي
 بضع عشرات من السنين استحوالت هذه المعسكرات مدناً امتلأت بالعرس إلى جوار من
 فيها من العرب، ومن هذه المدن (البصرة) التي حل بها فريق ممن أسلم من أهل أذربيجان،
 وارتفع شأن عدد منهم، مثل عباد الله الأصبهاني الذي تسبب إليه دار ابن الأصبهاني
 بالبصرة، والذي كان له أربع مائة مملوك، وحين وجّه يزيد جرد جنوده الساسانية إلى الأهواز
 بقيادة سباه الأسوارى لمقاتلة العرب، ورأى هؤلاء الجنود من ظهور الإسلام وعز أئمه
 ما حبه إليهم، يمشوا إلى أبي موسى الأشعري يعرضون عليه الدخول في الإسلام
 والمعارضة مع العرب على شرط أن يؤمنهم، وأن يسمح لهم بالنزول حيث أرادوا، فأجابهم
 أبو موسى، فاختاروا البصرة، حيث نزلوا في الخياط التي بُسِيت إليهم^(١٠).

كذلك حل بالبصرة مائة عبد الله بن زياد الدين جمعهم من بخاري، وبلغ عددهم
 ألفي مقاتل، وقد مكثوا بها حتى بنى الخصاص «واسطاً»، فرحل كثير منهم إليها، ولم تكن
 الكوفة أقل حظاً في ذلك من البصرة؛ فقد كان بها بقايا الجيوش الساسانية التي انضمت
 إلى العرب وقاومت مع الفاتحين، ويذكر البلاذري^(١١) أن أربعة آلاف فارسي من جند
 شاهنشاه - ممن قاتل تحت قيادة رستم في القادسية - عقدوا أماناً مع سعد بن أبي وقاص،
 يخولهم حق النزول حيث أحبوا، ومخالفة من أحبوا من العرب، وأن يعرض لهم في إعطاء،
 وقد اختاروا الكوفة مقرّاً لهم، وسَمُّوا باسم نقيبهم دِثْلَم: حِمْراء دِثْلَم.

وكلتا مرت الأيام راد الاحتلال في مدن العراق وقراها وباد استئصال الفرس للغة
 العربية واستئصال العرب للغة الفارسية، كلٌّ يُجْري اللغة الطارئة على لسانه إجراءً للغة
 الأصلية، بل إن العرب أنفسهم صرّفوا بعض كلماتهم على وفق قواعد الفارسية، فاعرب
 الذين حلوا بالبصرة جرى على ألسنتهم إضافة المقطع (آن) إلى آخر الأمكنة المسوبة
 إلى الأشخاص - على نحو ما فعل الفارسيه في ذلك - وهكذا كانت سُمِّي الإقطاعيات

(١٠) فتوح البلدان ٢٨٠

(١١) فتوح البلدان ٢٨٠

الكثيرة بأسماء أصحائها، ويذكر البلاذري في فئوح البلدان (تقسيم البصرة)^(١٢) أن عثمان قطع أخاه حمصاً (حَمَصَان) وأخاه أمية (أُمَيَّتَان) وأخاه الحكم (حَكَمَان) وأخاه المعيرة (مُعِيرَتَان) .. الخ، وكان من أسماء الفئوات المهمة في البصرة: خالدران وطلحتان، إلى آخر ما ذكره.

أما العرب الذين حلوا بالكوفة فقد جازوا مَنْ فيها من الفرس في استعمال الكلمات الفارسية، إذ شاع على ألسنتهم (الباتروج) بدلاً من الحوك، و (وازار) بدلاً من السوق، و (خيار) بدلاً من قنّاء، و (بال) بدلاً من بسّخاة، و (وندى) بدلاً من مجذوم، وهي كلها فارسية^(١٣).

وكانت الفارسية مستولة - إلى حد كبير - من اللُّكَّة التي أصابت الخاصة والعامة على السواء، وأقرب الأمثلة على ذلك عبيد الله بن زياد - والى العراق - (٣٠ هـ - ٦٧ هـ) الذي كان ينطق عربية غير فصحة، لأنه نشأ في الأساورة مع أمه مرجانة، وكان زياد قد زوجه من يثرب وبنو الأسوارى، ومن مظاهر لُكَّته أنه كان ينطق الهاء بدلاً من الحاء، والكاف بدلاً من القاف، وأنه قال عن الأرض: اسْتُت الأرض، وأنه أمر الجند يوماً فقال لهم: افتحوا سيوفكم - أي سُلُوها - وكان هذا دافعاً إلى هجاء يزيد بن مفرغ له بقوله:

يَوْمَ فَتَحْتَ سَيْفَكَ مِنْ بَيْدٍ أَصَعْتَ وَكُلُّ أَمْرِكَ لَمَضِيعٍ

على حد ما يروى الجاحظ^(١٤) - وكذلك لم يَسَلَمْ يزيد بن مفرغ هذا من جريبان الفارسية على لسانه - وقد كان يعدُّ نفسه من الحُمَيْرِيِّين - فعين ظفر به «عبيد الله بن زياد» وأمر بأن يُجَرَّ في ثياب مهلهلة مشدوداً إلى هَوْدَ وخنزير في قُرْنٍ واحد، وقد سفاه مُتَهَلِّلاً: ليس في طرق البصرة، فتجمع حوله الصبيان يرون حاله المريرة، وهم يسألونه بالفارسية: إين جیست؟ (ما هذا؟) فأجابهم بالفارسية أيضاً: آب است، بیذاست، عصارات ریب است، سُمِّیة روسید است، (أي: هذا ماء وبيذ وعصارة ريب وسُمِّیة البغي)^(١٥).

(١٢) فئوح البلدان ٣٤٦، ٣٧٢.

(١٣) البيان والتبيين ١/١٨.

(١٤) البيان والتبيين ٢/١٦٧.

(١٥) البيان والتبيين ١/٨٠٠، النحر والتضراء ٧٨.

ووجدنا كذلك معاصراً للمججاج التقفى هو أبو الجهم الخراساني النخاس وقد
جىء به إلى المججاج؛ لأنه باع لبعض المسلمين دواباً معينة، فقال: «شريكنا في هواره،
وشريكنا في مداينها، وكما تجيء تكون»، وكان يحضره المججاج من اعتاد سماع الخطأ
وكلام الملوّج بالعربية حتى صار يفهم مثل ذلك، فعصر له كلام الخراساني بأنه يريد أن
يعول: شركلونا بالأهواز وبالمداين بيعتون إلينا بيه الدواب، فعصر بيعها على
وجوهها^(١٦).

ولا ريب أن جريان الكلمات والجمل الفارسية على لسان العربي لا يُعدُّ محرفاً،
ما دامت فارسية حالصة ولا خَطَرٌ من ورائها، فذلك لا يعدو أن يكون من تعمد للعدت،
وكذلك لا يُعدُّ انحرافاً جريان الكلمات والجمل العربية على لسان الفرسى -
ما احتفظت بظهورها العربي - إنما الخطر الحق حين يعطى المتكلم للكلمات العربية أحكام
الكلمات الفارسية من حيث التثنية أو الجمع أو النسبة أو التذكير أو التأنيث إلى غير
ذلك من القواعد الخاصة بالفارسية، كما مرَّ بما من إضافة (آن) إلى آخر الكلمات العربية
للدلالة على النسبة، وكما مرَّ قبل قليل من كلام أبي الجهم النخاس الذي جمع (شريك)
العربية جمعاً فارسياً.

ولم تظهر لنا كتب اللغة أو الأدب أو التاريخ على وصف تأمُّ للغة العراقية زمنَ لفتح،
وحلال القرنين: الأول الهجري والثاني الذي ظهر في منتصفه - على ما سطرنا - أولُ
الكتب التي عالجت اللُحْنَ اللُّغوي في العراق، وهو كتاب (الحس العوام) المنسوب للإمام
الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ هـ وكلُّ ما هالك أمثلة للاعترافات اللغوية في القرنين
الأول والثاني. وقد ذكرنا من القرن الأول عبيد الله بن زياد وأبا الجهم الخراساني،
أما القرن الثاني ففيه جاور الانحرافُ العامَّةُ إلى الخاصة من الحكماء والعلماء، فمن
الحكام: خالد بن عبد الله القسري، الذي وَلَّى العراق من سنة ١٠٥ هـ إلى سنة
١٢٠ هـ يقول عنه المدائني أيضاً: إنه هو الفاعل «إن كنتم رجبون يوم
رمضانيون»^(١٧) ويذكرون لخالد هذا حادثاً ألجأه إلى اللحن: فقد تلقى سنة ١١٩ هـ بـ
قيام الشيعة (المعزة بن سعد) بثوره في الكوفة ففرَّع خالد لذلك أشدَّ الفزع، وطلب
حُرَّةً من ماء وهو متلحج، وكان هذا فريضةً للشاعر يحيى بن سافل الحميري، الذي
حفر من شأنه بشعر جاء فيه.

(١٦) البان والنيين ١١٣/١، عيون الأخبار ١٦٠/٢.

(١٧) البان والنيين ١٧٠/٢.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كُلُّ النَّاسِ حَاطِبَةٌ وَكَانَ يُؤَلِّعُ بِالشَّدِيدِ فِي الْخُطْبِ^(١٨)
 ومهم أمير البصرة محمد بن سليمان الذي غلط على المنبر يوماً فقرأ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ فرفع (ملأئكته) وحين وجهه إلى أن العراء بالنصب وأنه قد لحن استحيا أن يرجع عن لحنه، وأرسل إلى النحويين أن يحالوا لعرائه، فعدوا عطف (ملأئكته) على موضع لفظ الجلالة، أو موضعه رجع بالابتداء فأحارهم ولم تزل هراءه حتى مات، وكره أن يرجع عنها حتى لا يقال: إن الأمير لحن^(١٩) وكذب كس والى البصرة من قبله يقرأ الآية بالرفع ويأبى أن يردّه أخذ إلى الصواب، ولما مجاسر الأخفش على إصلاح خطئه مرةً زجره وتوعده قائلاً: تَلَحُّونَ أمراءكم^(٢٠) ونحكي الروايات شيئاً من هذا اللحن عن الوليد بن عبد الملك وعبد الله بن يزيد بن معاوية والحجاج بن يوسف الثقفي الذي كان - على لحنه - معدوداً في جملة الفصحاء - على ماذهبهم رؤية بن العجاج وأبو عمرو بن العلاء^(٢١).

أما العلماء، فمهم: يوسف بن خالد التميمي، وهو فقيه عاشر في البصرة بين سق^(٢٢) ١٢٠ هـ و ١٨٩ هـ، وكان له الفصل في إدخال المذهب الحنفي إليها، كان يقول لعمرو بن عبيد ما تقول في دجاجة ذهبت من فغانها؟ وحين قال له عمرو: أحسب من كلامك، قال: من قفأؤها، فلما أكر عليه ذلك أيضاً، قال: من قفأها، فقال له عمرو: ما عفاك بهذا؟ قل: من قفأها، واسترح، ويوسف هذا كان يستعمل المضارع من الماضي (شج) بكسر الشين، بدلاً من ضمها، كما كان لا يراعي القاعدة الصرفية في صوغ أفعال لتفصيل، فيأتي بالتفصيل على (أعمل) مما دل على لونه، كان يقول: هذا أحمر من هذا، يريد: أشدُّ حمرةً منه^(٢٣).

ويبدو أن استعمال يوسف هذا كان متأثراً إلى حد كبير، بلغة البصرة الدارجة في القرن الثاني، حيث الخلط بين صيغ المقصور والممدود، وبين حركات عين المضارع، والتساهل في صوغ التفصيل على (أعمل) مطلقاً.
 ما طرأ الإعراب، فأمر كان قبل ذلك بأميد طويل، غير أن نطاقه قد أوسع في القرن

(١٨) البيان والبيان ٨٦/١، ١٧/٢.

(١٩) محاسن العلماء للزجاجي ٥٤، البيان والبيان ١٩٨/١.

(٢٠) إنبه الرواة ٤٣/٢.

(٢١) البيان والبيان ١٧١/٢، الكامل للمبرد ١٦٤/١.

(٢٢) البيان والبيان ١٦٨/٢.

الثاني. حتى وجدنا من يُؤثّر السلامه بترك الإعراب أصلاً، فيحري كلامه كله موقوف الآخر. وقد يكون من المحتمل أن تلتصق العذر للأعيون، إذ شاعت بينهم تلك الظاهرة وهي التخلّي عن الإعراب. كإسماعيل بن أبي خالد الكوفي المتوفى سنة ١٤٦ هـ، كان طبعاً، وذكروا أنه كان ينطق الأسماء الخمسة على حلقها المرفوع دائماً، فكان يقول: عن أيوه،^(٢٣) ولكن ليس من المحتمل أن تلتصق هذا العذر لغيرهم من العلماء، فقد كان من الشناعة بمكان أن يكون هناك مُصنّف مثل مهدي بن مهلهل يُسكّن في حديثه أواخر الكلمات، فيقول: حدثنا هشام - مجزومة - ثم يقول: ابن - ويجزمه - ثم يقول: حسام - ويجزمه - لأنه حين لم يكن نحوياً رأى السلامة في الوقف^(٢٤). وكان من الشناعة بمكان أيضاً أن نجد فقيهاً صاحب مذهب - هو أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ) يُسأل: ما تقول في رجل أخذ صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله؟ أتبيدّه؟ فيجيب: لا، ولو ضرب رأسه بأها قُتِس^(٢٥). وكان من الشناعة بمكان أيضاً أن نجد قاضي واسط - أبا شبة إبراهيم بن عثمان (ت سنة ١٦٩) - يحمل العوامل الداخلة على الأفعال حين يقول: أتيتمونا بعد أن أردنا أن نقيم^(٢٦).

ولم يسلم من اللحن أيضاً علماء اللغة ورواتها، فقد حكم يونس بن حبيب على حماد الراوية (ت ١٥٥ هـ) جامع الملاحظات بأنه: كان يكذب ويُلحن ويكسر^(٢٧) - أي لا يفهم الوزن اللغوي - وكذلك وصفه مروان بن أبي حفصة بأنه كان لُحنةً لُحانةً ولم يكن لعماد من مخلص، إلا أن يحتذر بأنه رجل يجالس الشوّقة فلسانه على لسانهم^(٢٨).

بل لم يسلم من اللحن علماء النقيّة اللغوية أنفسهم؛ فقد حكوا أن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) قصده طالب ليقرأ عليه، فصاحه بكلاء البصرة وهو مع العامة يتكلم بكلامهم لا يفرق بينه وبينهم، فنقص من عينه^(٢٩). واعترف أبو عمرو نفسه بكثرة أخطائه حين قيل له في حرف قاله: ألا ترى هذا خطأ يا أبا عمرو؟ فقال: لو كنت كلنا أخطأت وقعت في حجري جورة لا متلاً حجري جوزاً، ولم يذكر الحرف^(٣٠). وقد كان طغيان العامة جارفاً أيام الكسائي، كما كانت العامة تهاً من يقيم الإعراب.

(٢٧) مفتاح السطة ١-١/١
(٢٨) مجالس العلماء للزجاجي ٢٧
(٢٩) مفتاح السطة ١-١/١
(٣٠) شرح ما يصح فيه التصحيح ٧٣

(٢٣) العربية (يوهان فوك) ٧٦
(٢٤) البيان والتبيين ١٧٣/٢
(٢٥) البيان والتبيين ١٦٨/٢
(٢٦) مجالس العلماء للزجاجي ٢٧

أو يجري على سَنَنِ الفصحى، حتى إلى الكسائي على نفسه ألا يكلم عامياً إلا بما يوافقه
 ويشبه كلامه، عندما وقف على نجار وسأله: يكلم ذاك البايان؟ فقال النجار مستهزئاً:
 بَسْلَحَتَانِ^(٣١). هل كان التعليم نفسه - ولو طالعت مدته - لا يُجَيِّدُ في درء خطر العامية،
 فقد أقام أبو الحسن المَرْوَزِيُّ أربعين سنة يختلف إلى الكسائي، ومع ذلك كان لا يعرف
 ضبط حركة الراء من القمل (تتقر) من قوله: مررت بدحاجة تتفرك^(٣٢) وهما هو ذا
 إبراهيم الموصل المقي المتوفى سنة ١٨٨ هـ في بغداد تجري العامية على لسانه في غير
 حرج، فقد جاء في شعر له:

أَنَا جِئْتُ بَيْنَ طُرُقِ مُوَصِّلٍ أَجَلْتُ قُلْلَ خَرِيًّا
 مَنْ شَارَبَ الْمُلُوكَ فَلَا بُدَّ مِنْ سُكْرِيًّا^(٣٣)

وما إنْ تفرَّغ من القرن الثاني، ونشرع في تقصُّن حال اللغة العراقية في السنين الأولى
 من القرن الثالث، حتى نجد في مقدمة اللاحقين الخليفة العباسي نفسه، وهو المعتصم الذي
 تولى الأمر بعد أخيه المأمون بن عامي ٢١٨ هـ و ٢٢٧ هـ دون أن يصل إلى مستوى من
 التعليم يرشعه لذلك المنصب، فقد كان يكره التعليم منذ صباه، كما وقع بعد توليه الخلافة
 تحت سيطرة الأتراك، وهؤلاء لم يكن بهم ميل إلى التحلُّ بالثقافة اللغوية أو الأدبية، ولقد
 بدا فساد لغة المعتصم عندما أمر يوماً أنْشَأْسَ التركيَّ القُبَّمَ على السلاح أنْ يحضر له كتاباً
 لصيد، ولكنه رَدَّهُ عليه لَعَرَجٍ كان به، فكتب إليه أنْشَأْسَ البيتين التاليين:

الْكَلْبُ أَخَذْتُ جَيْدَ مَكْشُورٍ رَجُلٍ جِئْتُ
 رَدَّ جَيْدٍ كَمَا كَلْبٌ أَنْتَ أَخَذْتُ

فأجابه الخليفة على غرار فساد بقوله:

الْكَلْبُ كَانَ يُفَرِّجُ يَوْمَ الَّذِي بِهِ بَغِثْتُ
 لَوْ كَانَ جَاءَ يُجَبِّرُ أَجْبَرُ رَجُلٍ كَلْبٌ أَنْتَ^(٣٤)

وكان الجاحظ خير من صور لنا ملامح التغيير اللغوي الذي عاصره منذ أواخر
 القرن الثاني إلى النصف الأول من القرن الثالث (١٦٥ - ٢٥٥ هـ) والذي نلخصه في
 ناحيتين.

الناحية الأولى: لغة العامة، وهي - مع سُوْقِيَّتِهَا - متعاونة فيما بينها في اللحن،
 فأسوأ اللحن ما صدر عن الحاكّة والغزاليين الذين جعلهم الجاحظ أهْوَنُ شَأْنًا من أنْ

(٣٣) الأغاني ١٨٠١/٥

(٣٤) انظر: الترمذ (يوحنا طه) ١٢٨

(٣١) معجم الأدباء ١٩٧/٢

(٣٢) معجم الأدباء ١٩٨/١٢

يوجهوا بالتحقيق؛ لأن الأحمى هو الذى يكلم بالصواب الجيد، ثم يحىء بخط فاحس، والمخاتك ليس عند صواب فى فعال ولا مفعال، وكذلك القترال. وعلى هؤلاء الخمسة، وقد ذكر الجاحظ أن خادماً له أجرى الكلام العربى مجرى الكلام الفارسي؛ فقدم الصفة وأصاها إلى الموصوف حين سأله الجاحظ. فى أى صناعة أسلموا هذا الغلام؟ فقال فى أصحاب نعال بشت - يريد: فى أصحاب النعال السندية^(٣٥). كذلك حكى الجاحظ عن علام له اسمه عيسى أنه أخطأ فى تركيب بعض الجمل العربية، عندما قال لعلام آخر: الناس وثقت أنت حياة كلهم أقل! يريد: أنت أقل الناس كلهم حياة، وذلك^(٣٦)؛ ويأتى بعد هؤلاء جميعاً المعلومون؛ فهم أقل لنا عن سبقهم، ولا سيما من كان منهم فى تعليم ولا، العامة.

وفى تصوير الجاحظ للغة هؤلاء العوام، يسترعى انتباهنا تلك المصطلحات اللغوية، التى دأبت بين الطوائف المختلفة فى البصرة خاصة، والتى اتسم بعضها ببسمة الفارسية، وبعضها الآخر بدا فى لفظ عربى ومعنى مستجد غير مألوف، اللهم إلا لأهل الطائفة أنفسهم. فمن المصطلحات الخاصة بطائفة السؤال - طالبي الصدقات - ما جاء عن خالد بن يزيد مولى المهالبة - الذى اشتهر باسم خالويه المكدي - عندما سُئل: وأنت لتعرف المكديين؟ قال: وكيف لا أعرفهم، وأنا كنت كاجار فى حدادة سنى، ثم لم يبق فى الأرض مخبطرانى ولا مستعرض إلا عفتة، ولا سحاذ ولا كاغانى ولا بانوان ولا قرسى ولا عواء ولا مشعب ولا فلور ولا مزبدى ولا إسطل إلا وكان تحت يدي، ولقد كُلت الزكوري ثلاثين سنة، ولم يبق فى الأرض كعبي ولا مكدي إلا وقد أخذت العرافة عليه^(٣٧).

ومن المصطلحات الخاصة بالطفيليين ما جاء على لسان أبي الفاتك الذى وُصف بأنه قاضى الفتيان، قال: الفتى لا يكون نشالاً ولا نشاعاً ولا برسالاً ولا لكائماً ولا مقصب ولا نقاضاً ولا ولاكاً ولا مقوراً ولا مقربلاً ولا مخلفاً ولا مسوغاً ولا ملماً ولا مخصر ثم يضيف الحارثي - صاحب القصة - قوله: فكيف لو رأى أبو الفاتك النطاع ولعطع والهاش، والمذاد، والدفاع، والمحول^(٣٨)؟ إلى غير ذلك من مصطلحات خاصة بغالبية طوائف البصرة، حفل بها وبشرحها كتاب (البخلاء).

(٣٥) البيان والنبير ١١٣/١

(٣٦) البيان والنبير ٩٣/٤

(٣٧) البخلاء ٤٧ - وانظر شرح هذه الألفاظ من ٥١ إلى ٥٣

(٣٨) البخلاء ٦٤ - وانظر شرح هذه الألفاظ من ٧١ إلى ٧٣ -

ويبدو من كلام الجاحظ أن الإعراب لم يكن ذا خطر كبير أو قليل على هذه اللغة، وإن العمة كانت سخر من يعرب معها ويعيبه بالتشذيق، ولذلك حذر الجاحظ من محكي بادرة من نواذر العوائم أن يستعمل فيها الإعراب أو بتحير لها لفظا حسنا أو ينطقها على وجه من الفصاحة؛ فذلك مفسدها ويذهب باستملاحهم لها، لأنهم لا يألون الفصحى، وهذا الهم هو ذلك ونص عليه فقال: «وإن وحدثم في هذا الكتاب لحنا أو كلاما غير معرب أو لفظا معدولا عن جهته، فاعلموا أما إنما تركنا ذلك؛ لأن الإعراب تبعص هذا، ليدب ويخرجه عن حذره، إلا أن أحكي كلاما من كلام متعاقلي الرجال وأشياء العلماء، كسهل بن هارون وأشياهم»^(٣٩)

والنحية الثانية له الخاصة، ويذكر الجاحظ أن مهم من كان يتملح بإدخال لكيات والجمل الفارسية في شعره، كذلك الأبيات للشاعر أسود بن أبي كريمة،

لَرَمَ الْمَرَامُ سَوْبَى	بُكْرَةً فِي يَوْمٍ سَهَبَ
فَتَمَانَيْتُ عَلَيْهِم	مَيْلَ زَيْكِي بِمَشْتَى
قَدْ حَسَا الذَّاذِيَّ جَرْقًا	أَوْ عَفَارًا بَأَيْخُسْتِ
نَمْ كُفْتُمْ دُورَ بَادٍ	وَيَحْكُمُ أَنْ غَرَّ كُفْتِ
إِنَّ جِلْدِي ذَهَبْتُهُ	أَهْلُ صَنْعَاءَ بَجَفْتِ
وَأَبُو عُمَرَةَ عَسَدِي	أَنْ كُورِيدَ نَمَسْتِ
جَالِسُ أَسَدٍ مَكْنَا	دَأْبَا عَمَدَ بَهَشْتِ ^(٤٠)

وواضح في هذه الأبيات ذلك التكلف الذي ألزمه الشاعر عجز الكلمات الفارسية والكليات العربية مرجأ مترابطا، على حين أن قد كان في وسعه أن يستغنى عن الفارسية بصنوها من العربية لو أراد، ولكنه رغب في التلح بهذا المرجح، فأخرى في أبيانه السابقة اثني عشرة كلمة فارسية، منها ثلاثة أسماء هي: (سقي) بمعنى السكر وإدمان الشراب، و (بايخست) بمعنى الشراب على الرقيق، و (جعت) بمعنى: نمره - و (علائ) هما: (كهنه) بمعنى: قلنم، و (كفت) بمعنى: قلت - واسم إشارة هو (آن) بمعنى: هذا - وصفتان هما (حر) بمعنى: بليد أحمق، و (كوريد) بمعنى: أعمى أو أعور - وحرف جر هو (اندر) بمعنى: في - ونهى هو (مكناد) بمعنى: لا تجعل - وجار ومجرور هما (بهشت) بمعنى: في الجنة - وأسلوب استغراب هو (دورباد) بمعنى: معاد آفة

(٤٠) البيان والبيان ١٠٠/١

(٣٩) الجلاء ٤٢ - ٤٣

وكذلك حمل العناني الشاعر عندما مدح الخليفة هارون الرشيد فأدخل في أرجوته بعض تلك الكلمات الفارسية اسملاًحاً، فقال:

مَنْ يَلْقَهُ مِنْ بَطْلٍ مُسَرَّيْدٍ
فِي زَغْفَةٍ مُحْكَمَةٍ بِالسُّرْدِ
يَجُولُ بَيْنَ رَأْسِهِ وَالْكُرْدِ
لَسَمَا هَوَى بِمِنْ غِمَاضِ الْأَشِيدِ
وَصَارَ فِي كَفِّ الْهَرِيرِ السُّورْدِ
أَلَنْ يَنْتَوِي السُّقَرُ أَبْ سُرْدِ^(٤١)

والكُرْدُ هو السق، وآب سرد هو الماء البارد - بالفارسية.

ثم يذكر الجاحظ أن من الخاصة طائفة عرّ عليها أن تتردى في أساليب السوق، أو يجارى خواص القوم في كلامهم المصيح المؤلف، فأرادت أن تنزع لنفسها من المكانة ما ليس لها؛ بأن توهم من يسمعون أنها تملك من اللغة ما كان يملكه الهدوى في جاهليته من وخشي الكلام وتصميم الصوت، هؤلاء هم أصحاب التغير والتعيب والتشديق والتعطيط والجهورة والتفخيم، ولحنهم أقبح لحن، وبأق في مقدمة هؤلاء المتغيرين عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) صاحب العبارة المشهورة التي قالها حين ضربه عمر بن هبيرة ضرباً مبرحاً في وديعة فقيدت بعد أن أودعها، وتلك العبارة هي: إن كانت إلا الهيا في أسفاط قصها عشاروك^(٤٢) ثم أبو خالد السمرى وأبو محكم الراوية وأبو علقمة النحوى الذي قال لطيبه: يا أسي: إني رجعت إلى المنزل وأنا سق لقس، فأنتيت بيشنشة من لويّة ولكيك وقطع أقرن قد غدرن هناك من سمن وورقاق شرشصا وسقيط عطقط، ثم تناولت عليها كأساً، وقد أجابه الطبيب على غرار تشادقه مستهزئاً فقال: خد خرفقاً وسقلاً وجرفقاً^(٤٣)

ولاشك أن هذا الكلام النصيح في مخاطبة العامة أقبح من اللحن في مخاطبة الأعراب العصماء، وقد ألف أبو الفرج النحوى (ت ٤٩٩ هـ) كتاباً جمع فيه نوابر هؤلاء المتغيرين وأخبارهم^(٤٤).

(٤١) البيان والبيان ٩٩/١

(٤٢) عيون الأخبار ١٦١/٥

(٤٣) البيان والبيان ٢٠١/٢

(٤٤) تلخيص الأدب العربي ٢٤٩/١

وإذا كان التّعثر في المثال السابق ناشئاً من استعمال مهجور الكلام مع استقامته في العربية، فإن الملاحظ لا ينسى متعثرًا آخر استعمل مأنوس الكلام، ولكن بدأ تعثره في القاعدة اللغوية، وهو بشر بن غياث المريسي (ت ٢١٨ هـ) تلميذ أبي يوسف الحنفي، لقد ضعف سليفته العربية، ولم يفد كثيراً من علمه، فوجد في التصنع والتعثر ما يوحى به ذلك، فكان سخريته للناس؛ لأنه لم ييسر على نسي الخاصة في الإعراب ومألوف التركيب العربي، ولم يسع العامة في ألفاظها السوفية وسأهلها في صيغ العربية ومفرداتها، كان يقول: قضى الله لكم المواييع على أحسن الوجوه وأهتوها^(٤٥)، فحالف الخاصة في عدم هز (المواييع) وفي حركة الإعراب من (أهتوها) وخالف العامة التي تخطت عن هز كثير من الكلمات ومنها هذه الكلمة، وهكذا صارت عبارته مثار سخريه واستنكار من الجميع، عبر عن ذلك الشاعر الطريف القاسم التمار بقوله: هكذا! وفقاً لقول الشاعر:

إِنْ سُلِّمْنِي وَآلَهُ يَكْلُؤَهَا ضَنْتَ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُؤَهَا^(٤٦)

وطائفة ثالثة: حافظت على عربيتها المصنعي المألوفة، ونطقتها على ما ينبغي، وهؤلاء هم عرب البدو الخالص، الذين ابتعدوا عن المدن وعن طرق السابلة وبجانب الأسواق، ويشير الملاحظ على من يحكى تادرة من كلام هؤلاء أن يلتزم إعرابها ومخارج ألفاظها، ويبعدوا عن كلام المؤلدين والبلديين حتى يفهم عنه هؤلاء الفصحاء أولاً، وحتى لا يسفروا من انحراف لفته ثانياً، فعين قال رجل من البلديين لأعرابي من هؤلاء: كيف أهلك؟ - يكسر اللام - لم يفهم عنه ما أراد وإنما فهم ما يؤديه اللفظ، فقال: ضلّياً؟ - ولم يعلم أنه أراد للسائلة عن أهله وعياله - وحين قال الكسائي لسلام منهم: من خلعت؟ - بسكون القاف - لم يجيب؛ لأنه لم يتبر مراده.

وعلى هؤلاء الأعراب اعتمد العلماء في أمصار العراق في أخذ اللغة والاستشهاد، وكان إلقاء الكلام الملحون على العربي هو الطريقة المتلى في تبين فصاحته قد وأصحاب اللغة لا يفقهون قول القائل مناء: مكره أخاك لا يطل، وإذا عر أخاك فهن، ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم: ذهبت إلى أبو زيد، ورأيت أبي عمرو، ومضى وجد النحويون أعرابياً يفهم هذا وأشباهه يهرجونه، ولم يسموا منه؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي نعتد اللغة وتنقص البيان^(٤٧).

(٤٥) البيان والتبيين ١/٢٦٨.

(٤٦) وانظر، عيون الأخبار ٥/١٥٧، الممد الفريد ١/٢٩٦.

(٤٧) البيان والتبيين ١/١١٣.

وطائفة رابعة يُشَبِّدُ الجاحظُ باستعمالها اللغوي، تلك هي طائفة الكُتَّاب، الذين النمسو
من الألفاظ ما لم يكن متوعراً وحشياً، ولا ساقطاً سُوقِيّاً، وربما فادت هذه الطائفة طائفة
الأعراب لرقّة كلامها وسهولة مسلكها، وذلك ما دعا الجاحظُ إلى أن يقول: إنه لم ير قطُّ
أمثلاً في البلاغة من الكُتَّاب^(٤٨).

وإذا كان القرن الثالث الذي عاش فيه الجاحظ قد شهد نهضة نحوية محيطة، تمتد في
الساس بين علماء البصرة وعلماء الكوفة في مسائل النحو: أصولها وفروعها فقد كان
منيراً للقرابة أن يشجع هذا السافس على الانحراف اللغوي، حين تحول إلى حصومة
حزبية بعد أن كان في أول أمره مُهَيَّأً عن الطوي، وقد زاد في هذه المضمومة أمور السياسة،
إذ كان على كل من العريقيين في البصرة والكوفة أن يؤيد رأيه، ولا سبيل إلى ذلك إلا
بكلام العربي الخالص، ومن ثمَّ وجدنا الأعراب يرحلون إلى أمصار العراق، ويزداد
عندهم في البصرة والكوفة حاسة، لما شعروا بالحاجة إليهم لنصرة مذهب على مذهب،
وأصبحت مصاعنتهم بالعراق هي الكلام الذي يضمن لهم رزقاً وفراً، وجأها عند السلطان،
وحظوة عند العلماء، ولئن نحرى بعض هؤلاء الأعراب الصواب في قوله لقد كان بعض
منهم لا يتحررون، بل يُلْقَى الكلام على وفق ما يراد منه وعلى هوى من يريد، وكان
يوس بن حبيب يطلب من الأعراب أن يصعروا من الشعر ما يوافق مذهبهم، وحين كثر
منه ذلك ضاق به الأعرابي - وهو رُوْبَة بن العجاج - وقال له: حَتَّامُ تَسْأَلُنِي عَنْ هَذِهِ
الْأَهْطِيلِ وَأَرْخَرُفَهَا لَكَ؟ أما ترى الشيب قد بلغ في الحيثاك^(٤٩)؟

وكان الكسائي قد تعلم اللغة على علماء البصرة، ثم تحول عنهم إلى بغداد، حيث
استمع إلى من فيها ومن حولها من الأعراب - وهم فيما تذكر الرواية - أحلاط من
قبائل غير عريقة في العربية، ومهم أعراب الخليليات الذين قدموا إلى بغداد، وضربوا
خيامهم في قُطْرُبُل، فأحد عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأبعد بذلك ما كان أخذه
بالبصرة كله - على ما يقول أبو زيد^(٥٠).

ولأجل هذا لم يمتنع العربي البارز بالعراق مثل النخعي الذي كان يمتنع بها عندما كان
في لباده، ولم يحظ كلامه بالنسليم والقبول والاسسهاد الذي كان يحظى به قبل أن

(٤٨) البيان والتبيين ١/٩٥

(٤٩) أخبار النحويين البصريين ٢٨، الأغاني ٤٩/٢٣، ٨

(٥٠) أخبار النحويين البصريين ٤٤

نُساك العلماء، ولم تكن في وسع هؤلاء العلماء أن يميزوا العربي الفصيح من غيره إلا بالاحتياط، وذلك بأن يسمعوهم الكلام الملعون، فإن فهمه بهرجوة وزيغوه ولم يأخذوا عنه، لتيقنهم من كذبه وكثرة مخالطته الأعاجم حتى لأن جلده وفسد طبعه ولسانه، وكان أقوى سلاح وجهه البصريون إلى الكوفيين ما جاء على لسان أبي الفصل الرئاشي البصري «نحن - يعني البصريين - نأخذ اللغة عن حَرْشَةِ الضَّبابِ وأَكَلَةِ الرِّايحِ، وهؤلاء - يعني الكوفيين - أخذوا اللغة عن أهل السواد وأصحاب الكواميخ وأكلة الشوارير»^(٥١)

وإذا تزعزعت الثقة في الأعراب لم يكن في العراق من يضمن العربية - في القرن الثالث - إلا أولئك الذين تلقوا العربية بالتعلم على أيدي الثقات من العلماء، حتى هؤلاء لم يسلّموا من الانحراف؛ لكون صحة ألسنتهم أمراً مكنساً لا طبعاً فيهم، ولا يكاد شاعر أو نثر يسلّم من مأخذ لغوية استتبركت عليه.

وما إن يحلّ القرن الرابع حتى نجد اللحن في اللغة أمراً مألوفاً، يوشك أن يكون غير معيب في أوساط المثقفين، فأحمد بن فارس اللغوي (ت ٣٩٥ هـ) ينحسر ويأسف على ما أصاب العربية على ألسنة المثقفين من المحدثين والفقهاء الذين لم يروا بأساً في أن يتخلل المحدث والفقيه عن المعرفة اللغوية واستقامة اللسان، يقول: «وقد كان الناس قديماً يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرأونه اجتنابهم بعض الذنوب، أما الآن فقد تجاوزوا، حتى إن المحدث يحدث قبلحن، والفقيه يؤلف قبلحن، فإذا سبها قالوا: ما يبرى الإعراب، وإنما نحن محدثون وفقهاء، فيها سُرَّان بما يُساء به اللبيب، ولقد كلمت بعض من يذهب بنفسه ويراها من فقه الشاعري بالمرتبة العليا في القياس، فقلت له: ما حقيقة لقيس ومعاذ؟ ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس على هذا وإنما على إقامة الدليل على صحته»^(٥٢) ثم يعلق ابن فارس على هذا بقوله: «فقل الآن في رجل يقيم الدليل على صحة شيء لا يعرف معناه ولا يبرى ما هو، ونحو ذلك باق من سوء الاختيار»^(٥٣)

ولم يقتصر الأمر على محدثي القرن الرابع وفقهائه، بل تطرق الانحراف إلى ألسنة الخاصة من المثقفين الذين تُدار بأيديهم أمور الدولة، ومنها القضاء، وقد حكى المقدسي (ت ٣٨٠ هـ) أنه كثيراً ما كان يحضر مجلس قاضي القضاة ببغداد ويحجل من كثرة ما يلحن في كلامه، وإن كان البغداديون لا يرون في ذلك عيباً^(٥٤). كما ذكر الحريري

(٥١) أمين التلخيص ١٨٢

(٥٤) المصدر السابق.

(٥١) أخبار النحويين البصريين ٦٨

(٥٢) الصاحبي في منه اللغة ٣٢

(ت ٥١٦ هـ) أنه رأى كثيراً ممن تستمعوا أئمة الرعية واتسموا بسبغ الأدب، عند صاهروا العامة في بعض ما يقرط من كلامهم، ويرعف به مزاجهم أعلامهم مما يخفض من قدر العلية ويصنها^(٥٥).

ويكثر ظهور الانحراف على ألسنة الخاصة من الحكام والوزراء والنساء والمتقربين وعلماء اللغة على موالى السنين - اكتسب العامة الملحونة طوائف كثيرة، تتسع نطاقها، وامتد سلطانها، ووجدت من يرضى بها ويدافع عنها، إلا خريفاً من علماء اللغة ناصبها العدا، وتعمبها في كلام الشعراء والكتاب وغيرهم، وهؤلاء هم من يطلق عليهم (علماء التقية اللغوية).



وبعد أن عرضنا للفساد اللغوي في العراق على وجه الإجمال نعرض له الآن في شيء من التفصيل، ولن نقصر العرض على الجانب النحوي، بل سنتجاوز به إلى مختبف الجوانب اللغوية؛ حتى تكون الصورة أتم، والوصف أدق، وسنتخلص ذلك كله مما وصل إلينا من كتب اللحن اللغوي، مهتمين بسبب كل انحراف إلى ما استدركه، وقد دار بخاطرنا أول الأمر أن نعرض هذه الكتب واحداً بعد الآخر، لكن تبين لنا خطأ هذه الدراسة، أو عدم دقتها؛ وذلك لما يأتي:

١ - أن هناك آراء لأصحاب كتب اللحن لم ترد في كتبهم، ويذكر من ذلك:

• الكسائي، فمن آرائه التي لم ترد في الكتاب المسبوب إليه وهو (لحن العوام):
ما جاء في الأمالي، لأبي علي القالي (٣٢/٢): وَقَصْتُ عُتْق الدابة أَقْصَاهَا وَقَصًّا، وَلَا يُقَالُ، وَقَصْتُ الْعُتْقَ نَفْسَهَا.

وما جاء في لسان العرب (دم - خلق): لم أسمع أحداً ينقل الدَّم، ولم سمعهم قالوا حَلَقَه، في شيء من الكلام.

• ثعلب، الذي نصيف إلى ما استدركه في فصيحه استعمالات أخرى أحدها على العامة، ووردت في (عائب الفصيح) لأبي عمر الزاهد وتبلغ سبعة وعشرين استعمالاً، ومنها:

أَنْتُ تُؤَذِّنِي، وَلَا يُقَالُ: تَأَذَّنِي - بفتح التاء (١/٣) * ويقال: طردته فذهب ولا يقال: انطرد (٢/٣) ويقال: هو التَرْقُلُ، وَلَا يُقَالُ: قَرَقِرَ (٢/٦) ويقال: ما أُنْبِ في هذا بَوَحْدَانَةٍ، وَلَا يُقَالُ: بَوَحَّدَنِي (١/٧) وَلَا يُقَالُ: فَلَانٌ وَجُمٌ - بكسر الخاء (٢/٧) ويقال: بأحر عى، وَلَا يُقَالُ: أَخْرَعْنِي، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ: أَخْرَعْنِي شَيْئًا (٢/٧) ويقال: غَيَّرْتُ الموازين (٢/٧) وَلَا يُقَالُ: حَدِيثٌ مُسْتَفَاضٌ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ: فِيهِ (١/٨) وَلَا يُقَالُ: أَدْوِيهِ فِي جَمِيعِ دَاءِ (١/٩).

وإِذَا أَصَعْنَا هَذِهِ الْمَسَائِلَ لَتَعْلَبَ، لَا لِأَيِّ عَمْرِ الزَّاهِدِ؛ لَمَّا جَاءَ فِي مُقَدِّمَةِ (عَائِبِ الصَّيْحِ) مِنْ نَسَبِهَا إِلَيْهِ، قَالَ أَبُو عَمْرِو: «هَذَا كِتَابُ الْغَائِبِ مِنَ الصَّيْحِ، قَرَأَهُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ شَدَّادٍ عَلَى أَبِي عَمْرِو مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ اللَّفْزِيِّ الزَّاهِدِ بِبَهْدَادٍ فِي سَنَةِ ٣٤٢ هـ. قَالِ أَبُو عَمْرِو: أَخْبَرْنَا تَعْلَبَ بِمَا فِي هَذَا الْكِتَابِ»^(٥٦).

٢ - وَأَنْ هُنَاكَ آرَاءُ لِعُلَمَاءَ افْتَعَمُوا بِاللَّحْنِ اللَّفْزِيِّ، وَقَدْ قُذِّبَتْ كَتَبُهُمُ النَّوْ أَلْفُوهَا فِي هَذَا الْمِيدَانِ، وَقَدْ وَفَّقْنَا إِلَى اسْتِخْلَاصِ بَعْضِ مِنْ هَذِهِ الْآرَاءِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ:

* الْعَرَاءُ: وَقَدْ جَمَعْنَا مِنْ آرَائِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ مَسْأَلَةً، فَهِيَ لَا يَجِيزُ قَوْلُهُمْ: شَلَّتْ يَدَهُ - بضم الشين - (اللسان: شلل) وَلَا يَجِيزُ قَوْلُهُمْ: صَحِيحَةٌ مَقْرِيَّةٌ (اللسان: قرأ) وَلَا يَجِيزُ قَوْلُهُمْ: شَمْعٌ - بِإِسْكَانِ الْمِيمِ - (إصلاح المنطق ٢٧) وَلَا: رِغَايَةُ اللَّبَنِ - بِكسر الأول وهاء قبل الآخر (إصلاح المنطق ١١٢) وَلَا: الْجَلُودِيُّ - بضم الجيم - نسبة إلى جلود بفتحها (إصلاح المنطق ١٦٢) وَلَا: ذُكْرٌ - بِكسر الدال - مِنْ قَوْلِهِمْ: جَاءَ مَا عَلَى ذُكْرٍ (إصلاح المنطق ١٦٨) وَلَا: جَنَّتْ إِلَى عِنْدِكَ (لحس العوام للجوالقي ٩) كَمَا لَا يَجِيزُ: لَأَلْ - لِصَاحِبِ التَّلَوُّنِ (التنبيهات على أغاليط الرواة ١٢٠) وَلَا: الْبَوَاطِلُ، فِي قَوْلِهِمْ: فَلَانٌ يَحْدُثُ بِالْبَوَاطِلِ (تقويم اللسان لابن الجوزي ١٦) وَلَا: الْبِهَامُ - فِي الْإِبْهَامِ - (تقويم اللسان لابن الجوزي ٨٤) وَلَا: تَوَثَّرَ وَتَحَمَّدَ - بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِمْ: تَوَثَّرَ وَتَحَمَّدَ - (اللسان: وفر) وَلَا يُقَالُ: لِلْكِسَاءِ الْأَسْوَدِ: بَرَزَكَانٌ وَلَا بَرَزَكَانِي، وَإِنَّمَا يُقَالُ: بَرُكَانٌ وَبَرُكَانِي (المغرب في ترتيب المعرب ٣٥/١).

* الْأَصْحَمِيُّ: وَقَدْ جَمَعْنَا مِنْ آرَائِهِ فِي اللَّحْنِ فَوْقَ الْخَمْسِينَ مَسْأَلَةً، نَذْكُرُهَا - مَعَ أَمَاكِبِهَا - بِإِخْتِصَارٍ:

* الرِّفْعُ الْأَوَّلُ لِلْوَرَقَةِ فِي الْمَطْوِوعِ، وَالتَّانِ (١) لَطَوْرُهَا، وَ (٢) لِبَاطِنُهَا (٥٦) الْغَائِبُ مِنَ الصَّيْحِ، الْوَرَقَةُ الْأَوَّلَى.

في لسان العرب: القَلْطَبَانِ والفرطيان - في. الكتبتان - بمعنى المياد (مطب
ومسب) ^{١٥٧} وأقرته السلام (أمرأ) وليهيك القارس (هنا) ووضعت في همرحة - بفتح الحيم
وشديد الراء - (همرج) والمخلط في الاستعمال بين حص وحيث (حين وحيث) وبهاء
(بيبه) وما ألوك جُهْدًا (ألو) وإيه - بغير توين - للاستزادة من الحديث (أيه) وعصاة -
في عصا (عصو) واستأهله - بمعنى استحفه (أهل) وفي صدره جته - في إخيه (أخ).
وحمساة بالهاء (حمس) وهذا توب يقطع ويُقطع ويُقطعي - بمعنى يقطع أو يُقطع
قميصًا (مطم)

وفي شرح المفصل لابن يعيش (٨/١) ^{١٥٨} قضيت العجب من كذا، وصوبه
ما كدت أقصى العجب.

وفي البارع (٥٥): المّخس - بفتح العين - والصواب إسكانها.
وفي معجم ما استعجم (٢٦٥/١): أُنَيْجَانِي - في النسب إلى منيج.
وفي الحيوان للجاحظ (٣٣٣/١): أكلنا ملة - وهي الرماد الحار -.
وفي الموشح للمعري (١٦٤): زوجة - في: زوج.
وفي الجبابة في إرالة الرطاة (٣٧): الجسمة - بمعنى الاستحياء.
وفي الاقتصاف في شرح أدب الكتاب حنبش. للرطب من النبات (١٢٨) وركنت
بمعنى: ظننت وتوهمت (١٠٩) وتنصتني بمعنى يسأل الصدقة (١١٠) وأوغرت - في: وعرت
(١٩٦) وماء مالح وسمك مالح (٢١٦)
وفي إنباء الرواة (١٦٦/١): قَتَرَعَ الديك - في: قَوَزَعَ.
وفي تقويم اللسان لابن الجوزي. إدخال الألف واللام على اللفظتين: كلّ وبعض
(١٠٣) وشتان ما بينها (١٤٨) ومالي وما لفلان (١٩٣).
وفي العرب في ترتيب المعرب (٩٦/٣): المجازة - بفتح الجيم -
وفي إصلاح المنطق. أغار في البلاد (-٢٤) وطفقاري بكسر الأول سبه إلى

(٥٧) ما بين التوسين إشارته إلى الملة المعربة في لسان العرب

(٥٨) ما بين التوسين هنا وفيما بعده لأرقام الصفحات في الكتاب.

طمار - بسمه - (١٦٢) وعرق النسا (١٦٤) وقوى العود - بكر الواو - (١٩٠)
وأبرق له ولوعد (٢٢٦) وفاظت نفسه أو قاضت (٢٨٦)

وفي تنقيف اللسان، لاين مكى الصقل: شىء معوج يفتح العين وشديد الواو
المسوحة - (٢٣٤)

وفي أدب الكاتب، لاين قتيبة: دين (من الدين) ومديون - لمن كثر عليه الدين -
(٢٢١) وقوموا بأجمعكم - يفتح الميم - (٣٢١).

وفي لمن العامة، للزبيدي (٢٢): أمانة في بيت ذى الرمة:
لأمانة من وحش بين سويقة وبين الجبال العفر ذات السلايل.

وفي ثرة الفواص، للحريري (٨٥): زيادة (إذ) في جواب بينا.
وفي كشف الطرقة، للآلوسي: كسان - دون ياء - (١٩٠) وحوائج - جمع
حاجة (٢١٢).

وفي المغرب في ترتيب المغرب: يزراب - في: يزراب -
وفي التبهات على أغالط الرواة (١١٥): ناموسة - في ناموس -.
وفي ذيل الفصح (١١٤): المجانة والجنيس.

وفي محاولة الشراء (٥٠): حذف همزة الاستفهام من بيت عمر بن أبي ربيعة:
ثم قالوا، تبيها؟ قلت: بهراً عند الرئيل والنخيل والشراب

• أبو حاتم السجستاني وقد أورد له الدكتور رمضان عبد التواب^(٥٩) ثلثاً وتلاتين
مسألة، يظن أنها مأخوذة من كتابه المفقود (ما تلص فيه العامة) ولكن بمرض هذه
المسائل على كتب اللغة أمكن رد كثير منها إلى صاحبها - وهو الأصمعي - الذي كان
أبو حاتم يروي عنه، ومن ذلك: ما ألوك جُهداً، واستأهل بمعنى استحق، وإدخال الألف
واللام على كل وبعض، واستعمال حين وحيث: كل منهما في موضع الآخر، والمعص - يصح
المع - وأبجائي في النسب إلى منج - وقد سبق أن ذلك من رأى الأصمعي

(٥٩) لس العامة والطور اللوى ١٤١ - ١٥٤

على أننا نظن أن كتاب السجستاني المفقود لم يأت بجديد كثير في مجال اللحن المرعى، وإنما جُل ما فيه من استدراك العلماء قبله، ولا فضل للسجستاني إلا بإضافته بعض الأمور اللغوية، يدلنا على ذلك أن الزبيدي قد تصفح هذا الكتاب، ثم قال: «رأيتة مشتملاً على ما يشتمل عليه سائر الكتب الموضوعة في اللغة، ورأيت الفنى الذى قصده، والضرب الذى اعتمده ووسم الكتاب به - يقصد تسميته لحن العامة أو المزال والمفسد - نَزَّوًا فيها ضَمَنَهُ من تفسير الغريب وتصريف الأفعال وتوجيه اللغات، فكان الكتاب مُزَلِّماً لغير ما نسب إليه وعُرف به^(٦٠)».

وفي لسان العرب مسألة أخرى نسبت إلى أبي حاتم، قال ابن منظور: «قال أبو حاتم: العامة ربما قالوا في مصارع أفضل ذلك إمالة: أفضل ذلك^(٦١)، وهو فارسي مردود، والعامة تقول أيضاً: أمالي، فيضمون الألف، وهو خطأ أيضاً، والصواب: إمالة - غيرُ مُمال - لأن الأدب لا تمال» (اللسان: إمالة). ومن اللسان أيضاً تبين أن السجستاني - قبل الحريري - هو الذى استدرج على العامة استعمالها: أَرْجِيَّةً وأَقِيَّةً - جَمْعَيْنِ للمفردين: رحا وقفا (اللسان: رحو، قفو).

• أبو هلال العسكري: وقد روى عنه ابن الجوزي في تقويم اللسان هذه المسائل:

أَشْرَ ترید ١ - ن: أى شيء، ترید؟ (٩٥)^(٦٢) وأَرْبَلٌ - بمعنى قديم (٩٧) وجوابات، جمع جواب (١١٢) وحَلَّةٌ - للتوبيخ من جنس واحد (١١٥) وحوائج - جمع حاجة (١١٧) [الحق أنه للأصمعي] وقَتِيَّةٌ - بفتح القاف - (١٦٧) والمرى - بكسر الراء (١٨٣) [الحق أنه لابن السكيت].

٣ - وأن من أصحاب الكتب من لم يكن له جهد كبير في ملاحظة أخطاء عصره وبلده، وإنما حصر همه في جمع آراء أساتذته وتلخيصها أو شرحها، ومن الخطأ البين أن ندرس هذه الآراء على أنها له ولعصره وبلده، ومن هؤلاء ابن الجوزي، الذى صرح في مقدمة كتابه بأنه جمعه من كتب العلماء وليس له فيه إلا الترتيب والاختصار^(٦٣).

٤ - وأن من كتب اللحن ما يضم آراءً تخالف المشهور عن أصحابها، ومن الخطأ

(٦٠) لحن العامة للزبيدي ٥ - ٦

(٦١) كلمة فارسية ساقطة من اللسان

(٦٢) الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات الكتاب (تقويم اللسان)

(٦٣) تقويم اللسان: المقدمة

دراسة هذه الآراء على أنها لهم، وأعني بذلك الكتاب المنسوب إلى الإمام الكسائي (الحس العوام) فقد حوى بعض الآراء غير المعروفة عن الكسائي في كتب اللغة بل المشهور عنه حلاها، ومن ذلك ما جاء في الكتاب من غطتة كسر القاف من الفعل (نقم) وفتح الدال من الفعل (وددت) والتفرقة بين: قيست النار وأهسته العلم، وبين: نما (الواوى) بمعنى راد ونمى (اليائى) بمعنى أحمَرَّ وأسودَّ. وعند الجوهري وغيره من أصحاب المعاجم أن الكسائي ارتضى غير هذا^(٦٤).

٥ - وأن الاتجاه إلى دراسة الآراء، دون الاتجاه إلى دراسة الكتب بكفُّل أمرين: أحدهما: الدقة في سيرة الرأى إلى صاحبه، وقد أهمل ذلك كثير من كتب اللحن وكان الرجوع إلى كتب اللغة والنحو والأدب والطبقات والتاريخ هو السبيل إلى هذه الدقة. والثاني: ربط الانحراف اللغوى بالمكان الذى ظهر فيه، وربما بالزمان أيضاً، وهو أمرٌ تقرينٌ ظوئى؛ لأنه من غير المقبول أن يستقرَّ عالم في بلد واحد كالبحريرة أو الكوفة أو بغداد، فقد كانوا ينتقلون في مختلف أصفار العراق، وربما فيها جاورها أيضاً. كما كان العلماء أيام جمع اللغة يحملون بهلاد الحجاز - ولاسيما الكسائي والأصمعي - هذا من حيث المكان.

أما من حيث الزمان فلأننا وجدنا انحرافات لغوية متكررة في كتب اللحن في عصورها المختلفة، وهو مادعا بعض الباحثين المعاصرين إلى القول بأنهم كانوا ينقلون خفياً عن سلفه دون نظر إلى أن ذلك الانحراف وقع في زمانهم أولاً^(٦٥). وإن كنا نحن على ظننا الحسن بهؤلاء؛ إيماناً مباً بأن الانحراف الذى يظهر على الألسنة قلها يعود إلى حاله الأصل من الصحة والصواب حتى مع التشبيه عليه؛ لحقته على اللسان أولاً، ولكنرة الباطنين به مع قلة المصححين له ثانياً، وأقرب إلى الظن أنه لو صححت العامة انحرافاً في عصر هذا الذى نقل عمن سبقه لأشار هو إلى ذلك ونبه عليه.

وحق نُبِّهَ الربط بين اللحن اللغوى وزمانه نذكر هذه القائمة بأسماء العلماء الذين عُثِرَ بأمر اللحن اللغوى عن أثر عنه كتاب، ومن الذين عثرنا على آراء لهم في هذا المجال:

(٦٤) العربية (يوهلن بك) ٨٩ وانظر مقدمة الكتاب المنسوب إلى الكسائي.

(٦٥) مستوى الصواب والمخطأ ٢٣٦.

اسم مؤلفه	سنة وفاته	عالم التتقية القنوى
ما تلحق فيه العوام	١٨٩ هـ	١ - الكسائي (علي بن حمزة)
آراء مجموعة	٢٠٧ هـ	٢ - الفراء (محيى بن زياد)
آراء مجموعة	٢١٦ هـ	٣ - الأصمعي (عبد الملك بن قريب)
إصلاح المنطق	٢٤٤ هـ	٤ - ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق)
آراء مجموعة	٢٤٨ هـ	٥ - السجستاني (سهل بن محمد)
أدب الكاتب	٢٦٧ هـ	٦ - ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)
صحيح ثعلب	٢٩١ هـ	٧ - ثعلب (أحمد بن يحيى)
		٨ - أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله)
آراء مجموعة	٣٩٥ هـ	
درة العواص	٥١٦ هـ	٩ - الحريري (القاسم بن علي)
نكلمة ما تلحق فيه العدة	٥٣٩ هـ	١٠ - الجواليقي (موهوب بن أحمد)
تقويم اللسان	٥٩٧ هـ	١١ - ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي)
		١٢ - اليفدادي (موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف)
ذيل الفصيح	٦٢٩ هـ	

• • •

ثانيًا

من مظاهر الخطأ في لغة العراقيين*

الإفراد والتثنية والجمع

(أ) جمع الثلاثي:

أشار الكسائي إلى أن العامة في ريمه كانت تجمع بعض أمثلة الثلاثي الذي هو على وزن فَعَلَ - يفتح فسكون - كما تجمع الرباعي (على فَعَالٍ) قالوا: جَذَى وَجَذَاها (٥٠) **.

ويشير الأصمعي إلى أن العامة في ريمه كانت تجمع على (فواعل) ما جاء من الثلاثي على فَعَلَة وثانيه ألف المد، قالوا: حواتج - في جمع حاحة (اللسان: حوج).

أما ابن السكيت فقد لاحظ أن الناس يجمعون على (أفعلة) ما كان من الثلاثي على فَعَلَ، ويُفَعَل، ويُفَعَّل، قالوا: أُجَرِّرة وأَقَرِّطَة وأَمْبِلَة وأَرْبِسة وأَزْبَجَة - في جمع: جُرَز وقُرْط وفَيْل وترْس وزُج (إصلاح المطلق - ١٧).

ولاحظ السجستاني أنهم يجمعون الريح على (أرياح) نوهًا أن ياءها أصل غير مُفَعَّل مقلوب عن الواو (اللسان: روح) كذلك لاحظ السجستاني أنهم يجمعون من الثلاثي المفصّر الكلمتين رَحًا وقَمًا على (أفعلة) فيقولون: أَرَجِيه وأَقْعِيه (اللسان: رحو - قمر) وكأنهم كانوا ينطقون الكلمتين بألف المد، نحو: عطاء وأعطية.

أما ثعلب فلاحظ أنهم يجمعون على (أفعلة) ما كان مُفَعَّل العين على فَعَلَ - يفتح الفاء والعين - فقالوا: داء وأدوية (خاتم القصيح ١/٩).

* يعتبر ما ذكر في هذا الفصل مد يكون عنه من قبيل الخطأ أمرًا غير مقبول، إما لوروده في لغة هريبيد أو لاحتشاله التأويل الذي يستلزم ذكره هنا على عهده أصحابه الذين رأوا أنه غير صحيح أو غير صحيح ثم إننا سنقدم فيما بعد توضيح ذلك.

** الرمز هنا وفيما بعده لأصحاب الكتاب الخاص بذكر عالم.

وأما الحريري فيشير إلى أن أهل زمانه يجمعون بعض الثلاثي ساكن العين على (أما على) تارة وعلى (فعالي) تارة أخرى. قالوا: الأراضى، في جمع الأرض (درة العواص ٦٥) والثدياء، في جمع ثدي (درة العواص ٥٦) وأنهم يجمعون العم على أعمام (درة العواص ٩٠) على توهم أن الميم في المفرد أصل مشددة وأن الكلمة ثلاثية على فعل. ولاحظ المواليتي أن الناس في زمانه تستعمل القرايا جمعاً لقرية.

(ب) جمع غير الثلاثي:

كانوا - زَمَنَ الجسائي - يجمعون الجديد على جُدد - بضم ففتح (٤٤) خطاً بينه وبين الجُدد التي هي الجبال. ولاحظ الفراء أنهم يقولون: فلان يُحَدِّث بالهواطل، وكلام العرب هو: الأباطيل، واحداً أبطولة أو إبظالة (ابن الجوزي ٩٦). وهناك من الكلمات مالا يجمع إلا بإضافة (ذو) أو (ذات) إليه، ولكنهم زَمَنَ السجستاني كانوا يجمعونها الجمع الأقصى، فيقولون: الطواسين والمواميم، في جمع: طس وحم (اللسان: طس - حم). ورأى ثعلب أنهم يجمعون جمع تصحيح للمذكر أو المؤنث مالم يرد عن العرب جمع كذلكه قالوا: تَرْمُونَ ومَرَّات - في جمع امرئ وامرأة - والوارد في المذكر: قوم، وفي المؤنث: نسوة (النصيح ٨٠).

أما أبو هلال العسكري فقد سمعهم يجمعون الجواب على: جوابات (ابن الجوزي ١١٢) وجواب مصدر مبهم لا يثنى ولا يجمع. ولاحظ الحريري أنهم يجمعون (الجوالق) بالآلف والتاء، فيقولون: جوالقات، وأسما الجنس المذكر لا تجمع كذلك إلا ماورده (الدرة ٢٥٨) وأنهم يجمعون الأوقية على أفعال، فيقولون: أواقي (الدرة ٧٦) ويغلطون هذا الجمع بجمع أوق الذي هو الثقل. وكذلك لاحظ الحريري أنهم يجمعون على فعل - بكسر ففتح - ما كان من المفرد على فُعَلٍ - بضم فسكون - فيقولون: طُولٌ وطُولٌ (الدرة ١٦٧) والطُول هو الحبل. أما الصفة التي هي على وزن فاعل مؤنث أصل فيجمعونها بالآلف والتاء، يقولون: حمراء وحمراوات وبيضاء وبيضاوات (الدرة ١٦٦).

ويشير الجواليقي إلى ما كان يحدث في عصره من جمع المكوك وهو كَيْلٌ لأهل العراق على المكايي، وهذا الجمع إنما هو للمكاء وهو طائر يسقط في الرياض ويتكوى

أى يَصِفُ (لحن العوام ١٠) وما كان يسمعه من جمع الخيشوم وهو الأنف - على مخاشيم (لحن العوام ١٢) وحده أن يجمع على خياشيم أو خياشم، ثم ما كان يسمعه من هذا الجمع القريب للأتوية على أنياييب، الذى وصفه بأنه لفظ شنيع وبناء مُكْرَ (لحن العوام ١٠).

(ج) التبادل بين المفرد وقسيميه:

١ - المفرد دالٌّ على المتنى: ذكر الأصمى أن عامة زمانه استعملوا المفرد دالاً على المتنى فيها لا ينصل. فقالوا: تَوَّامٌ وَزَوْجٌ، والصواب: تَوَّامَانِ وَزَوْجَانِ (اللسان: زوج) ويبدو أن هذه الظاهرة قد استمرت فيها بعد، وكثرت أمثلتها، إذ أشار إليها ابن قتيبة في أدب الكاتب (٣٢٤) وأضاف إلى المثالين السابقين: يَفْرَاضُ وَمَقْصٌ وَجَلَمٌ، ثم ابن السكيت في إصلاح المنطق، كما أشار إليها الحريري في الدرة (٢٥٢) وذكر أمثلة ابن قتيبة.

٢ - الجمع في محل المفرد: أشار إلى هذه الظاهرة أبو حاتم السجستاني، فذكر أن العامة تستعمل الجُفَّان - وهو جمع - في موضع المَبَّاة المفرد (البارع ١١٦) وكذلك ذكر ابن قتيبة أنهم يقولون: أَنْتَ سَبِيلَةٌ، فيستعملون سَبِيلَةً - وهى دالَّة على جماعة - خيراً عن المفرد، والصواب: أَنْتَ مِنَ السَّبِيلَةِ (أدب الكاتب ٣٢٦) وأشار مرفق الدين لهندى إلى أنهم يقولون: كُتِبَتْهُ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ أَوِ الْآخِرِ، والعشر جمع لا يرصف بالمفرد (ذيل العاصم ١١٤).

التذكير والتأنيث

(أ) الخاص بالمؤنث:

في زمن الكسائي استعملت العامة المؤنث المعنوى بإضافة التاء إليه، فقالوا: أُنَانَةٌ - أنثى الحمار - في أنان (٤٨) واستعملت بالتاء الوصف الخاص بالمؤنث، فقالوا: امرأة طالقة وطاهرة وحائضة وريح عاصفة (٤٣) وكذلك حكى الأصمى أنهم استعملوا زوجة - بالتاء - بدلاً من زوج (اللسان: زوج) وأما العاص فقد استعملوها مرة بالتاء فقالوا: عَصاة، ومرة أخرى بالمد فقالوا: عصاء (اللسان: عصو) ويشير ابن السكيت

إلى أن عامة زمانه استعملوا عجوزة بالتاء في عجوز (إصلاح المنطق ٢٩٧) وكذلك
حكى السجستاني أنهم يقولون - ذبابه - في دباب (لحن العوام للزبيدي ٣٦) وأشار
الحريري إلى أنهم يستعملون الضبعة بدلا من الضبع (الدرة ٩٨) ورَحَلَة - الأسي من
ولد الصان - بدلا من رَحَل (الدرة ١٣٠)

(ب) ما يستوى فيه النوعان:

يعلم من كلام الكسائي أن العامة كانت تستعمل بالتاء الأوصاف التي يستوى فيها
المذكر والمؤنث - من فاعل بمعنى مفعول، وفعل بمعنى فاعل، ومفعال، وذلك عند وصف
المؤنث بها، فيقولون: امرأة جميلة وكريمة وعين كحيلة وليلة مطيرة ولحية ذهبية، وكذلك
يقولون امرأة ولودة وحسومة وودودة، وكذلك يقولون: امرأة يَكْسَالَة ومَطْعَانَة
ومَصْحَاكَة. إلخ، وقد فهمنا ذلك من تحديده الاستعمال العربي لهذه الأوصاف، كأنه ينهي
عما يستعمل في زمانه على خلاف استعمال العرب - أي إلحاق التاء دون قصد المبالغة (لحن
العوام ٤١ - ٤٢)، كذلك قالوا جَبَّة حَلَقَة بالتاء - أي بالية - (اللسان: خلق).

وأشار ابن السكيت إلى الظاهرة نفسها بقول العامة: بلحفة جديدة (إصلاح المنطق
٣٤٣) مع الكلمات التي ذكرها الكسائي قبله، وكذلك أشار إليها ابن قتيبة بإضافة في
باب عقده بعنوان: أوصاف المؤنث بغير هاء (أدب الكاتب ٧١ - ٧٢) وأشار إليها
الحريري بقول العامة: امرأة شكورة ولجوجة وصبورة وخثونة (الدرة ١٥٠).

(ج) علامات التأنيث:

قالوا في رسم الكسائي: أَثَاء الطائر - بدلا من أُنثى (لحن العوام ٢٩٧) وقالوا في
زمن الحريري لعم المرادة: عَزَلَة - بدلا من عَزَلَاء (الدرة ٢٢٦) وأَوَّلَة بدلا من وَلَى
(لدرة ١٧٠) وقالوا في زمن الحواليقي الكُبُولَة - وهي العصيدة - بدلا من الحَبُولَاء،
وقالوا: رِمَكَاء الطائر - وهي أصل ذئبه - بدلا من رِمَكَي (لحن العوام ١٠)

(د) التبادل بين المذكر والمؤنث:

وأول من أشار إلى ذلك ابن السكيت؛ إذ ذكر أنهم قد يؤنثون بعض المذكر، مثل
الألف في العدد فيقولون: أَلْف واحدة، وألف قرعاء - بمعنى تامة - (إصلاح المنطق
٢٩٩) وأشار تعجب إلى الخطأ نفسه حين هم بإصلاح خطأ الأمير عبد الله بن طاهر في

(معجم الأدباء ١١٢/٥) كما أشار إليه الحريري أيضا (الدرة ٤١) وذكر كذلك أنهم يؤثثون البطن - وهو مذكر - فيقولون: امتلأ بطنه (الدرة ٤٠)

وستطيع أن تستخلص إيجابها عاماً للتأنيث عند العامة في العراق، بأنهم وحدثوا العلامة فعملوها التاء دائماً، وأضافوها إلى الأسماء المختصة بالوثن كإضافتها إلى الألف المقصورة؛ إذ لم تكن هذه كافية في ذوقهم للدلالة على التأنيث، أما الألف الممدودة فقد استبدلوا بها التاء.

النسب

(أ) إلى المفسر:

أشار الفراء إلى أنهم ينسبون إلى جلود - قرية بإفريقية - فيقولون: جلودي - بضم الجيم - وهي مفتوحة (إصلاح المنطق ١٦٢) وأشار الأصمعي إلى أنهم ينسبون إلى طفار - قرية باليمن - فيقولون: طفاري - بكسر الظاء - وهي مفتوحة (إصلاح المنطق ٦٢) كما أشار الفراء إلى أنهم يقولون لصاحب اللؤلؤ: لال (التنبيهات ١٢٠) أما في النسب إلى منبج - موضع - فكان قياسه منبجي، ولكن ورد: منبجاني، غير أن العامة خالفت ذلك كله فقالت: أنبجاني (معجم ما استعجم ١٢٦٥/١).

كذلك أشار ابن السكيت إلى أنهم ينسبون إلى معامر - حي من اليمن - فيقولون: معامري - بضم الميم - وهي مفتوحة (إصلاح المنطق ١٦٢) وحكى السجستاني أنهم ينسبون إلى طوران - جبل - فيقولون: طوراني (اللسان: طراً) وكأنهم كانوا يطلقون الكلمة بإطالة مقطعها الأول فيقولون: طورآن، ثم تساهلوا في الحذف - كما دتيم - فقالوا: طوران، ثم جاء النسب على نطقهم أخيراً. أما الحريري فذكر أنهم قد يثثون كسر عين الثلاثي عند النسب فيقولون: ثياب يلكية - بكسر اللام - (الدرة ١٢٧) وقد يثثون الألف والنون قبل ياء النسب فيقولون: يثثماني - في النسب إلى سمس - (الدرة ١١٢) وذكر البغدادي أنهم يقولون: شعوي - في النسب إلى شافعي (دبل الفصح ١١٤).

(ب) إلى المركب:

وجدناهم ومن الحريري ينسبون إلى المركب برؤيته سواء أكان مزجياً أم عديداً.

يقولون: رَأَاهُمْ مُزَيَّ - في النسب إلى رَأَاهُمْ مُزَيَّ (الدرة ٢٠٨) ويقولون: تَأَخَّلِكِي - في النسب إلى تَأَجَّ المَلِك - وَأَخَذَ عَشْرِي في النسب إلى أَخَذَ عَشْرَ - (الدرة ٢٠٩)

(ج) إلى ما فيه عِلْمُ التَّائِيث:

أشار الحريري إلى أنهم يَتَّبِعُونَ التَّاءَ. فيقولون في النسب إلى دَوَاة: دَوَاتِي (الدرة ٢٥) ويصفون همزة محدودة إلى دنيا عند النسب، فيقولون: دُنْيَاتِي (الدرة ٩٣) كأنهم كانوا يبتغون الكلمة (دُنْيَاء) بالهمزة المحدودة التي اعتدوها أصلية فَأَبَقَوْهَا عند النسب، وأحياناً يحدفون العلامة: تاء أو غيرها، ويضيفون قبل ياء النسب الألف والنون فيقولون: فَاكِهَاتِي وَبَاقِلَاتِي - في النسب إلى فَاكِهَة وَبَاقِلِي أو بَاقِلَاءَ (الدرة ١١٢).

(د) إلى الجمع:

أشار الحريري إلى أنهم قد ينسبون إلى الجمع على لفظه دون رَدِّهِ إلى المفرد، فيقولون: صُحُفِي - بضمين - لمن يقتبس من الصحف (الدرة ٢٠٧).

التصغير

لم نجد من أشار إلى انحراف في التصغير قبل الحريري الذي ذكر أنهم يصغرون المؤنث الرباعي الخالي من التاء بإضافة التاء إليه، فيقولون: عُقَيْرَة - في تصغير عقرب - (الدرة ٩٢) وأنهم يقلبون الياء وأوًا، فيقولون: سُؤْيِي وَخُؤَيْتِي وَخُؤَيْمَة وَبُؤَيْت - في تصغير: شيء وعين وصيغة بيت - (الدرة ٢٥٣) وأنهم يتوهمون أصالة التاء في مختار فيبقونها عند التصغير ويقولون: مُحَبِّير (الدرة ١٣٤) أما في أسماء الإشارة فبعضهم يصغرون (ذِي) الموضوعة للإشارة إلى المؤنث، كما صغرت العرب (ذَا) التي هي للمذكر، فقالوا: ذِيَّا (الدرة ٩٣) وأما في الأسماء الموصولة فذكر أنهم يقولون في تصغير (التي): التُّنْيَا - بضم اللام الثانية، والوارد عن العرب فتحها - (الدرة ١١٢) وقلب ياء الثلاثي وأوًا عند التصغير فظهرت إشارة إليها الجواليقي أيضًا في قولهم: دُو الْعَوَيْتِي (الحس العوام ١٥) أما البغدادي فذكر أنهم يشددون ياء التصغير في الثلاثي فيقولون: رُحْلِي وَحُبَيْر - في تصغير: رجل وحبر - (ذيل الفصيح ١١٧).

المشتقات

(أ) اسم الفاعل:

ذكر ابن السكيت أنهم أتهوا الياء في اسم الفاعل المفعول الآخر وصنفوها، فقالوا مُكَارِيٌّ - بمعنى مُؤَجِّر الدابة ونحوها - وَمُكَارِيٌّ، ومكان مُسْتَوِيٍّ (إصلاح المنطق ١٨٠) وذكر ابن قتيبة أنهم كسروا الميم في اسم الفاعل من أَقْعَلَ، فقالوا: عَصَا بِعُرْبَةٍ - بكسر الميم - (أدب الكاتب ٣٠٦) وذكر الجواليقي أنهم أحلوا اسم الفاعل من رِباعِيٍّ مَحَلَّةً من الثلاثي فقالوا: مُوسٍ - في: يانس - (لحن العوام ١٠) كما ذكر الهمداني أنهم لا يُحَلُّون اسم الفاعل من الأجوف، فيقولون: قايم - في: قائم - (ذيل الفصيح ١١٦).

(ب) اسم المفعول:

في زمن ابن السكيت صاعوا اسم المفعول من الثلاثي على صورته من الرباعي، فقالوا: مُضَانٌ وَمُعَابٌ - بدلاً من مَضُونٌ وَمُعِيبٌ - (الإصلاح ٣١٩) واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد، إذ أشار إليها الحريري في (الدرة ٧٧) والجواليقي في (لحن العوام ١٩) بقول العامة: مُرْتَمٌ - بدلاً من مردوم.

أما عكس هذه الظاهرة فقد أشار الحريري إلى أنهم قالوا: مَقُولٌ - في مَعَلٌ (السرة ٢٢٣) ومنعوب ومفسود ومفوض - بدلاً من: مُتْعَبٌ وَمُتْعَدٌ وَمُتْعِضٌ (الدرة ٤٨) كما ذكر أنهم يصححون اسم المفعول من الأجوف اليائي، فيقولون: مَمِيوبٌ ومَمِيُوعٌ (الدرة ٧٩).

وأغلب الظن أن إحلال الرباعي محل الثلاثي في كل من اسم الفاعل واسم المفعول ناشئ من استعاضتهم للفعل، حيث يُجَرُّون المشتق عليه، فهم لم يقولوا: مُضَانٌ، إلا لأنهم قالوا في الفعل: أَضَانٌ - بالهمزة - ولم يقولوا: مفسود إلا لأنهم قالوا في الفعل المتعدي: مَسَدٌ - بلا همزة.

(ج) اسم الآلة:

أشار الكسائي إلى أنهم فتحوا الميم في اسم الآلة من وزني (مَفْعَلٌ ومَفْعَلَةٌ) فقالوا: مَشْمَلٌ ومَشْقَبٌ ومَقْوَدٌ ومَسْجَلٌ ومَبْرَدٌ ومَقْنَعَةٌ ومَضْغَةٌ ومَجْمَرَةٌ ومَشْرَجَةٌ ومَشْرَبَةٌ ومَرْفَقَةٌ ومَخْدَةٌ ومَخْمَةٌ ومَقْنَعَةٌ (لحن العوام ٣٢) واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد الكسائي واتسع

ميدانها، فأشار إليها ابن قتيبة في: باب ما جاء مكسوراً والعامية تقصحه (أدب الكاتب ٣٠٢) مضيفاً إليها كلمات جديدة منها: مَطْرَقَة وَمَكْنَسَة وَمَغْرَفَة وَمَقْدَحَة وَمَرْوَحَة وَمَسْلَة ومَطْهَرَة وَمَقْطَع ومَبْضَع ومَجْرَج ومَجْرَز (أدب الكاتب ٣٠٣) وأشار إليها ثعلب في فصيحه (٣٢١ ٥٢) وذكر: مَلْحَف ومَلْحَقَة ومَرَّآة ومَأْزَر ومَخْطِط، كذلك أشار إليها الحريري في (الدرة ٢١٢) وزاد: مَقْرَعَة وَمَنْطَفَة، وذكرها البغدادي في (ذيل الفصيح ١٢٣) بأمثلة مما سبق ورواد أمثلة أخرى، أما ابن الجوزي فقد أشار إلى ظاهرة جديدة في اسم الالة، هي ضم الميم من الصيغة (يفعال) إذ ينطقون المَفْتاح - بضم الميم - (تقويم اللسان ١٨٢).

(د) أمثلة المبالغة:

أشار الكسائي إلى أنهم فتحوا الفاء من قَبِلَ وقَبِيل - المنيين للمبالغة والتكثير - فقالوا: بصل حَرْيَف وخَلَّ ثَقِيف ورجل سَكْبَر وخَبِر وعَرَبِد - بفتح الأول في الجميع (لحن العوام ٣١) واستمرت الظاهرة فأشار إليها ابن قتيبة ببعض مذكر الكسائي (أدب الكاتب ٣٠٤) كما أشار إليها ثعلب ببعض ما ذكره الكسائي أيضاً (الفصيح ٥٣).

(هـ) اسم التفضيل:

استعملوا اسم التفضيل من الخير والشر على خلاف ما اشتهر عن العرب من حذف الهزة منها، فقالوا: فلان أَشْرُ من فلان لو أُخِيرَ منه، وأشار إلى ذلك ابن السكيت (إصلاح المنطق ٣٠٧) ثم الحريري (الدرة ٥٠).

واشتقوا اسم التفضيل من غير الثلاثي على (أفعل) فقالوا في زمن الحريري: فلان أَنْصَفُ من فلان - إشارة إلى أنه يفضل في النُصْفَة عليه (الدرة ١٥٩).

وفي زمن ابن قتيبة استعملوا صيغة التفضيل (فَعْلَن) بدير الألف واللام والإضافة، فقالوا: هذه امرأة صَفْرَى وكبرى (أدب الكاتب ٤٨٠) وأشار الحريري إلى هذه الظاهرة أيضاً (الدرة ٥٧) كما أشار إلى أنهم يضيفون أفعل التفضيل إلى غير ما هو داخل فيه ومنزل منزلة الجرم منه، فيقولون: زيد أفضل إسموته، مع أنه غير داخل في جملة إخوته (الدرة ١١).

(و) التبادل بين المشتقات:

استعملوا اسم المفعول مؤدياً معنى اسم الفاعل في زمن ابن السكيت، فقالوا: حديث

مُسْتَفْضٍ (الإصلاح ٣٠٧) ومتاع مُقَارَب - بفتح الراء - بمعنى: وَسَطٌ بين الجيد والردىء - (الإصلاح ٣٠٨) واسمرت هذه الظاهرة فيما بعد، فأشار إليها ابن قتيبة مضمياً قول العامة: طعام مُنَوَّد وتمر مُسَوَّس (أدب الكاتب ٣٠٢) وما سَرَى بذلك مفروح - أى مُفْرِح - (أدب الكاتب ٣٢٢) كما أشار إليها ثعلب (قائت الفصح ٨) ثم الحريري بأمثله ابن قتيبة وابن السكيت، وأضاف هولهم: خيز مُكْرَجٌ - بمعنى فَسَدَ وَعَلَتْهُ خُصْرَةٌ - ورجل مُوسَوَّسٌ وَبُسْرَةٌ مُذْنِبَةٌ (الدرة ٥٤) ورجل مُقَطَّعٌ - لمن اصططعت حجته - وجاءوا كالجراد المُشْتَمَل (الدرة ٢٢٧) ورجل متعوس - بدلاً من تاعس - (الدرة ١٠٩) ثم الجواليقي في قولهم للكثير الأشغال: مريوبٌ - بدلاً من رابٍ - (لحن العوام ٢٥).

واستعملوا صيغة اسم الفاعل اسماً للمكان، فقالوا في زمن ابن السكيت: المفتيل - بكسر السين - لمكان الاغتسال (الإصلاح ١٦٢) واستعملوا صيغة اسم الفاعل للدلالة على المباغة والتكثير، فقالوا في زمن الحريري: سائل وسائلة - لمن يكثر السؤال من الرجال والنساء - (الدرة ١١٨) وقالوا: مُنَمَّنٌ - لما يكثر ثمنه - (الدرة ٧٢).

التعديّة وال لزوم

(أ) تعديّة اللازم:

ذكر الكسائي أنهم قالوا: شكرتك ونصحتك - بدلاً من: شكرت لك - ونصحت لك. (لحن العوام ١٠) وذكر ابن قتيبة أنهم قالوا: فَرَّقْتُكَ وَفَرَّغْتُكَ - بدلاً من: فرقك منك وفرغت منك (أدب الكاتب ٣٢٣) وذكر الحريري أنهم قالوا: أرسلت إليه هدية، بدلاً من: أرسلت إليه هدية (الدرة ٢٧) وذكر الجواليقي أنهم قالوا: جِئْتُ به - بدلاً من: جِئْتُ به (لحن العوام ١٥)

(ب) لزوم المتعدي:

ذكر الكسائي أنهم قالوا: وَقَصْتُ عَنْهُ الداية - بدلاً من: وَقَصْتُهَا (الأمالي ٣٢/٢) وقالوا: أُرْمَعْتُ عَلَى الْمَسِيرِ - بدلاً من: أُرْمَعْتُ الْمَسِيرَ (الحفاجي على الدرة ١٠٠) وذكر ابن قتيبة أنهم قالوا: خَشِيتُ مِنْكَ وَخَفْتُ مِنْكَ وَهَيْتُ مِنْكَ - بدلاً من: خَشِيتُكَ وَخَفْتُكَ وَهَيْتُكَ (أدب الكاتب ٣٢٣) وذكر الحريري أنهم قالوا: بعثت إليه بقلام - بدلاً من: بعثت إليه غلاماً (الدرة ٢٧).

(ج) المتعدي إلى غير واحد:

أشار ابن قتيبة ثم الحريري ثم البغدادي إلى أن العامة عدت إلى مفعولين أصلاً
تتعدى إلى واحد، فقال: غيرتني بكذا (أدب الكاتب ٣٢٣، درة العواصم ١٦٨، ديل
الفصيح ١١٤) وأشار الحريري وتبعه البغدادي إلى أنهم يحلون المصدر من أن ومفعوليهما
محل مفعول هَبْ بمعنى أحيب وظنَّ مفعولون: هَبْ أَيْ فَعَلْ كَذَا (درة العواصم
١٤٨، ذيل الفصيح ١١٧).

(د) حروف التعدية:

وقع التبادل بين أحرف التعدية في زمن الكسائي، فأحلوا الباء محل مِن في قولهم:
سخرت بفلان (لحن العوام ٢٢) واستمرت هذه الظاهرة زمن ابن السكيت (الإصلاح
٣٤٢) وزيد عليها إحلال الباء محل عَلَى في قولهم: بنى بأهله (الإصلاح ٣٠٦) ومحل عَنْ
في قولهم: رميت بالقوس (٣١٠) كما أشار إليها ابن قتيبة (أدب الكاتب ٣٢٣)
والحريري (الدرة ٢٢٩) والبغدادي (الذيل ١١٥)

وأشار الحريري إلى أنهم أحلوا (عل) محل الباء فقالوا: جلس على بابي (الدرة ٢٢٩،
وخرج عليه خراج (٢٣٠) كما أشار إلى أنهم جمعوا بين حرفي تعدية حين قالوا: دَخِلْ
باللهي السجن (الدرة ٢٠).

العدد

حذفوا ياء (ثاني) زمن الأصمى وجعلوا الإعراب على السون (المغرب ١/٨٧،
كشف الطرة ١٩٠) واستمرت هذه الظاهرة زمن الحريري وانسمت فتجاوزت (ثاني)
المفردة إلى المركبة، فكما قالوا: عدى ثمان نسوة قالوا: ثمان عشرة جارية (١٦٤)،
أما في زمن ابن السكيت فقد أُجْزِوا العدد على صورة واحدة - هي صورة المذكر -
دون نظر إلى حال المعداد من التذكير والتأنيث، فقالوا: ثلاث أطلس وثلاث دراهم وأربع
أكليب وخمس مراريط وبيت أبياب (٢٩٨) وأشار الحريري إلى أنهم يعمرون العدد
للمصاف بإدخال الألف واللام على كل من المتضايقين، فيقولون: الثلاثة الأثواب (١٢٥)
ورأى أنهم يصوغون الرباعي المضعف من أسماء العدد، فيقولون: مُثَلَّثٌ، للتد المصحف من

ثلاثة أنواع من الطيب (١٢٨) وإلى أنهم يكررون ألفاظ العدد مخالفين الاستعمال العربي، فيقولون: قدم الحاج واحدًا واحدًا واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، والوارد: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث ورباع ومربع (٢٠٠) وإلى أنهم يخففون شيئًا في العدد، فيقولون: مائه ويَفّ يسكن الياء (٢٣٤) وأخيرًا يشير الحريري إلى أنهم قد يتقصصون بإعراب أسماء العدد وهي مُرسَلة (٢٣٢) والصواب أن تُبنى على السكون

الظروف

ذكر لقراء أن عامة زمانه يُجرون (عند) - وهي ظرف غير متصرف لا يخرج عن الطرفية إلا إلى الجرّ بين - تُجرى الظروف المتصرفة، فيجرونها بـ (على) ويقولون: ذهبت إلى عندك (لن العوام للجوالقي ١).

وحكى الأصمعي أنهم يخطئون في الاستعمال بين (حيث) التي هي للمكان و (حين) التي هي للزمان، وقد غلط في هذا علماء مثل أبي عبيدة وسيبويه، قال أبو حاتم: «رأيت في كتاب سيبويه أشياء كثيرة، يجعل حين حيث، وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطه» (اللسان: حيث، حين)، كما حكى أنهم يزيدون (إذ) في جواب (بينما)، فيقولون: بينما زيد قام إذ جاء عمرو (الدرة ١٨٤) ويزيدون بين مع شأن، فيقولون: شأن ما بينها (اللسان: شئت).

أما ابن السكيت فيذكر أن العامة قد أبدلت فتحة اللام في (حواليه) وفتحة النون في (ظهرانهم) كسرة (١٦٣) ومن المحتمل أنها لم تكن فيها كسرة خالصة، وإنما كانت كسرة محالة نحو الفتحة، كما تنطقها نحن اليوم.

ويجوز للحريري فيجد الناس زَمَنُ يزيدون (إذ) في جواب بينما، كما كان زمن الأصمعي (٨٤) كما يجدهم يخطئون في استعمال بعض الظروف، كالظرف (قط) الذي هو مختص بالنفي في الماضي، ولكنهم يستعملونه لنفي الحال أو الاستقبال، فيقولون: لا أكلمه قط (١٦) ويخطئون في استعمال (عند) كالعامة زَمَنَ القراء (٣٢) ويخطئون كذلك في استعمال الظرف (مع) فيضعونه موضع الواو بعد أفعال المشاركة ويقولون: اجتمع فلان مع فلان (٣٤) ومع أن الظرف (بين) يقتضي الاشتراك فلا يدخل إلا على متق أو مجموع، نجدهم يكررونه مع الظاهر، قياسًا خاطئًا منهم على وجوب تكريره مع المضمّر.

فيقولون: الخال بين زيد وبين عمرو (٧٩) ولم يكن غريباً من الخاصه - وهم كما ذكر الحريري قد ضاهوا العامة في بعض ما يقرط من كلامهم - أن يقرب عنهم الفرق بين الأساليب المنفعة الكلمات المختلفة الإعراب، فلم يفرها في المعنى بين التركيبين - يأتينا صباح مساء - على الإضافة - ويأتينا صباح مساء - على التركيب - فالمعنى على الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده، والمعنى على التركيب أنه يأتي في الصباح والمساء (٢٦٢) وأخيراً يرشدنا الحريري إلى تعبير مسجلت بينهم، وهو هو لم المتوسط الصفة بين التبيين (٨٣).

أسماء الإشارة

ذكر ابن السكيت أنهم استحدثوا للمؤنثة المفردة اسم إشارة فقالوا: ديك فَعَلَتْ (٣٣٢، ٣٨٢) ويشير نعلب إلى الظاهرة نفسها (٨٣) أما الحريري فيذكر أنه قد جرى على لسانهم حَذَفُ هاء التنبيه من اسم الإشارة إذا استعمل مع الضمير، في قولهم: هُوَذَا يفعل (١٠٩) كما جرى على لسانهم كَسْرُ الهاء من اسم الإشارة للمؤنثة - وهو ما ساء الحريري الإمالة - والأصح أن تُصَمَّ الهاء ولا تَمَال (٢٣٦) وهذا بالإضافة إلى ما ذكر قبل من أنهم يَصْفَرُونَ (ذى) الموضوع للإشارة إلى المؤنث تصغير (ذا) التي هي للمذكر، فيقولون: ذَا (٩٣).

وأما الجوالقي فيحكى أنهم يشبون حركة الهاء في (هنا) فتولد عنها واو (هونا) (١٢) كما يحكى أنهم يَطْرَحُونَ الهمزة من اسم الإشارة للجمع، فيقولون: هَوَلَا - في: هؤلاء (١٢).

الأسماء الموصولة

يذكر ابن السكيت أنهم يحذفون العائد المجرور مع الجار، فيقولون: الحمد لله الذي كان كذا وكذا (٣٠٥) وأشار إلى الظاهرة نفسها نعلب (فانت المصباح ٨) ثم الحريري وهو يدل على استمرارها، ويدل على أن الخاصة كانت تستعمل الذي بمعنى (إد) بعد عبارة: الحمد لله فلا يحتاجون إلى ضمير، أو على ما يقول (فك): إن اسم الموصول القديم في اللغة الشعبية التي حاكها الخاصة قد تحول إلى الصيغة الجديدة (اللى) واستعمل.

أيضاً في مصدر الجمل المصدرية مثل: ^(١١١) أن فعل كذا^(١١٢)، ولذا استتبع الخاصه أن ينظفوا بالجملة دون العائد وجارء، هذا بالإضافة إلى ما ذكر قبل من أنهم يحطون في تصغير التي . فيقولون: اللثيّا - يضم اللام الثانية (١٢).

الضائير

لم نجد من أشار إلى حدوث انحراف في الضائير قبل السجستاني الذي ذكر أن العامة حولت واو الجماعة مع اسم الفعل (هات) إلى ميم هالت - هاتم (البارع ١٨). أما الحريري فيشير إلى أنهم كثيراً ما يلحقون الضائير بالأفعال مع وجود الفاعل الظاهر، فيقولون قاما الرجلان، وقاموا الرجال (١٤٥) وكثيراً ما يستعملون الضمير المتصل بعد إلا - قياساً لها على غير - فيقولون: جامعي القوم إلاك وإلا، (١٤٧) كما شاع بينهم الجمع بين بون النسوة - التي هي ضمير الفاعل - وتاء المصارعة، فقالوا: الحوامل تطلقن، والحوادث تطرقن (١٨٧) ووجه الكلام أن يلفظ فيه بياء المصارعة. ويبدو أن ظاهرة وقوع الضمير المتصل بعد إلا قد استمرت، إذ أشار إليها الجواليقي (١٤) كما أشار إلى أن العامة زمنة يطفون ضمير المتكلمين - نحن - نطقاً غريباً، فيقولون: نحن.

أما ابن الجوزي فيذكر أنهم يكسرون ياء المتكلم عند الإضافة، فيقولون: يامولاي - بكسر الياء (١٨٨).

ويشير البغدادي إلى أن ظاهرة إشباع الحركات قد انتقلت إلى الضائير، وأن العامة في زمنة كانت تشبع الكسرة من تاء المخاطبة، فتولد ياء، قالوا: أتب ضربيتي (١١٨).

التعريف والتكثير

إدخال أداة التعريف على العلم أمرٌ وجد منذ زمن الكسائي، فقد ذكر أنهم كانوا يقولون: أتيك يوم العرفة (٥٣) واستمر ذلك فيما بعد، فأشار إليه ابن السكيت بتال - الكسائي (٢٨٠) وأضاف إليه ما تطفوا به في دمنه من قولهم: قدم من رأس المعن (٢٩٦) وإلى ذلك أيضاً أشار ابن قتيبة (٣٠٣) وشعلب مضيغاً كلمة: الذبلة - في ذبلة (٨٩) والفيد في قيد - اسم قرية (١٩٢) ثم الحريري (٥٥).

أما غير الأعلام فقد حكى الأصمعي أنهم يدخلون الألف واللام على (كُلُّ وبعض) قال أبو حاتم: «قلب للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع: العِلْمُ كثيرٌ ولكن أحد البعض خيرٌ من ترك الكلِّ، فأنكره أشدُّ الإنكار، وقال: الألف واللام لا يدخلان في بعض وكلِّ، لأنها معرفة بخير ألف ولام» (اللسان بعض) وحكى تعلب والحريري أنهم يدخلون أداة التعريف على كافة (دره الفواص ٥٦) وانعرد الحريري بالإشارة إلى أنهم يدخلون أداة التعريف على (غير) وهي لا تعرف بالإضافة ولا بأداة التعريف لموعدها في الإيهام (٥٥).

الإضافة

يذكر الأصمعي أنهم أضافوا الشيء إلى نفسه حين قالوا: عِرْقُ الشَّاءِ وعِرْقُ الْأَكْحَلِ. وعِرْقُ الْأَنْجَلِ (الإصلاح ١٦٤ واللسان: نسوا) وأنهم أضافوا (أَجْمَع) لِقِي هي للتوكيد مع إدخال الجار عليها، فقالوا: قوسوا بأَجْمَعِكُمْ (أدب الكاتب ٣٢١) واستمرت هذه الظاهرة إلى زمن الحريري فأشار إليها (٢٢٦) ثم إلى زمن الهمداني الذي أشار إليها في الذيل (١٢٦).

ويذكر ابن السكيت أنهم يضيفون الموصوف إلى الصفة فيقولون: عَامُ الْأَوَّلِ - ق: عام أول (٣٠٧).

وإذا كانت العرب لم تنطق به (ذو) الذي بمعنى صاحب إلا مضافاً إلى اسم جنس فقد حدث غير ذلك زمن الحريري إذ أضافوها إلى المعارف والضمائر، فقالوا: رأيت الأمير وقويده (١٨٦).

أما الجوالقي فيشير إلى أنهم قالوا: الأيامُ البيضُ (٢) فجعلوا البيض وصفاً للأيام، تكن المعروفة أنها وصف للليالي دون الأيام، وأن الأصل: أيام الليال البيض، عند حذف الليالي يقام الموصوف مقامها، فيقال: أيام البيض - على الإضافة.

الإمالة

(افعل ذلك إمالة) أسلوب يرد في المجاورات كثيراً، ومعناه: إلا يكن ذلك الأمر فافعل كذا، وقد ورد هذا الأسلوب عن العرب، وورد عنهم إمالة (لا) هي إمالة جميعه.

لكن العوام يُشَبِّعون إِمَالَتها فتصير أَلْفها ياء، وأَوَّل من أشار إلى هذه الظاهرة - ظاهرة الإِشباع - هو السجستاني (اللسان: إمالة) وبجانب هذا الاستعمال ورد عنهم استعمال آخر بصم الهمزة مع الإِمالة، وورد عنهم استعمال ثالث، أدخلوا فيه عبارة فارسية، ويبدو أن هذه الظاهرة قد استمرت فيما بعد، فأشار إليها المحواليقي (١٠).
ويأى الحريري فيشير إلى كلمتين أمالبت العامة فيهما: الكلمة الأولى ماسبق من أهم يُمِيدون حركة ألفاء من (هذه) اسم الإشارة للمؤنث (٢٣١) والكلمة الثانية (حق) التي يفسرون إِمَالَتها على إمالة (مق) - ومق اسم، وحق حرف - وحكم الحروف الأتقال، إلا فيها ورد من إمالة (يا وبَلْ) و(لا) في قولهم: أَقْعَلْ هذا إِمَالاً لا (٢٣١).

الهمز

التخلص من الهمز:

كانت هذه الظاهرة منتشرة على السنة العامة والخاصة طَوَالَ أزمان التنقية اللغوية، فقد أشار إليها كلُّ علماء التنقية في أمثلة كثيرة متشعبة، فالكسائي أشار إلى أنهم يتخلصون من الهمزة أولاً في: أَحَدُوته وَأَصْحِيَّة وَأَرْجوحة وَأَرْجوزة وأَعْجوبة (٥١).

والفرّاء من بعد أشار إلى أنهم يتخلصون منها أولاً في: الإِبْهَام، فيقولون: الْبِهَام (ابن جوزي ٨٤) وكذلك أشار الأصمعي إلى أنهم يقولون: لِبْهَك الفارس (اللسان: هنا) - في: لِبْهَيْتَكَ - ويقولون: جَنَّة - بدلاً من إِحْنَة (اللسان: أحسن).

وانتسبت هذه الظاهرة أهما ابن السكيت، حتى عقد لذلك باباً ساء: (باب ما يهر بما تركت العامة همزة ١٤٥) عرض فيه أمثلة كثيرة ذكرها من بعده ابن قتيبة في أدب الكاتب في: باب (ما يهر من الأفعال والأسماء والعوام تُبْدِلُ الهمزة فيه أو تُسْقِطُها ٢٨٤)

وقد لاحظنا أن أكثر ما يكون ذلك في الكلمات التي تقع فيها الهمزة بعد ألف المد، كالدناءة، ودخل في مُسَاءة بنى فلان، وَسِجَامَة القرطاس، وهي المَلَاءَة - للتوب، والباءة - سكاخ. إلخ (٢٨٤)

أما التخلص من الهمزة أولاً فقد أشار إليه ابن قتيبة بأمثلة من سبقه وأصاب أمثلة أخرى، منها: يَلَاك المرأة - في إِمْلَاك، و: وَقَار - في أَوْفَار، و: هَلِيلَجَه - في إَعْلِيلَجَه و هُنَّة في أَهْنَة (٢٨٤) وأشار شطب إلى هذه الظاهرة أيضاً في باب المهموز (٦٩) ببعض الأمثلة عن سيبه.

ثم جاء الحريري فأشار إلى أنهم يخلصون منها في اسم المفعول من مهموز الوسط، فيقولون: مشوم - في مشوم (٦١) وفي المصادر من المتناسي المهموز الآخر الذي هو على وزن (تعمل وتعامل) كالتباطي والتوضي والتبري والتهرى (١٣٠)

أما الجواليقي فيشير إلى ظاهره عمت في عصره، وهي التخلص من الهمة في (أبو) فيقولون: يوزمة - في: أبوزناب - كنية القرد ويوزاباح - في: أبو رباح - لعله للنسبة (٩) كما يشير إلى ظاهرة أخرى منتشرة هي التخلص من همزة المدود وقد عمد لذلك باب: ما جاء ممدوداً والعامية تعصره (١٩) ذكر فيه نحواً من خمس وعشرين كلمة كذلك أشار إلى هذه الظاهرة ابن الجوزي بأمثلة منها: سُبوع - في: أسبوع (٨٢) ودرة - في: إدرة (٨٥) وضارة - في: إضارة (٨٦) والشفا - في: الإشفى (٨٦)

التبادل بينها وبين الحروف الأخرى:

جرى على السنة العامة تحويل الهمة إلى بعض الحروف، وقد لاحظنا أن أكثر ما يكون ذلك مع الواو والياء والراء والميم وأول من أشار إلى هذه الظاهرة الأصمعي بقول العامة: المرزاب - في: المتراب (المعرب ٣٢٦) ثم عم الأمر فيها بعد، ونذكر هنا بعض الأمثلة لهذا التبادل:

مع الياء: قالوا: اتنرتت - في: انترأت (الإصلاح ١٥٠) وعود يشر - بدلاً من أسر (أدب الكاتب ٢٨٥) وتبرهت - في: تيرأت (درة الفواص ١٢٩).

مع الواو: قالوا: تناوتت في: تنامت (الإصلاح ١٤٨) وأشار ابن السكيت إلى ظاهرة عامة في زمنه، هي قلب الهمة ولواً في صيغة (فَاعِلٌ) من مهموز الفاء، فقالوا: واكتته ودانته ورازته (٣٧٣) واستمر هذا على السنة الناس فيها بعد، فأشار إليها ابن قتيبة وغيره، مثل: يلاؤمني - في: يلاتمني (أدب الكاتب ٢٨٤) وماؤملت - في: ما أملت (الجواليقي ١٠).

مع الراء: قالوا: المرزاب - في: المتراب.

مع الميم: ما ذكره ثعلب من قولهم: يرززة - في: إرززة (٥٢).

كما ورد على لسان العامة تحويل بعض الحروف - ولاسيما الياء - إلى الهمة: للمبائه في التصح. فقالوا: تحطأت - في: تحطيب، وأبدأت لي سوءاً - في: أهديت (أدب الكاتب ٢٨٧).

وورد عنهم أيضًا زيادتها للمزاجه في قولهم: أَعَسْرُ أَيْسَرُ (أدب الكاتب ٢٨٧) ولغيرها في أمثلة ذكرها ابن قتيبة في: (باب ما لا يميز والحوام تميزه ٢٨٦).

بعض أن يشير إلى ظاهرتين أُخْرَتَيْنِ تختصان بالهمزة وانفرد الحريري بالنسبة عليهما. الأولى: قطع همزة الوصل عند إدخال أداة التعريف عليها، نحو: الإبن والإبنة والإثنين.

والثانية: قولهم: إِبْنَتٌ - بكسر الهمزة مع همزة الوصل - وهمزة الوصل لا تدخل على مشعر (١٥٧).

الفك والإدغام

أشار الحريري إلى أنهم يلجئون إلى فك المدغم في الأفعال ومصادرهما عند الإسناد إلى الضائر غير المتحركة، فيقولون: سَارَرَهُ وَحَاجَبَهُ وَقَاصَصَهُ وَشَاقَقَهُ، ويقولون: الْمُسَارَرَةُ وَالْمَحَاجَبَةُ وَالْمَقَاصَصَةُ وَالْمَشَاقَقَةُ (١١٣) ويقولون عند الإسناد إلى ألف الاثنين: (رُفِدَا) (١١٦).

المحذف والزيادة

(أ) المحذف:

ذكر الأصمعي أنهم يستعملون بعض الأساليب الملازمة للنفي مثبتة، فقد قالوا: قضيت العجب من كذا - بدل أن يقولوا: ما كُذِّتُ أَقْضَى العجب من كذا (ابن يعيش ٨/١) وأنهم يحذفون ألف المد من لفظ الجلالة فيقولون: لا وَالَهُ، قال الأصمعي: وقد وضع لهم من لاجزاء الله خيراً يثبت رَجَزٌ على المحذف هو:

قَدْ جَاءَ نَبِيلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَحْسِرُ حَسْرَةَ الْجَنَّةِ الْمُحَلَّةِ

أما ابن قتيبة فذكر أنهم يزجرون البقل بقولهم: عَذَّ - أي عَنَسَ (٣٢١) وأنهم قالوا لَا بَلَّ لِشَأْنِكَ - في: لا أبِ لِشَأْنِكَ (٣٢١) كما يقولون: مَطَعْنِي أَنْ فَعَلَ كَذَا حَقٌّ فَعَلْتُ كَذَا (٣٢٠) وفي التحذير جرى على ألسنتهم حذف الواو من المحذَر منه اسماً صريحاً أو مؤولاً، فقالوا: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وإِيَّاكَ كَذَا (٣٢٢) واستمرت هذه الظاهرة فيما

بعد وأشار إليها الحريري (٢٨) والبغدادى في الدليل (١١٦) كما أشار الحريري إلى ظاهرة جديدة هي حذف لام الأمر مع بقاء الجزم في قولهم في الأمر للعائب والتوقيع إليه **يَعَسَدُ** ذلك (١٥٥)

أما الخوالبى فيذكر أنهم يقولون - **مَقْرِيكَ** - في: ما **مَقْرِيكَ** به (١٥) وأشار نعلب ثم ابن الخورى إلى أنهم يحذفون الألف واللام من (البنة) حين يقولون - ما رأيته **بَنَّة** (هئت الفصح ٨) و (تقويم اللسان ١٠١) هذا بالإضافة إلى ما سبق من ظواهر الحذف في الفمزة وفي العدد.

(ب) الزيادة:

أشار ابن قتيبة إلى أنهم يريدون أن في **خَر كَاد**، فيقولون: **كَاد** أن يفعل (٣٢٢) وأشار الحريري إلى أنهم يجمعون بين العوض والمعوض عنه في نداء الأب والأم، فيقولون: **يا أُمِّي ويا أُمِّي**، قياساً على قولهم: **يا عُمِّي** (١٦٧) وأشار البغدادى إلى أنهم يريدون الواو في قولهم: **لَا يَد** وأن **أَفْعَل كَذَا** (١١٥).

التنوين

ذكر الحريري أنهم يستعملون (دُبَا) مَوْنَةً (٩٣) وهي لا تنصرف معرفة ولا نكرة، فلا يدخلها التنوين بحال، والمعروف أن (أَوَّل) ظرف كَقَبْلُ و**بَعْدُ**، تُبَسَّى على الضم إذ **تَقْتَضِي** عن الإضافة، لكنهم زَمَنَ الحريري نطقوا بها مَوْنَةً فقالوا: **أَهْدَأُ** به **أَوَّلًا** - **يَعْنُونَ**: **أَوَّلَ** الناس (١٦٩)

المصادر

أشار شطب إلى أنهم يخبرون بالمصدر عن الذات، فيقولون **فُلَان قَرَأَ** **فُلَان** (لأمالى ٥) وأشار الحريري إلى الخطأ نفسه (٧٢) كما أشار إلى أنهم يحذفون في استعمال المصادر، فيجعلون مصدر الرباعى في محل مصدر الثلاثى، يقولون: فعلته لإحاره الأجر (٤١) ويجعلون المصدر محل الجمع، فيقولون: كثرت عِيَلَةُ **فُلَان** (٢١٦) - إشارة إلى عياله - كما يأتون بالمصدر على صورة المفعول في غير ماورد، فيقولون: مالى فيه **مَنْعُوع**

أى مع (٢٢٤) ولما كان (أيس) مقلوباً من (يش) والمقلوب لا يتصرف بصرف الأصل، ولا يكون له مصدر، وحدنا الحريرى ينيه على خطأ استعمال العامة في رمنه مصدر أيس في موهم أشرف فلان على الإيأس من طلبه (٢٥٣) بالإضافة إلى ما ذكره من كسرهم التاء من المصدر المبدوء بها غير ماورد فيقولون: بذكر - يكسر التاء (١٩٢) ومن استعدادات مصادر ثلاثية غير مسموعة، كقولهم: فلان في رقة من العيش (٢١٧).

ونود أن نشير إلى أن ظاهرة الخلط بين مصادر الثلاثي والرباعي ترجع إلى ما قبل عصر الحريرى وإن لم يُشَرَّ إليها أحد قبله، ذلك لأنها تتعلق بالخلط بين صيغتي (فعل) و(فعل) وهو أمر قديم يرجع إلى زمن الكسائي - كما سيأتى بيانه في الأفعال - ولا شك عندما أنهم يجزّون المصادر وسائر المشتقات على نطعمهم بإحدى الصيغتين.

اسم الهيئة:

ذكر ابن السكيت أنهم فتحوا أول اسم الهيئة فصار مشابهاً لإسمر المرة، قالوا: غسنة مطرأة - بفتح الفين (١٧٤) وأشار إلى هذه الظاهرة أيضاً ابن قتيبة في قول العامة: قتله شر قتلة - بفتح القاف (٣٠٣) أما نعلب فقد يفهم من كلامه أن العامة كانت تفتح أول اسم الهيئة في قولهم: الماء شديد الحريرة، وهو حسن الركة، والمشيقة، والجلسة، والقعدة - يفتنون الحال التي يكون عليها - وكذلك ما أشبهه (٥٣).

الخلط في استعمال الأدوات

وأول من أشار إلى ذلك الحريرى، الذى حكى عنهم أنهم لا يفرقون في الاستعمال بين (نعم وبلى) فيقيمون إحداهما مقام الأخرى (٢٦٠) والمعروف أن (نعم) تقع لتقرير ما بهد الاستفهام و (بلى) تقع لإيجاب المنفى مقروناً بالاستفهام أو غير مقرون به، كذلك لا يفرقون بين حرفي الجر (من ومنذ) فيقولون: مارأيت من أس (١٠١) مع أن من تختص بالمكان ومنذ ومنذ يختصان بالزمان، كما لا يفرقون بين أو وأم في الاستفهام، فيقولون إحداهما منزلة الأخرى (٢٦٥) مع أن الاستفهام مع أو يكون عن أحد الشيئين، والاستفهام مع أم وضح لطلب تعيين أحد الشيئين.

ثم جاء من بعده الحوالبقى، الذى أشار إلى أنهم لا يفرقون بين أما - بفتح الهمزة - التي تنصل بالجرم وتجاب بالقاء - وإما - بكسر الهمزة - التي تكون للتك أو النكير

(٨)

الأفعال

(أ) المعلوم والمجهول:

في عصر ابن قتيبة اتجهوا إلى التخلص مما جاء على صورة المبنى للمجهول بتحويله إلى مبنى للمعلوم، وقد ذكر ابن قتيبة لذلك عشرين كلمة في: باب (ما جاء على لفظ مالم يُسَمَّ فاعله ٣٦٠) ومن هذه الكلمات: وَتَمَّتْ يَدُهُ وَرُهِىَ فُلَانٌ وَغُبِيْتُ بِالشَّيْءِ وَنَبِجَتْ الدَّامَةُ وَسَبَّطَ فِي يَدِهِ... إلخ. وتناول هذه الظاهرة من بعده تعلب في فصيحه في باب (فعل) بضم الفاء (١٤) وذكر كثيراً مما ذكره ابن قتيبة، وزاد كلمات منها: طُلَّ دَمُهُ وَوَقِصَّ الرَّجُلُ وَغُلِجَ وَشَدَّ وَرُكِّصَتْ الدَّابَّةُ وَامْتَقَعَ لَوْنُهُ وَانْقَطَعَ بِالرَّجُلِ... إلخ (١٤ - ١٧). أما الحريري فيشير إلى ما حدث في زمنه من عكس هذه الظاهرة، وهو تحويل المبنى للمعلوم إلى صورة المبنى للمجهول في قولهم لم نبت شارب، طُرَّ شاربُه - بضم الطاء (١٧٣).

وفي زمن الجواليقي حدثت ظاهرة جديدة، هي تحويل باب فَعَلَ - بفتح فضم - إلى مالم يُسَمَّ فاعله، قالوا: صُلِبَ الشَّيْءُ وَصُجِفَ وَسُهِلَ وَفُرِبَ وَحُسِنَ وَفُحِحَ وَغُتِقَ وَكُتِرَ وَرُخِصَ السَّعَرُ وَخُضَّ الحَلُّ وَظُرِفَ الرَّجُلُ، وقد تأكدنا أن هذه الظاهرة كانت عامة مستقصاة من تعقيب الجواليقي بقوله: «كل هذا الباب تحطى فيه العامة، فتتكلم على مالم يُسَمَّ فاعله، ولا تكاد تلمظ به» (٢٠).

وإلى الظاهرة نفسها يشير البغدادي في (الذيل ١٢٧) بأمثلة الجواليقي مع زيادة يسيرة.

(ب) تصريف الأفعال:

١ - المُعَاتُ والجماد:

يذكر الكسائي أنهم استعملوا الماضي المُعَاتَ من - يَتَرُ وَيَدَعُ، فقالوا: ودر، وودع (٢٦) ويشير إلى ذلك أيضاً تعلب بإضافة أنهم استعملوا الوصف أيضاً فقالوا: وادرُ وزادعُ (٤٢) كما يشير إلى ظاهرة حدثت زَمَنَهُ وهي التصرف في بعض الأفعال الجمادة، مثل (عسى) التي يأتون بمضارعها واسم الفاعل منها (٥).

٢ - الماضي والمضارع:

جرت العامة أيام الكسائي على أن يجعلوا حركة عين الماضي من المضعف الثلاثي على وفق حركة عين مضارعه، ففتحوا العين في: وَفَتْ وَشِمَتْ وَعَصِصَتْ بالطعام وَضِمَتْ وَمَسَّتْ وَغَرَّتْ والذي؛ لأن عين المضارع مفتوحة فيها (٢٧-٢٨). وكذلك كان الحال زمن ابن قتيبة، فقد ذكر غير الأمثلة السابقة للمعروف أمثلة أخرى للمكسور العين في المضارع الذي ماسوا عليه الماضي. فقالوا بالكسر! كَلِمْتُ أَكَلْتُ (٣٠٨) أما في غير المضعف فذكر الجواليقي أنهم يُحوِّلون باب فَعَلَ - بكسر العين - إلى فَعَلَّ - بفتحها - فيقولون: صَرَسَ وَوَسَعَ ... إلخ (٢٠).

٣ - الناقص:

أشار الكسائي بمثال واحد إلى أنهم يخلطون بين الناقص الواوي والناقص اليائي، فلا يفرقون بين (نأ) الواوي - بمعنى زاد - ونئ اليائي - بمعنى أجزأ واشوَدَ (٥٨) ثم اتسع نطاق هذا الخلط بعد الكسائي فأشار ابن السكيت إليه في: باب (ما يعلط فيه، يُتَكَلَّمُ فيه) بالياء وإنما هو بالواو (١٨٥) وذكر من أمثله: خَفَيْتُ وَخَبَيْتُ وَغَذَيْتُ وَغَنَيْتُ وَجَلَيْتُ... إلخ (١٨٥-١٨٧) كما أشار إليها الهمداني ببعض الأمثلة السابقة (١١٧).

٤ - المطاوعة:

في زمن ابن قتيبة جرت على ألسنة العامة صيغة (افعل) للمطاوعة بدلاً من (انفعل) فقالوا: اسْتَمَحَّ الكتاب - في: ائتمنى الكتاب (٣٢١، ٣٥٢) وأشار إلى ذلك أيضاً ابن الجوزي (٩٠) وفي زمن الحريري جعلوا صيغة (انفعل) مطاوعة لأفعل فقالوا أصانته وأفسده فانتضاف وانتفسد (٤٨).

٥ - القلب المكاني:

وأبهر السكيت أول من أشار إليه بقولهم: ما أَيْسَهُ - في: ما أَشْلَمَ فلاناً على نفسه (١٥١)، ثم ابن عسبة في قولهم: أَيْسَتْ من الأمر بدل: يَسَتْ، ثم الحريري في قولهم: تَعَشَّرَ: إذا أجد الشيء بقوة وغِلظة (١١) والأصل: تَعَشَّرَ، وأخيراً جاء الجواليقي فأشار إلى الظاهر بقولهم: كَلِمْتُ الشيء - في: لَبَكْتُ (١٠) وحطبت زحل في: حرل (١٠) وطلس - في: طللس (١٢).

٦ - الإستناد :

أشار ابن قتيبة إلى أنهم يخطئون في الإستناد، فيسندون إلى المفعول ما خففه أن يسند إلى الفاعل، يقولون: حَكَّتْ جَسَدِي (٢١٨) وإنما يقال: أَكَلْتُ فَحَكَّتْهُ، ودكَّص الدبة والفرس (٢٢٠) وأشار إلى ذلك أيضًا الحريري بإضافة هو لم أشككت غير فلان (١٧٦).

وانفرد الحريري بالإشارة إلى أنهم يخطئون عند إستناد اسم الفعل (هات) معي: أُعْطِيَ - إلى المتني، فيأتون به على هيئة اسم الإشارة للمؤنثة الماضية، ويقولون: هَاتَا (١٨٦).

٧ - اشتقاقات جديدة :

أشار ابن الجوزي إلى أنهم قالوا لمن غلبت عليه السوداء: تَسْوَدَنْ، فجعلوه من المرأة السوداء، ولا يتصرف من المرأة السوداء يَفْعَلْ، ولو تصرف لم تدخل فيه النون (١٤٣).

٨ - فَعَلَ وَأَفْعَلَ :

وقد وقع الاضطراب في هذا منذ زمن الكسائي واستمر طوَال زمن الثعلبية اللغوية واتسع نطاقه، فالكسائي أشار إليه ببعض الأمثلة ومنها: أَشْكَلَ عَلَى الْأَمْرِ وَأَغْلَقْتُ الْبَابَ، وَكَتَبَ اللَّهُ عَذْرَاكَ، وَصَحَا السَّكْرَانُ... إلخ. والأصمعي أشار إليه كذلك ببعض الأمثلة ومنها: وَغَزَتْ - في: أَوْعَزَتْ (اللسان: وعز) وأمرق وأرعِد (الإصلاح ١٨٨) وأرهفت - في: رهفت (الإصلاح ٢٢٦)

أما ابن السكيت فقد عقد له بابا سماه - (ما يتكلم فيه يَفْعَلُ كما يغلط فيه العامة فيشكلون بِأَفْعَلْتُ ٢٢٥) وعقد بابًا آخر في عكسه وهو: (ما يتكلم فيه بِأَفْعَلْتُ كما يتكلم فيه العامة بفعلت ٢٢٧)

وتناول ابن قتيبة ذلك أيضًا جَمْعَ بابين هما: (باب ما يجر من الأفعال والأسماء والعوام بدل الهزة فيها أو تسقطها ٢٨٤) و - (باب ما لا يجرز والعوام ثمرة ٢٨٦) وكذلك فعل ثعلب في: باب (فعلت - يغير ألف - ٩) وأشار الحريري إلى الظاهرة نفسها بأمثله قليلة منها - أَغْلَقْتُ الدَّابَّةَ، وَأَطْرَدَهُ السُّلْطَانُ (٢٣٩) وكذلك فعل الجواليقي بعولهم راحب الجيفة، وَعَارَزَنِي الشَّيْءُ (٢٠) وتبعه البغدادي في القيل (١٢٧).

كلمات وأساليب مُولدة

أشار الأصمعي إلى أنهم قالوا: هذا مُحَايِسٌ لهذا إذا كان من شكله وليس يعرف صحيح، وقول المكلمين: الأنواع بِحُوسَةٍ للأجاس، ومجانس الشيطان، كلامٌ مُولَّد ليس يعرف (اللسان: جس).

وأشار ابن السكيت إلى استحداثهم أسلوباً جديداً للتعجب بقولهم: في سبيل الله عليك - بدل. أمت (٣٤٢) وإلى أنهم قد استعملوا الكلمات الفارسية وتصرفوا فيها مع وجود نظائرها في العربية، فقالوا يَحْسَى - يحيى حَسْبِي - ونَسْ كلمة فارسية (٣٤٢) وفي ظاهرة التعجب أيضاً يشير ابن قتيبة، كما يذكر استعمالهم: طُونَاك - بدل. طُونِي لك (٣٢٣) كما أشار إليها ثعلب (فائق الفصح ٨).

أما الحريري فأشار إلى أنهم يريدون كلمة (هَمْ) في افتتاح الكلام، فيقولون للمخاطب: هَمْ فَعَلْتُ، وهَمْ خَرَجْتُ (٢٤٩) وإلى أنهم يفتعلون الكلمة الأعجمية مع وجود نظيرها العربي، فيقولون لما يبت من الررع بالمطر: (بَحْس) وَغَرَبِيَّةٌ عَذِي، وأما الجوهري فيذكر أنهم قالوا: واشت - في موضع (وش) التي تُكْنَى بها عن الويل (١٥) وأبو هلال العسكري يذكر أنهم استعملوا زمه (أَزَلِي) فقالوا: شيء أَزَلِي - أي قديم، ويصفون الله تعالى بالأرلية، وكأنهم بنوا هذا من سماعهم قول الناس: لم يَزَلِ الله موجوداً ولا يَزَلِ (ابن الجوزي ٩٧) كما يذكر أنهم قالوا: أَيْسَر - في: أي شيء تريد؟ (٩٥) وأخيراً يشير ابن الجوزي إلى استحداث العامة لكلمة (الكتاب) أي المكتب الذي يتعلم فيه الصبية، وجمعها على كتابيب (ابن الجوزي ١٨٣).

تطور المعاني

حدث لبعض الكلمات تغير في معناه، فكانت معاني جديدة، إما ذات صلة بالمعاني القديمة، وإما غريبة عنها، ولذا كانت هناك الظواهر الثلاث الآتية.

- ١ - تعميم الدلالة: بأن تكون المعاني الجديدة أعم من المعاني القديمة.
- ٢ - تخصيص الدلالة: بأن تحدد الكلمة ببعض ما كانت تدل عليه قديماً.

٣ - تغيير الدلالة: باستحداث معنى لم يكن من قبل.

وقد بدأ هذا التطور منذ عصر الأصمعي، واستمر فيما بعده وذاع أمره، ويذكر فيما يأتي بعض أمثلة له:

١ - تعميم الدلالة:

ذكر الأصمعي أنهم قالوا: فلان يتصدق - إذا أعطى الصدقة أو إذا سألها - وكان ذلك خاصاً بالمُعطي (اللسان: صدق) وذكر ابن قتيبة أنهم أطلقوا (الفاصلة) على الرُقعة في السفر ذاهبةً أو راجعةً - وكانت خاصة بالراجعة (أدب الكاتب ٢٠) وذكر الحريري أنهم يطلقون (ركاب السلطان) على موكبه المشتغل على الخيل والرجال وأجناس الدواب - وكان ذلك خاصاً بالإيل فقط (درة العواصم ١٢٦) وذكر الجواليقي أنهم يطلقون (الطوارق) على ما يطرق بالليل أو بالنهار - وكان ذلك خاصاً بالليل فقط (لحن العوام ٢).

٢ - تفصيل الدلالة:

أشار السجستاني إلى أنهم قالوا (الإخوة) لمن كان من النسب و (الإخوان) لغير ذلك، وهما في العربية للنسب ولغيره (اللسان: أخو) وأشار ابن قتيبة إلى أنهم جعلوا (الطرب) للفرح دون الجزع، وإنما هو خفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع (أدب الكاتب ١٨) وأشار الحريري إلى أنهم خصّوا (القينة) بالأمة المغنية، وهي عند العرب الأمة مطلقاً: ممّية أو غير ممّية (الدرة ٢٦٧) وأشار الجواليقي إلى أنهم خصّوا (اليقطين) بالقرع، مع أنه عند العرب كل شجر انبسط على وجه الأرض (لحن العوام ٤).

٣ - تغيير الدلالة:

ذكر ابن السكيت أنهم قالوا: أكلنا مَلَّةً - بمعنى الخبز - وإنما المَلَّة هي الرماد الحار (إصلاح المنطق ٢٨٤) وذكر ابن قتيبة أنهم جعلوا (حمة العقرب) لشوكته، مع أنها في الفصحى نَسَبٌ وَضَرٌّ (أدب الكاتب ١٧) وذكر الحريري أنهم جعلوا (المائدة) لما يُنَحَدُ لتقديم الطعام عليه، مع أن المائدة عند العرب لا يطلق إلا على ما وضع عليه الطعام صلاً (درة العواصم ٢٢) وذكر الجواليقي أنهم قالوا: (شارب) لسامي الماء وإنما المَسْبَى هو الشارب وصاحب الماء هو السامي (لحن العوام ٦).

التشديد والتخفيف

(أ) تشديد المخفف:

فما بقي على حرفين وأبنا ظاهرة عامة مستمرة، بدأت بعصر الكسائي، هي تشديد ثابته، فقالوا: دَمَّ - بتشديد الميم - (اللسان: دعم) وورد هذا عن العامة في كلام ابن السكيت (الإصلاح ١٨٣) وابن قتيبة (أدب الكاتب ٢٩٥) بإضافة أمثلة أخرى منها: حَمَّ - المقرب، وَلَثَّ الرجل، وكذلك ورد عن ثعلب في (الفصيح ٦٩) وعن الجواليقي في (لحن العوام ١٢) بالمثلين دَبَّ وجَرَّ، وعن البغدادي في (ذيل الفصيح ١٢٠) بالمثل: هَنَّ المرأة.

كذلك في المصادر المختمة بياء وتاء، كالطواعية والكراهية والرفاهية والطباعية وفي الصفات المختمة بذلك أيضاً، مثل: أَرْضٌ نَدِيَّةٌ وَحَدِيَّةٌ، ثم في كلمات منسوبة مختمة بـها كذلك، مثل: امرأة تَهَامِيَّةٌ وشامية وعامية، وأول من أشار إلى هذا الأخير ابن السكيت (١٨٠ - ١٨١) ومن بعده ابن قتيبة (٢٩٢، ٢٩٥).

أما الجواليقي فقد أضاف إلى التشديد ظاهرين آخرين كانتا زنتَهُما تشديد المعين من (فُعالة) الدالة على الفصلة، كقولهم: قَوَارَةُ الفيص، وتشديد المصدر الدال على دله كالقُلَاع (لحن العوام ١٨).

(ب) تخفيف المشدد:

أحياناً كانوا ينفخونه بإبدال أول المشددين بواو، كإِنْجَاص - في: إِنْجَاص - وإنجانة - في: إِنْجَانَة (ابن السكيت ١٧٦) وأحياناً بإبداله ألفاً، كتعاقد ضيمته - و: تعهد - (ابن قتيبة ٢٩١) وأحياناً بإبداله ياءً كقولهم: جله بالضيق والريح (ابن قتيبة ٣١٦) وأحياناً يحذفون أحد المشددين كقولهم: أَرَى الدابة، والأخوة والصارفة (ابن السكيت ١٧٦).

التحريك والإسكان

وهي ظاهرة فاشية في كتب التسمية، وهي في حملتها لا تكاد تقع تحت قاعدة، لكن رأينا أنواعاً مُعَيَّنَةً من الأفعال والأسماء تكثر فيها.

ففى الأفعال رأيتهم يفتحون العين من قبل المكسور العين إذا كان ناقصاً، هاءوا
عَبَ نفسى فى: غَيَّبَ (الكسائى ٧٧).

وفى الأسماء رأيتهم يحركون الساكن، وأكثر ما وقع ذلك فى حروف الخلق، ههالو
أحد فى بَطَلَى مَفْعًا وَمَفْعًا، وهو شَغَبُ الجندى وفى صدره غَلَى وَغَرَّ، وجبل وَغَرَّ، وبدد
وحشَّ، وفى رأسه سَفَعَه. كل ذلك قالوه بحريك العين (ابن قتيبة ٢٩٥) كذلك وجددهم
يكثر من تسكين المتحرك فى الأسماء التى على وزن فُعْلَةٍ بهضم ففتح - كُنْجَمَةٍ
وَنُجْمَةٍ، أو فُعْلَةٍ - يَفْتَحِينَ - كَالصَّلَاةِ وَالْفَرَغَةِ، أو فَعِلَ - بهضم فكسر - كَالْأَيْطِ
وَالنَّبَقِ وَالنَّيْرِ، أو فَعَلَ - بكسر ففتح - كَشَبَعٍ وَضَلَمَ (ابن قتيبة ٢٩٦ - ٢٩٧).

الإبدال اللغوى

وهى ظاهرة ناشئة كذلك فى كتب اللحن، وأكثر ما كانت بين الحروف المتفقة و
المخارج أو الصيغة، ولا يخلو كتاب من كتب اللحن من الإشارة ببعض الأمثلة إلى هذه
الظاهرة، أشار إليها الكسائى بأمثلة منها. بَخَسَتْ عِيَهُ - فى: بَخَسَتْ، وَقَسَّ الشَّاةُ
وَقَسَّيْسَهَا - فى: قَصَّ. وأشار إليها الفراء فى: تَوَثَّرَ وَتَحَدَّ - بدل: تَوَثَّرَ (الفصحى ٩٤
والاقتضاب ٢٢١) وعقد لما ابن السكيت باب: (ما يتكلم فيه بالصاد مما يتكلم به لعامة
بالسين وما يتكلم فيه بالسين فيكلم فيه العامة بالصاد) (الإصلاح ١٨٢) كذلك فعل
ابن قتيبة فى بايين: (ما جاء بالسين وهم يقولونه بالصاد، وما جاء بالصاد وهم يقولونه
بالسين ٣٩٩) وأشار العلماء من بعد ابن قتيبة إلى هذه الظاهرة بأمثلة كثيرة.

ثالثاً

مقياس التخطئة عند علماء العراق

(١)

الكسائي

لم يُشير الكسائي إلى المقياس الذي اتبعه في تخطئة العامة، كما فعل الغراء وغيره من بعده، وبدراسة ما لحق العامة فيه تبين لنا بجلاء أنه يعتد المسموع عن العرب ويرفض ما عداه، ومادام الكسائي من أوائل العلماء الذين ذهبوا إلى البداية لجمع اللغة مُشافهةً لا بد أن يكون السماع محمداً بسماعه هو، فلا يكفي سماع غيره، وهو لهذا يقول حين سمعهم يُثَقِّنُونَ الميم من دم: «لم أسمع أحداً يُثَقِّلُ الدَّم» (اللسان: دم) وحين سمعهم يؤثثون (خلق) في: ثياب خلق، قال: «لم نسمعهم قالوا: حَلَقَة، في شيء من الكلام» (اللسان: خلق)، ثم هو لا يرى المسموع كله حجة في الاستعمال، وإنما يختار منه الأنصح ويُذَعُّ الفصيح، فقد اختار في (شكر ونصح) التعدية بالواسطة لا بالنفس، مع أن التعدية بالنفس لغة ذكرها ابن السكيت في (إصلاح المطلق ١٩٤) ثم ابن منظور الذي قال: «وباللام أفصح»، كما جاء في بيت ذكره اللسان للابفة الديهاني (اللسان: نصح وشكر).

وإذا كان الكسائي يعتد بسماعه هو في تخطئة العامة أو عدم تخطئها فقد جرَّ عليه ذلك اتهام معاصريه له بأن سماعه هو غيرُ حجة، فهو كثيراً ما يسمع اللحن والشد ويثبت عليها، وقد سبق قول أبي زيد فيه: «إنه لقي أعراب المَطْبِية فأخذ عليهم العباد من الخطأ والحن واحتج به»^(٦٧) وقال عنه الزجاج: «قد علمنا أن الكسائي لم يحك، (وَدَدْتُ) إلا وقد سمع، ولكنه سمع من لا يكون حجة»^(٦٨).

(٦٧) أخبار النحويين البصريين، ٤٤.

(٦٨) اللسان (وَدَدَ)

وفي مجال الاستشهاد لم يؤثر عن الكسائي رأى معين، غير أننا وجدناه يُكثر في الكتاب المنسوب إليه من الاستشهاد بالقرآن الكريم، ولم يَجْعَلْ عن ذلك إلى الشعر إلا بدا مفر عليه المثال من كتاب الله تعالى، ولم نجد له شاهداً من الحديث الشريف، أو أقوال الصحابة أو غيرهم، لكننا بدراسة ما لحق من استعمال العوام تبين أنه لم يكن يحجج بالقراءات القرآنية حين لحن الماضي من (يَنزِرُ وَيَدْعُ) مع أن قراءه عروه بن الربيع: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ بخفيف العين من «ودعك» (اللسان: ودع) ^(٦٩) وحين حكم على أورنيه - بمعنى: أرنيه - باللحن، مع أنها قرلة الحسن في: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْغَابِغِينَ﴾ ^(٧٠) وهي لغة قاشية بالحجاز (لف القهاط ٥٠، والبحر المحيط ٣٨٨/٤).

كذلك الحديث، لم يكن يحتاج به، فقد جاء في حديث ابن عباس: «لَيَنْتَهَيَنَّ قَوْمٌ مِنْ وَدَّعِهِمُ الْجَمَاعَاتِ أَوْ لَيُخْتَمَنَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ» ^(٧١). ويعلق صاحب اللسان على ذلك بقوله: «وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويَنزِرُ واستغنوا عنه بترك، والنبي ﷺ أفصح العرب، وقد رُوِيَ عنه هذه الكلمة، قال ابن الأثير: وإنما يُحْتَمَلُ قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس، وقد جاء في غير حديث حتى قرئ به قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ (اللسان: ودع).

وقد كنا نتظر من الكسائي غير هذا، لأننا نعرف أنه رأس مدرسة الكوفة، التي لا ترفض وارداً بل تقيس على كل ما ورد، حتى على الشاهد الواحد وعلى الشاذ والمادر قال الأندلسي: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جوار شيء مخالف للأصول جملوه أصلاً وبؤوا عليه» ^(٧٢).

ونعرف عن الكسائي خصوصاً أنه أول من سنَّ للكوفية طريقة التسامح إلى أبعد مدى، وذلك أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً وقيس عليه (معجم الأديب - ترجمة الكسائي) ولذا لم يكن وجه لرقه لغة من لغات العرب ولو كانت نادرة، مما الظن ينلحينه العصب وأحذه بالأصح؟ أم تراه يتعمد بالأفصح في أمور اللغة ويتعاضده إلى غيره في

(٦٩) انظر: القرطبي (الضمي - ٣ ي ٣) ومعه أنها قرلة ابن عباس أيضاً.

(٧٠) الآية ١٤٥ من سورة الأعراف.

(٧١) صحيح مسلم ١٠/٣، سنن أبي ماجة ٣٦٠/١، سنن الترمذي ٣١٩/١.

(٧٢) الأعراف ١٠٠.

أمور النحو بمصاء الخصاص ؟ ذلك أننا وجدناه يَسْع في أمور يُضَيِّقُ فيها غيره ويقصرها على السماع، معتمداً على الشاهد الواحد أحياناً، وغير معتمد أحياناً أخرى، وتذكر بعض أرائه لمحوية التي توضح تَوَسُّعَهُ في أمور النحو. لا اللغة، بما أجاره الكسائي.

في الفصل : أحوار الفصل بين لن والمضارع بالقسم، ويعمل المضارع (المجموع : ٤/٢) والفصل بين كي والفعل بالمعمول مطلقاً (المجموع ٨٨/١، ٦/٢) والفصل بين إد والفعل بمعمول الفعل مع بهاء النصب (المجموع ٧/١) والفصل بين فعل الشرط وأدواته بمعموله ويعطف ويتوكيد (المجموع ٩/٢).

وفي التقديم : أحوار تقديم المستثنى أول الكلام تاماً أو منفصلاً (المجموع ٢٦٦/١، الإحصاف لمسألة ٣٦) وتقديمه على معمول الفعل مطلقاً (المجموع ٢٣٠/١) وتقديم التمييز على عامله (الإحصاف - المسألة ٢٠) وتقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة (المجموع ١٦١/٢).

وفي الإعمال : أحوار إعمال إن النافية عمل ليس إذا دخلت على جملة اسمية (ابن يعيش ١١٣/٨) وإعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي (المجموع ٩٥٢/١) والجبر بعد خلا إذا تقدمتها ما (المجموع ٢٢٣/١) والنصب في الاستثناء المفرغ (المجموع ٢٢٣/١).
وفي حروف الجر : أحوار أن تدخل (بِ) على جميع حروف الصفات إلا على الهاء واللام وفي (أدب الكاتب باب دخول بعض الصفات على بعض ٣٩٢).

وفي الموصول : أحوار أن تكون الصلة جملة إنشائية (المجموع ٨٥/١).

ونحن هنا نجد الكسائي يلحن العامة في خلطهم بين صيغتي (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) حيث ذكر أنهم ينظفون بأَفْعَلَ في : صرف وشغل وحرم وكبت وخصى وحاط ودهق ووَعَدَ شراً، وينظفون بفَعَلَ في : أشكل على الأمر وأغلق وأغشيت لكنا نجده قد سمع الصيغتين - فَعَلَ وأفعل - عن العرب في الكثير من الموائد، فما له لا يقيس ما لحن على ما سمع، وهو الذي يقول : « قلنا سمعنا في شيء فَطَلَّ إلا وقد سمعنا فيه أَفْعَلْتُ » (مرايب النحويين ٧٤، المزهر ٤٠٧/٢).

ورداً كان الكسائي يَتَنَبَّه بالأفصح دون ما عدا، فذلك يفسر لنا ما يقصده بالعوام في قوله : « هذا كتاب ما تلحن فيه العوام » فَهْمُ جمهور المتعلمين وعلمتهم الذين كان عليهم أن يعرفوا هذا الأفصح ويأخذوا به، ويتذمروا ما عداه، ولم يكن يقصد بهم خُشَاةُ الناس.

لأن هؤلاء لا يَحْتَوْنَ بالفصح فضلاً عن الأفصح، وهو قد أهدى كتابه إلى الرشيد لينصحه به والرشيد كما نعلم ليس من عوام الناس وإن كان في عامة المتعلمين.

(٢)

الفراء

وقد بقي لنا من كتاب الفراء في التسمية، مَنَهْجُهُ الذي وضعه لتخطة العامة، والذي لخصه في قوله: «واعلم أن كثيراً مما نبيتك من الكلام به من شاذ اللغات ومُسْتَكْرَه الكلام لو توسعت بإجازته لَرُخِصَتْ لك أن تقول: رأيت رجلاً، ولقلت: أردتُ عَنْ تقول داك، ولكننا وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وفصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى من قال: يَجُوزُ فإسا قد سمعناه، إلا أنا مجيز للأعرابي الذي لا يتحير ولا نجهز لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا: السلام إليكم، ولا جئت إلى عبدك، وأشياهه مما لا نحصى من القبح المرفوض» (لحن العوام للجواليقي ١).

وواضح من هذا المقياس الذي اتخذه الفراء أساساً للتخطة والتصويب، فلا اعتداد عنده باللفات الشاذة والنادرة، ولا وزن للكلام المستكره الذي قد يفسره قوله هو في موضع آخر بأن منه الفصل بين القسم وحوايه بجمل كثيرة، كذلك الذي ادّعاء قوم في سورة (ص) بأن جواب: ﴿وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ هو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ يقول الفراء: «وذلك كلام قد تأخر كثيراً عن قوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ وجرت بينها قصص مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية» (معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢) ثم هو لا يثبُت من الفصحاء الذين يقاس على كلامهم إلا أهل الحجاز والفصحاء من أهل الأمصار، فليس كل كلام قاله عربي يقاس عليه ولو رخصاً في ذلك ما لَحْنَا أسداً أبداً.

هذا هو مقياس الصواب والخطأ عند الفراء إجمالاً، أما تفصيل هذا المقياس فيتحدد فيما يأتي:

(١) موقفه من القراء:

يعتد الفراء بالقراءات القرآنية إذا كان لها وجه من كلام العرب، وهو في سبيل البحث عن هذا الوجه إنما يحاول أن يخرج بالقراءة عن نطاق اللحن؛ ولذا وجدناه

يلتمس مخرجاً لقراءته: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ أَدْرِي﴾ ولم يستحسن ما استحسنته أبو عمرو من تغيير القراءة لتوافق المشهور من الكلام العربي^(٧٣)، فإذا أعياه البحث عن وجه لسحريج، حكم على القراءة باللحن، وهؤلاء خمسة من القراء لحبهم القراءة^(٧٤)

عاصم: في قراءته قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بشون واحده ونصب «المؤمنين» يقول القراء: «كأنه أحمل اللحن، ولا علم لها جهة إلا تلك».

والأعمش، ويحيى بن وثاب: في قراءتهما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَسْمُ بِمُصْرِحِي﴾ بحمص لياء - قال: «ولعلها من وهم القراء من طبقة يحيى، فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء في: ﴿بِمُصْرِحِي﴾ خاصة للحرث كله».

والحسن: في قراءته قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ قال: «وجاء عن الحسن «لشياطين» وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون».

ابن عامر: في قراءته قوله تعالى: ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ وقوله: ﴿مُخَيِّفٌ وَعُنْدُ رُسُلِهِ﴾ بالفصل بين المتضايقين بالمفعول به، يقول: «وليس بشيء»، وقد فُسر ذلك، ونحوه أهل المدينة يَنْشُدُونَ قوله:

فَرَجَعْتُهَا بِمَرْجِيَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَرْزَاةٍ -

قال القراء: باطل، والصواب: (زَجَّ الْقُلُوصِ أَبُو مَرْزَاةٍ)».

(ب) السماع والقياس:

يبدو من المنهج الإجمالي الذي ذكره القراء سابقاً أنه يضيق في القياس، فلا يقيس إلا على الأنصح الأشهر - كأستاذ الكسائي - ولذا وجدناه يلحن قولهم: صحيفة مَقْرِيَّةٌ - أي مفرومة، لما كانت من غير الأنصح مع أنها لغة عربية ذكرها اللسان، بل هو يتقيد بالسماع، وإن كان لبعض كلام العامة وجه من القياس، ألا تراء قد حطاً جمع باطل على (بواطل) مع أنه القياس؛ لأن الوارد عن العرب: أباطيل - جمعاً لمفرد متوهم أو مدتر هو: يُطَال أو يُبْطِل.

(٧٣) مبادئ القرآن ١/٦٨٣، ٢٩٣ والآية من سورة طه ٦٣ - والقراءة لأهل المدينة والكوفة، انظر

لقرطبي ١/٤٢٥٦

(٧٤) مبادئ القرآن ٢/٢١٠، ٧٥، ٢٨٥، ٨١ - على الترييد

لكن عند تطبيق هذا المنهج على آراء الفراء في غير مجال التنقيح اتضح لنا أنه يوسع في القياس، ويحيز الشيء ولو لم يسمع، لجريانه على القياس، فيقول بعد أن ذكر استعمال العرب لصيغة (مَعْمَل) اسماً ومصدرًا: «فإذا كان يفعل مضعوم العين أثرت العرب في الاسم والمصدر فتح العين... إلا أحرقاً ألزموها كسر العين، فجعلوا الكسر علامة للاسم، وربما فتحه بعض العرب في الاسم... والفتح في هذا كله جائز وإن لم يسمعه»^(٧٥). وبعد أن ذكر جموعاً مختلفة للكلمة (قُسْطَاط) قال: «وينبغي أن يجمع أيضاً، فسايط ولم نسمعها»^(٧٦).

وإذا كان الفراء قد أنكر على العامة ترك الهمز في: صحيفة مقرئة، فقد أباح هو التخلص من الهمز قياساً، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرُّحْمَنِ﴾ قال الفراء: «هي مهموزة، ولو تركت همز مثله في غير القرآن قلت: يَكْلُوْكُمْ يواو ساكنة، وَيَكْلَاكُمْ بألف ساكنة، وهي من لغة فريش، وكلُّ حَسَنٌ»^(٧٧).

وتبدو سباحة الفراء في القياس، ومخالفة لأستاده الكسائي في أمور هي:

• أنه أجار ما أنكر الأستاذ من قولهم: أَرْمَمْتُ على الأمر؛ حملاً للكلام على التضمين؛ لأن الأفعال قد يحمل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ فعلى حالف به (عن) من جهة أن المخالفة خروج عن الطاعة، وكذا الإزمام هو المضاء في الأمر والعزم عليه^(٧٨).

• وفي قوله تعالى: ﴿يُنْصَبُ وَغَدَابٌ﴾ ذكر أن من مذهب العرب أن يقولوا في فعل: فعل. وبعد أن ذكر أمثلة لذلك قال: «فأين على ما رأيت من هاتين اللغتين»^(٧٩).

• وبعد أن ذكر أن من سنن العرب إدخال الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل، قال: «وكذلك الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء مثل: إن ضاربك مَظْلَمٌ، فهو في تأويل: إن من يضربك، ويقاس على ذلك»^(٨٠).

كذلك كان من توسعته في أمور النحو سوازيادة (كان) بلفظ المصارع^(٨١)، وجوز

(٧٥) إصلاح النطق ١٢١.

(٧٦) إصلاح النطق ١٢٣.

(٧٧) اللسان: كلاً.

(٧٨) كتب الطر: ٣٢٦.

(٧٩) معاني القرآن ١٠٦/٢.

(٨٠) معاني القرآن ١٥٥/٢.

(٨١) المسح: ١٢٠/١.

ريادتها آخر الكلام^(٨٢)، وجواز زيادة الواو في جواب الشرط^(٨٣)، وجواز الفصل بين لى والمضارع بالنسب، وبالشرط، وبأظن^(٨٤)

وإذا كان الفراء قد أنكر على العامة إبدال الفاء ثاء في قولهم: تُؤَفِّرُو مُحَمَّدًا، فما له لا يصحح هذا الإبدال مع تقارب الحرفين في المخرج؟ وهو الذى روى أن الحرفين إذا تعاقبا في المخرج تفاريا في اللغات، كما يقال: جذف وجدت، متاقبت الفاء والثاء في كثير من الكلام، كما قيل: الأتاني والآتاني ... إلخ^(٨٥).

وأخيراً مأتى إلى إنكاره أن يقال لصاحب اللؤلؤ: لآل، الذى رأى تصويره إلى: لاء، لئرى أنه بهذا يخالف السباع والقياس، أما السباع: فلأن العرب قالت: لآل - كما قال الساسى زمن الفراء - وأما القياس: فهو: لؤلؤيتى - نسبة إلى اللؤلؤ، فلم يأت^(٨٦)

وتلخص حكماً أخيراً على مقياس الفراء بأنه مضطرب بين السباع والقياس، فهو أحياناً يلتزم السباع، وأحياناً يتوسع في القياس، وأحياناً لا يلتزم السباع ولا القياس.

(٣)

الأصمى

لعل خشية الأصمى من سبل الشوعية وخطرهما الداهم على الفصحى دفعته إلى اتخاذ موقف التشدد في تحفظه الكلام، فقد كان مؤلماً بالحيد المشهور مُضَيِّقاً فيها سواه، وقد جاء عنه في مراتب النحويين أنه: « كان يُضَيِّقُ ولا يُجَوِّزُ إلا أَمَحَّ اللغات، ويَلْجُ في ذلك ويَجْلِسُ، وكان مع ذلك لا يجيب في القرآن، وحديث النبى ﷺ^(٨٧)، وقال عنه أبو حاتم: كان الأصمى يقول أَمَحَّ اللغات ويُلْقَى ماسواها^(٨٨) ».

هذا هو المقياس الذى ذكره العلماء عنه إجمالاً، أما تفصيل هذا المقياس فيتحدد في الأمور الآتية:

(٨٦) التصهات على أخالط الرواة ١٢٠

(٨٧) مراتب النحويين ٤١.

(٨٨) الزهر ٢٣٣/١

(٨٢) المسج : ١٢٠/١.

(٨٣) مساق القرآن. ٢٣٨/١.

(٨٤) المسج : ٤/٢.

(٨٥) مساق القرآن : ١٤١/٣

(أ) الاستشهاد:

أما القرآن الكريم: فيعذب على الظن أن الأصمعي لم يكن يحيل إلى الاستشهاد به، أو وضعه موضع غيره من كلام الناس، في الاحتجاج به على الأمور اللغوية، أحرفاً له ونمطياً وتحريجاً، روى عنه أبو حاتم أنه كان يقول: خزنني الأمر يخزنني، ولا يقول أخربي، قال أبو حاتم: وهما جائزان، لأن القراء قرءوا: ﴿لَا يَخْرُجُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ﴾ و﴿لَا يَخْرُجُ لَهُمْ﴾ جميعاً بفتح الهاء وضمها^(٨٩) وربما كان السر في عدم احتجاجة بعضهم بالقرآنية ناشئاً عما قيل عنه من أنه كان شديد التأله، لا يفسر شيئاً من القرآن ولا شيئاً من اللغة له نظير أو اشتقاق في القرآن وكذلك الحديث تحريجاً، وحين سأله أبو حاتم عن الربة والربة - بكسر الراء وفتحها - للجماعة من الناس، لم ينكلم فيه، لأن في القرآن: ﴿رَبُّونَ كَثِيرٌ﴾^(٩٠)

وأما الحديث: فقد تأكد لنا خروجه عن نطاق الاستشهاد اللغوي عند الأصمعي من إنكاره تلقى بين يديه مع ما جاء في الحديث الشريف: «بيننا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل»^(٩١) ومن تلعيه: أبيحاني - سبة إلى منبج - مع أن في الحديث: «يتوون بأثبجانية أبي جهنم» ومن إنكاره: جنة - في إحنة - مع أن في حديث معاذة - «لقد منعني القدرة من ذوى الجناب» وجاء في بعض طرق حديث حارثة بن مضرب في الحدود: «ما بين وبين العرب جنة» وفي الحديث أيضاً: «لا يجوز شهادة ذى الظنة والحنة» هو من العداوة - وفيه: «إلا رجل بينه وبين أخيه جنة»^(٩٢).

وأما الشعر فمقياس الاستشهاد به عند الأصمعي يتلخص في أمرين:

الهداوة في مقابل الحضارة، والقنم في مقابل الحداثة، ذلك لأن انتقال البدوي إلى الأمصار واختلاطه بأهلها، واتخاذ وسائل الترف كقبيل بأن يغير من لسانه، كما غير من حياته، ولأن المحدثين هم أولاد الجوارى الأعجميات، فلا سبيل إلى استقامة ألسنتهم، كما أنه لا سبيل إلى استقامة ألسنة أمهاتهم، وحين لمّن الأصمعي (أبوق وأرعد) قالوا له: إن الكُميت أتى بها في شعره، فأجاب: «الكُميت ليس بحجة؛ لأنه من أهل الكوفة، فتعلم

(٩١) اللسان بين.

(٩٢) اللسان: أحسن.

(٨٩) المزهر ١/٢٢٢

(٩٠) مراتب التصريح ٤٨ - ٤٩

العريب وروى الشعر، وكان معكاً، فلا يكون مثل أهل البدو^(٩٣)».

وكما كانت الهداية أساساً عنده في استقامه اللسان، كان القلم؛ إذ كان الأصمعي يُعجب بشعر بشار لكثرة هتوته وسعة تصرفه، ويقول: «كان مطبوعاً، لا يكلف نفسه شيئاً متعبراً، وكان يُشبه بشاراً بالأعشى والتابعة، ويقول: «بشار خاتمه الشعراء، والله لولا أن أيامه تأخرت لفصلته على كثير»^(٩٤).

ويهدد المعباس نظر الأصمعي في شعر المحدثين، وحكم على كثير منهم بارتكاب اللحن، من هؤلاء: الكُمَيْتُ والطَّرْمَاحُ وربيعة الرُّقْيُ والأَقْبِشِر.. ومروان بن أبي حفصة وأنثحيف العامري^(٩٥).

ولدى يدعو إلى العجب من موقف الأصمعي إزاء الشعراء المحدثين، أنه لم يلتزم هذا المقياس مع كل الشعراء، فزهد الأعجم في رأيه حجة، لم يتعلّق عليه بلحن، وحين سُئل عن أبي نُؤَاد قال: «عهد رأيت، مولّد حبشي، وهو صالح الفصاحة، وكذلك أبو عطاء السُّدِّي، الذي لم يكن في جملة الأعراب ولكنه فصيح، وعمر بن أبي ربيعة مولّد وهو حجة يحتاج في النحو بشعره، ونصالة بن شريك الأسدي، وابن قيس الرقيبات، هؤلاء مولّدون وشعرهم حجة»^(٩٥).

ومن الشعراء من اضطرب موقف الأصمعي إزاء الاحتجاج بشعره، كذي الرُّمة، الذي جعله مرّة حجة؛ لأنه بدوي، وإن لم يشبه شعره شعر العرب إلا في واحدة، هي التي يقول فيها: (والبابُ قونَ أبي عُثَانِ مَسْجُودٌ)^(٩٦).

ونزرة جعله غير حجة، وأتهمه بشرب عتوى اللحن إليه؛ لكثرة ملازمته الحاضرة، لخطأه في قوله:

خَرَّاجِيحُ مَا تَنْفُكُ إِلَّا مَنَاحَةً عَلَى الْخُتْبِ أَوْ تَرِييَ بِهَا بَلْدًا قَفْرًا^(٩٧)

وخطأه في استعمال (زوجة) بدل روج في قوله:

أَذَا زَوْجَةً بِالْبَصْرِ أَمْ ذَا خُصُومَةٍ لَرَأَى هَا بِالنَّصْرَةِ الْعَامِ نَسَاوِيًا

وقال: إن ذا الرُّمة قد أكل البقل والمملوح في حوانيث النجار حتى يَشِمَ^(٩٨)، وكذلك

(٩٣) مقولة الشعراء ٤٦.

(٩٤) مقولة الشعراء ٥٦ - ٥٢.

(٩٥) مقولة الشعراء ٥٢، ٥٦.

(٩٦) مقولة الشعراء ٤٠، ٤٥.

(٩٧) مقولة الشعراء ٤٠، وانظر: الطح ٢٢٠/١.

(٩٨) الموضح للمعزاني ١٦٤.

ابن قيس الرُّقِيَّات الذي وصف شعره بأنه حُبَّةٌ فيها نَقْلُهُ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ وَعَبْرُ حَبَّةٍ فِيهَا
نَقْلُهُ عَنْهُ الْمَازِنِيُّ سَمَاعًا^(٩٩)

وهكذا تبين لنا أن الأصمعي لم يكن على رأي واحد إزاء الشعراء المولدين، فبعضهم
حبهم وبعضهم لأجن، ولكن حياتهم متشابهة، وزماتهم واحد، وذلك يدفع إلى القول بأن
هناك أسبابًا أخرى لتلميح من لحن الأصمعي من الشعراء، وهي أسباب غير لغوية على
كل حال، وقد ذكر سببًا منها على بن حمزة البصري في التبيهات^(١٠٠).

(ب) كلام العلماء:

كذلك لم يكن الأصمعي يمتد باستعمال علماء اللغة والنحو، وإن بلغت شهرة هؤلاء
وعلمهم عند العامة والخاصة ما بلغت، فهم - في رأيه - كثيرهم يتكلمون فيخطئون
ويصيبون؛ وذلك لأنهم غير مطبوعين على العربية، وإنما هم أعاجم يستعربون بالتعلم
وما منهم عالم إلا قد لجأ إلى تعلم النحو بعد لحن، ومن المشهور بين العلماء قصة سيوييه
التي كانت سببًا في تعلمه النحو، وقوله: «وإنه لأطلب علمًا لا يلحني معه أحد»^(١٠١)،
ومثل ذلك الكسائي الذي تعلم النحو على كبر بعد أن حادث قومًا من الهباريين فسمعوه
وأيقن من التخطئة، ومن المؤكد أن سماع الأصمعي من العلماء وعندهم وما ألفاهم عليه من
التكلم بكلام العامة هو الذي جعله يتخذ في الاعتداد بكلامهم واعتباره حجة ومقياسًا،
وهو لهذا خطأ سيوييه وأبا عبيدة في استعمال (حين وحيث) فقد جرى سيوييه
وأبو عبيدة على استعمال حين الزمانية في موضع حيث المكانية مع أن لكل واحد منها
موضعًا لا يجاوز^(١٠٢)، كذلك خطأ سيوييه والأحفش في استعمالها لفظي (كل وبعض)
بأداة التعريف مع أنها معرفتان بغيرها^(١٠٣).

(٩٩) شعرة الشعراء ٤٦

(١٠٠) التبيهات على أماليط الرواة ٩١٤ - ٩١٥.

(١٠١) المنق، بحث ليس.

(١٠٢) اللسان (حيث، حين) وقد وجدنا بعض ذلك في الكتاب، انظر على سبيل المثال ٨٧/١، ٣٢٧،
اصطريحت النسخ بين الاستعمالين وفي الكتاب مواضع أخرى تحصل حيث فيها الزمان والمكان،
وانظر ط: ٩٠/١ - ١٠٩ - ٢٠٠ - ٢٥٢ - ٢٥٩ على سبيل المثال.

(١٠٣) اللسان (بعض، كل) وانظر استعمال سيوييه لكل بأداة التعريف في الكتاب ٨٢/٢.

(ج) لغات القبائل:

وهو في سبيل الاعتداد بالأفصح والنشد في الأخذ به، يرى في لهجات القبائل طُرُقاً منرفة عن الجادة، فلا ينبغي الأخذ بها، أو القياس عليها، يقول ابن خالويه: «كان الأصمعي يقول أفصح اللغات وَيُلْقِي ماسواها» ومن مظاهر تشعبه إزاء لهجات القبائل أنه أنكر لهجة تميم في قولهم: وقعت الدار والدابة، وفي قولهم: زوجة - بالهاء - وهي تميمية نجدية، حتى لَيَعْقَبُ ابن منظور على ذلك بقوله: «وكانت من الأصمعي في هذا شدة وعُسرة»^(١٠٤)، وقد وصف الفراء لهجة نجد في زوجة بأنها أكثر، ولهجة الحجاز بأنها أفصح». ونجد الأصمعي - وقد اهتم بغير لهجات القبائل - يلتصق شق الأسهاب للطنن في شاهد قد يشهد بصحة هذه اللهجة، فيصدر عليه حكماً قاسياً، ولا سيما إذا كان هذا الشاهد بصور لهجة قبيلة عربية، كقبيلة (عُكَل) إذ كانت لهجة هذه القبيلة لا توافق الفصحى، فيقول: «هذا الرجز ليس بمنق»^(١٠٥) كما تكثر في معاجنا العربية - عند ما تعقب على إحدى الصيغ - عبارة (ولم يعرفها الأصمعي)^(١٠٦)، كذلك قد يطنن في سند اللهجة ليتوصل منه إلى الطمن في منها، فقد وصف الأعشى، بأنه مخنث، حين رأى شاهداً من شعره يزيد لهجة تميمية^(١٠٧)، مع أن أبا زيد الأنصاري تقبل اللهجة وأجازها.

(د) السماع والقياس:

وبمناقشة آراء الأصمعي السابقة في اللحن تبين لنا أن السماع عنده هو كل شيء في اللغة، ولذا كان أكثر تشدداً من سبقه، فهو قد أنكر تحريك العين في (نفس) لأنه لم يرد، مع أن الفراء قبله أجاز تحريك عين الثلاثي إذا كانت من حروف الحلق، قال: «وقرأ بعضهم: ﴿ذَاهَا﴾ - بفتحين - وكذلك كل حرف فُتِحَ أوله وسُكُنَ ثانيه فتقبله جائز إذا كان ثانيه من حروف الحلق»^(١٠٨).

وقد ترتب على توقف الأصمعي عند السماع أن أنكر على العامة ما أتى:

● بغير دلالة بعض الكلمات حتى لو كان هناك سبب بين المعنيين: القديم

(١٠٧) الخصائص ٣/٣١٥ واللسان (متر).

(١٠٨) معاني القرآن ٢/٤٧.

(١٠٤) اللسان (روح).

(١٠٥) للخصائص ١٧/١٣.

(١٠٦) أدب الكاتب ٣٣٧.

والمستحدث ، كإنكاره استعمال : زَكَيْتُ الأمر - بمعنى ظننته - وإنما الولد فيه معنى .
 علم ، بقول البَطْلَوِيِّ : «إن الظن إذا هوى في النفس ، وكثرت دلائله على الأمر
 المظنون صار كالعلم ، ولأجل هذا استعملت العرب الظن بمعنى العلم ، كقوله تعالى
 ﴿فَقَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاعِقُهَا﴾^(١٠٩) .

• لجوعهم إلى الاستعمال المجازي لما ورد كما في قولهم : أكلنا مَلَّةً - أي حُبًّا - مع
 إمكان أن نلتصم لهم وجهًا في ذلك على حذف المضاف ، أي حُبِّز مَلَّةً ، أو على المجاز
 المرسل : لوجود علاقته وقرينته .

• التجديد اللغوي ، إما بالاشتقاق كإنكاره (يتصدق) فالاشتقاق يجوز ، لأن العرب
 تستعمل (تَصَدَّقْتُ) في الشيء الذي يؤخذ جزءًا بعد جزء ، فيقولون : تحسبت المرق ،
 وتجرعت الماء ، فيكون معنى تصدقت : التمت الصدقة شيئًا بعد شيء^(١١٠) ، وكإنكاره .
 استأهل كذا ، وهو مستأهل له - بمعنى : مستوجب له ومستحق .

وإما باستحداث كلمات لم تكن أيام العرب الخالص ، فقولهم : هذا مجَّاسٌ هذا - إذا
 كان من شكله - ليس عربي صحيح وهو مولد وقول المتكلمين : الأنواع بمنوسة
 للأجناس ، كلام مولد لأن مثل هذا ليس من كلام العرب^(١١١) .

وإذا كان الأصمى يتوقف عند السماع ، فما للحريري يروي عنه أنه لحن (حوائج)
 جمع حاجة ، وقال : إنه مولد ، مع أن السماع قد تواتر به ؟ يجيب ابن تيمية عن ذلك : بأنه
 إنما أنكرها لخروجها عن القياس ، وذلك لأن قياس جمعها إنما هو : حاجات وحاج ،
 ومماثلها كالغارة والحارة لا يجمع على غوائر وحوائر ، على أنه قد حكى الرقاشي
 والسجستاني عن عبادته عن الأصمى أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان
 عرض له من غير بحث ولا نظر ، قال : وهذا الأشياء به ، لأن مثله لا يبطل ذلك ؛ إذ كان
 موجودًا في كلام النبي ﷺ ، وكلام العرب الفصحاء ، وكان الحريري لم يَرَّ به إلا القول
 الأول عن الأصمى دون الثاني^(١١٢) .

وأخيرًا نقول : إن الأصمى كان أكثر علماء التنقية تشددًا ، وإن تشدده لم يقتصر على
 الأمور اللغوية بل تجاوزها إلى علم النحو ، فقد أبي أن يستعمل (أَوْشَكَ) إلا بلفظ

(١١١) اللسان (جس) .

(١١٢) اللسان (حوج) .

(١٠٩) الاقصاب ١٠٩ .

(١١٠) الاقصاب ١١٠ .

المضارع، مع أن الخليل بن أحمد حكى استعمال الماضي منها وكان - كما قيل عنه - لا يفتي إلا فيما أجمع عليه العلماء ويقتضون به ولا يجوز إلا أنصح اللغات، ويلج في دفع ما سواه^(١١٣).

(٤)

ابن السكيت

نستطيع أن نجد ابن السكيت من أصحاب المذهب الكوفي غير المنحيزين؛ فكتاباه (إصلاح المنطق) ضم رواية من البصرة والكوفة وبغداد إلى جانب الرواة من الأعراب. فمن رواية البصرة: أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، وخلف الأحمر، وأبو زيد والأصمعي، وأبو عبيدة، ومحمد بن سلام الجعفي، وكان الأصمعي أكثرهم رواية على الإطلاق، فذكر إحدى عشرة ومائة مرة، حتى لقد رجح الأزهرى التقاء ابن السكيت والأصمعي، قال: «ولقي الأصمعي فيها أحسب، فإنه كثير الذكر له في كتبه»^(١١٤).

ومن رواية الكوفة وبغداد: الكسائي، والمفضل، وابن الأعرابي، والفراء، وأبو عمرو الشيباني، وعبد الله بن سعيد الأموي، وأبو الحسن الطوسي.

ومن الأعراب: ابن زيد، وأبو جهم، وأبو السجاح، وأبو الجراح، وأبو ثروان، وأبو حزام - الثعلباني - وبعض أفراد بني كلاب.

وهذه النحبة الكبيرة التي نقل عنها ابن السكيت، قد ميزت مؤلفه (إصلاح المنطق)

بميرتين:

أولاهما: ضخامة الحجم، بسبب كثرة الآراء مع الاستطرادات، وتكرار بعض المواد في أماكن مختلفة، وهذه الضخامة هي التي دفعت بعض العلماء إلى القول بأنه: «ما عُبِّرَ على جسر بغداد كتاب في اللغة مثل إصلاح المنطق، ولا شك أنه من الكتب الناعمة الممتعة، الحاسمة لكثير من اللغة، ولا نعرف في حجمه مثله في باب»^(١١٥).

(١١٣) مراتب التحصيل ٤، ١.

(١١٤) تهذيب اللغة ١/ ٣٣.

(١١٥) ونهايات الأعيان ٤٤٢/٥.

وثانيتهما: الاضطراب فيما ينقل، ومن أمثلة ذلك ما قاله في باب (فعل وفعل بانعاى
معنى)^(١١٦): وقد حاص شقاقا برجله - أى خاطه - ويقال: شقوق أيضا، قال الرجز:

نرى برجليه شقوقا في كلِّ من يسارى حصير ودام شقوق
ثم عاد فأبكر استعمال (شفاق) بالنسبة للإنسان، قال: «بيد فلان ورجله شقوق،
ولا يقال شقاق، وإنما الشقاق داء يكون في الدواب»^(١١٧).

أما عن المعيار الذى اعتمدته تجاه استعمالات العامة فلم يكن على العاية من التشدد -
كالأصمى وغيره من سبقه - ويتضح ذلك فيما يأتى:

(أ) الاستشهاد:

عرفنا مما سبق أن الأصمى أبى أن يكون الكميث وغيره من الشعر المولدين
حجة في اللفظ، لكننا وجدنا ابن السكيت يحتج بقول الكميث أو كثير:

فمازلت أبقي الظن حتى كأنها أوافق سدى فتتالهن الحوائك
على أن العرب قد تخفف جمع أوفية فتقول: أوافي^(١١٨). كذلك احتج بييت سبه إليه
على جواز إصافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وهو قوله:

ومراث ابن أبيجر حين ألقى بأصل الضنء ضنئة الأصيل
والضنء والأصل واحد^(١١٩) كما يصح به أيضا في مواضع أخرى، لكن الاحتجاج
هناك منصرف إلى المعاني لا إلى الألفاظ.

كذلك وجدناه يروى عن أبي تروان وأبي حزام وهما من قبيلة عكل اتق رفض
الأصمى لمجتها، لأنها لا توافق الفصحى.

أما الحديث: فكل ما بالكتاب أحاديث مستشهد بها في المعاني لا في الألفاظ، كآيات
القرآن الكريم التى ساءها، غير أننا نرجع بعض مواده على كتب اللغة نبي أنه لا يمين
إلى الاحتجاج بالحديث في ألفاظ اللغة، فقد قال: هم في هذا الأمر شرع - يقتضون -

(١١٦) إصلاح المتن ٧٥

(١١٧) إصلاح المتن ٢٣٦

(١١٨) إصلاح المتن ١٧١ وصية البيت من المساء (يعنى).

(١١٩) أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف ٢٠

سواء، ولا تفل شرع - يفتح فسكون - وقد جاء في الحديث: «أنتم فيه شرع سواء» وهو مصدر - يصح الراء وسكوتها^(١٢٠) - كذا قال: كتب الله الآبَءَ لوجهه، لا أكبه^(١٢١)، وجاء في الحديث: «فأكبوا رواحهم على الطريق»^(١٢٢) كما جعل قول العامة: بنى فلان بأهله^(١٢٣)، خطأ، مع أنه جاء في غير موضع من الحديث - كما قال ابن الأثير - ومنه ما جاء في حديث أنس: «كان أول ما أنزل من المحاب في مثنى رسول الله ﷺ بزيب...».

(ب) اللغات:

صطب موقف ابن السكيت إراء اللغات، فقد عرفنا قبل أنه اعتمد على راويين من قبيلة عُكَلٍ، وهي ذات طعة غير مشهورة بل غير فصحة، إذ رفضها الأصمعي كما كان من روايته ابن الأعرابي، الذي توسع كثيراً في اللغة وكانت له نوادر انفراد بها، وكان هذا دعياً إلى الظن بأنه سوف يجري على غير عادة من سبقه من التشدد في أمور اللغة.

لكن وجدناه أحياناً يأخذ بالأفصح ويلتص ما عداه، فلم يزوجها لقولهم: تزوجت بمرأة، وقال عن ذلك الأسلوب: إنه ليس من كلام العرب^(١٢٤)، مع أنه من لغة زِدْشَوَّة - على ما حكى الفراء^(١٢٥)، وعدَّ كلوة - في: كلية - ملحونة، مع أنها لغة لأهل اليمن^(١٢٦)، كما عدَّ إبدال الطعزة وأوا في: آنيته وآسيته وأكلته وآنيته.. الخ^(١٢٧)، خطأ، مع أنها لغة لأهل اليمن أيضاً^(١٢٨)، كذلك جعل: عمرت الموارين - في: عأرت - خطأ، مع أن أبا الجراح - وهو راويته - قد حكى اللعين، كذلك لمعن العامة في قولهم: مطايب الجرور - في: أطايبه - مع أن ابن الأعرابي - وهو راويته - حكى للفتين^(١٢٩).

وأحياناً ينيل الفصح وغيره من كلام العامة، فقد سبق أن الكسائي لمس العامة في قولهم: شكرتك وصحتك، لكن ابن السكيت يعطها لغة، وإن كان الفصح: شكرت لك، ونصحت لك^(١٣٠).

(١٢٦) اللسان (كل).
(١٢٧) الإصلاح ٣٧٣.
(١٢٨) المصباح (أوه).
(١٢٩) اللسان (عير، طيب).
(١٣٠) الإصلاح ٢٨٦.

(١٢٠) اللسان (شرع).
(١٢١) الإصلاح ٢٧٧.
(١٢٢) اللسان (كيب).
(١٢٣) الإصلاح ٣٠٦.
(١٢٤) الإصلاح ٣٦٦.
(١٢٥) اللسان (روج).

وقد سبق أن الفراء يُلحَن العامة في: لَأَلَّ - نسبة إلى اللؤلؤ - لكن ابن السكيت أجازها، وقد أجاز أن يقال: تَهَد فلان ضيعة وتعاهد^(١٣١)، مع أن التعهد في هذا أفصح؛ لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين، وفي التهذيب: «لا يقال: تعاهدته^(١٣٢)» كذلك هو له كلام ابن الأعرابي في: سَدَد من عَوَز - بكسر السين وفتحها - مع أن من بعده من علماء النغية فتحوا الفتح، وإجازته: مصاوب ومصائب - جَمَعَيْن لمصيه (١٣٦) وإجارته ما أنكره الأصمعي من قولهم: عِرَّقَ النسا (١٦٤).

وابن السكيت الذي يتوسع في الاستعمال العربي بإجازته أن يأتي المصدر الميمي، واسماً المكان والزمان من الأجوف الياثي على مَفْعَل - بكسر السين وفتحها^(١٣٣) - هو مع العامة في النجاة من التشدد وبخاصة في الأمور الآتية:

● تغيير دلالة بعض الكلمات وإن كانت هناك جلة بين المعنويين: القديم والمستحدث، فمن انتشدهم بكان أن يُلحَن العامة في قولهم: خرجنا نَتْرَه - إذا خرجوا إلى البساتين - ووفقاً من ابن السكيت بالتتره عند معناه العربي القديم، وهو: التباعد عن المياه والأرباب، حتى عُدَّ عَلُّ بْنُ حمزة البصري^(١٣٤) هذا طلباً للعامة واستضعافاً لا يحل لنا ترك الانتصار لهم منه، على أن ابن السكيت - الذي أكر على العامة تطور الدلالة - يعترف به للعرب دون أن يقبس عليه قول عامة زمانه، فمن ذلك: التيمم والمسافة، وغيرهما مما كان له معنى قديم، ثم استحدث له معنى آخر^(١٣٥)، لكنه مع ذلك يرفض أن تفعل العامة فعل من سبقهم، وقد وجدنا ابن السكيت يحوِّز للعامة تغيير دلالة بعض الكلمات على غير ما عرف عن العرب، فقد جمع الأستاذ عبدالعزيز الميمى أبواباً لابن السكيت جاء في مقدماتها: «اعلم أن العرب سمّت أشياء عرفت ما أرادت بها، فكثرت اليوم في أفواه الناس، وجازت إلى غير ما قيلت عليه^(١٣٦)» وذكر من ذلك بناء الرجل على أهله والملة والعقبة والفتية، إلى غير ذلك، وهذا ما يصيب مقياس ابن السكيت بالاضطراب.

● الهمز الذي عاب العامة على تركه في نحو: الفأس والرأس والذئب والبئر ومرىء الشاة والمجزور، إلى آخر ما ذكره في: (باب ما يَهمَز بما ترك العامة همزة) مع أن ترك

(١٣١) الإصلاح ١٧٨. (١٣٤) التنبيهات على أخطائ الرواة ١٢٣.
(١٣٢) اللسان (عهد). (١٣٥) انظر ما قاله في الإصلاح ٣٦٥.
(١٣٣) الإصلاح ٢٢٠ وتطرق كيب النحو (١٣٦) أبواب محظرة من كتب أبي يوسف ٢ وما بعدها

الهمزة عادة قديمة لأهل الحجاز، روى ابن منظور في (اللسان) عن أبي زيد أن أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا يتبرون، وَقَفَ عليها عيسى بن عمر فقال: ما أخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضْطَرُّوا تَبَرَّوا، قال: وقال أبو عمرو المثل: عَدَّ تَوَضُّيْتُ، فلم يحز، وحوطاً ياء، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمز^(١٣٧)

وحكى الأحمش أن من العرب من يترك الهمز في ما يُهمز إلا أن تكون الهمزة مبدوءاً بها^(١٣٨)، وفي شرح الإسماعيلاني على الشافعية: «ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخلت الحروف في اللفظ، ولها برة كربة تجري مجرى التهوُّع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخفضها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولاسيما قريشاً، رُوي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما هزنا، وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان»^(١٣٩).

وروى ابن السكيت نفسه ما يردُّ عليه إنكاره: إذ قال: «وهي اللَّبْؤة - وَلَبْؤَةُ لغة وَخَذَات - وَخَذَيْتُ لغة - وقال: يُوسُفُ وَيُوسُف - يُحْزَانُ وَلَا يُحْمرَان - ومثله: يُوسُفُ وَيُوسُف، وَيُوسُف - غير مهوزة - لغة»^(١٤٠).

● تغيير الإسناد في قولهم: شَقَّ المَيْتُ بَصْرَهُ (٢٨٦) وأصله: شَقَّ بَصْرَ الميت - بمعنى شَخَصَ - مع أنه روي قَبْلُ عن الكسائي قوله: يقال: رَشِدْتَ أَمْرَكَ، وَوَفَّقْتَ رَأْيَكَ، وَبَطَرْتَ عَمَلَكَ، وَخَبَّنْتَ رَأْيَكَ، وَأَلْتَ بَطْنَكَ، وَسَفِهْتَ نَفْسَكَ، وكان الأصل: رَشِدَ رَأْيَكَ وَوَفَّقَ أَمْرَكَ، ثم حُوِّلَ الفعل منه إلى الرجل، فانتصب ما بعده، وهو نحو قولك: صَفَّتْ به دَرْعاً، وَطَبَّتْ به نَفْساً^(١٤١).

وهكذا لم يجد لإِبْنِ السكيت مقياساً ثابتاً في التصويب والتخطئة، وإنما أمره دائر بين التزمّت أحياناً - بالتوقف عند الأصح وطرح ما عداه - والتسامح أحياناً أخرى - بالأخذ من كل اللغات.

(١٤٠) الإصحاح ١٣٣

(١٤١) الإصحاح ٢٢٢

(١٣٧) اللسان (الهمزة).

(١٣٨) الاتصال ١٩٠.

(١٣٩) شرح الشافعية ١٧٢.

السُّجِسْتَانِيّ

يبدو أن تلميذه أبي حاتم السجستاني على الأصحى جعله يأخذ أحده في الشدد مع العامة، فرواياته التي رواها عن الأصمعي في اللغة لم ينكر شيئاً منها، وقد عرّفها قبل مقياس الأصمعي في الشدد، وهو - بلا شك - مقياس السجستاني نفسه، وبمرر ذلك بما يأتي:

• أنه لا يعترف بالكلمات المعربة في زمنه، إذ ينكر أن يقال: جَوْحَانٌ لَيْتَنِي انقمح، مع وجود مرادفها العربي - وهو الجَرِين والمِسْطَح العربيين - في حين أنه يتحدث عن (بَرَهْم) المعربة قبل زمنه بوقت طويل، وكأنها عنده عربية.

• وحين تسلك العامة طرق المجاز، وتقول: مات الميت، يلحنهم أبو حاتم؛ لأنه لم يرد، ولأنه لا معنى له في نظره، فالصواب أن يقال: مات الحي، مع أنه - فضلاً عن ورود، كما قال البَظْلَوَيْسِي - محمول على المجاز الذي ورد نظيره عن العرب.

• وهو يحكم باللحن على: الحواميم والطواسين - جمعاً لـ (حم وطس) - وكأنه بهذا لا يرى الاحتجاج بالحديث الذي جاء فيه: «مثل الحواميم في القرآن كمثل الخبرات في الثياب»، وجاء أيضاً: «الحواميم ديباح القرآن»؛ «من أحب أن يرتفع في رياض الجنة فليقرأ الحواميم»^(١٤٢).

• وهو ينكر قراءة من قرأ: «قَالَ خَلْ أَنتُمْ مُطْلَعُونَ» - بكسر النون - لما فيه من الجمع بين النون والإصافة، وهذا شاذ خارج عن كلام العرب ولا يدخل في النصيح^(١٤٣)، وكأنه بهذا لا يرى الاحتجاج بالقراءات القرآنية.

• وإذا كان أكثر العلماء على أن (رُبُّ) للكثير وللنقليل، فإن أبا حاتم يصق بحال استعمالها ويصره على النقليل، فيخطئ العامة في قولهم: ربحاً رأيت كثيراً، لما فيه من التناقض.

(١٤٢) النسخ ٥٧٣٢.

(١٤٣) النسخ ٣٥٥٢٧.

• ولما جمع عماره بن عميل الريح على (أرياح) أنكر عليه أبو حاتم مصوباً (أرواح) في الجمع، مع أن فيه التباساً بجمع رُوح، ولو لم يكن مشدداً لقاسه على: هيد وأعاد، وعلى ما جاء عنهم من جمع فيل على أقيال، كما جمعه على أقوال - على الأصل - وأقيال - على لفظ فيل^(١٤٤)، على أنه بهذا الإنكار يرد ما حكاه السهيلي من أن رجلاً ولرباً لعة لبي أسيد^(١٤٥).

وقد بدا أثر تلمذة أبي حاتم للأصمعي في أمرين على وجه الخصوص:

أولها: شدة التأله، وقد دفعه ذلك إلى أن يلحن العامة في قولهم: لا والله - بحذف الألف التي قبل الهاء في اللفظ - فاسمُ الله ينبغي أن يُجَلَّ قَهْتَكَلَمَ فيه بأصوب المصواب، وماروى من رجز لإنيات ذلك عريضة هو في نظره موضوع مكذوب^(١٤٦).

وثانيها: تتبع سقطات العلماء خصوصاً، كسيويه والأخفش وأبي عبيدة وابن دريد والليث، وقد أثار ذلك بعض العلماء فاتهموه، وتمعنه أحدهم عندما أنكر أن يأتي (شَنَان) بإسكان النون - بقراءة عاصم بالإسكان، قال أبو بكر (ابن الأنباري): «وقد أنكر هذا رجل من أهل البصرة، يُعرف بأبي حاتم السجستاني، معه تعدُّ شديده، وإقدام على الطعن في السلف، قال: فحكيت ذلك لأحمد بن يحيى (نعلب) فقال: هذا من ضيقي عطنه، وقد عرفت»^(١٤٧).

(٦)

ابن قُتَيْبَةَ

إذ كان علماء التنقية قد أطلقوا كلمة (العامة) أو (العوام) دون تحديد لمن يراد بها، فإن ابن قتيبة قد حدد في حطبة كتابه أنه لا يقصد بما يكتب رُغَاغَ الناس، وإنما كلاله مَوْجُهُ إلى طائفة الكتاب الذين استطابوا الدُّعَا واستوطنوا مَرْكَبَ العجز، وأَغْفَوْا أُنْسَهُمْ من كَدِّ النظر، وفلَوْهُمْ من تعب الفكر، حين نالوا التُّركَ بعير سبب، ويلغوا البَحْثَ بعير الله، فأصبحوا كجهلة أهل زمانه، وأصبح أبعد غاية الكاتب في كتابه أن يكون حسن

(١٤٦) مراتب التصحيح ٩٩.

(١٤٧) اللسان (شناً).

(١٤٤) اللسان (حول).

(١٤٥) عتوان المسرة ١٣٠، كشف الطرة ٥٢.

المخطّ، قويم الحروف، وأعلى منازل الأديب أن يقول من الشعر أيّماناً في مدح قبّة،
أو وصف كأس^(١٤٨).

وقد وضع ابن قتيبة في (أدب الكاتب) آراءه وملاحظاته على لغة الكتاب، أو قلّ
ما نقله من آراء العلماء قبله، ولا سيما ابن السكيت - ومن هنا لم يكن ابن قتيبة أصيلاً في
ملاحظة أخطاء العامة، بل كان تافلاً ومقلداً غيره، ولا ريب أن من أطلق لعبارة
المشهورة عن (أدب الكاتب) من أنه خطبة بلا كتاب كان يعنى أنه ليس لابن قتيبة فيه
سرى الخطبة، أما الآراء التي بالكتاب فهي في جملتها منقولة عن ابن السكيت وغيره.
وكان حرص ابن قتيبة على جمع آراء كثير من العلماء هو السبب الذي أدّى به إلى
كثير من الاضطراب بين الإجازة والنخلة، ونسوق لذلك أمثلة:

• المرّ والنصير - بكسر الهمزة - وقد أكرر إسكانها، مع أنه قال في أبنية الأسماء: «كل
ما كان على فِعْل - مكسور العين أو مضموماً - فإن التخفيف فيه جائز» (أدب الكاتب
٢٩٧ - الاقتضاب ٢٠١).

• أجاز: أغامت السماء، ولم يُجر: غامت، مع أنه في (باب فطت وأفطت باتفاق المعنى)
أجاز: غامت السماء وأغامت (٢٨٥، ٢٣٩ - أدب الكاتب).

• ذكر أن الدجاج - بكسر الدال - لحس، في (باب ما جاء مفتوحاً والعامة تكسره) ثم
ذكر أنها لغتان في باب (أبنية الأسماء) وهناك أمثلة أخرى كثيرة، استدركها عليه
البطلوسي في (الاقتضاب ٢٠١، ٢٣٧).

أما عن المقياس الذي اعتمده ابن قتيبة للنخلة والتصويب فيمكن بيانه في النواحي
الآتية:

(أ) الاستعهاد:

في (أدب الكاتب) نقل عن كثير من العلماء في مقدمتهم الأصمعي الذي لم يكن يخرج
بأشعار المولدين، ولذا لم يكن غريباً من ابن قتيبة أن يأخذ برأى الأصمعي في عدم
الاحتجاج بأشعارهم، بل قد صرح بذلك حين منع أن يقال: سمك مالح، مع أنه جاء في
شعر لثذافر، ولكنه في رأيه ليس بحجة^(١٤٩) كذلك منع أن تراد (بين) بعد (شتان) موافقاً

(١٤٨) أدب الكاتب، ٦.

(١٤٩) أدب الكاتب، ٣١٦.

الأصمعي، راصضاً قول ربيعة الرمي: (لَشَتَانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي التُّنْدَى) لأنه ليس بحجة^(١٥٥)

ولكن المريب الذي لم يكن متوقفاً من ابن هتية أن وجدناه يخرج عن هذا المسلك الأصمعي، فيحتج بأشعار للكُميت ولذي الرمة وللطرماح، وكان احتجاجه بهم في معنى اللحن والعاظها.

ففي المعاني: استشهد بالكُميت على أن (اصطَلَبَ) بمعنى جمع العظام مطبوخها يُخْرِجَ وَدَكُهَا مِائَتَمَ بِهِ^(١٥٦) وعلى أن (الهديل) كما يأتي لصوت الطائر المعروف يأتي بمعنى العرج نفسه^(١٥٧)، واستشهد بذى الرمة على أن (زُعْتُ الناقة) بمعنى عطفتها^(١٥٨) وعلى أن (الضَّحَّ) هو الشمس^(١٥٩)، واستشهد بالطرماح على أن الغراب إذا كان يَحْجُلُ كأنه مقبّد بوصف بأنه شَجُّ النسا^(١٦٠).

وفي الألفاظ: وجدناه لا يلحن صوغ الكُميت وزن (مُعال) من لفظ العشرة من العدد في قوله:

وَلَمْ يَسْتَرْيُثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ مَ قَوْيَ الرِّجَالِ بِخَصَالٍ عُشَارًا

ويكتفى بقوله: ولم نسمع فيما جاور ذلك (رَبَاعَ) شيئاً على هذا البناء غير قول الكُميت^(١٦١)، ووجدناه يستشهد بالطرماح بن حكيم على أن اللام تأتي بمعنى (على) في قوله:

كَأَنَّ مَخَوَاهَا عَلَى ثِيَابَاتِهَا مَقْرُوسٌ خُشٍ وَقَعْتُ لِلجَبَّارِ^(١٦٢)

وبشعر ذى الرمة على أن (بن) الجارة تدخل على (عَنَ)^(١٦٣) وأن (إلى) الجارة تأتي بمعنى مع^(١٦٤).

وأعجب من هذا كله أن نجد في كتاب ابن قتيبة بيتاً لإسحاق بن إبراهيم الموصل، الذي لا يحتاج بشعره أحد من علماء اللغة، إذ قد بقي البيت في مجال الاستشهاد على

(١٥٠) أدب الكاتب ٤٥٨.

(١٥١) السابق ٦٥.

(١٥٢) السابق ١٦١.

(١٥٣) السابق ٢٦٦.

(١٥٤) السابق ٩٦.

(١٥٥) أدب الكاتب ٢٩٧.

(١٥٦) أدب الكاتب ٤٥٨.

(١٥٧) السابق ٤٥٨.

(١٥٨) السابق ٢٩٦.

(١٥٩) السابق ٤٠٩.

المعنى. ذكر ابن قتيبة أن: هَرَزْتُ العربَ - بمعنى كرهتها - وأن الشاعر (إسحاق) قال (عهد هرّ بعض القوم سنّى رباد) وقد دافع الشيخ محيي الدين في حاشيته على (أدب الكاتب) بأن اليب ساقط من إحدى نسخ الكتاب. فإظهار أنه أحجم من داري. أو أن ابن عسبة قد ساقه - إن صحت روايته - مساق التمثيل^(١٦٠).

وأما الاحتجاج بالقراءات القرآنية والحديث: فيبدو من متابعه لمن سبقه من العلماء في اللحن أنه لم يكن ممن يحتاج بهما. وتؤكد ذلك بما جاء عنه من تلحيته أن يقال: كساء أنيجاني، مع أنه جاء في الحديث: «رَدَّوْهَا عَلَيَّ وَأَتَّوِي بِأَيْحَابِيهِ»^(١٦١). وما جاء عنه من تحطئة قولهم: بنى بأهله، مع ما جاء في الحديث في غير موضع، ومنه حديث أنس: «كَانَ أَوَّلُ مَا أَرَلَ مِنَ الْحِجَابِ فِي مَهَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَنْبٍ»^(١٦٢). وكذلك تحطئة: غيرته يكدا، مع أنه جاء في الحديث: «غَيْرُهُ بِأَمٍّ»^(١٦٣).

(ب) اللغات:

يبدو الاضطراب واضحاً في اعتقاد ابن قتيبة على لهجة معينة تكون هي الأصح. فهو إذا لم يأخذ بلهجة أهل اليمن في إبدال أول الشديدين نوناً كما في: إِنْجَاصٍ وإِجَاصٍ؛ فلأنها لهجة ضعيفة لا يقاس عليها. وهو بهذا يبدو آخذاً بالأصح المشهور متجاوزاً ما عده، لَكِنَّا وجدناه لا يأخذ بلهجة أهل الحجاز - وهم من العصحاء - فقد حكم باللحن على كسر الماء من هَلَكَةُ الْعَمَلِ، مع حكاية يونس أن الكسر لغة أهل الحجاز^(١٦٤) وإذا لم يأخذ بلهجة الحجازيين هنا فقد أخذ بها في إنكاره على العامة أن يقولوا: وَزَّةٌ وَبُزٌّ - بالتحلص من الهزّة - إذ حكى يونس أن الإوز لغة أهل الحجاز، وأن الإوز لغة بني عيم^(١٦٥).

وجدناه بعد ذلك يأخذ بتأثر اللغات؛ فقد لحن تسكين العين في: (المُحِبَّة) وألزم فتحها، مع أن التسكين هو الأكثر، وأما الفتح فتأثر؛ لأن مُطَّة - بفتح العين - من صفات الفاعل^(١٦٦).

(١٦٠) السابق ٣١٠، حاشية. (١٦١) اللسان (بج). (١٦٢) اللسان (بي).

(١٦٣) انظر هذا مع أحاديث أخرى في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢ / ٤٤٧ مطبعة بريل -

لندن سنة ١٩٦٢

(١٦٤) الاقتصاب ٢٠٥. (١٦٥) أدب الكاتب ١٧. (١٦٦) الاقتصاب ٢٠٠

(ج) السماع والقياس:

كذلك اضطرب أمره في السماع والقياس. فهو أحياناً أشدّ سليماً للعرب، وأكثر ما كان ذلك منه في دلالة الكلمات، فقد توقف في كثير منها على الدلالة العربية القديمة، حتى إن أربطت الدلائل - المستحدثة والقديمة - بإبطه مناسبة: فأشقر العين هي حروفها التي ينبت عليها الشعر، وليست الشعر النابت على حروف العين، وحنه العقرب والزنبور هي سُمها وضرهما، ومن العلط أن يراد بها شوكتها، والطرب، حقة تصيب الرجل لشدة السرور، أو لشدة الجوع، ومن العلط تخصيصه بالفرح وحده - ومثل هذا كثير ذكره ابن قتيبة في باب غنطة العامة - إذ من الممكن تخريج استعمالهم على أساليب المجاز، وذلك أمر مشهور متعارف بين العرب.

على أنه - مع تعسُّفه هنا - أحد على ابن السكيت تصفه مع العامة، في إعلانهم التنزه على الخروج إلى الرياض والبساتين، وفي إطلاقهم الراوية على المرادة، أما الأول فليس من الخطأ - في رأيه - ومن الممكن تخريجه على المجاز: لأن البساتين في كل مصر وفي كل بلد، إنما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأبىها فقد أراد أن يتنزه، أي يتباعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا واشتعل، حتى صارت التنزه هي القعود في الحُضر والجنان^(١٦٧). وأما الثاني فقد سُمى الوعاء (راوية) باسم البير الذي يحملة، فكثرة الاستعمال - إذن - ووجود العلاقة بين المعنيين، هما اللذان ردَّ بها على ابن السكيت، وهما بذلك ما ردَّ بها عليه، في إنكاره على العامة ما أنكر في هذا الباب.

على أننا نعجب حقاً من ابن قتيبة إذ أنكر تغيير الدلالة مع أنه عَقِبَ غنطة استعمال الأشقر - بمعنى الشعر النابت على العين - صرح يوروده، وقال: «إن كان أحد من الصحابة سَمَّى الشَّعر شُقرًا، فإِذَا سَمَاءٌ بِمِثْلِهِ»^(١٦٨). ومع أنه يذكر أن العرب تسمى الشيء باسم الشيء، إذا كان مجاوزاً له، أو كان منه بسبب، وقد عقد لذلك باباً ساء: (باب ما رُيِلَ كلام من كلام الناس مستعمل)^(١٦٩) ذكر فيه أساليب ذات معنى عام أو خاص، نقلت العرب دلالتها إلى معانٍ أخرى ليست بعيدة عن المعاني العديدة

(١٦٧) آيب الكتاب ٣٤.

(١٦٨) آيب الكتاب ١٧.

(١٦٩) آيب الكتاب ٤٢.

وإذا اضطرب مقياسه بين الإجازة والتخطفة في مجال ضيق الدلالة - مع وجود
الطلائق للنسبة - فقد اضطرب أيضاً في الألفاظ حيث عدّ من اللحن ما وقع في بعض
الكلمات من تغيير، مع أن بينها ما يسوّغ الإبدال - كحرب المخرج - وفي كتابه باب
بصلح ما فيها للممثل وهما. (باب ما جاء بالسّين وهم يقولونه بالصّاد)^(١٧٠) وباب
ما جاء بالصّاد وهم يقولونه بالسّين)^(١٧١) تطرّض هذا وما ذكره في باب آخر من كلمات
وقع فيها الإبدال مع التباعد، كما في: لَحْسُ الله سَطَهْ وَأَخْتَهْ وَلَبِجْ به وَلَبَطْ، وشَرْتُ
الحُشْبَة ووَشَرْتها وأشَرَّها... إلخ، فقبوله للإبدال مع مبادئ المخرج، ثم إنكاره على العامة
الإبدال مع تقارب المخرج أمرٌ مضطرب وغريب.

ويبدو أن ابن قتيبة كان سالكاً في هذا سبيل السماع، ولو أدى ذلك إلى التضيق على
العامة، لكنه لم يلتزم ذلك أبداً حين اتجه إلى الأحد برأى من قال بالقياس ولو لم يُسمع،
فقد ورد عن العرب أسماء للمكان على (مَفِيل) بكسر العين مما مضارعه يُفْعَل -
بعضها - على غير القياس، كَمَشِيكٍ وَمَسْجِدٍ وَمَطْلَعٍ، وتبع ابن قتيبة من قال: إن الفتح
في هذه الأحرف التي كسرت جازم، وإن لم يسمع في بعضها^(١٧٢)، كذلك من مظاهر
توسّعه على العامة القول بجواز التنحيف - بالإسكان - في الفعل الثلاثي، وفيما تولى
فيه ضمّتان أو كسرتان من ثلاثي الأسماء^(١٧٣).

وابن قتيبة معنود في مقدّمة العلماء الذين خلطوا بين مذهبي البصريين - البصرة
والكوفة - وأنشأوا مذهباً مستقلاً هو (المذهب البمدادي) وظهر هذا الاستقلال في بعض
آرائه في (أدب الكاتب) فهو أحياناً بصري يلتمس المطعة وإن تابحوا الكوفيين، ففي باب
ما جاء على فُعَلت - بمنح العين والعامة يقولون على فُعَلت بعضها^(١٧٤) - قال:
البصريون يقولون: «فَعَضَ الحَلْلُ وطلّقت المرأة» - بالفتح لا غيره، وهذا يدل على أن
الكوفيين يجهلون الفتح والضم، وكأنه بذلك يلتمسهم.

وهو أحياناً يبنى آراءه موافقاً أكثر الكوفيين، كما في اتجاهه إلى جواز نيابة بعض
حروف الجر عن بعضها الآخر - موافقاً للكسائي والقراء - وقد منع منه قوم، أكثرهم
من البصريين^(١٧٥). وهو أحياناً لا يلتفت إلى مذهب كوفي أو بصري، وإنما الأمر عنده

(١٧٠) أدب الكاتب ٩-٣.

(١٧١) لأصناف ٢٢٩.

(١٧٢) أدب الكاتب ٩٩.

(١٧٣) أدب الكاتب ٤٤٥.

(١٧٤) أدب الكاتب ٤٣٦.

موقوف على ما ورد كما في إنكاره التضعيف في - غَلَفَ لحيته بالطَّيْب - مع أنه جائز على معنى التكثير، كما يقال: ضَرَبَ وضَرَبَ، وقَتَلَ وقَتَلَ.

ثم هو أحياناً لا يأخذ برأى كوفي ولا بصري ولا بما ورد في تفرقه بين اللحن بفتح الحاء والنحن بإسكانها - الأول: الفطنة، والثاني: الخطأ في الكلام، أما الكوفيون فعندهم أن كل اسم على مثال (مَل) حلقى العين فالفتح والسكون فيه جائزان معاً، كالنهر والنهر، والشعر والشعر، ولما البصريون فتوقفوا به عند السماع، وقد سمع^(١٧٥)

ومن كل ما سبق نتبين أن ابن قتيبة لم يكن ذا مقياس موحد في حكمه على استعمال العامة نقطئة وإجارة، فليس من حقه أن يوضع مع المتوقفين عند السماع وحده، أو مع القائلين بالمقياس وحده، وليست له حجة معينة تكون هي الفصححة ويكون المقياس على غيرها لحناً تركبه العامة ومن تابعهم من الكتاب وغيرهم عن خصمهم بكتابه (أدب الكاتب).

(٧)

تعلب

قال كتاب (الفصح) في اللغة من الشهرة والذويج ما لم يتلَّه كتاب آخر في اللغة واشتد الإقبال عليه في القرن الرابع الهجري حتى إن يحيى بن محمد الأرزقي الوراق كان يخرج في وقت العصر إلى سوق الكتب يخذله فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب (الفصح) لتعلب ويومه بنصف دينار^(١٧٦).

وربما كان السرُّ في شهرته والإقبال عليه هو الاختصار الذي أَسَمَ به، والذي يناسب تأديب أولاد الخاصة، وكان هذا الاختصار أمراً مطلوباً للتعليل ومقصوداً من تعلب الذي قال: «هذا كتاب اختصرناه وأقللناه لنخف المثونة فيه على متعلم الصغير والكبير، ولنعرف به فصيح الكلام، ولم نُكِرْه بالتوسعة في اللغات وغريب الكلام، ولكن أَلْغِناهُ عن نسو ما ألف الناس ونسوه إلى ما تلحن فيه العوام»^(١٧٧).

وشهره الكتاب هي التي دعت كثيراً من العلماء في زمن تعلب ويومه إلى نظمه ناره.

(١٧٥) الاختصار ١٧٧

(١٧٦) معجم الأندلس ٣٤/٢٠

(١٧٧) الفصح ٩٨

وإلى شرحه تارة أخرى، وقد عدَّ صاحب (كشف الظنون) عشرين شارحاً للمصحيح وخمسة من نظمته^(١٧٨). وشهرة الكتاب أيضاً هي التي دفعت بعض العلماء إلى الحقد على صاحبه، بادعاء أنه ليس من تأليفه، وإنما هو لواحد من أربعة:

● (الفراء) الذي ألف كتاب (البهاء) للأمير عبد الله بن طاهر، فوقع عليه ثعلب وأخذ أكثر ألقابه وربها وأضاف إليها زيادات يسيرة، فليس بين الكتابين اختلاف إلا في شيء قليل، على ما يؤكد ابن خُلِّكان^(١٧٩) بعد اطلاعه على الكتابين: البهاء والمصحيح.

● (ابن السكيت) الذي صنف كتاب (إصلاح المطلق) فاستعاره أبو العباس ثعلب منظر فيه، فلما أظهر كتابه (المصحيح) ووجد ابن السكيت مختصراً من إصلاحه قال: جَدَّع كتابي - جَدَّع الله أنفه^(١٨٠).

● (الحسن بن داود الرقي) الذي ألف كتاب (المخلّ) فنقله ثعلب في المصحيح وقد نقل ياقوت في (معجم الأدباء) أن أبا أحمد محمد بن موسى البردي قال: «سمعت من الحسن بن داود أبي علي الرقي يسرُّ من رأى سنة ثمان وثلاثين ومائتين كتابه الذي يسميه (المخلّ) وكان وقت كُتُبنا قد حاز الثمانين، يقول ياقوت: وأخرج إلى أبو أحمد الكتاب فإذا هو الكتاب الذي سباه أحمد بن يحيى فصيح الكلام»^(١٨١).

● (ابن الأعرابي) وقد ذكر بعضهم أنه رأى بخط الحرّاز يرويه عنه.

أما نحن فمن رأينا أن هذا الكتاب لثعلب من حيث الشكل، يعني أنه ألف كتاباً جمع فيه كثيراً مما قرأ، ولا سيما عن الفراء الذي كان ثعلب يحفظ كتبه كلها حتى لم يَشُدَّ عنه حرف منها، وتعرّز النسبة له بهذا الاعتبار: شُراحُ المشروون، الذين ذكرهم حاجي خليفة في (كشف الظنون) والردود التي وُجِّهت إلى ثعلب في المصحيح، ومنها الأخطاء المشرقة التي جمعها الزجاج من المصحيح وواجه بها مؤلفه ثعلباً، وتنبهات أبي القاسم عليّ بن حمزة البصري على أغلاط اختيار فصيح الكلام لثعلب، وليس هذا الكتاب لثعلب من حيث المصنوع، لقوله في آخر الكتاب: «هذا كتاب اختصرناه وأصلناه» أي اقترنناه من آراء أسانده وخبرهم من تعلّموه.

غير أن ثعلباً لم يكن في جملة لآراء العلماء قبله كما طبع ليل، وإنما اهتم بمشاهير

(١٨٠) كشف الظنون ١٢٧٣/٢.

(١٨١) معجم الأدباء ١٠٨/٨.

(١٧٨) كشف الظنون ١٢٧٣/٢ - ١٢٧٤.

(١٧٩) وميلات الأعيان ٢٢٩/٥.

اراتهم، وقبول ما يقرأى له صحته. ورفض ما يراءى له خطؤه، معصداً في ذلك على مقياس احتواء هو، ومهد به لكتابه، وتؤكد أنه كان ذا موقف متميز إزاء آراء العلماء بما يأتى.

١ - مع الكسائى:

وافق نعت الكسائى في أمور كثيرة منها: أن العامة تلحن حين تأتى بالماضى واسم الفاعل والمصدر من (يذر ويذع) لأن العرب أماتت ذلك، استقناة عنه بـ (ترك وبارك ونزركا) وأنها تلحن حين تُعدى (شكر وصبح) بنفسيهما لا بحرف الخفض، وحين تلحن اهاء بفعل - وصفا لمؤنث - بمعنى مفعول، وبالمختص بالمؤنث كطالتي وحائض.. إلخ وحالفه في تلحين العامة إذ يقولون: طَلَّ دمه - بفتح الطاء - والصواب بالضم على ما لم يُسم فاعله - مع أنه جاء باللسان أن أبا عبيدة والكسائى يقولانه بالفصح^(١٨١)، وفي إجازة: أحاك فيه السيف وأحاك، مع أن اختيار الكسائى هو الأولى فقط.

٢ - مع الأصمى:

خالفه في نقطة: أبرق الرجل وأرعده، فقد جعلها الأصمى لنا ورده بيت الكميث^(١٨٢) لأنه ليس بحجة، أما ثعلب فقد جعلها لمة أخرى في: برق ورعد^(١٨٣)، وكان الأصمى يرد قولهم: أقرته السلام - بدل: أقرأ عليه السلام - أما ثعلب فقد أجاز الوجهين^(١٨٤) وكان الأصمى يخطئهم في زيادة (بين) بعد شتان، ويرى أن قول ربيعة الرقى: (لشتان ب بين ليزيد في الندى) ليس بحجة، أما ثعلب فقد أجاز: شتان ريد وعمرؤ وشتان ما هما وشتان ما بينهما^(١٨٥)، على أن تكون (ما) في الثاني زائدة للتوكيد، وفي الثالث اسم موصول بمعنى الذى.

٣ - مع ابن السكيت:

وافق ثعلب ابن السكيت في مواضع كثيرة نقلها عنه، منها: غطئة ينصدق - بمعنى يسأل الصدقة - واشتوى - مطاوع: شويت اللحم - وتشديد الياء في المكارى والمكارين ورباعية ورفاهية وأرض مديّة، وتشديد الثاني من أب وأخ ودم.. الخ والإتيان

(١٨٤) الفصح ٢٦

(١٨٥) الفصح ٧٧

(١٨٢) اللار (طلال).

(١٨٣) الفصح ٩

بالمستقبل وغيره من الفعل الجامد (عسى) وخبر مستعاض في: خبر مستعاض أو مستعاض فيه - وإضافة الشيء إلى نفسه في: عرق النسب.

ولم نجد مخالفه إلا في مخططة: فلان يتعهد ضيعته - في: يتعهد - وقد أجاز الثانية ابن السكيت، وفي اختياره: قوى العود وغيره - دون: ذأى - ونمى المال وغيره بنى، مع أن ابن السكيت أجاز القولين.

٤ - مع الفراء:

وافقه في كل ما نقل عنه، كخطئة التبادل اللغوي بين التاء والتاء في: توتر وتحمّد، وفي مخططة: نعان - من نص، وشئت به - على ما لم يسم فاعله - ولم نجد مخالفه في شيء مما ذكر.

أما عن المقياس الذى لارتضاه ومهد به لكتابه، فهو الاعتناء على الأصح وطرح ما عداه فيها فيه لغتان أو لغات متساوية الفصاحة، أما ما فيه لغتان كثرنا واستعملنا فلم تكن إحداها أكثر من الأخرى جاء يرتضيها معاً ونص على ذلك^(١٨٦).

وليس لدينا رأى وارد عنه في الاستشهاد بالقراءات القرآنية والحديث، غير أن موافقه للكسائى في مخططة الإنبان بالماضى واسم الفاعل والمصدر من (يُنْزِر وَيَنْزِع) ترجع لنا أنه لم يكن ممن يميل إلى الاستشهاد بالقراءات والحديث، فقد قرأ عروة بن الزبير بالماضى في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ وجاء المصدر في حديث ابن عباس: «لَيَنْتَهِنَنَّ قَوْمٌ عَنْ وَدَّعِهِمُ الْجَمَاعَاتِ أَوْ لَيُحْتَمَنَ عَلَى قُلُوبِهِمْ».

وبمخالفته لبعض آراء الأصمى نضيف إلى مقياسه السابق أنه كان يرى توسعة مجال الاستشهاد بالاحتجاج بأشعار المولدين، كالكميت وربيعة الرقى.

وقد غفلت نطلب عن مقياسه من الأخذ بالأصح في بعض ما جاء به (المصباح)، من ذلك اختياره: قوى العود وغيره يقوى، مع أن ذأى التى نكتب عنها أفصح مما اختاره، قال أبو زيد: «قَيْسٌ تقول: ذأى العود يدأى ذأياً، ونحيم تقول: ذوى، وقال غير أبي زيد ذأى علويّه، وذوى نيمية»^(١٨٧).

(١٨٦) المصباح ٣.

(١٨٧) التيهات على أعاليط الرواة ٩٢.

بقي أن نشير إلى أن أبا إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج قد نظر في النصيح وخطأ تعلباً في عشر مسائل وردت به ومن هذه الأخطاء قول ثعلب: عِرْقُ النسا - بإضافة النسيء إلى نفسه؛ لأن العِرْق هو النسا وذلك لا يقال، كما لا يقال: عِرْقُ الأجر. ولا عِرْقُ الأكحل، وقوله: حطمت في التوم أحلم حُلماً - بضمين - واضحاً الاسم موضع المصدر، لأن الحَلَم - بضمين - اسم ويأسكان اللام مصدر، وإذا كان للنسيء مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر، كما لا يجوز في عكسه حين تقول: رفعت الحَسْب إليك وأنت تريد: رفعت الحسب إليك وقوله: كَسَرْنِي بكسر الكاف - وإما هو عند الزجاج بفتحها؛ بدليل أن النسب إليها كَسَرُونِي - بفتح الكاف - وهذا ليس مما تغيره بناء النسب^(١٨٨)

قالوا: وكان الدافع إلى بحث الزجاج عن أخطاء ثعلب هذه المصومة الشديدة التي وُضِعَ بعض جواتبها ما جاء في مقدمة الأخطاء^(١٨٩) من أن تعلباً كان يهيب البصريين وفي مقدمتهم سيويه والمجزي أما سيويه فقد أخذ عليه ثعلب قوله في الكتاب: «حاشي» حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثناء، فذكر الحرف (حاشي) ثم أنه في قوله: وفيها، والأجود أن يحمل الكلام على وتيرة واحدة^(١٩٠). وأما المجزي فقد وصفه ثعلب بأنه أَلَكَنُ مُتَخَلِّقٍ، ولما حمل إليه المقتضب قال: رأيه لا يطرؤ لسانه بهارته، فأحفظ ذلك الزجاج ودفعه إلى الرد ثم البحث عن مأخذ ثعلب، ولو لم تكن هذه المصومة ما كانت هذه المأخذ، فما ذكره ثعلب تبع فيه علماء اللغة وله وجه في العربية، وإن يكن غير الأنصح أحياناً، فعرّق النسا تبع فيه ابن السكيت، والملم - بضمين - كما يحى اسماً يحى مصدراً^(١٩١)، وكما ورد فتح الكاف في كسرى ورد الكسر كذلك وما ذكره الزجاج من أن النسب إلى كسرى: كَسَرُونِي - بفتح الكاف - أنكره علماء اللغة، وعنده من اللحن^(١٩٢)، واختار ثعلب كسر الأول في: هو لِرُسْدَةٍ وَلِرُنَيْتَةٍ، وفتحته في: هو لِنَيْتَةٍ، وافق فيه الكسائي وإن يكن خالف الأنصح - وهو الفتح - في الجميع، وعليه الفراء في كتاب المصادر^(١٩٣).

(١٨٨) انظر في هذه الأخطاء: خطأ أصبح ثعلب ٢ - ٤، معجم الأتية ١٣٧/١ الزهر ١٠٢/١ الأتية، والتأخر ٢٣٧/٤

(١٩١) اللسان (كسر).

(١٩٢) اللسان (لحن).

(١٩٣) لم يجد مأخذ ثعلب هذا في الكتاب، فالمراد به على التذكير ونحوها: «ولما حاشا طيس باسم ولكه حرف يحى ما بعده كما تحى حتى ما بعده»، وفيه معنى الاستثناء (الكتاب ٣٤٩/٢ تحقيق عبد السلام هارون).

وقُلْ مثل ذلك في يقيه ما استدركه الزجاج عليه، جئى لقد علّق عليها ياقوت بمره
«وهذه المآخذ التي أخذها الزجاج على ثعلب، لم يُسلم إليه العلماء باللمح فيها، وقد ألّفوا
مألف في الانتصار لثعلب مضيق هذا المختصر عن ذكرها^(١٩٤). وقد نفل السيوطي في
(الأنباء والنظائر) أخذ هذه الانتصارات، بعنوان: «انتصار أبي عبد الله الحسين بن
أحمد بن حنبلويه الهمداني، لأبي العباس ثعلب فيما تنبّه عليه أبو إسحاق الزجاج^(١٩٥)».

(٨)

أبو هلال العسكري

ولم يشذ أبو هلال العسكري عن سبقة في التقيد بالسماح، وزفّ كل جديد، وهو
من يرون مخطئة علماء اللغة، كالآزلي والأزليّة، اللتان حكم عليهما بالخطأ، وقال: «وفي
بعض النسخ من إصلاح المطلق، الأزل، القديم، فإن كان ابن السكيت قاله فقد أخطأ،
ليس الأزل شيء^(١٩٦)» وكأنكاره أن يقال: أئش تريد؟ اختصاراً من: أى شيء تريد؟
فهو عنده خطأ ما سُبِّح من فصيح قط^(١٩٧)، مع أنه قد ورد في اللسان^(١٩٨) عن لفراء:
«قلت للديلمي، أئش؟ كيف ترى ابن إسك؟ - بكسر الألف -» وفي (معاني القرآن)
لفراء أيضاً أن (أئش) من كلام العرب^(١٩٩)، محفصة من أى شيء، وإن لم يجر ذلك
التحفيف في قراءة القرآن، ثم هو يرى - متابعاً سيوبه - أن (جواباً) مصدر لا يتنى
ولا يجمع - مثل الذهاب - فحمله على: جوابات وأجوبة، مولد وخطأ.

وفي مجال الدلالة نرى تشده وتوقفه عند حد الاستعمال القديم، فالعامة لأجته عندما
تريد بالحقة الثوب الواحد لأنه استعمل قديماً للتوبين من جس واحد، وإنما نراه متشدداً
لأن الاستعمال الجديد - مع إمكان قياسه على ما ورد من تخصيص الشيء ببعض
مدلولاته - حكاه ابن الأعرابي عنهم، فقد جاء عنه في اللسان: «يقال للإزار والرداء،
حقة، ولكل واحد منها: حقة^(٢٠٠)».

(١٩٤) مصم الأدياء ١٤٣/١.

(١٩٥) الأنباء والنظائر ١٢٧/٤.

(١٩٦) ترويم اللسان ٩٧ ولم يجد كلام ابن السكيت في نسخة الإصلاح التي بأيدينا.

(١٩٧) ترويم اللسان ٩٥.

(١٩٨) معاني القرآن ٢٥٢/٢.

(١٩٩) اللسان (أنس).

(٢٠٠) اللسان (حقل).

ولم يعثر للعسكري على آراءٍ غير ما سبق، حتى نستطيع أن نتبين منها مهباسه في الاستشهاد بالقرائن والحديث وشعر المولدين.

(٩)

الحريري

يبدو أن الفصحة العربية بالعراق قد اضطربت أسسها، واختل مقياس الصواب في أدنها بطق وكناية، منذ النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، ولم يكن الخطر عليها من قبل العامة هذه المرة كما كان قبل، فقد استقر هؤلاء لغةً سوقيةً يتعاملون بها، بل يتعامل بها العلماء كافةً معهم، وإنما صار الخطر من قبل علمائها، وهم أولى الناس بالمحافظة عليها وسلامتها على ألسنتهم من اللحن؛ حتى يكونوا قدوةً لتلاميذهم، ولمن يؤذ بهم من العامة، وهذا ما دعا عالمًا كالحريري إلى التصدي لهذا الخطر بتقويم الأساليب اللغوية هؤلاء الخاصة، فألف كتابه (درة العواص في أوهام الخواص).

وقد نالت (الدرة) من الشهرة والديوع حظًا وافراً، في عصر الحريري وبعده، وأهبل عليها العلماء بالشرح والتحليل والترتيب والرد، وأشهر هؤلاء ابن منظور الإهريفي الذي رتبها في كتاب (تهذيب الخواص من درة العواص) وقاضي القضاة أحمد بن محمد بن عمر - المعروف بشهاب الدين الخفاجي - الذي وضع عليها شروحاً وتعليقاتٍ وردوداً، ومحمد الحسيني - الشهير بألوسي زاده - الذي جمع عليها شروحاً لمن سبقه في كتاب سياه (كشف الطفرة عن الفرة) واهتم بترتيب ألفاظ الحريري ترتيباً هجائياً، وأبو محمد عبادقة بن برّي الذي وضع حواشي مفيدة على (الدرة) كما وضع الجواليقي كتاباً سياه (لتكملة والذيل على درة العواص) وكذلك جمع زين الدين الموصلي المصياص حواشي مختلفة على الدرة في كتاب سياه (عنوان المسرة لشرح محاسن الدرة).

وشهرة درة العواص للحريري إنما ترجع إلى ما اشتملت عليه من استقادات لغوية متعسفة أحياناً كثيرة، ولا ترجع هذه الشهرة في رأينا إلى أنها تصور انحرافات لغوية وهت زمن الحريري إلا في القليل النادر، ومن يتبع ما جاء بالفرقة يجد أن غالب ما عيها ليس الإمام الحريري أياً عثريه، بل هو مسطر في كتب أسلافه من علماء التنعة اللغوية وغيرهم، ومن ثم لنا أن نقول: إن (الدرة) للحريري من حيث الشكل وليست في جملها له من حيث المضمون - نقول: (في جملتها)؛ لأننا وجدنا انحرافات لغوية تعهد الحريري

بالتنبيه عليها، حيث شاعت على ألسنة الخاصة في زمنه، ومن هذه الأخطاء: قولهم للمتوسط الصفة: **يَنْتَ السَّيِّئُ** ^(٢٠١) أي بين العالي والمنخفض أو بين الجيد والردى، ومنها ذلك النطق الغريب لكلمة (يَنْتَ) باجتماع همزة وصل مكسورة مع كسر الهاء، وهو ما جعل بعض أصحاب الخواشي على أن يقول: «إِنَّه مما لم يكْد يُسَمَّعُ عن عاقل فضلاً عن فاضل، ولَقَرِي لم أسمع أنا ذلك أيضاً من العامة على كثرتهم في زماننا، ولا أظن - لو كان هناك من يقوله منهم - موافقةً أحد من أدنى الخاصة له، وعلى فرض الموافقة يسمى أن يُمدَّ بها من الأنعام، ويخرج لغيره قصوره - عن العوام» ^(٢٠٢)

ومن هذه الأخطاء أيضاً قولهم: أنت تُكْرِمُ عليّ - بضم التاء وفتح الراء - الذي علق عليه الألويسي بأنه لم يسمع أحداً من العوام فضلاً عن الخواص يقوله ^(٢٠٣)، ومنها استفتاحهم بكلمة (هَمْ) فيقولون للمخاطبة: هَمْ فَطَلْتُ وَهَمْ خَرَجْتُ، وهذا الخطأ - وإن شاع أيام الحريري - قد ظهر أيام الأخفش الذي كان يحذر تلامذته أن يقولوا: هَسْ وَهَمْ وليس لفلان بَخْتُ ^(٢٠٤).

أما الانحرافات النحوية التي انفرد الحريري بالتنبيه عليها فمنها:

إعرابُ أسماء العدد المرسلة، مع أن الصواب أن تنبى على السكون في حال العدد المرسل ^(٢٠٥)، وحذف الجازم مع بقاء الحزم في قولهم في الأمر للعائب، والتوقيع إليه: يَتَمَذُّ ذلك ^(٢٠٦)، وعدم مراعاة الترتيب المنطقي في قولهم: هذا أمر محرَّج الصادر والوارد ^(٢٠٧)، وعدم إلحاق الضمير المتصل بالفعل (هَبْ) فيقولون: هَبْ أَيْ خُذْ كذا ^(٢٠٨).

وقد اتخذ الحريري لنفسه مقياساً في تخطيطه الخاصة مبناه التشدد في أمور اللفظ والنحو، ودخل به تشدده إلى حد أنه هو نفسه وقع في كثير مما خطأه - كما سيأتي - ونفصل التشدد في هذا المقاس فيما يأتي:

(أ) الاستشهاد:

يكثر في (الدرة) سَوَوْ الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والأشعار، فضلاً عن

(٢٠٥) الدرة ٢٣٢.

(٢٠٦) الدرة ١٥٥.

(٢٠٧) الدرة ١٥٧.

(٢٠٨) الدرة ١٤٨.

(٢٠١) الدرة ٨٣.

(٢٠٢) كتف الطرة ٦٩.

(٢٠٣) كتف الطرة ١٨٢.

(٢٠٤) الدرة ٢٤٩.

الأخبار والموارد، وهذا في ظاهره دليل على أنه يرى جواز الاستشهاد في أمور الله بالقرآن والحديث، لكننا وجدناه يجري على القراءة المشهورة في القرآن وعلى المنار من الأحاديث، أما القراءات القرآنية فلم يأخذ بها مع أنها رواية لا رواية وعد صرح الحريري بأن من القراءات ما هو لحن، إذ قال في تحفته: «لأن أشر من غلان: غلانا» قراءة أبي غلاية: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكُذَّابِ الْأَشْرُ﴾ (على وزن أفعَل) فقد لحن فيها. ولم يطابقه أحد عليها^(٢٠٩).

كذلك خطأ الحريري الخاصة في جمعهم بين ناء المضارعة ومون النسوة - التي هي ضمير الفاعل - في قولهم: الموامل تطلّقن، وكأنه بهذا يردّ قراءة قرآنية ذكرها الزمخشري في الآية ﴿يَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَّقَطْنَ مِنْهُ﴾ وهي: ﴿تَنَقَطْنَ﴾ - بناءً من^(٢١٠).

وخطأهم في الجمع بين حَرَقَى تعديّة، حين يقولون: أدخل باللسّ السجن، مع أن من الممكن أن تجعل الياء زائدة - على ما قال الشهاب - كما في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يُغَيِّبُ الْأَبْصَارَ﴾^(٢١١)، وما قالوه طبق القراءة المذكورة، ولكنها غير حجة عنده.

وكما لم يأخذ الحريري بالقراءات حجة لقوية لم يأخذ بالحديث: فتخطّيته لقولهم: نَعْلُهُ نَيْمٌ - لما فيه من التناقض بين الماضي ولعلّ المفيدة لقرّب الوقوع وهذا أمر مستقبل - يمارضه الحديث المشهور: «وما يدريك لعلّ الله أطلق على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»^(٢١٢). كما ورد قوله ﷺ: «هل بقي أحد من قرابتها؟»^(٢١٣) مخالفاً لتخطّية الحريري قولهم: هو قرابتي. ووقع في الحديث: «إن ابنتي تُوفّي عنها زوجها وقد اشكت عينيها، أفأكفّلها؟» - بنصب عينا ورفعها^(٢١٤) - والرفع مخالف لتخطّية الحريري قولهم: اشكت عيني. وكذلك (أشّر) في التخصيل - التي حكم عليها باللحن - صح وردها في أحاديث وقع بعضها في صحيح البخاري^(٢١٥). وتخطّيته عدم تفرقتهم بين بَلَسَ ونعم في الجواب، يمارضه ما جاء في صحيح البخاري في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبَّعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قالوا: بلى^(٢١٦).

(٢٠٩) دره القوام: ٥٦.

(٢١٠) كشف الطرّة: ١٨٠، والقراءة عبر مسية في القرطبي.

(٢١١) عنوان المسرد: ٧٧.

(٢١٢) عنوان المسرد: ١٥٨.

(٢١٣) عنوان المسرد: ١٠٩.

(٢١٤) كشف الطرّة: ٢٠١، ٢٢.

(٢١٥) كشف الطرّة: ٥٠.

(٢١٦) صحيح البخاري ١٠٢/٢٣ - (المطبعة البهية المصرية).

وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: «أيسرُك أن يكونوا لك في البرِّ سواء؟» قال: بلى، قال فلا، إذن». وفيه أيضا: «أنت الذي لقيتني عكة؟ فقال له المجيب: بلى»^{*}.

هذا عن القراءات والحديث، أما عن الاستشهاد بالمؤلفين فلم يكونوا عنده حجة في الاستعمال اللغوي، إذ خطأهم كالأصمعي، فقد وهم البحري في رأيه - حين قال في صلب بابك:

أخليت منه الهد وهو قراره ونصبتُه علما بسماء
لأنه قال في اسم البلدة: سماء، وصوابها عند الحريري: سمر من رأى، لأن المسمى بالجملة يُعَكَّن على صيغته الأصلية^(٢١٧).

وقد تابع غيره في تخطئة أبي الطيب المتنبي حين قال:
فأجسرُك الإله على عليل بحث إلى المسيح به طوبى
لأن العرب تقول فيها يتصرف بنفسه: بعته وأرسلته^(٢١٨). وفي تخطئته في أربعة مواضع من قوله:

أخاد أم سداس في أخاد ليكتنا المنوطة بالتشاد^(٢١٩)
كذلك تابع من عاب أبا نواس في قوله: (كأن صغرى وكبرى من فقاقتها) فاستعمل صغرى وكبرى نكرتين، وهما من قبيل ما لم تُكْرَه العرب بحال^(٢٢٠). كما تابع الأصمعي في قوله الأول بتخطئة حوائج جمعا لحاجة وخطأ بعض المحدثين في قوله:
فبستان بين العنكبوت وخسوس ربيع إذا لم تقض فيه الحوائج^(٢٢١)
كما خطأ مُعَدِّثًا آخر في جمع مرآة هلى: مرايا^(٢٢٢).

وهكذا تبين لنا أن تَزِمَّت الحريري ألجأه إلى عدم الأخذ بالقراءات القرآنية ونسب بعضها إلى اللحن، وإلى عدم الأخذ بالحديث الشريف - وقد وقع بعضه في الصحيحين - وإلى عدم الأخذ بأسماؤ المؤلفين.

• عن الليب ١٠٤/١ - صحيح مسلم ٦٨/١١ ط المصرية ط الأول
(٢١٧) درة القواميس ٢٤٤. (٢٢٠) درة القواميس ٥٨
(٢١٨) درة القواميس ٢٧. (٢٢١) درة القواميس ٧١
(٢١٩) درة القواميس ٢٠٢. (٢٢٢) درة القواميس ٢٢٥

(ب) اللغات:

وقد وصح الحريري مقياسه في اللغات بأنه يأخذ بالمشهور المتيقن على القياس المطرد والأصل المنعقد. فالشواذ تقصر على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع^(٢٢٣)، والناذر لا يعتد به، ولا يقاس عليه^(٢٢٤)، فلا يقاس على طبعه بيم التي تصحح صيغه مفعول من الأجوب البائي، فميموع ومعيوب عنده خطأ. ولغة بني عامر التي تقول: أشر وأحبر - في التفضيل - لا يؤخذ بها. ولغة طليح التي تلحق علامة التنبيه والجمع بالعمل مع مفعوله لظاهر - وتقول: قاما الرجلان، وقاموا الرجال - غير فصيحة في رأيها، ويحظر استعمالها، وهي لم ترد - في رأيها - في قرآن ولا خبر عن النبي ﷺ ولا في كلام الفصحاء^(٢٢٥)، فإذا ما قيل له: إنها قد وردت في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا السَّجُودَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ لجأ إلى التأويل في ذلك بما يخرجها عن موافقة هذه اللغة. ولغة بني أسد التي حكاهما السهيلي^(٢٢٦) في جمع دبح على أرياح - لا يعتد بها، وهو بهذا يوافق السجستاني، والدين حكوا أنهم قد سمعوا في بعض اللغات: انساع لي الشيء، فهو منساع - أي جاز - فإنه لا يمتد به ولا يقصر من استعماله في ألفاظه وكتبه^(٢٢٧).

(ج) استعمال العلماء:

لا يرى الحريري أن استعمال العلماء حجة لغوية، فقد خطأ الأضمعي في تصغيره مختاراً على: مخبير، وهو عنده غلط أودع بطون الأوراق. وتساقلت الرواة في الآفاق^(٢٢٨) ووافق ابن الأعرابي في اتهامه لأبي عبيدة بأنه أخطأ في قوله: شلت الحبر - بكسر الشين - وهو بصها، وفي روايته: شلت بدأ قارية فرقتها - بصم الشين - وإنما هو بفتحها^(٢٢٩).

ولن نستكثر من الأمثلة، فإن الغرض من تأليف الحريري للدرة هو تقويم ألسنة الخاصة، ولا شك أن منهم كثيراً من علماء اللغة.

(٢٢٧) مرة القوام ١٢٧

(٢٢٨) الدر ١٣٤ - ١٣٥

(٢٢٩) الدر ١٨٨ - ١٨٩

(٢٢٣) مرة القوام ١٤٥

(٢٢٤) مرة القوام ٤٩، ١٤٨

(٢٢٥) مرة القوام ١٤٥

(٢٢٦) عوار المسد ١٣٠

(د) السماع والقياس :

وليس غريباً - إذن - أن ترى الحريري يرجع باللغة إلى استعمالها في مواطنها الأولى، وكل ما خالف هذا الاستعمال البدوي في المعنى أو في اللفظ أو في التركيب خطأ يجب أن يُعوم. فالوارد عنده هو كل شيء في اللغة بشرط أن يطرده وهو الذي يقاس عليه غيره، أما الوارد غير المطرد فتشاذ لا يحتاج إليه، ولا يحمل نظائره عليه^(٢٣٠)، ولما عبر الوارد فلا سبيل إلى صحته عنده، حتى لو كان له وجه من المجاز أو غيره يصح به.

ففي مجال المعاني: يرى الحريري أن استعمال (سائر) بمعنى الجميع وقم فاضح وغلط واضح؛ لأنه لم يرد في كلام العرب إلا بمعنى الباقي، ومنه قيل لما بقي في الإماء^(٢٣١)؛ سُؤْر، وعليه جاءت الأشعار والأحاديث. وأن استعمال (الرُّحْل) للأنثاء^(٢٣٢)؛ لأن العرب استعملته للمنزل، مع أنه قد ورد استعماله فيه عن العرب^(٢٣٣) على أن تجوز به على المجاز محتمل. وكذلك الأمر في إطلاق المائدة على الخِوَان الذي ليس عليه طعام؛ لأن الوارد هو الخِوَان عند عدم وضع الطعام ثم المائدة بعد وضعه^(٢٣٤)، مع أن المجاز في مثله أمر مشهور، بتقدير أنه وُضِع عليه أو سيوضع عليه. ومثله أخذُ عليهم أن يقولوا عند قَسَمِهِم: وحقَّ المَلَح، إشارة إلى ما يؤتد به^(٢٣٥)، والإشارة إلى الملح فيها تقسم به العرب هو إلى الرُّضَاع لا غير، مع أن قصد العامة - وإن لم يرد - له وجه من الصواب، هو الكتابة عن حقوق البشرى والمودة، والقسم بذلك للتعظيم فلا خير فيه^(٢٣٦).

وقل مثل هذا في كثير من المعاني التي خطأ الحريري خاصة زمانه فيها؛ لأنها لم ترد إلا على نحو آخر.

وفي مجال الألفاظ: يقد من اللحن كل لفظ استعمله العرب على نحو خاص ثم استعمله الناس على نحو آخر، كلفظة (غير) التي وردت عن العرب بدون أداة التحريف؛ لعدم الفائدة من تعريفها، فاستعملها الخاصة معرفة بها^(٢٣٧)، وكلمة (كافة)^(٢٣٨) التي

(٢٣٥) درة التوامس ٤٨ (ط المسططبية).

(٢٣٦) الخفاجي على العدة ١٧٤.

(٢٣٧) درة التوامس ٥٥.

(٢٣٨) درة التوامس ٢٥ (ط المسططبية).

(٢٣٠) العدة ١١٣.

(٢٣١) العدة ٤.

(٢٣٢) العدة ١١٦.

(٢٣٣) اللسان (رحل).

(٢٣٤) درة التوامس ٢٢.

وردت عن العرب نكرة منصوبة على الحالية، وكالتعبير المكان في قولهم: تعشرون^(٢٣٩)
في مكان: تعشرون لأنه لم يرد

وفي مجال التركيب: يعد الوصف بالمصدر سماعياً، فيتبع من لحن قولهم: هو
قرايقي^(٢٤٠)، لأنه لم يسمع بخصوصه، وإن كان الوصف بالمصدر كثيراً مطرداً في كلامهم.
ويتبع ابن الأثير في كتابه (الزاهر) إذ أنكر قولهم: هوذا يقتل^(٢٤١)، لأن الوارد عن
العرب في مثله: ها هوذا يفعل. وينكر إحلال (الياء) محل (على) في قولهم: بني
بأهلك^(٢٤٢)، إذ لم يرد في رأيه إلا: بني عليها، وكأنه بهذا لا يبيح لهم سلوك سبيل التضمين،
إذ من الممكن أن يضمن هذا الأسلوب معنى: دخل بها، فوطئ تعديته.

ومن ذلك نجد أن السماع قد سيطر على مقياس الحريري سيطرة تامة، وأن هذه
السيطرة قد جعلته ينكر أشياء لها وجهتها من الصحة والجواز، وكل ما يؤخذ عليها أنها
غير مسموعة عن العرب.

(هـ) مع البصريين والكوفيين:

والمشهور عن الحريري أنه ممن ينتسب إلى المدرسة البصرية التي تأخذ بالمطرد
الشائع، وتقيس عليه، وتدفع ما عداها بما شئت ونقد، ولكن الباحث في درة النواص يجد أن
الحريري لم يلتزم مذهباً معيناً في تخطئته:

١ - فهو أحياناً بصري، يلحّن الاستعمال الذي قد يوافق المنصب الكوفي: كتخطئة
قولهم في التعجب والتفضيل من الألوان: ما أبيض هذا الثوب، وزيد أبيض من
عمرو^(٢٤٣)، والمعروف أن الكوفيين يميزون التعجب من السواد والبياض لأنها أصلاً
الألوان^(٢٤٤) وكما خطأهم في النسب إلى الجمع على صورته، دون رده إلى المفرد:
فيقولون: صُحُفٌ بضمين - لن يقتبس من الصحف^(٢٤٥) - وقد أجاز الكوفيون ذلك
مطلقاً^(٢٤٦). وكما خطأ من يُعرف العدد بإدخال أداة التعريف على كل من العدد والمعدود،
فيقول: ما فعلت الثلاثة الأثواب^(٢٤٧). وفي العدد المركب خطأ من يدخل الألف واللام

(٢٤٤) شرح الفصل ١٤٦/٧

(٢٤٥) درة النواص ٢٠٧

(٢٤٦) مع المراجع ١٩٧/٢

(٢٤٧) درة النواص ١٢٥

(٢٣٩) درة النواص ٨١

(٢٤٠) درة النواص ١٧٢

(٢٤١) درة النواص ١٠٩

(٢٤٢) درة النواص ٢٢٩

(٢٤٣) درة النواص ٢٨

على كل من العدد والمعدود المميز، فيقول: ^(٢٤٨) «أخذ العشر الثوب» وهو مما لا يلتصق إليه، ولا يَجْرُجُ عليه، لأن المميز لا يكون معرفاً بالآلف واللام ولا نقل إلينا في شجون الكلام ^(٢٤٩)». والمعروف أن ذلك مذهب كوفي، نص عليه الكسائي بقوله: «إذا أذنب في العدد الآلف واللام فأدخلها في العدد كله، فنقول: ما فعلت الأحد المشر الآلف الدرهم» ^(٢٥٠).

وعنده أن من غير الأقصح تصغير ما ثانیه ياء بعلیها وأداء كما في شوى وعوینه ^(٢٥١)، مُصَغَّرٌ: شيء وعين، مع أن ذلك مذهب كوفي اختاره ابن مالك ^(٢٥٢).

وهو يخطئ الكوفيين وبعض البصريين حين يَحْظُرُ الإتيان بتمييز كم الاستهامية جمعاً، مفايسة لها على كم الحرة فيقولون: كم عبيداً عندك ^(٢٥٣)؟ وقد جور ذلك الكوفيون، وعرف بوروده البصريون، وإن أولوه وجعلوا المميز محذوفاً ^(٢٥٤).

والحريري يرى أن (من) الجارة تختص بالمكان، وأن (مذ) تختص بالزمان، وأن الخاصة مخطئة في استعمالها (من) مع الزمان حين نقول: ما رأيته من أمس ^(٢٥٥)، وهذا هو المشهور من مذهب البصريين، وأهل الكوفة يخالفونهم في ذلك، ومن البصريين من يذهب إلى أن (من) يكون لا ابتداء الفاية في الزمان والمكان، والأحداث والأشخاص ^(٢٥٦).

٢ - وهو أحياناً يخالف البصريين، فيرى غير رأيهم، ويَلْتَقِنُ الاستعمال على هذا، فعنده أن قولهم: اصْفَرَّ وجهه من المرض، واحْمَرَّ من الخجل، لحن؛ لأنه إنما يقال اصْفَرَّ واحْمَرَّ وظائرها في اللون الخالص الذي قد تمكن واستقر وثبت، فأما اللون العارض فيقال فيه: اصْفَارَ واحْتَمَرَّ ^(٢٥٧). وهذا الذي ذكره أكثرى، قال عنه ابن بري ^(٢٥٨): «إنه غير معروف عند أحد من البصريين، ألا ترى أن الخليل وسيبويه وجميع أصحابهما يرون أن احمر مقصور من احمار، وادهم من ادهام». وعنده أن هناك فرقاً في المعنى بين استعمال (يأيننا صباح مساء) على التركيب، وعلى الإضافة، فعلى التركيب يكون المعنى: إنه يأتي في الصباح والمساء، وعلى الإضافة يكون المعنى: إنه يأتي في الصباح وحده ^(٢٥٩)، وهذا

(٢٤٨) حرة الفواص ١٢٥.

(٢٤٩) حرة الفواص ١٢٦.

(٢٥٠) إصلاح المنطق ٣٠٢.

(٢٥١) حرة الفواص ١٤٦. وانظر، الصبان على الأشعر ٧٩/٤.

(٢٥٢) حرة الفواص ١٠١.

(٢٥٣) الخفاجي على حرة الفواص ١١٨.

(٢٥٤) حرة الفواص ٢٣.

(٢٥٦) حرة الفواص ٢٥٣.

(٢٥٧) مع الفواص ١٨٦/٢.

(٢٥٨) حرة الفواص ٦٤.

(٢٥٩) الخفاجي على حرة الفواص ٥٠ وكشف الطرة ٢٣.

(٢٥٩) حرة الفواص ص ١٢٠ ط النسطوطية.

المرق ليس منسوب أحد من البصريين « قال أبو سعيد السرياق: يقال: سبر عليه صباح مساء بالإضافة - وصباح مساء بالتركيب وصباحا ومساء، ومعناها واحد»^(٢٦٠)

ويجعل الحريري من الوهم أن تستعمل (كَيْتَ وَكَيْتَ) كناية عن الأحوال و (ذَيْتَ وَذَيْتَ) كناية عن الأفعال^(٢٦١). وهذا الذي ذكره تبع فيه ثعلباً. وأما الخليل وسيبويه فلا يفرقان^(٢٦٢).

وإنكاره للأسلوب (إياك الأسد) دون الواو^(٢٦٣). يخالف فيه الخليل وغيره من أئمة العربية الذين أجازوه على تقدير عامل آخر، أو فعل يتعدى إلى معمولين^(٢٦٤). ويرى الحريري أن أفعال التفصيل لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي، وأن قولهم: فلان أنصف من فلان - أي: يفضل في النصف - فيه إحالة للمعنى، لأنه يصير مأخوذاً من المصافة بمعنى الخدمة، وأما الإيصال ففعله أنصف، ولا يأتي التفصيل بأفعل من الرباعي^(٢٦٥)، وهو بهذا لا يرى رأي سيبويه الذي أجاز الإتيان بأفعل للتفصيل من الرباعي مطلقاً، أي سواء كانت همزته للنقل، أم للغيره^(٢٦٦).

وهو قد منع أن يقال: اختصم الرجلان كلاماً، للاستغناء بلفظة اختصم - المقتضية الاشتراك في الخصومة - عن التوكيد: لأن وصح كلا وكلنا أن تؤكد المثنى في الموضع الذي يجوز فيه انفراد أحدهما بالفعل، فأما فيها لا يكون فيه العمل لواحد فتوكيد المثنى حينئذ لغو^(٢٦٧)، وهو بهذا أخذ بمذهب الأخفش وهشام وأبي علي، مع أن جمهور البصريين ذهب إلى الجواز^(٢٦٨).

والحريري حين يرى أن واو العطف تفيد الترتيب، وأنهم يخطئون في قولهم: هذا أمر يعرفه لصدر والوارد، لأن الورد قبل الصدر^(٢٦٩)، فتحقق لفظه أن يقدم، إنما يأخذ بقول قُطْرِبَ ولُرُبَيْقَ والعراء وتعلب ومن تبعهم^(٢٧٠)

ومم سبق انضج أن الحريري لم يتقيد بمذهب البصرة في متهمه، ونصم إليه هذا أنه ثم

(٢٦٠) كشف الظرة ٣٠٩.	(٢٦٦) الصبار على الأسرى ٢١/٣
(٢٦١) درة القوام ٦٠ في الفسطينية	(٢٦٧) درة القوام ٣٧
(٢٦٢) كشف الظرة ٣٥٢	(٢٦٨) الخفاجي على الدرة ٥١، وحسن المسره ١٠٧
(٢٦٣) درة القوام ١٣	(٢٦٩) درة القوام ١٥٧
(٢٦٤) الخفاجي على الدرة ٤٤	(٢٧٠) مني اللبيب ٣١/٢
(٢٦٥) درة القوام ١٥٩	

يتقيد به في استعماله . فقد جاء في مقاماته بما أجمع أهل البصرة على تلحينه ولاسيما
 رئيسهم سيويه في تلك المسألة المشهورة بالزُبُورِيَّة قال الحريري في المقامه الشعرية :
 « تأملت الشيخ على سُهُومَةٍ مَحِيَلَةٍ وَسُهُوكَةٍ رَيَاةٍ ، فَإِذَا هُوَ بِإِيَّاهُ »^(٢٧٦) . ولكنه يني محاسبه في
 التعلُّطه على أساس الاختيار الحُرِّ فهو مع البصريين أحياناً ، ومع الكوهيين أحياناً
 أخرى ، وهو هنا شبيه بأصحاب المذهب البطائفي القائم على اختيار أرجح المذهبين
 البصري والكوفي - وإن لم يكن معدوداً في جملتهم .

مظهر التزمُّت في مقياس الحريري :

لا شك أن الحريري قد أصاب في بعض ما أنكر على العامة والخاصة في زمنه ، وكان
 ذلك في مسائل ظاهرة استدلتنا بإيراد الحريري لها على أن اللغة العربية زَمَنَةٌ قد بلغت
 من السوء والفساد مبلغاً متكرراً ، نَدَحَتْ لصدوره من حظار المتعلمين بِلَّةُ الخاصة ، إذ من
 الذي يَطْلُوعُ لِسَانُهُ فَيَنْطَلِقُ : دُنْيَانِي - في النسب إلى دُنْيَا - أو يَنْطَلِقُ : ثِيَابُ مَلِكِيَّةٍ -
 بكسر اللام - أو يَفْكَ المَدْعَمِينَ في : سَارَ فُلَانٌ فُلَانًا وَقَاصِدًا ، أو يَلْحَقُ هَاهُ التَّائِيثُ بِأَوَّلِ
 فيقول الأَوَّلَةُ - بدلاً من : الأَوَّلَى - وقد لاحظ الحريري نفسه هذه الأخطاء الظاهرة
 التي يَقْبَلُونَ عليها ، وهم المتعلمون بل خاصة المتعلمين ، وكان يعجب من ذلك ويقول :
 « والعجب أنهم في حال صغرهم ، وبدأ تعليمهم في مكاتبهم ، يقولون : جُمَادَى الأَوَّلَى ،
 فَيَلْفِظُونَ بالصحيح ، فَإِذَا نَبَلُوا وَنَبَّهُوا أَنْوَأَ بِاللَّحْنِ الْقَبِيحِ »^(٢٧٧) . ونفهم من جملة
 الحريري هذه أَمْرَيْنِ :

إما أن المتعلمين كانوا على مستوى لغوي لا يؤهلهم لنيل هذا الصل ، فكانوا يفسدون
 طبع الصغار المبني على الصواب بتعليمهم الكلام الملعون .

وإما أن هذا كان نوعاً من التعصُّب الذي كان يُقَدِّمُ عليه بعض المتعلمين ، اعتقاداً منهم
 أن ذلك يميزهم من العامة ، ولكنه تفصح بحقوت على كل حال . ولكون هذه الأخطاء ظاهرة
 تدرك بالطباع ، وليست في حاجة إلى التلقِّي على أيدي المعلمين وجدنا الحريري يحمل
 على أربابها حملة قاسية ، ويصفهم بأقبح الصفات ، ومن ذلك قوله : « لحن فاحش ، وغلط
 شائن ، ومن مفاضح اللحن الشنيع ، وكلا اللفظتين معرَّة لكتابته والمثلث به ، وهو من شائى
 ألهم ومقايح اللحن ، ومن أَلْمَاطِ الأَثْبَاطِ ومفاضح الأغلاط ، ومن أَمِيحِ الأَوْهَامِ وأَسْعِ

(٢٧٦) (٢٧٧) حرد الفواص ١٧٠ .

معلمات الحريري (المقامه ٢٥ من ٣٨٦) .

معايير الكلام، ومن أولاهم الزارية على أفهامهم العاكسة معنى كلامهم - الخ. ويبدو أن الحريري كان يلتقي في ذلك معارضة وعتاً من بعض الخاصة الذين قد يميزون بعض هذا الاستعمال على نحو ما، فيجعله ذلك يتتبع سمطات الخاصة أيضاً، بل يجعله يتشدد معهم في التخطئة ليثبت أسس لغة فصحي سليمة من الشوائب، خالية من قيل وقال، وقد سبق عرض بعض المظاهر التي يستتبط منها تشدد الحريري في التخطئة، وتزيد هنا عليها ما يؤكد هذه الظاهرة عنده، فمن ذلك: أنه جعل خروج (عند) عن النصب على الطريقيه والجري من ضرورة مختصة بالشعر^(٢٧٣)، كما أجرى بعضهم الأدواب كـ (لَيْتَ وسوف) مجرى الأسماء المنكته فأعربت، مع أن كل كلمة أريد بها لفظها تحرب أو تحكى، ويجوز فيها الصرف وعدمه باعتبار اللفظ أو الكلمة، قياساً مطرداً، قال ابن مالك:

وإن نسبته لأداة حكما فإني أوعرب وأجعلها إسما^(٢٧٤)

وهو في مجال الألفاظ الأعجمية يرى أنها لا تستعمل في العربية إذا كان لها مقابل يؤدي معناها، وقد أنكر عليهم استعمال اللفظة (نفس) لما ينبت من الزرع بالمطر لأن هناك لفظة عربية تؤدي معناها وهي (عدى)^(٢٧٥).

أما الألفاظ الأعجمية التي لا نظير لها في العربية فيرى أن تصاغ في قالب عربي، أي تلحق بأوزان الكلام العربي، ومن هنا أنكر فتح النير في (شطرنج) والبال في (دستور) والسين في (سرداب)^(٢٧٦) واختار الكسر في ذلك ليكون على وزن كلامهم العربي، وإنما نعت هذا من التشدد لأن العرب أنفسهم لم يلتزموا بإجراة الأعجمي مجرى العربي، بل هم أحياناً فعلوا وأحياناً تركوه على صورته الأعجمية.

لكن الغريب - حقاً - الذي نود أن نضيفه هنا أن تشدد الحريري قد جاوز نطاق الأمور اللغوية إلى نواح أخرى تتعلق بالدوق البلاغي، فهو يعترض على أن يقول القائل: سأل عنك الخير، مجيباً من قال له: سألت عنك؛ لأن الخير إذا سأل عنه فكأنه جاهل به أو متناهي عنه، وصواب القول: سئل عنك الخير، أي كان من الملازمة لك والاقتران بك بحيث يسأل عنك^(٢٧٧)، ونحن نرى أنه لا خطأ في هذا من جهة العربية والتركيب، وإنما اعتراض الحريري موجه إلى أمر أدبي يختلف في قبوله الأذواق، وهو

(٢٧٣) درة القوام ١٥ ط القسطنطينية.

(٢٧٤) درة القوام ٢٢٩.

(٢٧٥) درة القوام ١٨٤.

(٢٧٦) درة القوام ١٨٤.

(٢٧٧) درة القوام ١٨٤.

يعترض على هولهم: حُبَيْدٌ حاسدك - بالبناء للمجهول - لما فيه من عكس المراد بعمل المدعو عليه مدعوًا له، والصواب البناء للقاعل، أي: لا انفكَّ حَسُودًا. ولا رُلْتُ محسودًا^(٢٧٧). كذلك اعترض على أن يقال: قتله الحب، إنما يقال: اختلته الحب^(٢٧٨). وهو في هذا موافق لما ذكره الثعالبي في (فقه اللغة وأسرار العربية)^(٢٧٩) لكن الثعالبي لم يقصد تحفظه: قتله الحب، وإنما قصد التفرقة في المعاني الدقيقة بين الألفاظ.

كذلك ما ذكره الحريري في عدم التفرقة بين التَرْجَمِي والتَّجَمُّ، وحلف الله عليك وأحلف عليك، وبين الحث والحض، وبين النعم والأنعام، وبين افترق وتفرق^(٢٨٠).. إلى غير ذلك بما لا تحيط به العامة ولا الخاصة، لأن مهناه على الفروق الدقيقة في الألفاظ لقي قد يتغلغل عنها أصحاب اللغة القدامى أنفسهم.

بهذا كله لنا أن نقول: إن التنقية بالعراق لم تشهد متزمنًا لغويًا كالحريري، الذي أراد أن يرجع اللغة إلى استعمالها في العصر الأول، بل نستقد أنه كان أكثر تشددًا من العرب أنفسهم وقد سبقت الأدلة على ذلك.

(١٠)

الجواليقي

للجواليقي كتابان: أحدهما يحمل اسم (الكلمة والذيل على درة الفواص) ومنه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية (٨٥٣ لغة) والثاني يحمل اسم (لحن العوام) ومنه نسخة مخطوطة بالدار نفسها (٢١ ش لغة) وقد طبعت النسخة الأخيرة مع كتاب آخر للجواليقي هو (المعرب من الكلام الأعجمي)، والكتابان - وإن حملتا اسمين مختلفين - مصوبتها واحد، ويبدو من التسمية الأولى أن الجواليقي قد قرأ درة الفواص للحريري، ثم استدرج عليها أخطاء وقعت من معاصريه فكمّلها بها، وبهم هذا من المقدمة الصغيرة التي جاءت بالنسخة، إذ يقول الجواليقي: «هذه تكملة ما تعلق فيه العامة، وهي حروف ألغيت العامة فخطئ فيها، فأحييت التبيين عليها، لأن لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيها تلحن فيه العامة»^(٢٨١).

(٢٨٠) انظر: درة الفواص ١٩٠.

(٢٨١) الكلمة والذيل على درة الفواص ١.

(٢٧٧) درة الفواص ١٩٠.

(٢٧٨) درة الفواص ٢٤٧.

(٢٧٩) فقه اللغة ١٩٠.

وَيُشَكُّ السَّيِّحُ التَّجَارَ^(٢٨٢) فِي أَنْ يَكُونَ (التَّكْمَلَةُ) تَكْمَلَةً لِدَرَةِ الْحَرِيرِيِّ، مُعْتَمِدًا عَلَى أَنَّ الدَّرَةَ فِي لَحْنِ الْخَاصَّةِ، وَالتَّكْمَلَةُ فِي لَحْنِ الْعَامَّةِ، وَعَلَى أَنَّ الْجَوَالِيْقِيَّ يَذْكُرُ فِي التَّكْمَلَةِ بَعْضَ مَا ذَكَرَ الْحَرِيرِيُّ، وَلَوْ كَانَتْ تَكْمَلَةً لِلدَّرَةِ لَمْ يَقَعْ فِي هَذَا التَّكْرَارِ، وَلَكِنَّا نَرَى أَنَّ سَمِيَهُ الْكِتَابَ بِاسْمِ (التَّكْمَلَةِ) يَقْصِدُ بِهَا تَكْمَلَةَ كِتَابٍ آخَرَ، هَذَا الْكِتَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ (دَرَةُ الْفَوَاصِلِ) الَّتِي ذَاعَ أَمْرُهَا بَيْنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ؟ وَتَوَقَّدَ رَأْسًا بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حُلْكَانَ^(٢٨٣) مِنْ أَنَّ لِلْجَوَالِيْقِيَّ تِمَّةَ لِدَرَةِ الْفَوَاصِلِ، سَمَّاها (التَّكْمَلَةُ فِيمَا يَلْحَنُ فِيهِ الْعَامَّةُ) وَأَمَّا جَعَلَ الْكِتَابَ لِعَامَّةٍ فَرَجًا يَمْصِدُ بِهِمْ عَامَّةُ أَهْلِ زَمَانِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ، كَالْعَامَّةِ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ وَكَثِيرٍ غَيْرِهِ مِنَ عُلَمَاءِ التَّنْقِيَةِ.

وَلَيْسَ يَوْسَعُ مِنْ يَفْرَأُ مَقْدَمَةَ الْجَوَالِيْقِيَّ السَّابِقَةَ إِلَّا أَنْ يَشْكُ فِي قَوْلِهِ إِنَّهُ لَمْ يَرِ الْحُرُوفَ لَقَدْ جَمَعَهَا مِمَّا تَخْطُئُ فِيهِ الْعَامَّةُ أَوْ أَكْثَرُهَا فِي الْكِتَابِ الَّتِي سَبَقَتْهُ، فَكَثِيرٌ جِدًّا مِمَّا جَاءَ فِي كِتَابِهِ مَوْجُودٌ فِي دَرَةِ الْفَوَاصِلِ وَغَيْرِهَا، وَنَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ:

نَوَاتِرُ كَتَبِي إِلَيْكَ: (الْجَوَالِيْقِيَّ ٢، الدَّرَةُ ٧) السُّوْقَةُ: (الْجَوَالِيْقِيَّ ٤، الدَّرَةُ ٢٧٠) ذَمِيمٌ - نِي: ذَمِيمٌ - (الْجَوَالِيْقِيَّ ٦، الدَّرَةُ ٤٤) أَقْطَعُهُ مِنْ حَيْثُ رَقِي: (الْجَوَالِيْقِيَّ ٨، الدَّرَةُ ١٤٤) الْخَوَامِيمُ - جَمْعُ حِمٍ - (الْجَوَالِيْقِيَّ ٩، الدَّرَةُ ٢٠) شَوَّسْتُ: (الْجَوَالِيْقِيَّ ٩، الدَّرَةُ ٤٧) جِئْتُ إِلَى عِنْدِهِ: (الْجَوَالِيْقِيَّ ٩، الدَّرَةُ ٣٢) الْهَائُونَ - فِي الْهَائُونَ - (الْجَوَالِيْقِيَّ ١٠، الدَّرَةُ ٢٢٦) غُرَّةٌ - فِي غُرَّةَاءَ - (الْجَوَالِيْقِيَّ ١٠، الدَّرَةُ ٢٢٦) شَعَاتٌ - فِي شَعَاذَ - (الْجَوَالِيْقِيَّ ١١، الدَّرَةُ ٢٢٠) مَسَحَ أَقَّةَ مَابِكْ: (الْجَوَالِيْقِيَّ ١٤، الدَّرَةُ ١٨) مَائَةٌ وَيَكْفٍ: (الْجَوَالِيْقِيَّ ١٧، الدَّرَةُ ٢٣٤) فَعَلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا (الْجَوَالِيْقِيَّ ٨، الدَّرَةُ ١٤).

وَإِذَا كَانَ الْجَوَالِيْقِيَّ مُعْتَمِدًا فِي كِتَابِهِ عَلَى آرَاءِ مَنْ سَبَقَهُ لَنْ نَنْتَظِرَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مِنْهُمْ فِي مَقْيَاسِ النُّخْطَةِ، وَهُوَ اعْتِنَادُ الْفَصِيحِ^(٢٨٤) مِنَ اللُّغَاتِ دُونَ غَيْرِهِ، فَإِنْ وَرَدَ شَيْءٌ مِمَّا مِنْهُ فِي بَعْضِ النُّوَائِرِ فَطَرَحْهُ؛ لِقَلَّتْ وَرْدَاتُهُ، وَهُوَ هَذَا يَذْكُرُنَا عَمَّا اعْتَنَدَهُ الْفَرَاءُ مِنْ إِبْنِ عَنَابٍ عَنْ اسْتِعْمَالِ شَأْنِ الْكَلَامِ وَمُسْتَكْرَهِهِ، وَالْأَلُو تَوْسَعُنَا فِي قَبُولِ ذَلِكَ لَصَمَّتِ اللَّفْظُ كُلُّ قَبِيحٍ مَرْفُوضٍ وَلَمَسَرَّ الْفَهْمُ وَالْإِفْهَامُ عَلَى النَّاسِ.

وَهَذَا حَرَى فِي الْكِتَابِ الْاسْتَظْهَارُ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ، وَكَلَامِ

(٢٨٤) التَّكْمَلَةُ وَالْزَيْلُ ١

(٢٨٢) مَحَاضِرَاتُ فِي الْأَخْطَاءِ النَّوِيَّةِ الشَّائِعَةِ ٢٠

(٢٨٣) وَمِنْهَا الْأَعْيَالُ ٤/٤٢٤.

الصحابة، وروايات العلماء - شَأْنُ الحريري من قبله - ولا يجعلنا ذلك على الاعتقاد بأنه ممن يستشهد بالقراءات القرآنية أو بالحديث أو بأقوال العلماء؛ فكثير مما حطأ وردت فيه شواهد مختلفة غير ما أتى به هو استدلالاً على تخلفه، ولا نفري موقفه إزاء ذلك رَقْضاً أو تأويلاً.

وقد كان الجواليقي على دراية تامة ببعض لغات العجم كالفارسية والرومية والعبرية والسريانية، وليس يهمل عتاً مؤلفه العظيم (المعرب من الكلام الأعجمي) وساعدته تلك الدراية على تصحيح كثير مما أورد في تكملته من الكلمات الأعجمية التي حُرِّفَتْها العامة لفظاً أو معنى، وانظر على سبيل المثال ما قاله في: السُّكْرَجَة والأَكْثُوث وعُرَابِك والدُسْتَك (ص ١٠) وزُرْبَاقَة والمَرَزْنَكُوش والكُودِين (ص ١١) والشَاهَابِك والهُوتَك والفُص (ص ١٣) والإِصْرَانِيَة (ص ١٥) .. إلخ.

ومن أهم الظواهر التي كان الجواليقي أول من أشار إليها ظاهرتان:

الأولى: إشباع بعض الحركات في أول الكلمة، أو قبل آخرها، فيتولد عن ذلك حرف لين مجانس، وهو ما يسمى بالبر، فقد ذكر أنهم يقولون في هنا: هُونَا، وفي يسطح: يَسْطَاح، وإن كنا على ثقة من أن هذه الظاهرة كانت عند العرب القدماء، ودلّلنا على ذلك ما جاء في اللسان - حرف (الألف اللينة): «ومنها (الألفات) أَلِفَات المَدَدَات، كقول العرب: الكَلْكَال، ويقولون للعائم: حَاتَام، وللدائق: دَانَأَق - قال أبو بكر: العرب تصل الفتحمة بالألف والصمة بالواو والكسرة بالياء» ثم ذكر أمثلة من الشعر لهذه الكلمات ولغيرها، وفي اللسان أيضاً (شجو): «العرب غَدَ فَبَلًا - بكسر العين - فتقول: فلان قَيْنٌ لكنا وقَيْنٌ لكنا، وسَمِجٌ وسَمِجٌ، وكَرٍ وكَرِيٌّ» .. إلخ.

والثانية: تغيير صيغة المتكلمين نحنُ إلى (نَحْنُ).

ولم يكن غريباً من الجواليقي - وقد اتخذ مقياسه الوارد الفصيح عن العرب - أن يكر على العامة أموراً لم ترده، وإن ورد نظائرها - سواء أكَثُرَتْ هذه النظائر وأطْرَدَتْ أم لا، ومن ذلك أنه لا يرى وجهاً من الصواب للقلب المكافئ الذي يصدر عن العامة في: كَبَلْتُ الشيء - أي ليكته - وفي: حَطَبَ زَجَلٌ - أي جَزَلَ - وفي: لَطَسَ الكتاب - أي طَلَسَ. وكذلك ليس من الصواب في رأيه أن يغير العامة في الكلمات المعربة على غير ما غيرت العرب القدماء، فالقَمَسُ الأمير من الروم - صوابه: القَوَمَسُ. كذا نكتب

به لعرب، والمهدر صوابه بالسین لا غیر، مع اعراقه بأنه مشتق من الهندازة فُصِّرَتْ
لرأى سبباً، لأنه ليس في كلام العرب زای بعد الدال، أما الكلمات التي دخلت في العربية
حديثاً فیری أن يبقى على حالها دون تغيير، ولذا ردّ كثيراً عما تستعمله العامة في زمنه من
ألفاظ الأعاجم إلى أصله في لفته الأصلية، وخطأ العامة به وفي هذا تضيق لما يلجأ إليه
العرب أنفسهم، الذين كانوا يعربون بالتغيير أحياناً ويدونه أحياناً أخرى، ومثل ذلك في
التضيق سائر ما أنكره، كالتخلص من الهمز، وتحريك ثاني التلاتي في: إبط وسعوه،
وكسر الأول من (هليل) غير حلقی الثاني نحو: كبير وكثير، والإبدال اللغوي، وتغيير
العامة لبعض الألفاظ في هيشها أو دلالتها ولو كان لها وجه مجازي تصح «، فقد كان
الجوزي يكره التأويلات البعيدة^(٢٨٥)، كأويل ابن الأثيري مصححاً قول العامة:
فَعَلْتُ يَتَى، بأنهم يريدون: يابست جهاتي، مختاراً قول ابن الأعرابي: لا أعرف لیتى في
لغة معنى إلا من العدد، أما إن كان من السؤدد فسدق لا غير.

(١١)

ابن الجوزي

يذكر ابن الجوزي في مقدمة كتابه (تقويم اللسان) أن اللهجة العامة قد طفت على
السنة الخاصة، فأصبحت تتكلم بما هو مردول وبميد عن علم العربية، وأن العلماء باللغة
انصرفوا عنها إلى أمور معاشهم، ولم يحسوا بإصلاح ما نشأ من لحن، وربما كان هذا تكاسلاً
منهم، أو بأساً من نتيجة ما يفتلون، وأن الذين ألفوا من قبله في لحن العامة لم يحالفهم
لتوفيق في كثير، فمنهم من قصّر، ومنهم من ردّ ما لم يصلح رده.

وكان ذلك كله داعماً لابن الجوزي إلى أن يفاوم أخطاء العامة ويقوم السنهاء باحتبار
ماير، صالحاً من كتب التنقية التي سبقته، مما تعم به البلوى في عصره دون ما يشدّ
ستعماله ويندر، مع رفض العلط الذي لا يخفى وجه الصواب فيه، يقول ابن الجوزي
«وكتابي هذا مجموع من كتب العلماء بالعربية، كالقراء والأصمعي وأبي عبيد وأبي حاتم
وأبي السكيت وابن قتيبة وثعلب وأبي هلال العسكري ومن تبعهم من أئمة هذا العلم،
وإنما لي فيه الترتيب والاحتصار^(٢٨٦)» والذين عَنَاهُمْ ابن الجوزي بقوله: «ومن تبعهم»
هم - على ما يُستخلص من كتابه:

(٢٨٦) تقويم اللسان المقدمة.

(٢٨٥) الكلمة والدليل ١٠

- أستاذة أبو منصور الخواليعي، وقد صرح بأنه قرأ عليه كتابه (المعرب) وغيره من تصانيفه وقطعة من اللغز.

- الحريري في (درة القواص).

- أبو أحمد العسكري في (شرح مايقع فيه التصحيف والتعريف).

وبلاحظ أن ابن الجوزي لم يذكر الكسائي فيمن أخذ من كتبهم، وربما ذهب ذلك إلى ترجيح أن الكسائي لم يكن له في لحن العامة مؤلف خاص، وإن كانت له آراء معروفة، نقل ابن الجوزي واحدًا منها في باب الواو حين قال: «والعامة تقول أومعت، وحكى الكسائي أنه يقال: ما أومعتك ههنا؟ أي: أي شيء صيرك إلى الوقوف؟»^(٢٨٧).

كأن ابن الجوزي بهذه المقدمة يريد أن يقول: إن هذا الكتاب له من حيث الشكل - أي من حيث الجمع والاختصار - وليس له من حيث الموضوع، وإنما هو حشد من آراء لعلماء سبقوه، فليس في الكتاب جديد يربطه بأخطاء عصره، اللهم إلا تلك الأخطاء السابقة التي استمرت زمنه وفيها بعده.

وإذا كان للاختصار الذي ألزم به ابن الجوزي في كتابه مبرر في سرعة التعلم وإصلاح الخطأ، فقد كان له ضرر بالغ في ناحية أخرى هي أن ابن الجوزي نعتد ألا ينسب كثيرًا مما جمع من لحن إلى أصحابه، وكان ذلك سببًا في أننا - بعد ضياع كثير من كتب اللحن السابقة عليه - لم نستطع الربط على وجه اليقين بين الأخطاء وعصرها الذي بدأت فيه، فصرنا الآن نتطمس ذلك على وجه الظن والتقريب.

وواضح بعد هذا أن مقياسه لي يكون أقل تشددًا من سبقه، فالصواب عنده هو الأنصح الأشهر، ولا اعتداد بتأويل بعيد أو بلفظ مهجورة، يأتي في ذلك بالفراء الذي قال: «وكثير مما نهيتك عنه قد سمعته، ولو تجاوزت لرخصت لك أن تقول رأيت رجلان، ولقلت: أردت عن تقول ذلك»^(٢٨٨).

ولنا أن تقول إذن: إن ابن الجوزي - كغيره - لم يكن ممن يحتج بالفراءات الفرائية ولا بالحديث، وما جاء من ذلك في كتابه إنما كان للتعتيل فقط، والدليل على هذا أنه جعل الأحاديث التي خالفت مذهبه في التنقيح ملحونة ومن غير الرواة. أنكر عليهم أن

(٢٨٧) تحريم اللسان ٢٠٦.

(٢٨٨) تحريم اللسان المقدمة

يعملوا عَمَرْت قَلَانًا بَكْدَا، ولما جاء في حديث أبي ذَرٍّ ما أنكر - وهو قوله - «عَمَرْت رَحَلًا بِأَمِّه» قال ابن الجوزي: إنه من تعيير الرواة^(٢٨٩). ولحق أن مطلق المتعالي الذي هو عام في وزن كل شيء على (الدنار)، وأما ما روى من ذلك في بعض الحديث فهو في نظره من تعيير الرواة^(٢٩٠). كما وافق غيره في تخطئه تلقى بين يَدٍ في قولهم. ربما أما جالس إذ جاء عمرو، فليس لدخول (إذ)^(٢٩١) ههنا معنى. وإن كانت قد جاءت في أحاديث، لكنها محمولة على أنها من الرواة^(٢٩٢).

(١٢)

البغدادى

أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادى، آخر من ألف في التنقية اللغوية من علماء العراق، وقد أراد لمؤلفه هذا أن يَتَرَسَّ لِلشُّدَاةِ وَالْكَتَّابِ مع فصيح ثعلب، حتى يتجنبوا اللحن الذى يتولد في الأمم بحسب العادات والسير.

(وذيّل الفصيح) الذى قرئ على مؤلفه في سادس عشر من دى الحجة سنة ٥٩٩ هـ - كما جاء في مُفْتَتِحِه - بصم مجموعة من كتب من سبقه، وعلى وجه خاص (درة الفواص) للحريرى، و(التكملة) للجوالقى، حتى إنه يقلّ أبواباً كاملة من الكتاب الثانى، ولم يكن البغدادى كاهن الجوزى في جمع الأخطاء واحتصارها، وإنما كان يعقِّ أولَ عالم لغوى يخرج عن نطاق التشدد في أمور اللغة إلى حدٍّ كبير، ومن هنا كانت ميزة ذيّل الفصيح على غيره من كتب التنقية. فالأخطاء لا تذكر مجردة، ولكن يعقَّب على كثير منها بالإجازة غائباً، وهو أمر يجعلنا نقول: إن مقياسه كان وسطاً بين التشدد والتساهل، وقد بدا تساهله بصفة خاصة فيما يتعلق بالمعنى، كتخصيص العام أو عكسه، والمحمل على المجاز، والقياس، وهذه أمثلة من كتابه تؤيد ذلك:

(أ) في المعنى:

مكر الخوالقى اسمعالم المتعالي مراداً به الدينار، لأنه عند العرب: وزن كل شيء، وعلق لبغدادى مجيراً له بقوله. إنه عامٌ قد حصصه الاستعمال (ذيّل الفصيح ١٠٤)

(٢٨٩) تحريم اللسان ١٥٩ (٢٩١) تحريم اللسان ١٩٣

(٢٩٠) تحريم اللسان ١٥٩

(٢٩٢) تحريم اللسان ١٥٩

وأنكر الجواليقي أن يراد بالذئب والجئحر معان خاصة؛ لأنها وضعت لعان عامة، ويعلى البغدادي بقوله: هذا كله عام، ويحوز أن يختص، وتخصيص العام ليس غلطاً (دبل انصحيح ١٠٣).

(ب) المجاز:

أنكر غيره أن يقال للقائم إذا قعد: جلس، وحمله هو على المجاز، مراداً به التعظيم، كما يقول المستعمل: تَمَالَ في مكان فلم (ذيل النصيح ١٠٣) ومع غيره أن يعمل المكبي - للسان - مَقْصُوباً: المَجْدِي - من الجدوى - وأجازه هو على أن يكون المكبي من قولهم: حفر مَأْكَدِي، إذا بلغ الكُدْبَة، وهي صلابة في الأرض، كأنه يلقى من شظف المش شبيهاً بما يلقى الحافر من الصلابة^(٢٩٢)، وكأنه بهذا يخرج بالكلمة عن نطاق الإبدال النحوي، ويجعلها مشتقة من لفظة أخرى.

(ج) القياس:

أنكر الأصمعي وغيره أن يقال: يستأهل كذا، وهو مستأهل له، وصوبه هو: لأن استعماله بمعنى الاستحقاق سائغ في القياس، يستأهل: يستفعل، من لفظ الأهل، مثل يستأصل ويستأسد، من لَفْظِي: الأصل والأسد^(٢٩٣).

وأنكر الجواليقي قول عوام بغداد لاقى الماء: شارب؛ لما فيه من قبح للكلام، إذ المَشْيِيُّ هو الشارب، وصاحب الماء هو الساقى، وصوبه البغدادي، قياساً على: لا ين وتامر، فيجوز أن يقال له: شارب - على معنى النسب - أي: ذو شراب^(٢٩٤).

وكذلك لا يطلق القول بتخطئة كل ما هو مولد، وإنما يقوله إذا كان له نظير يقاس عليه، فصدقة الفطر، هذا كلام العرب وأما البَطْرَة - بضم الفاء - فمولد، والقياس لا يدهم، لأنه كالفُرْقَة والنَّخْبَة، لمقدار ما يؤخذ من الشيء^(٢٩٥).

ومما عدا هذه الأمور الثلاثة سجد كثيره، مستنداً أحداً بالأفصح، ملثماً المذهب البصري في أمور اللفظ، بل إنا وجدناه غير متساهل في كل ما أورد، مما يكن محمداً على المجاز، أو تخصيص العام ببعض أفراده.

(٢٩٤) ذيل النصيح ١٠٣

(٢٩٥) ذيل النصيح ١٠٨

(٢٩٢) ذيل النصيح ١١٠

(٢٩٣) ذيل النصيح ١٠٦

ومن ذلك إنكاره أن يختص لفظ (عروس) بالمرأة، لأنه عند العرب شامل للرجل والمرأة^(٢٩٦)، ومثله البعل والخروج - وقد خصصها العامة بشيء بعينه - وهذا كله من تخصيص العام الذي أجازة فيما سبق.

وإنكاره. طاب حَمَانُكَ - لمن خرج من الحمام - وتصويبه: طاب جميعك^(٢٩٧)، مع أنه مستساغ على جهة المجاز بطلاقة المكانية، وقد أقرَّ هو المجاز سابقاً، وصوّب به الأساليب. وقد بدت نزعة البصرية، ونخطته لما جَوَّز الكوفيون في أنه:

لا يميز التعجب أو التفضيل من الألفاظ الدالة على الألوان والعيوب^(٢٩٨) (١١٢).
ولا يميز النسب إلى جرمي المركب، وإنما ينسب إلى الصدر فقط (١١٤).
ولا يميز قلب الياء ولواً في تصغير: شيء وبيت (١١٧).
ولا يميز إدخال أداة التعريف على العدد والمعدود معاً (١١٧).
ولا يميز كسر أول صيغة فِعِيل إلا إذا كان الثاني حرف حلق (١٢٤).

ومن مظاهر تشدده في الأخذ باللفات:

إنكاره تصحيح المفعول من الأجوف اليائي - كسبوح - وهي لهجة تميم (١١٥).
وإنكاره قلب الهزة ولواً في (فَاعَلْتَهُ) من مهوز الفاء كواسيته - في آسيته - وهي لهجة طيء (١١٦).

ويبقى بعد هذا أن نقول: إن بكتاب (ذيل التصحيح) إضافات جديدة من لحن الناس في زمانه، ومنها أنهم لم يملأوا اسم الفاعل من الأجوف بالقلب هزة، بل كانوا يَوَزُونُ الياء مطلقاً، فيقولون: قَامِمٌ وَيَاج (١١٦) وأنهم يخطئون في إعراب الأعداد المركبة كالثالث عشر، والثالثة عشرة، فلا يبنونها على فتح الجزئين (١١٤) وأنهم كانوا يشددون ياء التصغير في الثلاثي، كَرُجَّيْبٌ وَشُبَّيْرٌ، وكانوا يشبهون ضمير المخاطبة، فتولد عنه ياء عند الإسناد إلى الفعل، فيقولون: أَنْتِ أَكْرَمَتَيْنِ (١١٨) وهي لهجة قال عنها المحتاجي: «إياها لربيعة ولكها رديئة»^(٢٩٨).

(٢٩٦) ذيل التصحيح ١٠٧.

(٢٩٧) ذيل التصحيح ١٠٦.

(٢٩٨) الأرقام هنا وفيما بعده للصفحات في ذيل التصحيح.

(٢٩٨) لف القفاط ٤٩.

رابعاً جهود العراقيين في الميزان

رأبنا في بيان مفاهيس النخطة عند علماء العراق أنهم يميلون إلى الأخذ بالأفصح المشهور من كلام العرب، للمقياس عليه وترك ما عداه مما هو فصيح أحياناً، ونادر أو شديد أو رديء أحياناً أخرى، بعضهم صرح بذلك المقياس، كالقراء ونعلب والجواليقي وابن الجوزي، وبعضهم الآخر لم يصرح ولكن عرفنا ميله إلى الأفصح من تخطيطه لمواد وردت في لغات فصيحة أو قليلة. وعرفنا كذلك أن هذا المقياس قد جرهم جميعاً إلى عدم الاعتداد بالقراءات القرآنية التي تضم لغات مختلفة والتي كان سبيلها الرواية لا للرؤية. وكذلك عدم الاعتداد بما ورد في الأحاديث الشريفة التي صرح بعضهم بأنها ملحوة من تغيير الرواة وسكت عنها بعضهم الآخر. وكذلك عدم الاعتداد بأشعار المحدثين إذ ورد فيها ما يخالف آراءهم في التنقية اللغوية - وكان أول من صرح بذلك الأصمعي - وفي مجال اللغات ترتب على مقياسهم عدم الأخذ بلغات فصيحة مشهورة، كلغات بني أسد ونهم وأهل الحجاز وغيرهم - على ما تقدم.

وكان مما لاحظناه على هذا المقياس اضطرابه عند كل منهم، يستوي في ذلك المتشدد في التنقية وغيره، فهم جميعاً تشددوا في التعبير الذي يصيب ألقاظ اللغة؛ كالتشديد والتخفيف والهمز وفعل وفعل والمطاوعة والتصغير والسبب والمصادر والمصروع - أما التعبير الذي قد يصيب التركيب - كالتقديم والتأخير والفصل بين أجراء الحلة والبدال بين حروف الجر والإعمال وغير ذلك - فقد تساهل بعضهم فيه على حين تشدد بعضهم الآخر، وكان التساهل والتشدد مبنيين على المذهب الذي اختاره كل منهم. فعند التنقية من الكوفة تساهلوا - كالكسائي والقراء - وعلماء البصرة تشددوا. وكان رؤس المتشددين الحريري الذي أرادها لغة مثالية مختارة.

ثم كان مما لاحظناه على هذا المقياس كذلك أن الزمن لم يؤثر فيه، بمعنى أن المقياس الذي كان في القرن الثاني الهجري - زمن الكسائي - هو نفسه المقياس الذي كان في

لعرن السادس المجري - زمن البعدي - وكما تنوع شيئا من مصوب اللاحق لما
خطأ السبق، نتيجة لما قد يظهر للأول مما خفى على الثاني، أو نتيجة لكثرة الاستعمال
وعليته.

ولكننا لم نجد من النساخ شيئا يسترعي الانباه، اللهم إلا في مجال دلالة بعض
الكلمات، وكان أول من بدأ بذلك أين هتية الذي رد على ابن السكيت في تخطئه هو لم
خرجنا سره، ثم توسع في هذا الأمر من بعده البعدي، الذي لم يزل الحمل على المجاز أو
تخصيص العام غلطاً عظمياً به العامة، وإن لم يلتزم هو ذلك - كما يباه -

وبعد هذا الذي لاحظناه على المقاييس العراقي في التخطئة علينا أن ننظر داخل هذه
الجهود؛ لننتبين مقدار ما كان لها من صحة وفساد، ومن استيعاب لما وقع داخل العراقي في
رمنها من أخطاء، ثم لنتبين أصبحت هذه الجهود أم كان مقدراً لها العشل؟ وأسباب ذلك
كله، فالأمر إذن يستدعي أن ننظر في التنقية العراقية من نواح ثلاث هي: صحة الحكم
أو خطؤه، وقام الاستقراء أو قصوره، وبجراح هذه الجهود في وقف اللحن أو إعاقها في
ذلك.

(أ) صحة الحكم أو خطؤه:

هل كانت تلك التغييرات التي أصابت الألفاظ والتراكيب من قبيل اللحن كما حكم
لعاقيون؟ أو أنهم بالغوا في الحكم بالنحطة، وأمرحوا عن اللغة الصحيحة ما ينبغي أن
يكون منها؟ فصيّقوا بذلك على أنفسهم وعلى غيرهم، واستحقوا المرء والسخرية التي
كانت تأتيهم من قبل العامة وبعض الخاصة ممن لحقوا.

وليس يؤنبنا أن نجمع كل ما جاء به هؤلاء العلماء من أخطاء لنحكم له بالصحة
والتوفيق، أو عليه بالخطأ والجهل، لكن هناك من الانحرافات التي ذكرناها ما لا سبيل إلى
لشك في أنه من قبيل الخطأ الذي لم يصوبه أحد، وجهودهم في هذا محكوم لها بالصحة
ولتوفيق فتوهم أصالة البناء وجعلها من بنية الكلمة في (دواء) ثم في السبب إليها على
هذا الأساس وهو داوئي - يائيات التاء - أمر غير مقبول، ولم يصححه أحد من
العلماء، ولم يرد عن العرب، ووهّم أصالة التاء في (مخار) ثم تصغيرها - على وفق هذا
لهم - على. تخيير، أمر لم يرد عن العرب وإن وقع فيه عالم كالأصمعي وتشديد
في التصغير في رَجِيلٌ وَحَجِيرٌ مصغري: رَجُلٌ وَحَجَرٌ أمر لم يرد ولم يقل به أحد.

واستعمال الظرف (عند) مجروراً بحرف الجر (إلى) لم يرد عنهم أصلاً، وهو كذلك غير صحيح. ولم يرد عنهم هذا الحذف الذي أصار جملة: ما يدريك إلى: مدريك. وحذف ألف المد من لفظ الجلالة في هولهم: لا والله، لم يرد عن العرب إلا في رجز مسود إلى أعشى همدان، وهو قوله:

مَنْ دَعَا لِي غَزَلِي أَرْبَحَ اللَّهَ بِجَارَتِهِ
وَجِضَابٍ بِكَفِّهِ أَسْوَدَ الْبُلُوْبِ هَارِيَهُ

وقد حكم عليه الأصمعي بأنه من وضع ابن دأب^(١).

هذه الأمثلة وغيرها مما يضارعها لا تكون تخطئها من قبيل التشدد، ولا يصح تصويبها من قبيل التساهل مع العامة أو غيرهم، وإن شاعت على الألسنة.

على أن هناك من الأخطاء التي ذكرها علماء التنقيح ما يتأرجح فيه الرأي بين الصحة والفساد؛ لورود بعض ما يصححه في شعر أو قراءة قرآنية أو حديث شريف، أو لتأويله على وجه يخرج به عن الخطأ، وتناول الآن بعض الأساليب التي ذكرناها:

• زيد أفضل إخوته (الثرة ١١):

لم يكن الحريري أول من منع مثل هذا الاستعمال، فقد سبقه إلى ذلك الزجاج^(٢) (ت - ٣٠١ هـ) ثم أبو سعيد السيرافي الحموي^(٣) (ت - ٣٦٨ هـ) الذي عاب رئيس المناطقة؛ لأنه لم يفرق في الصحة بين: زيد أصل إخوته، و: زيد أفضل الإخوة.

ومبنى التخطئة في الاستعمال المذكور أن أصل التفضيل المضاف إلى معرفة لا يجرّد من معنى التفضيل، ولا يكون إلا بعض ما أصيف إليه، فلا يصح أن يقال: حمرك أفضل الخيال، ولا زيد أفضل النساء؛ للمغايرة في الجنس، فلا يكون مضافاً إلى ما هو داخل فيه، ومثله: زيد أفضل إخوته، لأن إخوة زيد غيرهم، فلا يكون زيد داخلاً في جماعتهم، بدليل أنك لو سئلت عن إخوة زيد لمصداقهم دونهم، وهذه المعايير هي التي أسست الأسلوب، وتصحيحة أن يحوّل التعريف بالإضافة في (إخوته) إلى التعريف بالألف واللام، فيقال: زيد أفضل الإخوة، إذ ريد حيثنّ داخل في جملة الإخوة، هذا ما قالوه

(٢٩٩) الوضوح للمرواني ١٧٣

(٣٠٠) انظر عنوان المرة ٤١ وكتب الطرّة ٢٥ - ٢٦ والمخايجي على الثرة ١١

(٣٠١) انظر المقامات للتوحيدى، في المناظره بينه وبين منى من يومس ٧٨.

ولكن لم يُسَلَّم ابن حالويه^(٣٠٢) بالمتع، بل أجاز ذلك، اعتماداً على أنه لا فرق بين اشعر يمد بالإصافه وبأل فأفضل إخوته بمعنى أفضل الإخوة، كقوله تعالى: ﴿يَتْلُوهُ حَىٰ تَلَاوَنَهُ﴾ أي: حتى التلاوة، واعتماداً على أنه قد ورد أن الفرزدق حين سئل عن رجل قال هو أشعر أهل حَلْبته، أي جماعته وأولاد عمه، وقيل في عليّ رضي الله عنه: هو أفضل أهل بيته، كما وردت بذلك الأشعار ومنها:

فَنَلْتُ بِمِيسِدَاةٍ حَمِيرٍ لِيَذَابِهِ تَوَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَحْرَعَا
فَلَمْ أُرْ قَوْمًا مِثْلَهُمْ حَمِيرٌ قُوجُهُمْ أَقْبَلَ بِهِ مَنَا عَلَى ذَمِّهِمْ وَخَمْرَا
بِأَحْمَرٍ إِخْوَانِهِ وَأَعْطَفَهُمْ عَلَيْهِمْ رَاضِيًا وَغَضَبَانَا

وواضح من هذا أن ابن حالويه يميز الأسلوب مع بقاء معنى التفصيل المقنص للمشاركة والزيادة، لكن الشهاب المتعاجي يميزه على نحو آخر، هو الخروج بالتفضيل عن أصل وضعه إلى مطلق الانحصار بالحدث - كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة - أو إلى المفاضلة عليه وعلى كل ما سواه لا عليه وحده، فيصير معنى الأسلوب: الأفضل من بينهم، أو أفضلهم، ولا يميزه مع بقاءه على أصل وضعه الذي هو قصد المفاضلة على لمصاف إليه وحده، لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه، وإدنى فمدار التصويب أو التحطئة متعلق بقصد المتكلم، فإن لم يرد من اسم التفصيل معنى (من) جاز عند الجميع، أما إن أراد فلا يجوز إلا عند ابن حالويه قياساً على المضاف إلى ما فيه أل.

ويبقى بعد أن نقول: هل من حق المتكلم الخروج باسم التفصيل عن أصل وضعه؟ قال المبرد: هو صحيح مطرد، وقال ابن مالك في (الشهيد): الأصح قصره على السماع، قال أبو حيان، لِقَلَّة ما ورد من ذلك^(٣٠٣)، ولعل هذا كميل بترجيح ما اختاره الحريري وغيره من المتبعين.

• يستأهل الإكرام (الدرة ٣):

أول من أكر ذلك الأصمعي^(٣٠٤) ثم تبعه ابن قتيبة^(٣٠٥) ثم الحريري وغيرهما، ومبني المحطنة أن صيغته (استعمل) نقيض الطلب، فاستأهل بمعنى طلب الإهالة - هذا هو الوارد عن العرب - ولم يرد يستأهل بمعنى: يسوجب ويستحق، أما ما ذكره ابن يري من أن

(٣٠٤) اللسان (فعل)
(٣٠٥) أنب الكاتب ٣١٩.

(٣٠٢) انظر: عوار المسرة ٤١
(٣٠٣) مع المراجع ١٠٢/٢

أما القاسم الزجاجي روى لأبي الهيثم خالد الكاتب قوله مخاطب إبراهيم بن المهدي لـ
يبيع بالخلافة:

وكنّ للرحمة مسأهلاً إن لم يكن منك مستأهل

فقد قال عنه الزجاج: إنه ليس من العصيح؛ لأن حالداً مولد وليس بحجج^(٣٠٦) يكن
الأزهري أحاره على أنه لغة، فقد سمع أعرابياً فصيحاً من بني أسد يقول لرحل سكر
عنه يذا أوليها: تستأهل يا أبا حارم، وحصر ذلك جماعة من الأعراب فما أنكروا
قوله^(٣٠٧). ووافق الأزهري على ذلك العيروز اهادي والرخشري والصاغاني فقالوا: إنها
لغة جيدة، وأجاره غيره على أن تكون الصيغة للصيرورة؛ قياساً على استأسد الرجل،
واستتوق الحمل - أي صار كالأسد وكالثاقة - فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً
كان قياساً جائزاً^(٣٠٨). وأجازه آخرون على أن تكون للطلب التقدير، كاستخرجت
الوَيْدَ، كأنَّ مَعْلَهُ الذي أوجب له ذلك طَلَبَ له الإكرام وأن يكون أهلاً له^(٣٠٩).

والذين أجازوا الاستعمال - على جعله للصيرورة أو الطلب - يؤخذ عليهم أن
ريادات الأفعال ومعانيها سماعية وليست قياساً مطرداً - على ما جاء في شرح
الشافعية^(٣١٠) - لَكُنَّا نرى أن قَصَرَ معنى الزيادة على العرب - وبخاصة في صيغة
(استعمل) من قبيل التشديد، إذ غلب استعمالها عندهم للطلب صريحاً أو تقديرًا، قال ابن
سيده في (المحصى): «قال أبو علي: اعلم أن أصل استعملت الشيء في معنى: طلبته
واستدعيته وهو الأكثر، وما خرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب» ومعنى كلامه أن
معنى (استعمل) لغير الطلب يحفظ ولا يقاس عليه، ومقابلته أن معيته للطلب يقاس عليه،
ثم نقل ابن سيده قول سيويه وهو: «بالباب في (استعمل) أن يكون للطلب
أو الإصابة»^(٣١١). ومثله ما جاء عن ابن يمين وهو قوله: «والمعالب على هذا البناء للطلب
والإصابة، وما عدا ذَيْبَكَ فإنه يحفظ جِعْظًا ولا يقاس عليه»^(٣١٢).

كذلك إجازة هذا الأسلوب على جعله لإفادة الصيرورة واجبة أيضاً لعملية استعمال
(استعمل) للصيرورة في أسماء الأعيان والخواهر، فيعاس عليه، إذ ما فِيس على لكثر

(٣٠٦) عوان المسرة ٥٦.

(٣٠٧) اللسان (أهل).

(٣٠٨) لف القاط ٦٧.

(٣٠٩) لف القاط ٦٧.

(٣١٠) شرح الشافعية ٢٤.

(٣١١) المحصى ١٨٠/١٤.

(٣١٢) ابن يمين ١٦١/٧.

لوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب، يُعزّز هذا كله ورود السماع بهذا الاستعمال في الشعر وفي النثر، وحكاية اللغويين بأنه لغة جيدة.

* بينا زيد جاء إذ حضر عمرو (الدرة ٨٤).

نُفِرَ الْأَصْمَى بَيْنَ بَيْنَا وَبَيْنَمَا مِنْ حَيْثُ وَقُوعُ (إِذْ) يَعْدُ كُلُّ مَتَهَمٍ فَهُوَ يَرَى وَقُوعَهَا بَعْدَ (بَيْنَا) غَيْرَ فَصِيحٍ - عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ^(٣١٣) - فَكَانَ الْأَصْمَى لَا يَسْتَعْصِمُ إِلَّا تَرْكُهَا - إِذَا وَإِذَا فِي جَوَابِ - بَيْنَا وَبَيْنَا - لِكثَرَةِ يَجِيءُ جَوَابُهَا بِدُونِهَا، أَوْ هُوَ مُحَالٌ - كَمَا جَاءَ فِي الدَّرَةِ - وَتَبَعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَالْحَرِيرِيُّ^(٣١٤)، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ، ثُمَّ لَأَن بَيْنَ بَيْنَ بِمَعْنَى حِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: حِينَ جَلَسَ رَدُّ إِذَا جَاءَ عَمْرُو، وَهَذَا حَاجٌّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُ السَّكَيْتِ الَّذِي كَانَ يَرَاهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ

وَأَمَّا (بَيْنَا) فَيَجُوزُ الْإِثْنَانُ بَعْدَهَا بِإِذَا أَوْ بِإِذَا، وَقَدْ سَمِعَ كُلُّ صَاحِبٍ فِي تَوْجِيهِ هَذَا يَقُولُ الْحَرِيرِيُّ: «وَلَيْسَ يَبْدَعُ أَنْ يَتَعَيَّرَ حَكْمُ بَيْنَ بَيْنَ (مَا) إِلَيْهِ، لِأَنَّ التَّرَكِيبَ يُرْمَلُ الْأَشْيَاءُ عَنْ أَصُولِهَا وَيُجَبَّلُهَا عَنْ أَوْضَاعِهَا وَرُسُومِهَا»^(٣١٥).

وَرَدَ كَانِ الْأَصْمَى يَحْتَدُّ فِي ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ الَّذِي جَاءَ عَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي ذُوَيْبٍ:

بَيْنَا تَمَاقِيهِ الْكُفَاةُ وَوُغِيهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءُ مَلْفَعٍ

فَقَدْ جَاءَ السَّمَاعُ أَيْضًا بِمَا ضَعَفَهُ أَوْ أَحَالَهُ، جَاءَ مِنَ الشَّعْرِ قَوْلُ حُمَيْدِ الْأَرْقَطِ:

بَيْنَا الْفَقَى يَخْبِطُ فِي غَيْسَاتِهِ إِذَا امْتَنَى الدَّمْرُ إِلَى عَفْرَاتِهِ^(٣١٦)

وقول الآخر:

بَيْنَا كَذَبَكَ إِذَا هَاجَتْ هَمْرُجَةٌ تُبَيِّ وَتَقْتُلُ حَتَّى يَلَامَ النَّاسُ^(٣١٧)

وقول الآخر:

أَلَا مَنْ مَبْلَعُ الصَّحْبَانِ عَمِي هَبَا الْمَرْءُ أَغْرَبَ إِذَا أَرَا^(٣١٨)

وقول الفطامي:

بَيْنَا عُمَيْرٌ طَامَحُ الطَّرْفِ يَتَعَمَّى عِبَادَةٌ إِذَا وَاجَهَتْ أَصَحَمٌ دَا حَرَّ^(٣١٩)

(٣١٦) اللسان (بينا)

(٣١٧) اللسان (بينا)

(٣١٣) شرح الكافية ١١٣

(٣١٤) انظر أدب الكاتب ٣٢٧ ودرة الغواص ٨٤

(٣١٥) درة الغواص ٨٦

بل جاءت إذا - التي للمعاجاة - في جواب بينا أيضاً في قوله:
 هيننا تمسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة تتكفف
 كما جاء في غير موضع من الحديث، ومن ذلك: حديث أبي هريرة، وفيه: «فلما قدمت
 على النبي ﷺ بايعته فبينما أنا عنده إذ طلع الغلام» (البخارى ١٩١/٣) وحديث الإفك
 عن عائشة، وفيه: «هيننا هما جالسان وأنا أبكى إذ استأذنت لمرأه» (البخارى ٢٢٩/٣)
 وحديث مالك بن أنس، وفيه: «بينما أنا جالس في أهل حين منع النهار إذا رسول عمر
 ابن الخطاب يأتي فقال: أجب أمير المؤمنين» (البخارى ٩٦/٤) وفي مواضع أخرى من
 الحديث^(٣١٨)

كما جاء في قول الإمام علي رضي الله عنه - وهو من الفصاحة بحيث هو - «بينما هو
 يستقبلها في حياته إذ عقد لها آخر بعد وفاته»^(٣١٩) وكل ما في الأمر أن الأكثر يعني
 الجواب من دون إذ وإدا، ولكن الكثرة لا تدل على أن المكثر غير فصيح، بل تدل على
 أن الأكثر أفصح، وقد وقع كذلك في استعمال كثير من العلماء على وجه الكثرة، ونذكر من
 ذلك الأصفهاني في كتابه (الأغاني) الذي استعمل كثيراً ماحطاً الأصمعي وغيره كقوله:
 «بيننا نحن محاصرون مدينة كذا وكذا إذ سمعنا رجلاً فصيح اللسان»، وقوله: «بيننا أنا
 وصديق لي من قريش نحش ليلاً إذ يظل نسوة في القمر»^(٣٢٠).

ونحن - وإن كان لنا رأي في حجية استعمال العلماء - نرى أن كثرة الاستعمال مع
 ما يضم إليها من شواهد دليل على درجة من الفصاحة التي تضارع اختبار الأصمعي،
 فالأسلوبان وأردان جائزان على درجة واحدة من الفصاحة.

● نعم وبلى (اللمعة ٣٦٠).

كل من (نعم وبلى) حرف جواب، لكن لكل منها موقفاً خاصاً به لا يشركه فيه
 الآخر، ففي (شرح الكافية) أن نعم مقورة لما سبقها، أي مثبتة لما سبقها من كلام خبري
 أو استهلامي، سواء أكان هذا مثبتاً أم منقياً، فالخبري نحو: نعم - في جواب: قام زيد -
 أي: هم قام، و: نعم - في جواب - قام زيد - أي: هم ما قام، والاستهامي نحو:

(٣١٨) انظر على سبيل المثال البخارى ٨١/٢، ١٤٢/٤، ١٥٤/٤، ٢١٠/٤، ٢/٢/٤.

(٣١٩) شرح الكافية ١١٣/٢.

(٣٢٠) الأغاني ٤٧٦/٢، وانظر على سبيل المثال ٥٥/١، ٧٨، ١٤٧، ١٦٠، ١٦٥، ٢٦٠/٣، ٧٤٤.

٥٢٩٤/١٥، ٥٢٩٨، ٥٤٥٦، ٥٥٧١.

نعم في جواب: لم نعم - فهي في الاستفهام لتقرير ما بعد الأداء: مثبتاً أو متفياً، وليست للتصديق؛ لأن التصديق إما يكون للخبر، ومن ثم قال ابن عباس رضي الله عنهما: لو قالوا في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾: نعم، لكان كفرًا. وأما بلى فمختصة بإيجاب النفي سواء أكان مجرداً نحو: بلى - في جواب القائل: ما عام زيد - أي: بلى قد قام، أم مفروناً باستفهام، فهي إذن لتفرض النفي الذي بعد الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى﴾ أي: بلى أنت ربنا^(٣٢١).

هذه التفرقة في الاستعمال هي ما تمسك به الحريري حين خطأ الخاصة في الخلط بين الحرين، لكن جاء في الحديث وقوع بلى في الاستفهام المجرد حيث التحل بِنعم، ففي صحيح البخاري (كتاب الأيمان) أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تكونوا رُبَّعُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قالوا: بلى»^(٣٢٢)، وفي صحيح مسلم في (كتاب الهبات): «أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا، إذن وفيه أيضاً: «أنت الذي لقيتني بمكة: فقال له المجيب: بلى»^(٣٢٣).

وأما وقوع نعم جواباً لتفرض النفي المفرد بالاستفهام - وهو موضع بلى - فقد جاء به قول جَعْفَر:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أَمْ عَمْرُو وَيَأْنَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِ
نَعَمْ وَتَرَى الْمَلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَطْوِيهَا التَّهَارُ كَمَا عَمَلَانِي^(٣٢٤)

أي: نعم إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا، كما جاء به الحديث حين قال النبي ﷺ للأَنْصَارِ: «أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ؟ قالوا: نعم» يَمْوَنَ: بلى نراه^(٣٢٥)، ومن هنا أجاز ابن مالك - وهو ممن يَشْتَشْهَدُ بالحديث - أن تقع نعم موقع بلى، قال في التسهيل: «بلى، لإثبات نفي مجرد أو مفرد بالاستفهام، وقد توافقت نعم بعد المفرد»^(٣٢٦)، ولم يقيد بضرورة الشعر.

(٣٢١) شرح الكافية ٢/٣٨١.

(٣٢٢) مني اللبيب ١٠٤/١ وانظر: صحيح البخاري ١٠٢/٢٣ (الطبعة البيرية المصرية).

(٣٢٣) مني اللبيب ١٠٤/١ وانظر: صحيح مسلم ٦٨/١١ (الطبعة المصرية) الطبعة الأولى.

(٣٢٤) مني اللبيب ٢/٣٦، ٣٧.

(٣٢٥) كنف الطرقة ١٨٦.

(٣٢٦) التسهيل ٢٤٥.

وقى ابن يعيش: «وهو ذهب بعض المتأخرين - منى من البصريين - إلى أنه يجوز أن يقع نعم موقع بلى، وهو خلاف نص سيوييه، وأحسن ما يحمل عليه كلام هذا المتأخر أن نعم إذا وصلت بعد نفى قد دخل عليه الاستفهام كانت بمنزلة بلى للإثبات، لأن لى إذا دخل عليه الاستفهام رد إلى التقرير، وصار إيجاباً، ألا ترى إلى قوله: أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْتَى الصَّالِحِينَ بِطَوْنٍ رَاح؟

فإنه أخرج المدح، ويقال: إن الممدوح أحرّ بذلك، فعلى ذلك لا يقع نعم في جواب ما كان من ذلك إلا تصديقاً لقواه، كما يقع في جواب الإيجاب فاعرفه^(٣٢٧)»

والمقصود من ذلك أن نعم هنا - بعد النفى المقرون باستفهام - تكون تقريراً للخبر المثبت المؤول من الاستفهام مع النفى، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، ذلك لأن المعنى على الإثبات عند دخول الاستفهام الإنكارى على النفى، بدليل العطف عليه مثبتاً في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ • وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ أى: شرحنا ووضعنا.

وجاء في معنى اللبيب قول ابن عصفور: «أَجَزْتُ الْعَرَبُ التَّقْرِيرَ فِي الْجَوَابِ مُجَرًى لِنَفْيِ الْمَحْضِ، وَإِنْ كَانَ إِيَّائِيًّا فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا قِيلَ: أَلَمْ أُعْطِكَ دَرَهْمًا؟ قِيلَ فِي تَصْدِيقِهِ، نَعَمْ، وَفِي تَكْذِيبِهِ: بَلَى، وَدَلَّكَ أَنَّ الْمَقْرَرِ قَدْ يُوَافِقُكَ فِيهَا تَدْعِيهِ، وَقَدْ يَخَالَفُكَ، فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يُعْلَمْ: هَلْ أَرَادَ: نَعَمْ لَمْ تَعْطَى - عَلَى اللَّفْظِ - أَوْ نَعَمْ أُعْطِيتَ - عَلَى الْمَعْنَى - فَلِذَلِكَ أَجَابُوهُ عَلَى اللَّفْظِ وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى الْمَعْنَى»^(٣٢٨).

ومن كلام ابن عصفور هذا يتضح السر الذي دفع العلماء إلى منع إحلال كل من نعم وبلى محل صاحبه، وهو حشية اللبس في فهم المراد نعيًا أو إثباتًا، وينبع ذلك أن يكون سؤال هو: هل يفهم من ذلك جواز الإحلال عند أمن اللبس؟

ينتج من هشام في معنى اللبيب إلى جوار ذلك، ونقله عن جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم أبو علي الشلوين، وعبارته: «إذا كان قبل النفى استفهام، فإن كان على حقيقته، فجوابه كجواب النفى المجرد، وإن كان مرادًا به التقرير، فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفى؛ رعيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب؛ رعيًا لمصاه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول (أحد) ولا الاستثناء المزعج، لا يقال: أليس أحد في الدار؟ ولا: أليس في الدار إلا زيد»^(٣٢٩).

(٣٢٧) ابن يعيش ٨/١٢٢، ١٢٤ (٣٢٨) معنى اللبيب ٢/٢٢ (٣٢٩) معنى اللبيب ٢/٢٦

ومعنى يحمل إلى هذا الذى اختاره الشلوين وغيره، فيصح إحلال نعم محل بلى، على شرطه - وهو أمن اللبس في الجواب - وذلك عندما يراد التعبير عن الاستفهام المقرون بالتمنى، مراعاة للمعنى المراد تقريره، وعليه يحمل كلام خنجر السائق، فنعم فيه جواب لا قدره هو في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس؛ لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو^(٣٣٠).

وعليه يحمل كذلك إجابة الأنصار بنعم للنبي عليه الصلاة والسلام، عندما سألهم أليس ترون لهم ذلك؟ لما قد علمه من أنهم يريدون: نعم، يعرف لهم ذلك.

كذلك يحمل عليه استعمال سيبويه في باب النعت من كتابه في مناظرة جرت بينه وبين لحيون قال: «وإن رعم زاعم أنه يقول.... قيل له: أليست تعلم أن الصفة إذا كانت للأولى قائلتين وغير التثنية سواء؟» فإنه لا بد أن يقول نعم.... فإذا قال ذلك قلت: أفدست تحمل هذا العمل... بمنزلة إذا كان؟... فإنه قائل: نعم^(٣٣١). ولا وجه لحكم ابن الطراوة على سيبويه باللحن على ما قرره ابن هشام في المغني^(٣٣٢).

ولا نكاد نجد فرقاً كبيراً بين أمن اللبس - الذى صحح به هذا الإحلال والذى هو أمر طارئ على أصل الوضع - والعرف، الذى عر به الكرماني حين قال: لو قيل لزيد: أليس نعمر في ذمتك ألف درهم؟ فقال نعم، يكون مقراء كما لو قال: بلى؛ لأن مدرك ذلك على العرف^(٣٣٣).

أما إحلال بلى محل نعم، فليس من أصل الوضع، ولم يشتهر في عرف، إذ ألغت العامة استعمال بلى أصلاً في الجواب، ووحدت أحرفه في نعم للإنيات ولا للنفى، وما جاءت به الأحاديث السابقة من تحريف الرواة - أو هو قليل لا تثبت به اللمة - على ما جاء في جميع المراجع ومغني اللبيب^(٣٣٤).

(ب) تمام الاستفراء أو قصوره:

ليس من الحق أن يجرم أو نطن أن كتب اللحن بالعراق قد جمعت كل مظاهر الانحرافات التي ظهرت منذ تولت أصحابها تخلص اللغة مما أصابها من هساد وحلل: إذ

(٣٣٠) مغني اللبيب ٢/٢٧٧ وقد اتيت تحريجات أخرى ذكرها المغني

(٣٣١) كتاب سيبويه ١٩/٢. كشف الظرة ١٥١.

(٣٣٢) مغني اللبيب ٢/٧٦. جميع المراجع ٢/٧٦. مغني اللبيب ٢/١٤١.

(٣٣٣) كتاب سيبويه ١٩/٢.

(٣٣٤) مغني اللبيب ٢/٣٦.

غير ممكن لعدد قليل مثلهم أن يسمع ما كان يجري بالعراق - على اتساعه - من الحس على ألسنة الشعراء والكتاب والمترجمين وعلمة الشعب، ومن هنا كان لنا أن نصف هذه الجهود بالقصور، أي بعدم استيعابها لما وقع بالعراق من أخطاء، بل تتجاوز ذلك إلى القول بأنها أخذت بالسهل من أمور اللحن وتركّت ما هو أخطر منه، وبعبارة أخرى: وضعت هذه الجماعة تُصَبِّ عينيها انحرافات لغوية مشكوكا في تخطئتها لجرياتها على وجه ما - حتى لقد صوّرها بعض منهم، وتركّت انحرافات لغوية أخرى لا سبيل إلى الشك في غلطتها، وكانت بمثابة خطر داهم على الاستعمال اللغوي السليم، وتقصد بهذه الانحرافات الخطيرة ما ظهر على أساليب المترجمين من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية، إذ كانوا يُخَضِّصُونَ اللغة العربية لقوانين اللغات الأخرى - مع ما بين اللغات من اختلاف - ولم تُكُنْ ترجمة العلوم والآداب ولادة العصر العباسي، وإنما يرجع بنؤها إلى عصر بني أمية، وكان أول من بدأها خالد بن يزيد الأموي^(٣٣٥) (ت - ٨٥ هـ) حفيد معاوية، وهو الذي يسمّى حكيم بن مروان، وقد تعلم صناعة الكيمياء في مدرسة الإسكندرية على يد راهب رومي، ثم أمر بنقلها إلى العربية، فترجمها له رجل يدعى إسطفان القديم، وكان هذا أول نقل في الإسلام من لغة إلى لغة، وازدهرت الترجمة في العصر العباسي ولاسيما زمن المصور والرشد والمأمون وتنوعت مظاهرها من علوم الفلك والطب والفلسفة وغيرها.

أما هؤلاء الذين قاموا بالترجمة فلم يكن أكثرهم من المسلمين، بل كان بعضهم من السريان أصلاً ولغة، كآل نخثيشوع وآل حنين، وكان بعضهم من الصابئة أو النسطورية، ومنهم كذلك من كان من اليهود كآل سرجوئيه، أو من الفرس كآل نوبخت.

وإذا كان للترجمة أثرها المحمود في حياة العراقيين فقد كان لها أثرها السيئ في لغتهم، أما أثرها المحمود في حياتهم فإن تعريب الكتب اليونانية وغيرها من الفلسفة والطب والطب والعلك قد أتاح لهم الاطلاع على جوانب مفيدة من ثقافات الأمم الأخرى، وشرّ السبيل أمامهم للتقدم والازدهار في مجالات كثيرة، وأما أثرها السيئ، فلما جدّ على اللغة العربية من أعاظ وأساليب لم يكن للعرب بها عهد، وقد كان لهذا الأمر الأحرى خطره، إذ توقف صحة الترجمة وفسادها على مبلغ تمكن المترجم من اللغتين المترجم منها والمترجم إليها، وهنا كان داء العربية في مترجميها، إذ كان أكثرهم غير متمكن إما من

(٣٣٥) مصادر الدراسات الأدبية ١٢-١

العربية، وإما من الأجنبييـه، وإما منها معاً، والسبب في ذلك أن أكثر المترجمين كانوا من السريان الذين لم يتأثروا بالثقافة الإسلامية، بل كانت لهم نظمهم التعليمية التي عرفوها قبل الإسلام، حتى إنهم لم يهتموا بتعليم أبنائهم مع أنراييم في مدارس إسلامية، فكانت لهم مدارسهم الخاصة في الأديرة، وقل من اتصل منهم بالمعلمين العرب، كحنين بن إسحاق العبدي، الذي درس العربية على الخليل بن أحمد، والذي أضاف إلى معرفته العربية إجادته تامة للغة اليونانية كما يقول ابن خلكان^(٣٣٦)، أما الكثيرة من المترجمين بعد أساءوا إلى العربية لعدم تمكنهم منها أو بما يتقلون عنه، أو منها معاً، فكثرت اللحن في نقلهم، حتى حكى صاحب الفهرست^(٣٣٧) عن بعض هؤلاء المترجمين أنه كان يلجأ إلى بعض الكتاب ليقيم له عبارته، وحتى قال السيرافي مصوراً جهل المنطقة باللغتين العربية ولونانية مع إعجابهم بما يقولون: «فترجوا لغة هم فيها ضغفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها صغفاء ناقصون، وجعلوا تلك الترجمة صناعة، وأدعوا على النحويين أنهم مع اللفظ لا مع المعنى»^(٣٣٨)، ويصور لنا ابن أبي أصيبعة مهلخ ما كان عند بعض المترجمين من ضعف لغوي فيقول عن فثيدن الترحمان: «وجدت نقله كثير اللحن ولم يكن يعرف علم العربية أصلاً»، وعن إسطمن بن بسيل: «وكان يقارب حنين بن إسحاق في النقل، إلا أن عبارة حنين أفصح وأحل» ويقول عن يوسف الناقل: «كانت في عبارته لكثرة وليس نقله بكثير الجودة»^(٣٣٩).

ويرجح الدكتور محمد شكري عياد أن الترجمة إلى العربية لم تكن من اليونانية مباشرة، بل كان المترجمون - ومعظمهم من السريان - يترجمون إلى السريانية أولاً، ثم إلى عربية بعد ذلك، وأن الترجمة السريانية كانت متأثرة إلى حد كبير باللغة اليونانية في الكلمات وأساليب التعبير والنظام وبناء الجمل، إذ كانت الجملة السريانية تتبع اليونانية في خاصتين من أظهر خصائصها وهما: مرونة التركيب وكثرة الحذف، فالجملة اليونانية لا تكاد تلتزم ترتيباً معيناً فيما عدا استعمال بعض الظروف، ثم هي تهدف ما استطاعت أن تهدف اعتماداً على السياق - وقد تأثر السريان بذلك وإن أدى إلى المموض أحياناً^(٣٤٠).

(٣٣٦) ابن أبي أصيبعة ٣٠٣/١، ٢٠٥.
(٣٣٧) كتاب أرسطو طالس في الشعر ١٦٦ - ١٦٧.

(٣٣٦) وفيات الأعيان ٤٥٥/١.

(٣٣٧) الفهرست ٣٤١.

(٣٣٨) المقاييس ٨٠.

وبمختصات الجملتين. اليونانية والسريانية. كانت الترجمة إلى العربية تتم دون مراعاة لما يميزها عن غيرها من اللغات، وكاس في أغلب أمرها ترجمة لفظية، على معنى أنهم كانوا يحرصون على ترجمة الألفاظ دون مراعاة للمعاني التي قد يصيبها أحياناً، وقد تستغل على غيرهم أحياناً أخرى.

ومتناول الآن مثلاً لفساد لغة الترجمة في العراق، ونصحت كيف كان ذلك الفساد في العصور الأولى أيام التنقية اللغوية ولم يَنَلْ من علمائها الاهتمام الكافي، فواجهوا جهودهم إلى محاربتة أو تقويمه، وبين أيدينا كتاب أرسطوطاليس في الشعر، الذي نقله أبو بشر مق بن يونس القُتَاتِي من السريانية إلى العربية.

وقد عاين مق في بغداد في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع وحظي بمكة عظيمة في الفلسفة والمنطق، فقد آلت إليه رئاسة المنطقيين في عصره، كما فسر الكتب الأربعة في المنطق بأسرها، وعليها يَحوِّلُ السَّاسُ في القراءة - على ما يقول ابن النديم^(٣٤١).

وترجع صحالة مق اللغوية إلى أنه لم يتلمذ على أحد من علماء العربية، فمن أساتذته أبو يحيى المَرْوَزِي، الذي كان - مع فله - لا يحسن غير السريانية، وجميع كتبه في المنطق وغيره مدون بها، ومنهم قُورِي الذي كان مفسراً، وكتبه مطروحة مجفوة، لأن عبرته كانت عِلقة، وقد أظهرت لنا المأظرة التي نُبْتُ بين أبي سعيد السيرمي ومق بن يونس في مجلس الوزير أبي الصنع الفصل بن جعفر بن الفرات إلى أن مدى كان مق هذا جاهلاً باليونانية والعربية، أما جهله باليونانية فيوضح من قول أبي سعيد له: فأنت إذن لست تدعونا إلى علم المنطق، بل إلى تعلم اللغة اليونانية، وأنت لا تعرف لغة يونان فكيف صرت تدعونا إلى لغة لا تقرأ بها؟ وأما جهله بالعربية فيوضح من خطئه في الإجابة بسم في موضع بلى، وفي عدم إدراكه لبعض الفروق اللغوية في الاستعمال العربي - علي ما جاء في المأظرة^(٣٤٢).

ولا نسطرن بعد هذا من مق أن بفعل بلغة عربية فصيحة، ولا سيما هذه المعاني الجديدة، والأساليب المستحدثة التي ضمها كتاب يوناني ككتاب (الشعر) واسي نظن

(٣٤١) الفهرست ٣٤١

(٣٤٢) انظر المأظرة في القياسات ٦٨ - ٨٢

نه لم تكن على دراية تامة بما يريد أرسطو، فعمد إلى الترجمة الحرفية مع ما يصحها من استعلاء المعنى أو قلق اللفظ أو التواء العبارة، ومن المرجح لدينا أن الذين كانوا يهتمون عن متى ما يترجم لم يكن فهمهم ناشئاً عما يقرءون من ترجمته وحدها، وإنما كانوا بتصيدون المعاني على وجه الإجمال، إذ لم تسعفهم دقة الترجمة وسلامة لغتها على أن يفهموا على نحو ما يفهمون من مؤلفاتهم العربية.

والغرض من كتاب (الشعر) بترجمة متى يظهر بكثير من الظواهر اللغوية التي حاد عن جادة العربية، وتذكر منها:

● الإكثار من استخدام الروابط، فقد عرفت العربية ضمير النسأ رابطاً للحمية على نطاق صيق، لكن متى توسع في هذه الظاهرة متأثراً باليونانية والسريانية اللتين يشيع فيهما ذلك، ولم يكن اتساعه في الإكثار وحده، وإنما استخدم كلمات أخرى غير لصير لتؤدي مهمة الربط بين أجزاء الجملة أو بين الجمل المختلفة، وغرضه من ذلك أن يصل الكلام بعضه ببعض، أو أن يميزه بعضه عن بعض، فإذا كان متى قد استخدم لضمير (هو - هم) رابطاً في جملة، بمرلة من بَصَحَ أن الخير هو واحد (٣٩) * وهي جملة: ولذلك صار أهل أدرياس هم متمسكون بالمديح والهجاء (٣٥) فإنه قد استخدم روابط أخرى منها

(هكذا) في قوله وهكذا هو أول من أظهر شكل ساعة هجاء (٤١) و (إنما هو) في قوله: وهي أن باب التعليم ليس إما هو لذيد للفيلسوف فقط، لكن لهؤلاء الأحرار (٣٧)

و (غير أن) التي لم يكن يقصد بها الاستثناء في قوله، غير أنه ليس لنا في إسان قبل أوميروس أنه عمل (٣٩).

ومن الروابط الأخرى:

(إلا أن) هي غير الاستثناء أيضاً، وحرف (الوان) الذي كان يستعمل زيادته في أسماء الكلام، بل وحدها عنده الجمع بين أدائي ربط، كما في قوله: وهذه التي هي هكذا في بها الوزن، كما أتى يياميو (٣٩) يريد أن يقول: وهذه التي أتى بها الوزن، فزاد (هي هكذا).

● الأرقام هنا وفيما بعد لصحاح كتاب الشعر لأرسطو طاليس.

وكما أعطى متى نفسه حق الإكثار من الروابط وتوزيعها أعطى نفسه أيضاً حرية وضع الرابط بين أجزاء الجملة، فأحياناً هو يتوسطها كما سبق، وأحياناً أخرى يتقدم الرابط على جرمي الجملة. وهو أمر عريب - كما في قوله: أما ذلك فهو مشبه ومحاكى (كدا) واحد (كدا) بعينه أما بأوميروس سوفوقلس (٣٥) يريد أن يقول: إن سوفوكليس يشبه ومحاكى على نخط أوميروس. ولكنه قدم الرابط (هو) على جرمي الجملة

● مواضع العمل لفاعله في العدد، أي الإتيان بعلامة التنبيه والجمع عند إسناد الفعل للفاعل الظاهر: وقد كثرت هذه الظاهرة أيضاً في الترجمة، ومنها: وليس كالتى يمتنون الشعراء (٣٦) ولا شيء يشتركان فيه أوميروس وانفادقلس ما خلا الوزن (٣٦) وإما بمقدار ما احتملوا هؤلاء المذكورين (٩١) أو كما يجب أن يشبهوا المصورون الحدق الجهاد (٩٣).

● استعمال اللام قبل المفعول به المحدثى بنفسه، وهو تأثر بالسريانية كذلك، كقوله: كما يشبه الإنسان ويحاكى هكذا لقوفلوقاس (٣٥) وكان قتل في أرغوس، لذلك الذى كان سبب ميته مياطياس (٦٩) وأعنى بالعمل البسيط لذلك الذى عندما تكون هي كما حدد واحدة متصلة (٧١) وأح يقتل الأخ، أو ابن للأب، أو أم لإبنها (٨٣).

● المخالفة بين الضائر وما تعود عليه تذكيراً وتأنيساً، كقوله: وأيضاً قام عمل صناعة الأدوات هي أولى بالتحقيق (٥٩) و. وأما الوسط فهو مع آخر، ويتبعها آخر أيضاً (٥٩) و: أما القوام الثانى فقد يقول فيها بعض القوم، إنها أول، وهي مضاعفة في قوامها، وإذا حصلت على جهة الدراية فقد يطر بها أنها للأفاضل (٨١) و: غير أن الاستدلال الفاضل على كل شيء فهي المأخوذة من أمور العمل الإرادى (٩٧).

● طرح الإعراب وقواعد الصرف، وقد شاعت هذه الظاهرة في الترجمة: ومن أمثلتها - غير ما سبق - قوله: من جهة شكل ما إن يصنّون ممن كانوا من شعرائها (٤٧) و: فلن جميع من كانوا مثل هؤلاء لم يعرفون (٤٧) و: بعد رداوة البحث (٦١) و هو أول من أظهر من التشايد الصغار عظم الكلام (٤٣).

● ومن الظواهر الانحرافية التي لا تقل شأنًا في حطرها عما سبق، ظاهرة الخط في وضع المصادر، والإكثار بغير داع - من استعمال حرفي التفصيل (إما وأما) والإسراف في استعمال اسم الموصول، واستعمال جمع المذكر السالم لفقر العاقل، والخروج ببعض الألفاظ العربية عما وضعت له كاستعمال الحرف (أما) لمعنى التعجب تأثراً بالعربية

واسعمال الطرف (عند) بمعنى: بالنسبة إلى، تأثراً باليونانية، يضاف إلى ذلك تلك الألفاظ الفارسية واليونانية والسريانية التي حفلت بها الترجمة، والتي كان لكثير منها نظير عربي أهله متى، إلى جانب بعض الألفاظ العامية والعربية التي استعملت في معان خاصة بالعامية. وقد فصل ذلك الدكتور شكرى واستشهد له^(٣٤٣).

على أن هناك أمرين بدا فيهما تأثير اليونانية والسريانية في أسلوب الترجمة العربية وهما.

(أ) المحدث الذي قد يتجلى بالمعنى في قوله - بعد أن ذكر استخدام اللحن والصوت الخلو والأوزان في بعض الصناعات الشعرية - : «وتختلف بأن بعضها مع الكلّ معاً وبعضها بالجزء» (٣٣) يقصد: وتختلف (هذه الصناعات) بأن بعضها يستخدم العناصر الثلاثة التي وضعت مع الكلّ معاً وبعضها يستخدمها بالجزء. وكقوله: «وكذلك الخرافة في العمل هي تشبيه ومحاكاة واحدة لواحد، وهذا كله» (٦٣) يقصد: وكذلك الخرافة في العمل هي تشبيه ومحاكاة واحدة لعمل واحد، وهذا العمل ينبغي أن يكون كُلهُ أي، كاملاً.

(ب) الحرية في ترتيب أجزاء الجملة، أو في ترتيب الجمل بما يخرجها عن النظام العربي، كما في قوله - بعد أن أورد أصناف التشبيه والمحاكاة - : «وبهذه فمن الضرورة حتى يكون، أما ذاك فهو مشبه ومحاكى واحد بعينه، أما بأوميروس سوفوقليس، وذلك أن كليهما يشبهان ومحاكيان الأفاضل، وأما هذا فيشبهونه ومحاكونه شيعة أرسطو فانيس، من قبل أنهم كانوا يعملون ويفعلون كاتبيها» (١٨٢).

وقد صاغ الدكتور محمد شكرى عياد هذه الألفاظ القلقة صياغة سليمة اللفظ فقال: «ففي صنف من التشبيه (أما ذاك) يكون سوفوكليس إذا قارناه بأوميروس مشبهاً ومحاكياً واحداً بعينه، أي إن سوفوكليس يشبه ومحاكى على نخط أوميروس، أما النصف الثاني من التشبيه فهو ما يشبهه ومحاكيه شيعة أرسطو فانيس لأنهم يشبهون بالذين يعملون ويفعلون كأرسطوفانيس وسوفوكليس (كاتبيها)».

وكما في قوله (ص ١٠١): «عندما تُجرب صبيّة ما - وأُخفيت لكيلا تظهر، قامت بين المسحورين، ووضعت في بلد آخر فوق القادم، فقد كانت السّنة جرب في ذلك البلد أن

(٣٤٣) انظر ١٨٠ وما بعدها من كتب السر لأرسطوطاليس.

نُصَحِيَ قه ضحايا، واقتنت هذا القور، وفي زمانٍ ما بالآخرة عرض أن هرب أحدها وجاء من قبل أن الوالى أخطأ من قبل أن العلة هنالك خارج عن معنى الكلّ وفي البدن أيضا الذى عملت فيه هذه، فما ذا غير الخرافة مما يجبر به زعم أهل الآن؟ إذ قد جاءت وما أخذ وقدم ليُشَحَّر معرف أخته فإن على ما يعمل أوريفوس القينه على مذهب الحقّ نعوّج كثره فلائنه هال: إنه ليس أخته، إذا كان يجب أن تتحرر، لكن هو أيضا قد كان يحب أن يمثل فيه ذلك، ومن هنا يكون الخلاص».

وبعد في حيزٍ وعُسْرٍ من الأمر حين نعاول أن نُصنّف أخطاء منى في عبارته السابعة أو نُحَصِّيهَا، وإنما نلاحظ عليها أنها ألفاظ مصفوفة لمعانٍ مُستعلّقة على مترجمها، ومن الظلم أن ندخل ذلك في حساب العربية ثم نبعث عن أخطائه اللغوية، فهل أدت هذه الألفاظ الساردة المعنى الذى يقصده أرسطو، وهو: أن فتاة كانت غوسك أن تدبّح قرباناً فأخذت على عملة من المقرّبين، وحُيِّلَت إلى بلد آخر، جرى العرف فيه بأن يُضْحَى العرباء للآلهة، وسالت هذه السُدانة، ثم اتفق أن قدم أحوها، لأن العراف أوصاه أن يذهب لعلّة خارجة عن هذا الكلّ وعرض خارج عن القصة، فلما جاء وسُجِن وكاد يُقتل أظهر أمره، إما على ما صمعه أوريبندس أو على ما صمعه بولوبندوس قائلاً - كما يمكن أن يتوقع - : إنه لم تكن أخته وحدها التى يجب أن تضحى - بل هو أيضا كان يجب فيه ذلك ومن هنا يكون خلاصه^(٣٤٤).

وقبل أن نختم جولتنا في جباية منى على العربية المسماة بالترجمة، ندعُ القارئ مع هذه العبارة: ليرى بأنّ لغة كُتبت، وأتى شيء يربطها بالعربية غير حروفها الهجائية، قال من (ص ٣٩): «وليس ذلك إلا في المدائح الأفراد والبعض، وهى التى منها فى الواحدة اثنين من التى هى من الدين هم معروفون هو، هذه التى فعلت لأشياء آخر اسم واحد، وأما فى الأفراد والبعض فولا شيء بمنزلة من يصنع أن الخير هو واحد».

والخلاصة أن علماء التنقية لم يكونوا على مستوى أخطاء غيرهم فى عصرهم، فاهتموا بأمور لغوية تُعدّ من الصغائر إذا قيسَت مثل لغة منى فى ترجمته لكتاب (الشعر) التى تُعدّ من أكبر الكبائر فى هذه صرح العربية، مع السليم بأن ما أتوا به معول مصححة كره على نحو ما، وما أتى به منى مقطوع بخطئه على كل الوجوه، فجهودهم فى سبغ لأخطاء يذنب ماصرة غير شاملة ودون ما كان يقع فى زمنهم من أخطاء.

(٣٤٤) من ترجمة الدكتور سكرى ١٠

(ج) النجاح والإخفاق:

عكس القول بأن جهود التنعية التي بدأت بالكسائي، وانتهت بموفق الدين البعدي قد مكنت من إثارة بعض المسائل اللغوية، الهجينة حسناً والمندره بالخطر حياً آخر، فجذبت اهتمام العلماء ببحتها، ثم الحكم عليها بالصحة أو بالخطأ، وخلف ذلك مجالاً من السامس اعنى بين المدارس العراقية الثلاث للغة والنحو في البصرة والكوفة وبعداد، وكان من الممكن أن تنجح هذه الجهود، وأن تستمر في قوتها العلمية وازدهارها، وتعقبها لمصادر الاحرفات اللغوية، لولا أن سيطرت عليها أمور غير علمية، فأضعفت من شأنها وجعلتها حاضرة طوى الحكام وأصحاب النفوذ، فأفسدتها، وذلك أدى إلى اتساع مواطن الانحراف، وشروع العامة، وتعلمها على النصحي، نريد بذلك أن نقول: إن هذه الجهود قد نجحت من الناحية النظرية، وأخفقت من الناحية التطبيقية، نجحت في عرض مسائل لانحراف اللغوى، ومناقشتها وإبداء الرأى فيها صحةً ولحناً، وأخفقت في إلزام أصحابها أنفسهم بترك ما كانوا يتهوّن عنه؛ لكونه من الكلام الملحون، وقد قدمنا دليلاً كافياً على أن هذه الجهود لم تكن لها قوة الإلزام بعرضنا لبعض الأساليب التي جاءت في ترجمة مقى بن يونس لكتاب أرسطوطاليس في الشعر. ونقدم الآن أمثلة على أن أصحابها لم يلتزموا، بما جاء فيها، فكان حكمهم في واد، واستمالمهم في وادٍ آخر:

• أشار ابن قتيبة في (أدب الكاتب) إلى أن العمل (غير) يُعدى بنفسه إلى مفعوليه، ومن خطأ أن يعدى بالباء إلى المفعول الثانى، فلا يقال: غيرته بكدا، وإعيا يقال: غيرته كذا، وقد وقع هو في هذا الاستمالم الملحون في خطبة الكتاب نفسه، فقال: «وأورد الأحنف أن قريشاً كانت تُعيرُ بأكل السخية»^(٣٤٥).

• أما الحريرى فقد أحصينا له - من المقامات وغيرها - كثيراً مما خطأ غيره فيه، ومن ذلك أنه:

عَدَّ من أوهام الخواص ألا يلحق الضمير المتصل بالعمل (هَبَّ) بمعنى - عَدَّ واحسب. فلا يقال هَبَّ أبى فعل كذا (١٤٨) * مع أنه قال في المقامة الحجرية (٥٤٦). «وهَبَّ أن لك البيت كما ادعيت، أنحصل بذلك، حبيم قذالك؟».

(٣٤٥) أدب الكاتب النحوى ٢٢٣، والاستمالم ١٣

• الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات نزه الخواص وعلامات الحريرى.

وعَدَّ من أوهام الخواص أن يخرج (كافة) عما استعملته العرب من التكبر والتأخير والنصب على الحالية، فلا تستعمل مرفوعة أو مقعدة، أو مرفقة (٥٧) مع أنه قال في الدرر نفسها (٢٢٩): «وشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل على الإيمان بنبوته» فأقن بها بضرورة معرفة بالإضافة، كما استعمل الحريري ما هو مثل كافة في الاستعمال عند العرب وهو قاطبة - على غير ما استعملت به، فقال في المقامة المرائية (٢٥٤): «استعت بقاطبة الكتاب».

وعنده أن هناك فرقاً في الاستعمال بين صيغتي أَفْعَلْ وَأَفْعَالٌ، فلا تعال الأولى إلا فيما ثبت واستقر، وتعال الثانية فيما هو عارض (٢٣) مع أنه عكس ذلك في استعماله، فقال في المقامة الحريية (٢٣٤): «فَأَزْوَرَّتْ مَقَلَّتَاهُ، وَأَحْمَرَّتْ وَجْهَتَاهُ»، وقال في المقامة البعدادية (٢١): «فَمَدَّ اغْبَرَّ المِيشَ الأخضر، وَأَزْوَرَّ المَحْبُوبَ الأصفر، أَشَوَّدَ يَوْمِي الأبيض وَأَبْيَضَ فَوْدِي الأسود»، وقال في المقامة الكوفية (٢٤١): «حتى أَتَنَّنِي مُحَقَّقًا مُصَفَّرًا».

وأنكر أن يوضع الحساب - وهو اسم الشيء المحسوب - موضع المصدر من خَبِثَتْ - بمعنى ظننت - فلا يقال في رأيه: ما كان ذلك في حسابي، أي في ظني (٢٤٨) مع أنه قال في شعره في الحريدة:

نالت يدي منك ما لم يكن يخطر في الوهم ولا في الحساب (٢٤٦)

وليس من الصواب عنده أن يُضَاعَ الرباعي المضعف من أسماء العدد، بل يقصر الأمر على الثلاثي فقط، فلا يقال: مُثَلَّثٌ - بتضميف اللام - للتد المتخذ من ثلاثة أنواع من الطيب (١٢٨) وإنما يقال: مثلوث، وقد قال في المقامة المغربية (١٥٢): «فِيرْبَعُ ذُو مِجَنَّتِهِ فِي نَظْمِهِ وَتُسَبِّحُ صَاحِبَ مِيسَرَتِهِ عَلَى رُحْمِهِ».

ومع أنه جعل من اللحن خروج (أول) عن الوصفية والبناء على الضم إلى النصب والتنوين في غير الاسمية، كقولهم: ابدأ به أولاً (١٦٩) وقع هو في مثله حين قال في الدرر نفسها (١٠١): «كَأَنَّهُمْ قَالُوا أَوَّلًا يَطُولُ الْمُدَّةُ الَّتِي تَحْتَمُّ فِيهَا النَّارُ».

وإذا اجتمع الضمير واسم الإشارة فالصواب عند الحريري، أن يتوسط الضمير بين

(ها) التي للتشبيه واسم الإشارة، فيقال: هاهو ذا يفعل، ولا يقال في رأيه: هُوَ ذا يفعل،
وُسُمِيَ هذا التقريب (١٠٩) ويفهم من كلامه هذا أن من اللحن ترك الإحيار باسم
الإشارة عن الضمير المسبوق بـ (ها) التي هي للتشبيه (ها هو يفعل) مع أنه في المقامات
استعمل ذلك كثيراً، من ذلك قوله: وَهَاتَا أُصْرُ (٥٥٦) وَهَاتَا يَدَيِ الْكَابَةِ (٥٦٣)
وَهَاتَا لَأَن عَلَيَّ مَا يَرَى (٣٨٨) وَهَاتَا قَدْ أَنْذَرْتُكَ (١٤٥) وَهَا هُوَ الْيَوْمَ مُسْجَى (١٩٥)
واظر ٢٥٢، ٣٠٤، والذرة ٣.

وعاب عليهم الإتيان بإذ بعد يتنا، في قولهم: يَتَنَا رَيْدًا فَمَ إِذْ جَاءَ عَمْرُو (٨٤) وَأَتَى بِهَا
هُوَ فِي الْمَقَامَةِ الْوَبْرَةِ (٢٧٩) فقال: «وَيْهَنَا هُوَ يَتَرُو وَيَلِينُ، وَيَسْتَأْسِدُ وَيَسْتَكِينُ، إِذْ عَشِيَهُ
أَبُو زَيْد».

والمعروف أنه يختار الأرجح من اللغات داتها، والشاذُّ عنده لا يُعَاجُ إليه، وقد ذكر أن
العرب اختارت رَدَّ (فهم) إلى أصله عند الإضامة فقالوا: نَطَقَ فُومًا وَشَذَّ إِهْقَاءَ الْمِيمِ (٩١)
مع أنه جرى على غير ما اختار العرب في المقامة الدهنارية (٣٠) فقال: «فَالْقَاءُ فِي فَمِهِ،
وَقَرْنُهُ يَتَوَاقِيهِ»، ثم هو يَخْطِئُ: سَقَطَ فِي يَدِهِ - بِالْيَاءِ لِلْعَاعِلِ - لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ
إِلَّا بِالْهَاءِ لِلْمَفْعُولِ (١٧٣) لكنه أتى في المقامة الصعديّة (٤١٤) بما لم يرد عن العرب
أصلاً، وهو قوله: «فَسَقَطَ الْفَتْحُ فِي يَدِهِ».

وإذا كان التّيار الجارف للانحراف اللغوي عنيفاً إلى حدّ أن لم يسلم من الانزلاق فيه
علماء التنقيّة أنفسهم، فذلك دليل مؤكّد على أن اللغة الشعبيّة الدارجة كلّها سلطان من
التأثير فرض نفسه على الجميع، وأثبت بذلك أنه أقوى من كلّ مبادئ التزمّتين
ولمخذيراتهم، حتى حدثت تلك الملاحظات العميقة والتحذيرات الدقيقة لمذاهبهم في اللغة
غير مستطاعة التنفيذ من الناحية العمليّة، وهي نتيجة مؤلّة عمليّة للأمال ومبدّدة للجهود
في غير فائدة، ولكنها كانت مُتَنَبِّهَةً على كلّ حال من حال التنقيّة المراقبة التي وُلدت
قويّة ثم تحالفت عليها عوامل من داخلها ومن خارجها أدت إلى إضعافها، ثم إحقاقها،
وأهم هذه العوامل ما يأتي.

- ١ - أن الذين قاموا بها كانوا أفراداً مُخْتَلِفِي المذاهب، وكانوا قَلَّةً في إقليم واسع
الأرجاء، فلم تكن هناك هيئة أو مجمع علمي يجمعهم ويوحّد آراءهم.
- ٢ - وأنهم اختاروا جميعاً أفصح اللغات وتركوا ما عداها، ولكن كان الأصح في نظر
كلّ منهم أمراً غير واضح المعالم، فما يلحنه واحد منهم يصوّبه آخر، أو يستعمله في كلامه.

أو يصرّح بأنه سمعه من العرب: فالقراء خطأ جمع (طس وحيم)^(٣٤٧) على: طوس سين وحواميم، وقال ثعلب في أماليه: الطواسين مثل القواويل جمع قاييل. وأبو هلال العسكري ذكر أن أئيش يريد؟ - يعني أي شيء تريد؟ ليس من كلام العرب، وفي معاني القرآن للعزالي أنها من كلام العرب^(٣٤٨)، بل أجراها القراء في كلامه فقال: «قلت لندبيرى، أئيش كيف ترى ابن إسكأ»^(٣٤٩)، والأصمعي ومن تبعه يخطئون من يكرر بين مع الظاهر، مع أن القراء قد استعمل ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَحَالٌ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ﴾ فقال: «أى بين ابن نوح وبين الحبل»^(٣٥٠)، وأجرى ابن السكيت في كلامه تعدية الفعل (عبر) إلى معوله الثاني بالياء، فقال: «وقد عبرته بذبّه تعبيراً»^(٣٥١)، مع أنه من اللحن في نظر ابن قتيبة وغيره. والكسائي الذي يختار الأوضح في تعدية الفعل (شكر) باللام لا بالنفس يعارضه استعمال الحريري - وهو من يختار الأوضح أبداً - في مقامه الدمشقية حيث يقول: «فشكرت يد النوى، وجربت طلقاً مع الهوى»^(٣٥٢) وفي مقامه السنجارية حيث يقول: «فوثب في الجواب وشكره شكر المروض للسحاب»^(٣٥٣)، وقال الحريري في المقامة الصنعانية: «فانصرفت من حيث أتيت، وقضيت العجب بما رأيت»^(٣٥٤)، مخالفاً تشدد الأصمعي في أنه لا يقال إلا: ماكدت أفضى العجب من كذا.

ولسنا نبحث هنا عن ترجيح وجه على الآخر، ولكننا نقول: إن عدم اتفاقهم على مقياس واحد - مع استعمال بعضهم لما خطأ الآخر - قد شجع غيرهم على أن يتهدى في أسطانه، مادام له وجه أو استعمال عند عالم مهتم بالتثنية.

٣ - ومن عوامل الإصعاف أيضاً خروج هذه الجهود عن مظهرها العلمي إلى مظهر التعصب وتبادل الاتهام بالجهل واللحن: فاليزيدى (ت - ٢٠٢ هـ) يهجو الكسائي بأبيات^(٣٥٥) يرغم فيها أنه أفسد النحو، وأن به لكثرة ورنها عن أجداده، وأن له قبيحاً فاسداً، وثعلب كان لا يتكلف الإعراب في كلامه، وكان إذا كتب كتاباً إلى بعض إخوانه من أصحاب السلطان لا يكاد يخرج عن طبع العامة، وأبو عبيدة معمر بن المثنى - مع غرارة علمه - كان إذا قرأ البيت لم يقيم إعرابه، ويشدّه مختلف العروض وسبويه في

- | | |
|---------------------------|---------------------------------------|
| (٣٤٧) عنوان للسرة ٧٦. | (٣٥٢) المقامات ١٠٦. |
| (٣٤٨) معاني القرآن ٣٥١/٢. | (٣٥٣) المقامات ١٨. |
| (٣٤٩) اللسان (أنس). | (٣٥٤) المقامات ١٦. |
| (٣٥٠) سائق القرآن ١٧/٢. | (٣٥٥) أخبار النحويين الصرخين ٣٢ - ٣٣. |
| (٣٥١) الإصلاح ٢٩٦. | |

نظر العراء أعجبهم لا فصيح، وقد سمعه وهو يقول لحارثته: «هات ذلك الماء من ذلك الحِرَّة»^(٣٥٦)، والكوفيون عامة يأخذون اللحن عن أعراب الخليليات وهم من زعماء العرب الذين احتلّ لسانهم. ومشاخ بغداد في رأي أبي حاتم^(٣٥٧) على حظ كبير من الوضوح والخطأ، فإن ادعى أحد منهم شيئاً رأيته مخطئاً، صاحب تأويل وكثرة كلام ومكابرة، وليس فيهم من يؤثّق به في كلام العرب، ولا من ترتضى روايته.

ولا شك أن هذه الاتهامات يندت كثيراً من جهودهم، وصرفتهم عن مباحثه ما كان يظهر في عصر كل منهم من انحرافات، فاعتمد اللاحق منهم على السابق، كاتب قتيبة الذي اعتمد في (تقويم اللسان) على ابن السكيت في (إصلاح المطلق) والحريزي الذي جمع كثيراً من آراء من سبقه في دُرّته، حتى لم نظفر لمعاصريه إلا بأخطاء معدودة، وابن الجوزي الذي صرح بأنه جمع كتابه كله من سبقه، وقُلْ مثل هذا في الجواليقي والبهدادي، حتى ليصح أن نقول على وجه الإجمال، إن ملاحقة العلماء لأخطاء عصورهم قد وقعت بصورة عامة عند ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

٤ - على أن نزعة التعصب وتبادل الاتهام بالجهل لم تكن بين اللغويين بعضهم وبعض فقط، وإنما امتد خطرها إلى غير اللغويين من الشعراء والمترجمين والمناطق، فقد كان هؤلاء جميعاً ينهرون من النحاة ويهزؤون بهم، لأنهم أصحابُ عريضة بالانتساب لا بالأصل، فَرَمَتْهُمْ مَكْتَسَبَةٌ بِالْعَلَمِ، وليست طبعاً فيهم، وكل ما عندهم في رأي هؤلاء قواعد يحكمونها في الأساليب ويتعمسون في تطبيقها، فالمرزوق - وهو من الشعراء العرب المطبوعين - يرى أنه لا يخطئ، وأن على النحاة أن يحتالوا لتفريغ عالم يوافق قواعدهم من أشعاره، فعليه هو أن يقول، وعليهم أن يفسروا، وحين تعفبه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي في بعض أشعاره قال: «ما يال هذا الذي يجرّ حُصْبِيَّةً في المسجد - يعني ابن أبي إسحاق - لا يجمل لنا بغيرك وحياً»^(٣٥٨).

كذلك عثار الكلبي، يشكو من غرور النحاة بقواعدهم، وَرَمَتْهُمْ فِي حِلِّ النَّاسِ عَلَى الْأَحْذِيَا، ويرى أنهم لا بد أن يسلّموا له قوله، فهموه أو لم يفهموه: لأنه شاعر مطبوع على الإعراب، لا يجري اللحن على لسانه أبداً، قال يهزأ بالنحاة،
مساداً لقيتُها من المستعربين ومسى فباسي مسموهم هذا الذي ابتدعوا

(٣٥٨) الموسم ٩٦

(٣٥٦) خطأ فصيح نطلب ١

(٣٥٧) مراتب النحويين ١٠

إن قلب صافية يكرها يكون بها
 صالوا: لَحَنَتْ! وهذا ليس منتصباً
 كم بين قوم قد احمالوا لمنظمتهم
 ما كان قولاً مشروحاً لكم فخذوا
 لأن أَرْضَى أَرْضَ لَا تُشَبُّ بها
 بيتٌ خلاف الذي قاسوه أو درعوا
 وذاك عَفَضٌ وهذا ليس يرتفع
 وبين قوم على إعرابهم طبعوا
 ما تصرفون ومالم تعرفوا فبدعوا
 نأز المجوس ولا تَنْهَى بها البيع^(٣٥٩)

ولم يكن الدراجة والمناطقة أقل من الشعراء هجومًا على النحاة، وأدعاء بأن النحو لا ثمرة من ورائه إلا البحث في الأمور اللفظية الشكلية، وأنه لذلك لا حاجة بالمطعم إلى النحو، لأنه يبحث في المعاني التي هي أشرف من الألفاظ، وقد كان الصراع شديداً بين العريقين، وأعان على إضرار ناره من كان يشهد من الخلفاء والوزراء، كذلك المناظرة التي جرت - بمحضر الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات - بين أبي سعيد السيرافي من أئمة النحاة في القرن الثالث - ومقي بن يونس القناني - رئيس المناطقة في عصره - وقد جرى الحوار فيها على غير أساليب المناظرات العلمية، لما اشتمل عليه من عبارات القُدَح والسخرية، ومنها على سبيل المثال قول أبي سعيد السيرافي لمقي: «فَلِمَ تُزَيِّدُ على العربية وأنت تشرح كتب أرسططاليس بما مع جهلك بحقيقتها؟» و: «أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة، المسألة الأولى جوابك عنها صحيح وإن كنت غافلاً عن وجه بطلانها» وقول مقي: «ما هذا التهجين، ثم قول الوزير ابن الفرات: «ما أبا سعيد! ثم لنا كلامك في شرح المسألة حتى نكون العائدة ظاهرة لأهل المجلس، والتهكيت عاملاً في نفس أبي بشر» ومن كلام أبي سعيد يعيب المناطقة: «إنما دخل المعجب على المطلقين لظنهم أن المعاني لا تعرف ولا تستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلمهم، فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون، وجعلوا تلك الترجمة صناعة وأدعوا على النحويين أنهم مع اللفظ، لا مع المعنى».

كما عاب السيرافي اللغة التي كان يستعملها المناطقة، ووصفها بأنها حرامات وتُرْهَات ومعاليق، وأنها أمثلة لا تُجِدَى ولا تنفع، وهي إلى الصغى أقرب، وفي القهاة أذهب^(٣٦٠).
 ٥ يضاف إلى ذلك كله عامل قوئ آق من خارج وآتى إلى بعثرة العلماء، فبعثرت جهودهم، ذلك هو الاضطراب السياسي الذي أدى إلى انحلال الدولة الإسلامية مد

(٣٥٩) مسجم الأبناء ٣٦/٥

(٣٦٠) انظر تفصيل ما جرى في هذه المناظرة في المناظرات لأبي حيان التوحيدي ٦٨ وما بعدها

النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، إذ اضطرب الأمور في بغداد عاصمة الخلافة باستبداد الأتراك بعد جرأتهم على الفتك بالخليفة جعفر المتوكل سنة ٢٤٧، ثم ماتبع ذلك من تعذب بنى بُوَيْدٍ على أمر الدولة على يد مُعِزِّ الدولة أبي الحسين أحمد بن أبي شجاع الذي قبض على إمام الحكم سنة ٢٢٤ هـ وجعل الخلافة صورية في بغداد، ثم ما كان من علب السلاجقة سنة ٤٤٧ هـ في عهد الخليفة القائم بأمر الله، إذ ملك بغداد والعراق طُغْرُكْ لُكْ أول ملوك السلجوقيين^(٣٦١).

ولا ريب فيها أحدثته هذه الاضطرابات من ضعف الاهتمام العلمي عامة، وتفرق العلماء شرقاً وغرباً، وَرَاقَاتٍ وَوُجْدَانًا، وقد كان لذلك أثره الفادح في إصابة جهود التنقية اللغوية بالشلل التام.



(٣٦١) انظر: العربية ليرحلان لك، ٢٢ وما بعدها.

الفصل الثاني في الأندلس أولاً في لغة الأندلسيين

طَمَحَ المسلمون إلى فتح الأندلس بعد أن تَمَّ لموسى بن نُصَيْر فتح بلاد المغرب أيام
الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك سنة ٨٢ هـ وكان مما شجع العرب على فتحها
صفُ أهل تلك البلاد، واضطرابُ الأحوال فيها، ففي سنة ٩٢ هـ عبر طارق بن زياد
البحر بجنوده، وحلَّوا بالجبل المسمَّى الآن باسمه، ثم انتشروا في بلاد الأندلس انتشاراً
عظيماً، واستمرَّ الأمر للمسلمين بالأندلس فرح إليها إحوة لهم من أهل مصر ولشام
وإفراق، كما عبر إليها جماعة من البربر - سكان الشمال الإفريقي - أما عرب الجزيرة
الذين نزحوا إليها فكان منهم العداسيون والقحطانيون، كان من العدنانيين القرشيون
والهاشميون والمخزوميون والمهريون، وكان من القحطانيين قبائل كُهلان والأزد،
وغيرهم^(١)

واحتلَّ هؤلاء جميعاً سكان البلاد الأصليين، بالمصاهرة والمصادقة، وغدت الأندلس
تضم أجناساً مختلفة، فيهم قبائل البُشك والُلَّت والجلالة والقوط والفيقيون
والرومانيون والعرب والبربر^(٢)، وتبع هذا الاختلاط بالطبع احتلاط في الألسنة ولاسيما
بين العامة في الأسواق وأماكن التجمع المختلفة.

ولما كان العربُ العاتقون أصحاب اللغة العربية أرادوا للفصحى أن تسود على غيرها
كما سادوا هم على غيرهم، فكانوا إذا فسحوا مدينة أو بلدًا يبدأون بإنشاء مسجد ومدرسة

(١) انظر: بلاغة العرب في الأندلس ١ وما بعدها.

(٢) الفن وطلعه في النثر العربي ٣١٦

لتعليم الإسلام واللغة العربية أولاً، ثم العلوم الأخرى بعد ذلك، واستمر الصراع اللغوي بين العربية واللاتينية لغة الأندلسيين - قراءة ثلاثة هرون، ثم للعربية بعدها السيادة لكاملة بين العامة والخاصة، حتى بلغ الأمر الحد الذي انتشرت فيه العربية بين رجال الدين المسيحي في تادية الشعائر الدينية، حين أقدم القسوس - لجهلهم باللغة اللاتينية على ترجمة كتب الكنيسة إلى اللغة العربية كما قام هيس من أهل إشبيلية بترجمة التوراة تلاميذه إلى اللغة العربية، يقول بعض المؤرخين: «هجر أهل أسبانيا اللاتينية واشتغلوا باللغة العربية وآدابها، وكانوا لا يكتبون بغيرها، حتى إن أحد العلماء المشهورين منهم شكوا من ذلك وقال: «إننا نحب قراءة الشعر والفصيح العربية، وندرس المسائل الدينية والفلسفة الإسلامية باللغة العربية لتتعمق لغة رشيقة، وعجالة بلغة، ولا يكاد يوجد عندها من يقرأ الكتب المقدسة باللغة اللاتينية، وكل شبابنا الأذكاء لا يعرفون غير لغة العرب وآدابها؛ لأنهم يقرأون الكتب العربية ويدرسونها بجملة عظيمة، ويدعوهم كثرة اطلاعهم على تلك الكتب إلى الإعجاب بآداب العرب، فإذا حدثتهم عن كتاب من الكتب اللاتينية سغفروا منها، وقالوا: إنها لا تستحق عناية قارئ أو مستفيد، من أجل ذلك نسي المسيحيون لغتهم، فلا تكاد تجد في الألف منا واحداً يحكمه أن يكتب رسالة باللاتينية، أما إذا أرادوا أن يكتبوا بالعربية فإن كثيراً منهم يكتب بحبارات بليغة، وأسلوب منمق، وقد يفوقون العرب أنفسهم في ذلك، حتى في الشعر وكتابة القوافي»^(٣).

ولم يكن اهتمام العرب باللاتينية - لغة البلاد المفتوحة - أقل من اهتمام الأسبان بالعربية - على ما سبق - فقد أقبل هؤلاء على تعلمها ودراستها، بل النقل من العربية إليها، حين استفتى ابن رشد رجل مسلم وُصف بأنه لا يترك الصلوات جاء في كلامه: «أنا أقرأ سورة يوسف بالعجمية»^(٤). وكانت تلك المعجزة منتشرة بين جبهة العرب في الأندلس. رجالهم وسائهم، ولم يسلم من ذلك إلا قبائل قليلة، ذكر ابن حزم واحدة منها في قوله: «ودار (بلي) بالأندلس الموضع المعروف باسمهم بشمال قرطبة وهم هناك إلى اليوم على أسماهم لا يحسنون الكلام باللطينية، لكن بالعربية فقط، سساؤهم ورعاهم»^(٥) وسوى الدكتور الأهوازي دليلاً قوياً على انتشار الأعجمية في مخطوطات لمؤنحات الأندلسية دون شرح لمعانى ألقاها، فذلك دليل على أن هذه اللغة الأعجمية

(٣) بلاغة العرب في الأندلس ١٣

(٤) الرجل في الأندلس ٤٦ جلاً من مخطوطة بالملكية الأهلية في باريس رقم ١٠٧٢ - ورقة ١٦٣

(٥) جبهة الأسب - نشر ليلى برويسال - القاهرة سنة ١٩٤٨ من ٤٦٥

كانت معروفه لدى هراء الموشحات، ولدينا من تلك المخرجات الأعجمية ما يسع الأربعين عدداً سوى ما جاء في الموشحات العبرية، وجدير بالذكر أن تلك اللغة الأعجمية كاسب عامة أيضاً بمعنى أن الوشاحين لم يأخذوا ألفاظها وهراءها من الكتب والأسانيد، وإنما أخذوها من أفواه الناس^(٦).

وهذا الاهتمام المتبادل بين العرب وغيرهم فيما يخص لغة كل فريق - كان من شأنه جريان الألفاظ والأساليب العربية على ألسنة الأسبان، وجريان الألفاظ والأساليب الأعجمية على ألسنة العرب، ولما كان لكل لغة خصائصها الصوتية والصرفية وسموتها التي لا تشتركها غيرها لم يكن غريباً أن تصاب كل من اللغتين ببعض الانحرافات التي تفل أو تكثر تبعاً لمقدار ما أصابه الناطق من التعلم والثقافة وصحة من يتعامل معهم من الناس، فصحة النطق عند المتعلم أكثر منها عند غيره، وكذلك هي عند من يتصل بالخاصة المثقفة أقوى وأسلم ممن يختلط بالعامية في أسواقهم.

ومع تسليمنا بأن الصراع الذي فرض على اللغة العربية إبان دخولها بلاد الأسبان قد أصابها بطنات الانحراف الكبيرة، نتيجة حتمية لقلّة عدد المتكلمين بها، وعدم التقرب للصوت والقاعدتيّ بينها وبين اللغات التي نزلتها، على الرغم من تشجيع الخلفاء والأمراء لنشرها، واستقدام العلماء من بلاد المشرق لهذا الغرض. نقول: مع تسليمنا بهد الانحراف اللغوي الذي بلغ مداه، لم نجد من علماء اللغة بالأندلس من ينصدي له بالمقاومة إلا ثلاثة من العلماء على التحقيق،

أما العالم الأول فيمتاز بترعته المشددة إزاء كلام العامة وهو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ولد بإشبيلية نحو ٣١٦ هـ ثم توفّي بها أيضاً سنة ٣٧٩ هـ بعد حياة عسيرة تلقى خلالها علوم العربية على أبي علي القالي البغدادي، وأبو عبد الله محمد بن يحيى الرياحي، ودرس الفقه والحديث على قاسم بن أصبغ وأحمد بن سعيد بن حرم وغيرهم، كما تولى قضاء قرطبة للخليفة الأندلسي الحكم بن عبد الرحمن المنقب بالمستنصر بالله، والذي عهد إليه أيضاً بتأديب ولده ووليّ عهده هشام^(٧)

وأما العالم الثاني فيمتاز بترعته المشاهلة وهو: أبو عداقه محمد بن أحمد بن هشام

(٦) الرجل في الأندلس ٤٧

(٧) في التعريف الكامل بالزبيدي ومكانته ومؤلفاته، انظر: لحن العامة للدكتور عبد العزيز مطر ٧٥ - ٨٤

استُحْمِي. من علماء القرن السادس الهجري، إشبيلية، انتقل إلى سبته من بلاد المغرب، وعاش فيها رَمَتاً، ثم رجع إلى إشبيلية، ومات بها سنة ٥٧٧ هـ.

وأما العالم الثالث فهو: أبو القاسم محمد بن أحمد بن حَزِيّ الكلبي، الذي ولد سنة ٦٩٣ هـ وتوفي سنة ٧٤١ هـ، وهو أحد شيوخ لسان الدين بن الخطيب وكتابه معهود، ذكره لَمْعَرِي في معج الطيب (٢٧١/٣) وابن حجر في الدرر الكامنة (٣٥٦/٣).

وهذا عَدَمُ احر سارك ابن هشام اللخمي في نزعة التيسير على العامة وقبول كل ما صح له وجه، وبالع في ذلك، هو: أبو محمد عبيد الله بن السيد المَطْلُوبِي، من علماء أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجري، وقد ولد بمدينة بَدَايُوس سنة ٤٤٤ هـ وتوفي بمدينة بَلَنَسِيَّة سنة ٥٢١ هـ.

ولم نعتد في هذه الجهود بكتابي: (إنشاد الضوأل وإرشاد السؤال) لـ محمد بن هاني للحمي السبق المتوفى سنة ٧٣٣ هـ و (إيراد اللآل من إنشاد الضوأل) لأبي جعفر أحمد بن علي بن خاتمة الأنصاري المتوفى بعد سنة ٧٧٠ هـ، إذ الكتاب الأول ترتيب لدخل ابن هشام، والكتاب الثاني اختصار للأول، فلا قيمة لها من ناحية المأخذ اللغوية على عامة الأندلس، والكتابان مفقودان.

ثانيًا

من مظاهر الخطأ في لغة الأندلسيين *

والناظر في كتابي: الزبيدي وابن هشام - وهما الكتابان الباقيان من كتب النسخة الأندلسية - يظهر بكثير من خصائص لغة الأندلسيين التي مُنيت بانحرافات نتيجة احتكاكها بلغة أهل البلاد الأصلية، وعدم تفكّهم من تعلمها واستخدامها تُعلم العربي الخالص واستخدامه، وتعرض هنا بعض هذه الخصائص مستبقة من الكتابين.

الجموع

(١) جمع الثلاثي:

في جمع فَعَل - يفتح فسكون - جاء عن الأندلسيين (أفعلة) الذي هو من جموع الرباعي، فقالوا: أفرية - جمعاً لفرّ (٤٤: ر) * وأعمدة - جمعاً لعمد الذي فتحوا فاء وحققوا الكسر (١٨٧: ر) وجمعوا به كرمًا جمع مؤنث سالماً على: كرمات (٢٨٩: ز).

وفي جمع فَعَلَ - بكسر فسكون - جاء (فَعلة) - بكسر فسكون أيضاً - قالوا: ديهكة - جمع ديك، وميلة - جمع فيل (١٦١: ز)

وفي جمع فَعَلَ - بفتحتين - جاء عنهم (فَعالي) الذي هو من صيغ منتهى الجموع، فقالوا: أنالي - جمعاً لأمل (٢٥٩: ز).

وفي جمع فَعَلَ - بصم فسكون - جاء (أفصلة)، قالوا أفرنة جمع فرّ - (٧٧: ل).

وفي جمع فَعَلَ - بكسر فسكون - جاء عنهم (فمال) - بكسر الفاء - فقالوا: فطاع جمعاً لنظمة (٢٨٧: ر).

• إنما عبرنا بالخطأ - وإن كان بعض الوارد هنا صحيحاً - جرياً على مذهب الزبيدي وابن هشام، وسأني توضيح ذلك في بيان مياسها.

• الرقم هنا وفي هذه النسخة الكتاب: ر = الزبيدي، ل = اللحي

وفي جمع فُعلة بضم فسكون - جاء (فعل) - بكسر ففتح - قالوا: شفق، جمعاً
شُفق (١٢٦: ر)، وقبب جمعاً لُقبة (١٢٦: ر)، وجَمَّ جمعاً لَجَمه (٤٧: ل).

وفي جمع فُعلة بفتح فسكون جاء (فعل) - بكسر ففتح - قالوا: صَبَح - جمعاً
لصُبحة (١٧٤: ز) كما جاء أيضاً (فَعَالِي) فقالوا: قَرَّابا - جمعاً لقرية (١٧٣: ز).

وفي جمع فعلة بكسر ففتح جاء (أفعلة)، فقالوا: أَحْدَيْه - في جمع جداء
(١٨٩: ر).

وخلصوا من هرة الأحد (اليوم المعروف) عند الجمع فقالوا: مضى لذلك سُبُوت
وَحُدُود (٢٦٦: ز).

(٢) جمع غير الثلاثي:

جمعوا فاعلاً على (فعال) فقالوا: صاحب وصحاب (١٩١: ر) كما جمعوه أيضاً على
(فعل) - بكسر ففتح - فقالوا: بَيَّوس - في جمع سائس (٢٧٧: ز).

وجمعوا لفعالة على (فواعل) - بدل فعاثل - فقالوا: ظواهر - في جمع ظهارة (٩٥:
ز).

وجمعوا هُنيان على: هُناها، مع أنه كبيرُ حان - يجمع على فعالين (٤٧: ز).

وفي جمع إكاف قالوا: أَكْفَه، وصوابه أَكْفَه، كإزار وأزرة (٩٥: ز).

وجمعوا لِنَماً - وهو مذكر - على (أفعل) الخاصة بجمع المؤنث من فعّال، فقالوا:
الْجُم (٥٥: ز)

وجمعوا: بِفُعلة على (أفُعلة) فقالوا: أُمْرِيَة في جمع برأة (٤٦: ل).

(٣) التروهم:

توهوا بعض المجموع مفرداً فجمعوها، قالوا: أَزْرَة الضبيس - في جمع أُرْزار، مع أن
أُرْزاراً هذه جمع زُر (٩٨: ز)

وتوهوا إمراد جنان بالكسر فجمعوها خطأً على: أُنْجَه - يفتح الجيم - مع
أنها جمع حَنَة، كصَبَة وضباب (١١١: ر).

وتوهموا أن (أنه) للواحد فجمعوها على: أواني، مع أنها جمع: إناء، كإزار وإرره (٢١٢: ز).

وتوهموا أن لبعض أسماء المجموع مفردًا من لفظها، فقالوا: بَيْلَه وبَيْل، مع أن البَيْل لا واحد له من لفظه، وإنما يقال للواحد سهم (١٢٠: ز).

(٤) صيغ جديدة للجمع:

(أَصْلَة) - بفتح العين - جمع لفعال أو فاعل، محسن توهموا الإفراد في جرس - بالكسر - قالوا في جمعه أُصْلَة - بفتح الجيم - (١١١: ز) وقالوا: أُفْرَة - بفتح الفاء - في جمع قمير (١٥٨: ر).

(إِصَال) - بكسر الهزة - قالوا: إِدْرَاج - جمع لَدَرَج (٢٥٣: ز).

(فُصَالِيَة) - بإضافة التاء مع تشديد الياء - فقالوا: فُوتَانَة - في جمع فُوتِي (٥٧: ز).
(فَاعُول) جمع لفاعولة قالوا في ائْتُول - وهو ما يخرج في الجسم -، شالولة وجمعه على: ثَالُول (٢٦٥: ز).

(فَعَالِين) - بتشديد العين - في تكسر فَعَال، قالوا: فَعَادِين - لأحقل الأرض - والواحد فَعَان (٢٨٥: ز).

(فَعَالِيْس) وهو من أغرب ما جاءوا به من جموع، قالوا: قَطَاطِيْس - في جمع قِطْ (٢٨٧: ز).

وأحيراً جاء عنهم (بَيَاة) - بالتاء - في جمع ماء، حتى قال بعض شعرائهم المطبوعين:
فسلاؤها بنجومها وسحابها ورياحها وبحارها وريباتها

(٢٩٨: ر) وأصاب اللحن إلى مائة: عضات وشعات وبيبات - في جمع: بَعْضَة وشَفَة وشَاة (٣٨: ل).

التذكير والتأنيث

(١) علامات التأنيث:

اكتفوا بقاء التأنيث غالباً وردوا غيرها من الألف الممدودة أو المصورة إليها، فقالوا
مينة - في مينا (١٨: ز) ودقلة - في دقلى (٩٩: ز) وحجارة - في حيارى (٢٦٦: ز)

وسُكْرَانَة - في سُكْرَى (١٦٢ - ن) وامرأة حَيَّانَة - في جَوْعَى (٤٠ - ل) وجَلَوَة - في
خَنَوَة (١٢٩ - ن) ويُفهم من كلام اللخمي أن صغاب الألوان كلها كانت بالناء عندهم -
مما هو بيضة وصفرة وخمرة وسودة.. (٥٨ - ل).

وحاء عنهم من غير الغالب ودّ الناء إلى الألف المقصورة، فقالوا: قَرَقَا - في قَرَقَه
(٢٨٦ - ن) وحُبَا - في حُلْبِه (٢٦٧ - ن) وقرس وُرْدَا - في وُرْدَه (٢٠٠ - ر) وحاربَه
عَرَبِي في عَرَبِي (٢٠١ - ن).

وربما أحسوا أحياناً بصعف دلالة الألف المقصورة على التأنيث فأصاحوا إليها الناء،
وقالوا: مِفْلَاة - في مَقْلَى (١٤٠ - ر، ٣٦ - ل) وربما تخلصوا من الناء أصلاً كما في المِسْحَا -
بدلاً من المسحاة (٣٢ - ل).

(٢) المؤنث المعنوي وما يستوي فيه النوعان:

ألفوا بكل ذلك ناء التأنيث عند إرادة المؤنث، فقالوا: جائزة البيت - في جناز
(٨٤ - ن) وعَرُوسَة - في عَرُوس (١٩٣ - ر) وعَصَا وعَصَاك (٤١ - ل) وهَلَاة صديقة
هَلَاة (٦٤ - ل).

النسب

قالوا لبائع الجناء جِنَى (٥١ - ر) وقالوا: فاكهة شَتَوِيَّة - بفتحين - نسبة إلى الشَّوَة
(٢٧٩ - ن) ونسبوا إلى الشيعة فقالوا: شَاعِر (٢٧٩ - ن) وفي السب إلى لغة قالوا:
لَعَوَى - بفتح اللام - (٢٩٢ - ر) وإلى كَلَب قالوا: كِلْبِي - بكسر الكاف - (٢١٠ - ر)
وإلى قُرَر قالوا: ثوب قُرَوِي - بفتحين (١٢٤ - ن) وقالوا لبائع السكاكين سَكَاك
(١٠١ - ر) ولبائع القمص قَمَاص (١٧٠ - ن) كما قالوا: رَجُلٌ بَرِيرِي - بكسر الهمزة -
منسوب إلى البرير - بفتحها (٤٦ - ل) ورجل بَلْقَبِي - في بَلْمَنَانِي (٤٦ - ل) وسجوي -
بفتح الحاء (٤٦ - ل) وقالوا: صُحْفِي - لمن يعيش من الصحف (٤٩ - ل) وخريري
منسوب إلى الخزيرة الخصراء (٥٣ - ل) وجبِّي - بكسر السين - منسوب إلى سَبَّة
بفتحها - (٥٣ - ل) وسجوي - منسوب إلى ساء (٦٠ - ل) ودَقَاق - لبائع الدقيق
(٧٥ - ل)

التصغير

فيما ثانياه باء قلبوا الياء واوًا، فقالوا: ضَوَيْتَ في ضَيْعِهِ (١٧٤ ز) وقالوا: نُتِسَّ في إنسان (٢٥٩ ز) ومُحَمِّمٌ - بتخفيف الياء في حَمَامٍ بالتشديد (٢٦٧ ز) وصغرو جمع التكسير على حاله دون ردٍّ إلى معرده، أو إلى جمع قلته، فقالوا: حُوَيْتَاتٌ - في جسد (٢٦٩ ز) وصغروا سِنَّةً على سُنَيْتَةٍ، ثم جمعوها فقالوا: سُنَيْتَاتٌ (٦٨ ل) كي قابوا، عَجَبِيَّةٌ - في عَجُورٍ (٢٠ ل) وحكى اللخمي أنهم أتوا بالمصغر على الأصل دون إعلان فقالوا: عَجِيوْزَةٌ (٢٠ ل) كما حكى أنهم يفتحون الياء في مصغر الرباعي بما ثلثه لين نحو: عَجُوزٌ وكبير وصغير (٢٠ ل).

المشتقات

١ - أسما الفاعل والمفعول:

استعملوا اسم الفاعل من الرباعي في محله من الثلاثي، فقالوا: مُعْزِمٌ على كذا - يدل عازم (٥٨ ز) وتاجر مُرَّةً ومُزْبِجٌ ومُحْبِرٌ - في رادٍّ ورايح وخاسر (١٦٩ ز).

واستعملوا عكس ذلك، فقالوا: طائفة - في مُطِيعة (٩٨ ز).

واستعملوا اسم المفعول من الرباعي في محله من الثلاثي، قالوا: المُكْنَى بأبي فلان - بضم الميم - والصواب الفتح (٢٩٧ ز) وأمر مُشْهَرٌ (٢٩٨ ز).

واستعملوا عكس ذلك، حين قالوا: موسوع عليه - في مُوسِعٌ عليه (١٨٢ ز) ومبطول اليد - في مُبْطَلٌ (١٦٩ ز) ومضود ومتعوب ومبغوض في مُضَدٌّ ومُتْعَبٌ ومُبْغَضٌ (٢٩٣ ز).

واستعملوا اسم المفعول في محل اسم الفاعل، فقالوا: يسوم مهول - في هائل (١٦٩ ز) ورجل محمول - في: حامل (٥٩ ل).

واستعملوا اسم الفاعل، محل اسم المفعول في قولهم: كتابٌ تخطى أي مُحْطَأٌ به (٣٧ ل).

وكسروا الميم من اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي فقالوا: بَيْتَاعٌ وَبَيْتَالٌ (١٢٩: ز).

ومحوها في اسم المفعول فقالوا: مَشْرَبٌ - في مَشْرَبٍ: من أَشْرَبَ (١٤٨: ز) ومَقْعَدٌ - في مَقْعَدٍ: من أَصْعَدَ أَقْدَهُ (١١٢: ز).
واستعملوا اسم الماعل من الثلاثي في محله من الرباعي في قولهم: يا عايت المستعينين (٢٠٢: ر).

٢ - أمثلة المبالغة:

جاء عنهم ضم الميم في (مفعال) فقالوا: غلامٌ مُطَوَّاعٌ - للذي شأنه الطوع (١٣٠: ر)
٣ - اسم الآلة:

فتحوا الميم من اسم الآلة فقالوا: مَزْدَغَةٌ - في مِرْدَغَةٍ، بالكسر - (١٩٤: ز) ومَحْدَةٌ - في مَحْدَةٍ (١٩٤: ز) ومَطْرَدٌ - في بَطْرَدٍ (٢٠٠: ز).

واشتدت هذه الظاهرة في كل أسماء الآلة غالباً عند الأندلسيين، فقد ذكر اللخمي لها أمثلة كثيرة في مواضع متفرقة من كتابه، منها:

مُصِيدَةٌ - مَطْرَقَةٌ - مَقْلَعٌ - مَسَنٌّ - مَفْصَلَةٌ - مَنَجَلٌ - مَبْرَدٌ - مَحْصَةٌ - مَسَلَةٌ - وانظر على سبيل المثال (اللوحات ٣٥ - ٣٧).

وضموا الجيم في قولهم: مَسْنٌ - للعجر الذي يُسْحَذُ الحديد عليه - (٨٥: ر).

٤ - اسم المكان:

فتحوا العين من مَفْعَلٍ فيها حقه الكسر، فقالوا: مَعْرَضٌ وَمَوْقَفٌ (٣٨: ل).

٥ - التعجب:

أَنُوْ بَصِيْعَةٌ (ما أصله) بما لم يستوف الشروط، فقالوا في التعجب من الألوان والسمات: ما أَبْيَضَ هذا الثوب، وما أَعْوَرَ هذا العرس (٢٥١: ر).

الأفعال

فَكَوُوا التَّضْعِيفَ، هَالُوا: هُوَ يَتَعَالَى إِذَا أَظْهَرَ الْعِلَّةَ وَهُمْ يَنْقَارُونَ فِي الْحَى (٣٢٦-ج)

وَاسْتَعْمَلُوا الْمُنَى لِلْمَعْلُومِ يَدُلُّ الْمُنَى لِلْمَجْهُولِ، فَقَالُوا: اسْتَهْزَأَ الرَّحْلُ (٢٥٤-ر) وَاسْتَصْحَكَ (٢٥٥: ز) وَأَقْلَعَتِ السَّفِينَةُ، وَأَقْلَعَ الْمَرْكَبُ (٣٥: ل).

وَتَوَهَّوْا اللُّرُومَ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ الْمَعْدَّةِ بِنَفْسِهَا، فَعَدَّوْهَا بِالْهَمْزَةِ، قَالُوا: أُسْدَلْتُ عَلَيْهِ السَّرَّ (٢٥٦: ز) وَأَشْحَنْتُ السَّفِينَةَ (٢٥٧: ز) وَأَنْحَلْتُ وَلَدِي (٢٦٠: ر).

وَاسْتَعْمَلُوا بَعْضَ الْأَفْعَالِ اللَّارِمَةِ مُتَعَدِّةً، فَقَالُوا: وَهَبْتُ فَلَانًا مَالًا (٢٠١: ر)

وَمَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَةِ الْمُعْتَلَةِ الْعَيْنِ عَلَى مِثَالِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يُلْحَقُونَ بِهِ لِأَلْفِ ثُمَّ يَبْنُونَ عَلَى (أَفْعَل) يَقُولُونَ أُبَيْعَ التُّرْبُ وَأُفِيمَ عَلَى الرَّجُلِ، وَأُخِيفَ، وَأُدِيرَ بِهِ، وَ يُسِيرَ بِهِ (٢٠٤: ز).

المصادر

جاء (تَعْمَلُ) - بضم العين - مصدرًا لِعَمَلٍ - بالتشديد - فقالوا: تَعْمَلُ - مصدر قَدَمَ (٢٦٤: ز) وجاء (فَعَال) بالفنح - مصدرًا لما دَلَّ عَلَى دَاءٍ، فقالوا: بِالْدَاءِ قَوْمٌ (٩٢: ر) كما جاء أَيْضًا تَشْدِيدَ الْعَيْنِ فِي صِيغَةِ (فَعَال) الدَّالَّةِ عَلَى دَاءٍ، فقالوا: دَوَّارٌ (٢٧٢: ز)

الزيادة والحذف

انتشر بين الأندلسيين إشباع حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة فيقولون عن ذلك حرف مدٍّ مجانس، قالوا: طَحْخَالٌ وَتِيَارٌ وَبِيلَادٌ وَطِرَارٌ (٨٦: ر) وهيسام (٦٩: ل) يقول الريسدي مبيِّنًا انتشار هذه الظاهرة: «وقد أُولِّمَتِ العامة بِإِقْحَامِ الْيَاءِ^(٨)» ويقول أيضًا مُشِيرًا إِلَى جَرْمَانِ هَذَا عَلَى لِسَانِ الْخَاصَّةِ: «ورأيت لبعض متعدي الكُتَّابِ

(٨) لحي العوام ٧٦

«إيكاف» بالياء - يعني إكافاً، وذلك مما ذكرناه من وتووعهم بالحاء الناء في هذا المثال^(١).
وأشدر استغنى إلى أنهم يفعلون ذلك بإطراد في الأمر الباقى على حرفين مثل: كُول
ومُوَزَّ وخُوذُ - أمرٌ من: أكل وأمر وأخذ (٦١: ل).

وبى إسباع حركة الحرف الأخير قالوا: يَرْوَق - فى يَرْوَق (٤٢: ز) وعَرْعار فى
عَرْعار (٤٨: ر) وعبار - فى كَبَر (٤٣: ز) وطوال فى طُول (٢٨٢: ر) ويطاع - فى قَطَعَ
جمع قِطْعَة (٢٨٧: ز) وقَتَّعُوا - فى قَتَّعَ (٦١: ل) وشُكِّلُوا - فى شُكِّلَ، جمع شُكِّلَ
(٦١: ل).

ومن ظواهر الحذف عندهم التخلص من بعض حروف الكلمة ثم إجراء تعديلاتها
على رُفْق هذا التخلص، قالوا: صُفْعَة المسجد - فى صومعته - وجمعوها على: صُفْع،
وقالوا: بِيضَة - فى بِيضَة - وجمعوها على: بِيض (١٧٤: ر) وقالوا: حَبْل - فى
اصطبل - وجمعوها على: حُيُول (١٣٣: ز) وقالوا: مَوْسَى - فى مَوْسَى - وجمعوها على:
أَمَاس (٧٨: ز) ومَعَدَا فلان - فى: مَا عَدَا فلاناً (١٣٩: ز)

ومن ظواهر الحذف عندهم كذلك التخلص من الهزة المطرقة فى الثلاثى مع تشديد
ما قبلها، قالوا: رَدَّ - فى: رَفَّ، وأجروا الجمع على وفق ما حذفوا، فقالوا: رُدُّود (٢٧٢: ز)
وتخلصوا من همزة الممدود بحو: الشوا - فى الشواء، والوَيَا - فى الوياء (٧٠: ل)

ومن ظواهر الحذف عندهم كذلك حذف أداة التعريف من بعض الأعلام المبدوءة بها،
قالوا: نَحْوُ أخفش وشِمْرُ أحطل (٢٠٣: ز).

ومن الظواهر التى جمعت بين الحذف والريادة قولهم: لم أعمل هذا عاد - بمعنى (حتى
لآن) وأصلها (تَعَدَّ) الظرفية، فتحوا الميم وأشبهوا فتحها فتولَّدَ أَلَمْ، ثم تخلصوا من
بائها

التحريك والتسكين

فى الوقف يحركون وسط الثلاثى الساكن من فَعْل وفِعْل بفتح الفاء وكسرها -
فيقولون: أَمْرٌ وعَصْرٌ ورجُلٌ وخَفَضٌ ورفَعَ فى: أَمْرٌ وعَصْرٌ ورجُلٌ وخَفَضٌ ورفَعَ

(١) نعى العوام ٧٨

(٢٥٣: ز) وأبو بكرٍ، وابن بكرٍ بكسر الكاف - (٦١: ل) وتسل - بفتح الميم (٦٣: ل) وذكّر وقطر بكسر الثاني منهما (٢٠٣: ز) وأغلب ذلك التحريك مرجه: إلى إنباع الثاني الساكن حَرَكة الأول.

تطور الدلالة

تطورت دلالة بعض الكلمات عندهم بالتعميم أو بالتخصيص أو بالتعبير إلى معنى جديد: فقد استعملوا الاستحمام لما كان بالماء، حاراً أو بارداً، وهو عند العرب لسبحر خاصة (٢٥٦: ر) وأطلقوا الحايوت على كل موضع في الأسواق لبيع الخمر وغيرها، وهو عند العرب موضع بيع الخمر خاصة (٥٨: ل).

وخصصوا الدباب بما يَألف اليبوت، وهو عند العرب يطلق على صنوف شتى (٣٣: ز) وخصصوا الصقر لضرب من سباع الطير، وهو كل ما يصيد من سباع الطير (٥٠: ل) وقالوا: قَرَوِيّ - لساكن القيروان خاصة - وهو لكل من سكن القرية (٥٠: ل) أما الحلواء فيَمْنُونُ بها الناطف خاصة، وهو اسم لكل ما يؤكل من الطعام حُلُواً (١٣٠: ز) وفي الانتقال بالدلالة إلى معنى جديد أطلقوا على الخزام (قلادة) وهي، لُفْقْد الذي يوضع في العنق، ويسمون المطر شتاء - والشتاء فصل من فصول السنة - ويقولون لنبيت المحسن. بلاط - والبلاط المحجرة المفروشة - وقد ذكر الريحدي وتبعه اللخمي أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة كذلك منهم من يُجَرى الصير يُحَرى اسم الإشارة، فيقول: أنبت في الأيام - أي تلك - وقعدت في هُو المكان - أي ذلك - (٢٥٢: ر).

الإبدال اللغوي

وأكثر ما وقع من ذلك في الحروف المتعارفة في المخرج، كالباء مع الميم في قولهم: إن لم يتحقق ذلك فانبضها (أي اللحية) (٢١) والميم مع النون في: خم وخن (٨٨) والطاء مع الدال في: شظ القرس (٢٨٠) ومسك أظفر (١٩٥) والفاء مع الكاف في تركبوا (١٣٢). وأشار اللخمي إلى أن العامة تبدل الهمزة لامتاً في كثير من كلامها، كقولهم: لجندر - في أجندو، و: لبار - في أبار (صانع الإبر) وكثان لبيبري - في أبيري - بلد بالأتدلس (٢٠: ل).

الألفاظ غير العربية

وقد اورد ابن هشام اللخمي بالإشارة إلى بعض ما كان يجري على ألسنة العامة في القرن السادس الهجري من ألفاظ أسيانية أو بربرية، وأورد من هذه الألفاظ ما له مقابل عربي، كأنه أراد أن يحلّ اللفظ العربي محلّ الأجنبي الدخيل، ومن ذلك.

(أثافيل) شيء من حديد تنصب عليه القدر، تقول له العرب: المُنْصَب، وأظلمهم صحفوا: الأثافي (٥٦: ل) و(بلح) صوابه. المعلق (٣٦: ل) و(جأوا) للطين الأسود المنتن، صوابه: الحماة و(جرج) للريح الشامية (٥٨: ل) و(الليج) لريح الجسوب (٥٨: ل) و(بَلَنَتْه) لما بكر من الشمر فطعن، وهو الباكورة عند العرب (٥٨: ل) و(الجأورس) لفظة (٦٠: ل) و(رعر) للحنثية المترضة من جنب السفينة إلى جنبها، والعرب تسميها السكة (٦٠: ل) و(الرّ) لمزحر السفينة، والعرب تسميه الكوئل (٦١: ل) و(الْقَيْبِرَة) لضرب من الحلى، وهو عند العرب الجبلة، وجمعها الجبيلات (٦٢: ل) و(كَبُوش) لما تصه المرأة على رأسها تحت يفتحتها من حرير أو غيره، والعرب تقول له: الصّفاق والغفارة والوقاية والشّعة (٦٣: ل) و(جَبِيور) لنور أحمر تسميه العرب شقائق النعمان (٧٠: ل) و(كُرانة) للصّندع (٧٤: ل) و(عَلْتَق) للسُّنْعَمَة (٧٤: ل).

الإمالة

قاسوا: حُبِير - في خُبَارِي (١١٥: ل) والسُّكَيْكا - في السُّكَاكة (٢٧٧: ل) وكان أهل غرناطة يقلّبون ألفات المد إلى إمالة رقيقة تكاد تكون ياء، وقد قال عنهم ابن العطيّب في (الإحاطة): «وَأَلْسِنُهُمْ فَصِيحَةً يَتَخَلَّلُهَا إِعْرَابٌ كَثِيرٌ وَمُحَلَّبٌ عَلَيْهِمْ لِإِمَالَةٍ»^(١٠).

(١٠) الإحاطة في أحبار غرناطة ٢٥/١

ثالثاً

مقياس التخطئة عند علماء الأندلس

(١)

عند الزبيدي

ألمعنا فيها مضي إلى أن الانحراف اللغوي قد أصاب العربية مد دخول أهلها بلاد
لأسبان واختلاطهم بسكانها، ونضيف هنا أن هذا الانحراف قد بلغ مداه في القرون
الثلاثة الأولى، حتى لقد خشي على العربية الخليفة الأندلسي المستنصر بالله الذي حكم
بين عامي ٣٥٠ - ٣٦٦ هـ مطلب من الزبيدي - وهو مؤدب ولده هشام - أن يقاوم
ما ظهر من لحن، فألف له هذا الكتاب .

وقد سمي الزبيدي كتابه (لحن العوام) مشيراً إلى أنه جمع من أخطاء هؤلاء ما يمكن
أن تسقط فيه الخاصة من الطبقة المتقدمة أو ما سقطت في استعماله فعلاً، ومن هنا صبح لنا
أن نقول : إنه يقصد من العامة ما يقصده نحن الآن من الدُّهماء، وأن إصلاحه بعض
أخطائهم إنما كان منه على ظن أنه قد يقع من المتعلمين أو وقع منهم، فلا حاجة بنا إذن
إلى أن نتأول له في مقصده من (العوام) كما تأول له الدكتور رمضان فقال : إنه « يقصد
طبقة المثقفين الذين تزلق ألسنتهم في اللحن بمطابقة أولئك الدهماء »^(١) كيف وقد قل
الزبيدي نصه « فألميت حُملاً لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما نَبهوا
إليه، ودُلُّوا عليه بما أفسدته العامة عندنا، فأحالوا لفظه أو ضمروه غير موضعه، وتابعهم
على ذلك الكثرة من الخاصة حتى ضمتته الشعراء أشعارهم واستعمله جلة الكتاب وعلمه
الحذمة في رسالتهم، وتلاقوا به في محافلهم »^(٢).

وقد ذكر الزبيدي من لغة هؤلاء العوام أمثلة كثيرة - دون أن يستوعبها - حتى
لا يطول بها الكتاب - كما قال - حشية أن تزلق إليها ألسنة الخاصة، ومن هذه

(١٢) لحن العوام ٧ - ٨

(١١) لحن العامة والطور اللغوي ١٨٩

لأمثلة^(١٣) ما سبق من قولهم: طيحال وشيار وعاد في قولهم: ما وجدت هذا غاداً ومعداً فلا - في: ما عدا فلاناً، وأتيت في الأيام أي: هذه الأيام.. إلخ.

وقد ذكر من لغة العوام أيضاً ما وصفت فيه الخاصة قهلاً، وكان يشير إلى ذلك عتب كل مثاء، كأن يقول: «وقد لحن في هذا رجل من جلة الخطباء» أو: «وقد أولعت العامة بذلك وكثير من الخاصة» أو: «وروى بعض مؤدبي العربية» أو: «ورأيت لبعض معلمي لكتاب» أو: «قد غلط في هذا بعض جلة الأدباء»^(١٤).

وم يقصر الزبيدي على لغة العامة التي تقع من الخاصة أو يحكى أن تقع، بل أصاب إلى ذلك كثيراً من الاستعمالات المنحرفة التي لا تصدر إلا عن الخاصة، وكان يبيد على ذلك غالباً مع كل استعمال، وقد يدع التنبيه عليه، اعتماداً على دلالة الانحراف، مما به عليه قوله بعد أن صحح قولهم: (هو اقه الأريُّ قبل حلقه). «وقد أولع بالخطأ في هذا أهل الكلام، والمدعون لحدود المطلق، حتى غر ذلك جماعة من الخطباء فأدخلوه في خطبهم»^(١٥) وقوله بعد أن صحح قولهم: (هذه صفة ذاته وهو مابين بالدات): «وقد غلط في ذلك أهل الكلام وأكثر المُحدثين من الشعراء والكتّاب والفقهاء، وكذلك زعم أبو جعفر النحاس عن أصحابه - رضي الله عنهم»^(١٦).

ومما لم ينبه عليه قولهم: هذا كتاب قسّم وأغاني^(١٧)، وقولهم: فلان المولى عليه^(١٨)، ومعروف أن الأول من أخطاء المفهاء، والثاني من أخطاء أهل الوثائق.

ولا يفوتنا - قبل أن نبين المقياس الذي وضعه الزبيدي أساساً للحكم بالتحطئة والتصويب - أن ننبه على ثلاثة أمور امتار بها في معالجته لأساليب العامة والخاصة.

الأمر الأول: أنه اهتم بالمقارنة بين الانحرافات التي وقعت من عامة الأندلس، والتي وقعت من العامة في المشرق، وقد ساعده كثيراً اطلاعه على مؤلفات علماء التنقية ابن قتيب، الذين ذكر منهم في كتابه ابن السكيت وشملياً وابن قتيبة والأصمعي وأبا حاتم السجستاني - وقد صرح في المقدمة أنه تصفح كتابه فلم يجد ذا قيمة كبيرة في مجال التنقية اللغوية - وقال: «ورأيت كثيراً من اللحن الذي نسب إلى أهل المشرق قد سلمت عنه من موافقه، ونظمت بوجه الصواب فيه»^(١٩). ومن أمثلة المقارنة عنده

(١٣) لحن العوام ١٥٣

(١٤) لحن العوام ١٦٠

(١٥) لحن العوام ٦

(١٦) انظر الصفحات: ٨٦، ٨٣، ١٣٩، ٢٥٢

(١٧) لحن العوام: ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٢، ٢١٦، ١٢

(١٨) لحن العوام ١٢٠

أنه ذكر أن أهل الأندلس يُشَبِّعون فتحة الناف في (قَتُوم) فيقولون ألف المد (قادوم) أما أهل المشرق فيشددون الدال^(١٩).

وذكر أن أهل الأندلس يقولون لبعض ثياب النساء (قرْقِل) بمشديد اللام أما أهل المشرق فيبدلون اللام راء^(٢٠).

وذكر أن أهل الأندلس وأهل المشرق يلحون جميعا في قولهم: رحل مُكْدَى - بدل مُكْد، غير أن أكثر ما يلحن في هذا أهل المشرق^(٢١).

وبما احتص به أهل المشرق ما ذكره من قولهم: وَتَدَّتْ - بفتح الدال - وظفر - بكسر الظاء - وَجَعَتْ - بالثاء دون الذال - وَخُدُوْتة - في أُخْدُوْتة - وعود مسنوى، وَقَرْبُوس، وَفَلَمَل - بالكسر - وَذَهَبَتْ إِلَى الْقَارِيَيْنِ، وَفَلَانٌ يُوَزِّنُ بِكَذَا، أَى، يُوزَنُ بِهِ^(٢٢)

والأمر الثاني: أنه يكاد يكون أول عالم اهتم بالتعليل لما وقع فيه العامة من لحن، ولم يسبقه إلى ذلك سوى الحريزى من علماء المشرق في أمثلة قليلة، أما الزبيدى فقد أكثر من التعليلات اللغوية لاستعمالات العوام، ومن تابعهم من الخواص، فقد علل جمعهم قرية على، قرايا بقوله: «وكانهم تابعوا في الجمع من شذذ القرية^(٢٣)» أى أنهم يجعلونها مثل قضية وقضايا، وعلل جمعهم دو على أدواء، بأنهم ذهبوا إلى جمع على الأصل، لأن أصل ذو هو (دَوَا) فصار مثل هذا وأدواء^(٢٤). كما علل استعماهم: جِثْبَانَة - بدل، صُوْبَة بقوله: «وإنما دخل عليهم لقولهم جِثْبَان، فتوهوا أن واحده جِثْبَانَة، وظنوه من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء^(٢٥)»، ومثل هذا التوهم أو القياس الخاطئ ما وقعوا فيه من قولهم: دِبَانَة ومُصْرَانَة وأُدْمَانَة^(٢٦).

والأمر الثالث: اهتمامه بِرَدِّ الكلمات المخرجة إلى أصلها الذى أخذت منه، فقد ذكر أن الجائر يقال له بالعربية نير (٨٥)، وأن سُوْدَانِي فارسيته سُوْدَانِه (١٣٣) وأن البرق - الأسورة - فارسيته. يارجان (٦٩) وأن البرق - وهو الحمل - فارسيته: بره (٨٢) إلخ

والى جانب هذا اهتم بسبب اللهجات، فالإصطبل من كلام أهل الشام (١٣٢)، وكذلك القَنْسَطُون - الميزان العظيم (٧٢) والفريقة - الحلية - (٢٦٧) والراووقى -

(٢٥) السابق ١٩

(٢٢) السابق ٧

(١٩) السابق ١٠٠

(٢٦) السابق ٣١

(٢٣) السابق ١٧٣

(٢٠) السابق ١٨١

(٢٤) السابق ١٣

(٢١) السابق ٢٩٦

من أسماء الزنبي - لهجه مدينية (١٦٦)، ومِرْعَزِي نبطية معربة وأصلها مرترى
١٦٨١ إلخ

أما عن المقياس الصوابي عنده فقد هجج النهج القالب على العرافين من التشدد في
مور اللفظ، فلا عبرة عنده إلا بالأفصح دون ما عدا، وبين هذا في الأمور الآتية

(أ) الاستشهاد:

إن كتاب الزبيدي جامل بالشواهد الكثيرة؛ للاستظهار على ما احباره من أفصح
اللهجات، وقد أحصى الدكتور مطر هذه الشواهد على النحو التالي^(٢٧) ٢٢٧ شاهد،
من لشعر، ٣٦ شاهدًا من الحديث، ١٦ شاهدًا من القرآن الكريم، ١٤ شاهدًا من أقوال
العرب وأمثالها

وقد ضمت شواهد الشعرية أبياتًا لشعراء من الطبقة الثالثة - أي الشعراء
الإسلاميين - ومنهم من لم يعتد بشعره الأصمعي وكثير غيره من علماء التنقية، فقد
استشهد لزبيدي بشعر للكميت ولطرماح ولدى الرمة - وتقدم رأي الأصمعي في
هؤلاء - ولا يعني ذلك أن الزبيدي على غير رأي الأصمعي في تخطئة الشعراء الثلاثة،
لأن الأبيات التي احتج بها لهم في كتابه جاءت في محال تأييد المعنى الذي يشرحه، فقد جاء
للكميت قوله:

من قال للأعداء: خلّوا مَلِكُكُمْ ومن إليكم كالمراهمة العُجُل^(٢٨)

ليبان أن الخلّوا - وهي اسم لكل ما يؤكل من الطعام خلّوا - قد يستعار لغير
مأكوله وجاء لذي الرمة قوله:

ويوم يظلّ الفرج في حجر غيره له كوكب فوق الجذاب الظواهر^(٢٩)

وجاء لطرماح بيت للدلالة على أن العرب تستعمل السُّيْطَل - وهو الإسم المتخذ من
الصُّمُر - ولا تستعمل السُّطَل - بغير الياء - وبيت آخر لبيان معنى القُرْمَد - وهو
الجحش والخباز^(٣٠) - والدليل على ذلك أنه خطأ استعمال هؤلاء حين لم يجر على السبع
العرب، فقد خطأ الكميت في استعمال القُومَنَ^(٣١)، ولم يعترض على الأصمعي حين خطأ
ذا الرمة في استعمال: أَدَمَانَه بالتاء^(٣٢)

(٢٧) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية خديجة ٩٨ (٣٠) اطر اليتيم في لحن العام ٧٥، ٢٢٦

(٢٨) لحن العام ١٣٠ (٣١) لحن العام ١٢

(٢٩) لحن العام ٩٥ (٣٢) لحن العام ٢١

غير أن الزبيدي سلك مسلك الأصمعي ومن تبعه في عدم الاحتجاج هؤلاء في ألفاظ
 للغة. ففي مخططة إفراد (دو) عن الإضافة مفردةً وجمعاً قال: وحول الكمية
 فلا أعني بذلك أَسْفَلِيكُمْ ولكني أريد به الدُّوب
 ليس من كلامهم المعروف، ويعقب بعد ذلك بقوله «كأن الكمية جمع مفرداً،
 وأخرجه مخرَج الأذواء في الانفراد، وذلك غير مقول»^(٣٣).

كما أنه لا يعترض على الأصمعي في مخطته أدعائه - للواحدة - التي وردت في شعر
 دي الرمة، وإنما يرى أنه من قبيل توهم العامة أن الأتقان جمع يعرق فيه وبين وحده
 بالتاء، على نحو ما ذكره في: ذبَّانة وصنَّانة^(٣٤).

وضعت شواهد الشعرية كذلك بيتين لعبارة بن عقيل^(٣٥)، وبينما لمحمد بن مبادر^(٣٦)
 - وهما من شعراء الطبقة الرابعة، أي المحدثين - أما بيتا عبارة فأحدهما أورده على أن
 قولهم: أَسْلَعَ الرجل بمعنى كثرت سلعته، والثاني أورده مخطئاً عبارة في استعمله رِيَّانة -
 دون رِيَّا - في قوله:

ومن ليلةٍ قد بثها عيرٌ أثيرٍ بساجنةٍ المجلنين رِيَّانةٍ القلبِ
 وقد تبع أبا حاتم السجستاني في هذا الإنكار.

وأما بيت ابن منذر فقد جاء به لبيان أن الزرافة تطلق على الجماعة من الناس
 وغيرهم، ومن ذلك ينصح أنه إما يأخذ بكلامها في المعاني لا في الألفاظ.

ومن الشعراء المؤلدين الذين لحنهم: أبو تمام، في قوله:
 أَقْرِ السَّلامَ مُعْرِفاً ومُحِبِّاً من خاليد المصروب والمهيجاء^(٣٧)

إذ الصواب أن يقال: اقرأ عليه السلام.
 على أن لدينا نصاً صريحاً للزبيدي في عدم اعتداده بأشعار المحدثين. هو ما نقله في
 مأخذه على صاحب المين أنه «استشهد بالمرذول من أشعار المحدثين»^(٣٨).
 وإذا كان حكم الزبيدي باللحن على بعض الألفاظ قد ترتب عليه عدم الاستشهاد
 بأشعار الإسلاميين والمحدثين، فقد ترتب عليه كذلك عدم الاستشهاد بالمحدثين الشريفين.

(٣٦) انظره في لحن العوام ١٦٠

(٣٧) لحن العوام ٢٥٨

(٣٨) الزهر ٨٢/١

(٣٣) لحن العوام ١٣

(٣٤) لحن العوام ٢٣

(٣٥) انظرها في لحن العوام ١٦٢، ٢٤٩

وبعض القراءات الفرائية غير المشهورة، وكأن ما جاء من ذلك في كتابه كان على سبيل لتسهيل لا الاحتجاج.

فهو قد حطأ قولهم: أخرى فلاناً السلام مع أنه قد جاء في بعض الحديث^(٣٩) وقد حطأ قولهم في التعجب من الألوان - ما أبيض هذا التوب - مع أنه ورد في حديث العوض - وهو متواتر عند أهل الحديث - «ماؤه أبيض من الورق»^(٤٠) وحكم باللحن على تسهيل الهمز في استبرأت، مع أنه وقع في كثير من الأحاديث، وقرأ به في بعض القراءات، كقوله تعالى: ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ﴾ وفي الحديث «كان صلى الله عليه وسلم إذا مشى تكفَّى تكفياً» أي قائل إلى قدام روى مهوراً وغير مهوراً^(٤١).

(ب) اللغات:

وأتى أحده بالأصح إلى أن حكم باللحن على بعض اللهجات العربية القديمة، ومن ذلك لهجة أهل اليمن في كلوة لواحدة الكل^(٤٢)، ورد لهجة بني أسد التي اطردها فعلانة مؤثاً لفعلان، لأن ذلك عنده رديء صعب، ولبن أسد لغات يرغب عنها، ومناكير لا يؤخذ بها - على ما قال أبو حاتم^(٤٣) - وهو حين لحن تسهيل الهمزة في استبرأت، كانه يذهب أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة الذين لا يبرون إلا إذا اضطرؤا إلى النبر، وهو من لغة بني تميم^(٤٤).

(ج) السباع والقياس:

واسباع عند الربيدى هو كل شيء في اللغة وما حاله لحن، حتى إن أمكن قياسه على ما سمع، فقد ورد عن العرب حذف الألف واللام من بعض الأعلام المصاحبة لها، كقولهم: هذا عبق طائفاً، أي العبق، وقولهم: هذا يوم اثنين مباركاً فيه، ومع ذلك لم يقس الربيدى عليه، فأبكر على العامة حذف الألف واللام حين قالوا: نحو أخفش، وشعر أخطل^(٤٥) - في: الأخفش والأخطل.

وهو في المجموع يتوقف عندما ورد أنباء، حتى إن صح لما لم يرد وجه مقس، فالعرب

(٤٠) عنوان المصنف ١١٠.

(٣٩) لسان العرب (قرا).

(٤١) كشف الطرقة ١٧٤ وانظر في القراءات الفرطية الآية ٥١ من سورة الأعراف.

(٤٢) لسان العرب (الهمزة).

(٤٣) لسان العرب ١٧.

(٤٤) لسان العرب ٢٠٣.

(٤٥) لسان العرب ١٦٢.

قد استعصم بجمع الكثرة عن الفلحة في: كتاب ولجام، فعالت: كُتِبَ ولجُم، مع أنها لو حامت بالقله فعالت: أَكْتَبَ والجَمْع، لكان قياساً على نحو لسان وألسنه، والزبيدي سوفف عند المسموع قائلاً: «وعد زوى بعضهم الجُفَّة»^(٤٦).

كذلك هو قد يرى لاستعمال العامة وحها يصح به قياساً مطرداً، ولكن السماع يعيب عليه فنكره، فالعامة حين استعمال: مَسْجِد اللِّجَاجَةِ بكسر اللام - المنس له الزبيدي وحها مقيماً فعال: «وعد يحصل أن يكون للجاجة من، لاججته لجاجا ولجاجة، مثل راميته رماء ورمائه»، ويعقب بقوله: «ولم أسمع، والأول أصح»^(٤٧) والعامة حين قالت مبطول اليد - من أبطله الله فبطل - يخطئها الزبيدي، ثم يعقب بهوله إلا أن يكون حرج محرج محنون ومزكوم» ثم تشده نزعاً الاعتداد بالسماع فيقول: «وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه»^(٤٨).

ومع أن العرب نصرفت في دلالة بعض الألفاظ بالتعميم أو بالنحصيل أو بالنقل إلى معنى جديد لم يعط الزبيدي لعمامة زمانه هذا الحق؛ محتفظاً للكليات بدلالاتها ائقديّة المأثورة؛ فدلالة الذباب على أنواع شتى ليس من حق العامة أن تخصصها بما يألّف الليوت، والعرب قصدت من الاستحمام أن يكون بالماء الحار خاصة، فالعامة مخطئة حين تفصده منه الماء المطلق، والمطر عند العرب معروف للماء النازل من السماء، وليس من حق العامة أن تطلق عليه لفظ (الشتاء) وإن كانت رابطة زمنية بين اللفظين.

وقد كان الزبيدي مدموعاً بحماسة الدينية إلى أن يتوقف عند حدّ السماع في إطلاق الصفات على رب العزة - وإن استعم القياس اللغوي - فقد أنكر على أهل الكلام استعمال (الأزلي) صفة لله تعالى، لأنه لا يجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بمير ما وصف به نفسه في محكم كتابه وحياً، أو ما ثبت به الخبر عن رسول الله ﷺ، ولو صححت الكليات في الاشتقاق وتمكنت في التصريف^(٤٩).

كذلك القياس لا يبع من إصافة (آل) إلى الضمير، لكنه لم يسمع من يوثق بعربيته في رأيه^(٥٠)؛ ولذا حكم عليه باللعس.

ولم نجد الزبيدي يعتد بالقياس إلا في بعض مسائل الإبدال اللغوي، كالإبدال بين الصاد والزاي، فعنده أن الزاي تخلف الصاد إذا كانت ساكنة وبعدها الدال، فيقال

(٥٠) لحن القوام ١٤

(٤٨) لحن القوام ١٦٩

(٤٩) لحن القوام ١٤

(٤٦) لحن القوام ٥٦

(٤٧) لحن القوام ١٥٦

تصدفاه وأزدقاه، ومصدغة ومزدغه، قياساً على ما جاء عن العرب في أمثالها: «لم تُحَرِّم
من قُصدَ له، ومن قُزد له»^(٥١)

وإذن لنا أن نعول على وجه الإجمال: إنه لا مجال للقياس في مقياس الريدي وإنما
العبارة بالسماع، لا مطلق سماع، بل السماع القوي المشهور الوارد عن يوق به

(د) البصرة والكوفة:

من رأى الريدي أن جمع الكثرة عند تصغيره يُرَدُّ إلى أدنى العدد، فإن لم يكن له أدنى
عدد صُغِّرَ ثم جمع بالتاء، حتى لا يقع التصاد بين تقليله وتكثيره، وهو بهذا لم يفرق بين
ما له من جموع الكثرة نظير من أمثلة الآحاد وما ليس له، مخالفاً مذهب الكوفيين الذين
أجازوا أن يصغر جمع الكثرة على حاله إذا ناظر الواحد في الرتبة^(٥٢)، فأجازوا
رُعْثَان - في رُعْثَان - لأن له نظيراً هو عُثَان، وجعلوا من ذلك أُضِلَانًا، زعموا أنه
تصغير أُضِلَان جمع أُضِل. وعامة الأندلس إن أخطأت في تصغير جيتان على حَوَيْثَات،
فانزبيدي يرشدنا إلى اتجاهه البصري بتصحيح الخطأ إلى أُحْيَات مصغر أُحْوَات^(٥٣)،
ذاكراً القاعدة البصرية في ذلك.

ومن رأيه كذلك أن تصغير ما ثابته بـاء يكون ببقاء الباء مع ضم الأول أو كسره
للمناسبة، فالعامة لأجبة في تصغير ضَبْعة على صُوبعة، وهو انجباء بصرى، إذ الكوفيون
يجهزون الإبدال وأزاً قياساً على ما سمع من بُوبصة - في بُوبصة^(٥٤)، ومن انجباهه
لبصرى كذلك أن خطأ التعجب بما أفعله مما دلَّ على الألوان والعاهات في ما أبيض هذا
الثوب، وما أغوز هذا الفرس، إذ يجهز الكوفيون التعجب من السواد والياض، لأنها
أصل، لألوان^(٥٥)، ولم يجد الزبيدي يأخذ برأى الكوفيين إلا في أمرين

١ - استعماله للمعوى، فيمد أن لمن سَوْدَانَات - لجمع السَّوداء - قال: «والصواب:
سوداوات وسُوداء، ومعلوم أن الوصف على (فَعْلَاء أَفْعَل) لا يجمع جمع سلامة للمؤنث:
جملاً على مذكروه الذي لا يجمع بالواو والنون، وهذا عند البصريين، أما الفراء فيحيره،
وهو قياس قول الكوفيين^(٥٦)، على أنه من المحتمل أن يكون الريدي قد قصد بالسوداء

(٥٤) الصيل على الأشعري ١٦٥/٤

(٥٥) الإتصاف في مسائل الخلاف ٢٥/١

(٥٦) هم الهولع ٢٢/١.

(٥١) لمن المعجم ١٩٤

(٥٢) الصيل على الأشعري ١٧٤/٤

(٥٣) لمن المعجم ٢٦٩

الاسم لا الصفه، وحيث نجمعها بالألف والتاء لا خلاف فيه^(٥٦)

٢ - بعض الاشتقاقات اللغويه الى لا يترتب عليها لحن في استعمال العامه، نحو،
كُفِكَ وصلَّصل وخلخل مما يعده البصريون رباعياً مُضَعَّفاً - اما الكوفيون فيرجعونه
إلى أصله الثلاثي، وينتهيون إلى أن صمصامة مأخوذ من صمم، ولكهم كرهوا اختراع
الأمثال فعرهوا بغيرها بحرف مثل الأول، وقول الكوفيين عند الربيدي أولى، لأن
الاشتقاق يحكم بصحته، والقياس يشهد له^(٥٧).

(٥٦) مع المراجع ٢٢/١

(٥٧) لحن العوام ١٣٦

(٢)

عند ابن هشام اللخمي

في مكتبة (الإسكوريال) بأسبانيا سبخان ضمتا آراء ابن هشام اللخمي في مجال لتقية، إحداهما بعنوان (الرد على الزبيدي في لحن العوام)، والأخرى بعنوان (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) وقد قام معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بتصوير هاتين المخطوطتين في نسختين برقمي ٩٩ لفة، ١٣٢ لفة، وكنبت السحجة السابعة لعن بن محمد الفاعقي، المعروف بابن التشاري في سنة ٦٠٧ هـ أي بعد نحو ثلاثين سنة من وفاة ابن هشام، وهو زمن قريب جداً من زمن المؤلف، وقد قسم اللخمي كتابه إلى لأقسام الآتية:

- ١ - الرد على الزبيدي في (لحن العوام) من ٤ : ظ - ١٤ : و^(*).
- ٢ - الرد على ابن مكي في (تنقيف اللسان) من ١٤ : و - ٣٤ : ظ.
- ٣ - ما تلحن فيه العامة بما لا يشمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل، من ٣٤ : ظ - ٥٠ : و.
- ٤ - باب ما جاء لشعنين أو لأشياء فقصوره على واحد، من ٥٠ : و - ٥٨ : و.
- ٥ - باب: وما وقع عند العرب على الخصوص، من ٥٨ : و - ٨٤ : ظ.
- ٦ - وما تملت به العامة بما وقع في أشعار المتقدمين والمحدثين تلقوها عن الفصحاء، وهم لا يعرفون الأشعار التي أحدثت فيها، وربما حرموا بعض ألقاظها، من ٨٤ : ظ إلى آخر الكتاب

والأبواب ٣، ٤، ٥ فيها اضطراب كثير، وأكثر ما فيها لا يخضع لما جاء في عناوينها، وقد كان ابن هشام قد ذكر في مقدمته كتابه أنه أضاف إلى ما جاء به الزبيدي وابن مكي

* ظ = ظهر الوجه، و = وجهها

كثيراً مما لم يذكره بما عُرِفَ في زمانه ولحنف فيه العوام، فإن الفارسي لكتابه يأخذ، لعجب حين يرى أبواباً كاملة من كتابي الزبيدي وابن مكى، بل هؤلاء كثيره عن الحريري في (درة القواص) والتعالي في (فقه اللغة) وابن قتيبة في (أدب الكاتب) وابن السكيت في (إصلاح المخطوط) وابن سيده في (المحكم) وغيرهم، وليس به من أخطاء عصره إلا أخطاء مبدلة، أكثرها أساء استحدثت في الأندلس، وقد سبقتم أمثلة لذلك.

وعد كان للتأخر الرمزي أثر في مقياس الصواب والمخطأ عند ابن هشام؛ إذ عاش في القرن السادس، بعد أن كانت معظم الأخطاء التي استدرکها الزبيدي في القرن الرابع قد عاشت بين العامة والخاصة وأصبحت مألوقة، إلى حد أن ضَعَفَ الإحساس بسببها إلى المخطأ، وهو أمر جعله يقيسه على أساس من التساهل تجاه ما عنده الزبيدي وابن مكى من اللحن، فهذا في رأيه متعسفان على العامة^(٥٨) في بعض الألفاظ، إذ خطأهم فيها استعمل فيه وجهان، وللعرب فيه لغتان، وذلك تعبث وشطط، وإما الذي ينبغي أن يكون مقياساً للمخطأ هو (ألا يحتمل الكلام التأويل ولا يكون عليه من لسان العرب دليل) فقياسه مبنى على الاتساع، والأخذ بكل ما هو مسعوج، ولو كان قليلاً أو شاداً، ومن اتسع في كلام العرب ولغاتهم لم يكده يلحن أحداً، وقال الخليل - رحمه الله - لغة العرب أكثر من أن يلحن متكلم، وروى الفراء أن الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا الخليل^(٥٩) أما تفصيل هذا المقياس فيتصح فيما يأتي

(أ) الاستشهاد:

ذكر النحوي أن العمد في الاحتجاج إما هو على الشعراء المتقدمين، أما المؤلّدون فلا يحتاج بشعرهم، وإنما يذكره للتصريح^(٦٠) فقط، اللهم إلا أن يكون المؤلّد من الشعراء علماً نعوذ، أو بقره على استعماله عالم باللغة، فنحن من مبادر، الذي قال وتري خلقه زرافات جيل جاثلات تقزو بشل الأسود - بضم الراء من زوافات - ليس بحجة، لأن مؤلّد^(٦١).

أما المنسب وليس بحجة عنده^(٦٢) حين استعمل لفظة (بآيه) يعني المروي في قوله

(٥٨) السابق ١٣ : و.

(٥٩) السابق ٨ : و.

(٥٨) المختل إلى ترويم اللسان ٤ : و.

(٥٩) المختل إلى ترويم اللسان ١٠ : و.

(٦٠) السابق ٨ : و.

أَرَى مُرْهَفًا مُتَجَنِّسَ الصِّعَالِينَ وَيَأْبَى كُلَّ غِلَامٍ عَا

لأن (باية) عند العرب تعني غاية، لكنه يكون حجة عندما لا يتكرر لغوي عليه استعماله، كإضافته (آل) إلى الضمير في قوله:

وَاللهُ يُتَّبِعُ كُلَّ يَوْمٍ جَدُّهُ وَيَرِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ

«لأن الناس عموماً ينتقاد شعره، وكان في عصره جماعة من اللعويين، كإبن خالويه وابن جني وغيرهما، وما رأيت أحداً منهم أنكر عليه إضافته (آل) إلى الضمير، وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء، كإبن عباد والخطمي وابن دكيع، لا أعلم لأحد منهم اعتراضاً في هذا البيت^(٦٣)».

واستعمال أبي العلاء المعري (هَبْ أَنْ) في قوله:

فَهَبْ أَنِي دَعْوَتَكَ لِلتَّصَاقِ عَلَى غَيْرِ الْمُتَقَنَةِ الشُّبُولِ

يرد إنكار الحريري: «لأنه - وإن كان لا يحتاج بشعره - يحتاج بعلمه، فقد كان إماماً في اللغة، وسأمة في الثقة، وقيل أن يخفى عليه هذا، وقد شرح شعره الأستاذ أبو محمد بن السيد، وكان مقدماً في الأعيان معدوداً في جملة أهل الشأن، ولم يقع له اعتراض على هذا البيت، بل جورّه، ولا ينبغي أن يحصل البيت على الضرورة، إذ كان من الممكن أن يقول: فَهَبْنِي قَدْ دَعْوَتَكَ^(٦٤)».

غير أننا مع هذا لا نرى وجهاً لاستشهاده بشعر الكميث في إضافة (آل) إلى المضمر^(٦٥)؛ فلم يكن الكميث عالماً باللغة كالمعري، ولم يقرّه على استعماله علماء اللغة كالمختبي، وإنما وجد من يتكرر عليه ذلك كأصمى

ولم يرد عنه شيء في شأن الاحتجاج بالحديث الشريف، أما القراءات القرآنية فقد ورد عنه الأحاديث، حين اعتد في رقه على ابن مكي: وَأَحَدْتُهُ - فِي أَحَدْتُهُ - بقرءة ورش. (لَا يُؤَاحِدُكُمْ اللهُ بِاللُّغَى)^(٦٦) واعتد في حذف المتنوين من الموصوف في نحو: ربيع الأول بقراءة بعض القراء ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ﴾ يحذف السوين من

(٦٣) السابق ٥ : و

(٦٤) الفصل ٦٤ : و

(٦٥) المدخل ٥ : و

(٦٦) السابق ١٨ : و

(أحد) لالتقاء الساكنين^(٦٧).

غير أنه ما دام قد تصدى للرد على الريدي وابن مكى في إنكارها أموراً لقويه جرت على خلاف المشهور فمن المتوقع أن يكون عبادته في التصويب على الحديث، الشريف وقرءات القرآن، شأن البطليوسى وابن مكى وغيرهما، إذ تساهلوا مع العامة، واحتجوا بما ورد من ذلك.

(ب) اللغات:

لا نحن عند ابن هشام إلا عند عدم الدليل من لغات العرب، أيًا كانت هذه اللغات، وأيًا كان طريقها في الرواية ثابتاً أم غير ثابت، مَعْرُودَةً إلى أصحابها أم غير معروفة، ومن عباراته في الرد على الريدي وابن مكى - «كان ينبغي له ألا يذجل مثل هذا في لغة العامة، لأنه قد قال به كثير من اللعوبين، وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلحن بها العامة^(٦٨)» وقوله: «ليست بالفصيحة إلا أنها ليست بخطأ، ولا يجب أن تلحن بها العامة لكونها لغة مسموعة^(٦٩)» وقوله - «الكسر أفصح، والفتح لغة، وإذا كانت لغة لم تلحن بها العامة^(٧٠)» وقوله: «وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداها أفصح من الأخرى فكيف تلحن بها العامة وقد نطقت بها العرب؟ وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عرب^(٧١)».

من هذه العبارات تبين برعته في الاعتداد باللغات القليلة والنادرة والشاذة والمجهولة، بل غير العربية أحياناً؛ أجاز جمع ضيعة على ضيغ، لأن العرب تجمع فَعْلَة في الكثير على فَعَال، ويجمعونها أيضاً على فَعَل، وإن كان جمعاً عزيزاً، نحو: بَثْرَة وبَثَر، فلا معنى لإنكاره مع نطق العرب به، وإن كانت لغة قليلة^(٧٢). وأجاز: خَلَقْتُ الباب - بلا همز - وهي لغة ضعيفة إلا أنها لا تلحن بها العامة، لأنها من كلام العرب وإن قلت وضعفت^(٧٣) وأجاز غَنَيْتُ بحاجتك - بالياء للفاعل - لما حكاه ابن الأعرابي في نواته^(٧٤). وكذلك قولهم حُرَّةُ السراويل، بدل حُجْرَة، إذ حكاه ابن الأعرابي، وذكر أنها لغة^(٧٥) وآمين - بتشديد الميم^(٧٦) - لغة سائدة، ولكن لا تلحن بها العامة. والمنديل - بفتح الميم - لغة حكاه

(٦٧) السابق ١٣ : ط وانظر القراءه و الفرطى الآية ١ (الإخلاص)

(٦٨) المدخل ٩ ط	(٧١) المدخل ٢٢ ط	(٧٤) المدخل ١٦ و
(٦٩) المدخل ١٠ و	(٧٢) المدخل ٦ ط	(٧٥) المدخل ١٨ ط
(٧٠) المدخل ٢٠ و	(٧٣) المدخل ١٢ و	(٧٦) المدخل ١٨ و

من حتى^(٧٧) وينسوي - يفتح الواو بمعنى: يساوي لغة^(٧٨). وكذلك عجزوه
بالتاء - وفاطر في مَطر، كل منها لغة، وواضح أن هذه اللغات غير معروفة إلى أصحابها،
لكنه يأخذ بها

ومن اللغات المعزوة التي أخذ بها: لغة بني أسد في تأنيث سكرانة - بالتاء -^(٧٩) وفي
جمع ربح على أرياح^(٨٠)، ويرى أن العرب كثيراً ما تقلب الواو ياء للحقة ولغة بني عميم
في كسر الهمزة من هليل وإن لم يكن عينه حرف حلق، نحو: كثير وجليل وكبير، وكريم
ويسير، وما أشبه ذلك مما يطلق به العامة في زمانه.

والى جانب الأخذ باللفات أيًا كانت، بدأ تساهله إزاء تصحيح أساليب العامة في
بواح آخر، هي:

١ - أحده بلفات غير عربية، كلفظة أهل الشام مثلاً في قولهم إنجاص بدل
إنجاص - والمعروف أن هذه لغة لبعض أهل اليمن - يبدلون أول المشددين نوناً، ولكنه
إلى جانب ذكره هذا ذكر أنها لغة شامية، وأنها إذا كانت لغة شامية فكيف تلحن بها
العامة^(٨١).

٢ - واعتداده بما حكاه العلماء أو أثاروه - دون النص على أنه لغة - كإجازة
صحاب - يفتح الصاد - جمع صاحب، بعكابة أهل اللغة^(٨٢). وإجازة مجاذي الأول
والآخر - بتذكير الصفة - اعتماداً على إجازة قطرب^(٨٣).

٣ - واعتداده باستعمال العلماء، حيث جعله حجة في الإجازة، فالكُتبتان - آلة من
الحديد - ليست بلحن؛ إذ جاء عن الخليل في (العين) وهو المرجوع إليه والمعول عليه أن
الكُلاب والكُتوب لغتان، ثم قال: «فأما الكتبتان الذي يكون مع الحداد ومع ذلك»^(٨٤)
وكذلك ما سبق من استعمال المعري - وهو لغوي إلى كونه شاعراً - «هب أنه، في شعر
له دون ضرورة».

٤ - والتعاضل في تجميع الاستعمالات حتى تميز على وجه ما: كإحارته أن يقال:
شردات - في جمع سوداء، إذ قاله على: أدمانة وأدمانات، كأنهم صاعوا من الأدمه اسمًا

(٨٢) المدخل ١٦: و.

(٨٤) المدخل ٨: ط.

(٨٠) المدخل ٨: و.

(٨١) المدخل ٨: و.

(٨٢) المدخل ١٢: ط.

(٧٧) المدخل ٢٠: ط.

(٧٨) المدخل ٢٢: و.

(٧٩) المدخل ١٣: و.

منردًا على قُتلان مثل: حُصان - تم المعوه ناء التأنيث، فلا يسمع على هذا أن يقال: سُوْدَانَه وسُوْدَانَات كما يقول العامة إلا أنهم يفتحون السين وحققها الصم، ثم قال: «ولا أعلم هذا مسجوعًا، وإنما نعلمه عن طريق التحور والإمكان، لأن له نظيرًا من كلام العرب كما أُرِيْتُكَ»^(٨٥) وكإجازته هذا الجمع العريب لِقَطْ، وهو (قططيس) راعيًا أنه جمع لِقَطُوس وهو من أسماء القط - وزن جَنُوس - إلا أنهم استعملوا من أحد الاسمين الواحد، فقالوا: قَطْ، واستعملوا من الثاني الجمع فقالوا: قَطَاطِيس^(٨٦) ولم أعبر على المفرد (قَطُوس) فيما بين يدي من معاجم اللفظ.

(ج) السماع والقياس:

واضح بما سبق أن السماع عنده هو الأساس في التصويب أو التخطئة - ضعفت درجته أم قويت - وهو مقدم عنده - ولو كان ضعيفًا - على القياس - ولو كان قويًا - كما في إدخال الألف واللام على (دى) فالقياس يقتضى عدم التعريف، لأنها إنما تذكر ليُتَوَصَّلَ بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، والمضمر ليس بجس، فكان يجب ألا يضاف إليها ولا يدخلها أل، إلا أنه قد سُمِعَ ذلك، وما سُمِعَ لا تلحن به العامة، وإن قُتت شواهد وضعف قياسه^(٨٧).

ومن تتبعنا لما أجاز ابن هشام وما خطأ، لاحظنا أنه يتوقف عند السماع في الأمور الآتية

١ - الإبدال اللفظي مطلقًا، وإن تغايرت المخارج: فإبدال السين ضادًا في: حبر مُخَسَّس (٣٤: ظ) والقاف كافًا في: البرقاس (٣٥: و) والذال ضادًا في: مُقَرَّب (٣٨: و) كل ذلك لحن، لأنه لم يرد في هذه الألفاظ بخصوصها.

٢ - وتحريك الساكن من (فعل) الثلاثي، وإن كانت عينه حرف حلق: فهوهم: نَحْوِي - يفتح الحاء - (٣٦: ظ) ونَحْيِي - يفتح الحاء - (٨٤: و) في النسب إلى: نَحْو ونَحْم - لحن، مع أن تحريك العين في الملقى الثلاثي ولرد، وربما كانت العامة في رسمه تنطق بالتحريك قبل النسب.

٣ - وعنى المصدر على (مفعول): فهوهم: مالى متفوع أى نعم أو منعمة (٧٣: ظ) لحن، لأنه لم يجر منه إلا كلمات معدودة لا يقاس عليها.

(٨٧) الدخول ١: ظ

(٨٦) المفضل ١١: و

(٨٥) الدخول ١٠: و

٤ - والتعريب. فقد كره أن يستعمل اللفظ المعرب مادام للشيء لفظ عربي، كالخبر يزعمى. البطيخ، وقد ذكر في المقدمة أن من أفتح القبيح أن تستعمل اللغة العربية مع التقصير في تصحيح المستعملة العربية^(٨٨). وأورد اللخمي من الألفاظ المعربة في رسمه ماله مقابل عربي، كأنه يريد أن يحمل اللفظ العربي محل الأجنبي الدحيل، والدليل على ذلك أنه لم يذكر صواب اللفظ الإسباني والبربري، كما فعل مع الألفاظ الفارسية أو اليونانية التي عُرِّب في المشرق، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا في لفظ واحد هو (الدمتيلة) - وهو الطعام الذي يصنع عند بيات الأسنان للأطفال - إذ صححه إلى (الدسية) لأنه وجدته في كتاب (طبقات اللعوين والمناة) للزبيدي (٦٢ - و).

٥ - وفي دلالة الكلمات يتوقف عدد ما ورد عن العرب، وقد عقد لذلك بابين (باب ما جاء لشينين أو لأشياء فقصره على واحد، وباب ما وقع عند العرب على الخصوص) ذكر فيها أمثلة كثيرة، بعضها من ملاحظاته وبعضها الآخر وافق فيه غيره، ولخص العامة في خروجها عن المعنى الوارد.

٦ - وكذلك يقف عند السباح في مجيء الوصف على (فَعِيل) نحو قولهم: رجل صفيم، ومراة ضخيمة (٧٣: ظ).

أما القياس: فقد أخذ به في الأمور الآتية:

١ - زيادة الهمزة على الفعل الثلاثي للدلالة على الصيرورة، وبه صحح أن يقال: مُرِد، ومُرَبِّع، ومُخْسر - من. أَرَدَ، وأَرَبَحَ وأُخْسر (١١ و) على تأويل أنه كان دائره ودِرْبَح، وذَا خَسارة، ومجىء (أفعل) بمعنى الصيرورة من حال إلى حال كثير في كلامهم، وهو باب مطرد لا يمتنع من القياس عليه (١١: و) والمعروف أن الزيادات ومطابها مما يسمع ولا يقاس، ففي شرح الشافية: «وليت هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف أظرف، وفي نصر أنصر... وكذا لا تقول: نصر ولا دخل (بالتضعيف) بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين»^(٨٩).

٢ - وحذف النون من الموصوف في نحو: زبيح الأول - مع بقاء الوصفية - لأنه إما حذف لالغاء الساكن وكان الوجه أن يحرك بالكسر ولا يحذف. إلا أن حذفه ليس

(٨٨) الفتح ٤: و

(٨٩) شرح الشافية ٢٥

يحفظاً؛ لكونه مسموعاً فاشبأ في كثير من الكلام والشعر، حتى إنه لكثرتُه يكون أصلاً مطرداً يقاس عليه (١٣: ظ)

٣ - ومحيى (فعال) من الرباعي الموارن (أصل) فقد اختار أن يقال شَاءَ لصانع السمن - من أنشأ - مع أن المبالغة قياسيه في الثلاثي فقط، لكنه أحاره حملاً على أمثاله وإن قل، مثل: ذَرَاكَ وَجَبَّارٌ وَسَارٌ وَقَصَّارٌ وَرَشَادٌ وَلَايٌ (٨١: و).

٤ - وتخفيف فعل معصوح الفاء مكسور العين يَأْسِكَاهَا، كَالْقُصْرِ يَأْسِكُ دلهاء - في: القُصْرِ - بكسرها (١٧: ظ) أحذاً بما حكاه ابن قتيبة في أبنية الأسماء من أن كل ما كان على (فعل) مكسور العين أو مضمومه فالتخفيف فيه جائز، إما بإلغاء حركته على ما قبله، وإما ببقاء حركة ما قبله على ما هي عليه (١٧: ظ).

٥ - وتخفيف الهمز مثل: قَرَيْتُ - في: قرأت - استناداً إلى مادكره الأحفش أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يجر، إلا أن تكون الهمزة مهدوءة بها (١٧: و).

٦ - وإجراء الوصل مجرى الوقف وعكسه، فهو كثير في كلام العرب، وعليه فلا وجه لتخطئة أبي تمام في قوله:

إحدى بني بكر بن عبد مناة بين الكتيب الفرد والأمواه
حيث استعمل (مناة) بالهاء (١٤: و).

(د) البصرة والكوفة:

اللخمى غير متقيد بذهب مُقَيَّن، فمقياسه مبيى على الاختيار من المذهبين، فهو بَصْرِي حين يخطئ الربيدى في جمعه سوداء على: سوداوات؛ إذ كل صفة على فعلاء مذكورها على أَفْعَل سبيلها التكرير في الجمع - لا جمع السلامة - وهذا منصوح عليه لسببويه وغيره من البصريين (٩: ظ).

وهو بصرى كذلك حين يخطئ النسب إلى الجمع، في قولهم صُحُفٌ - نسبة إلى الصحف (٤٩: ظ) ونِسَائِي - نسبة إلى النساء (٦٠: ظ) والمعروف أن البصريين يردون الجمع إلى المفرد عند النسب، ويخالفهم الكوفيون

وهو بصرى كذلك حين يخطئ ضم ما قبل واو الجماعة بعد حذف ألف المفعول في

فهم - المُسْعُون بكذا (٣٨- و) والمعروف أن ذلك أحد مذهبي الكوفيين^(٩٠).

ثم هو كوفي حين يرد على الزبيدي في غخطه: شَوَيْح وَيُوتِي: إذ كل معتل العين بالياء
لما ليس منقلبا عن حرف غيره، ولا معصودا به إرادته فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:
صم أوله، وكسره، وإبدال الياء واوا عند الكوفيين (٢٠: و).

ونقول على وجه الإجمال: إن تساهله بالاعتماد على آراء الكوفيين وذلك بإباحه
لقياس - ولو على النادر أو الشاذ - كان حيث تصدى للرد على الزبيدي وابن مكى، أما
اعتماده على آراء البصريين وتوفقه عند السماع فكان في المآخذ التي أخذها هو على العامة
(كما ظن) أنه لا يحتمل التأويل، وليس عليه من لسان العرب دليل.

نقول: (كما ظن) بعد أن وجدنا من مآخذه على العامة ما يخالف مقياسه، أو يحتمل
لتأويل، أو جاء به من لسان العرب دليل.

أما ما خالف مقياسه فمعه

أنه منع أن يقال: كتاب مُخْطِئ (٣٧: و) وصوبه إلى مُخْطَأ فيه، مع أن من الممكن
حمده على ما قاس هو عليه، من جعل الهمزة للصيرورة، فيصير المعنى: كتاب ذو خطأ، وقد
سبق أن أجاز: مُرَّةً ومُرَّج ومُخْبِر، على معنى الصيرورة هذه.

ومنه أنه جعل تصغير الهمزة مقيسا، وصُوبَ قُرَيْت - في قرأت - ولكنه خالف ذلك
في منعه. المِهْرَر - في المِهْرَر، و: أَلْبَرَار - في الإلزار (٧٠: ط) وهما من قبيل طرح الهمزة.

ومنه أنه وافق الحريري وغيره في منع إدخال (أل) على غير وعلى كافة (٧١: ط) مع
أنه ورد في استعمال علماء اللغة - ومنهم الحريري نفسه - وقد قال: إن استعمال العلماء
من مجوزات الاستعمال.

وأما ما لحنه مما يحتمل التأويل فمعه:

أَقْلَعْتُ السَّفِينَةَ - بالبناء للفاعل - (٣٥: و) وشتاء كثير (٧٥: و) واشتكت عينه،
وكتاب مُخْطِئ - أيضا - وكل ذلك وافق فيه غيره، ولكن تخريجهم على جهة المجاز يجوز،
وإد كان لدخمي قد يحايل فتعسف لتجويز. سودانات وغطاطيس فأولئى به أن يجوز
ذلك على ما هو كثير مشهور لا يحايل فيه ولا تصسف

(٩٠) انظر جمع الهوامع ٤٦/٨

وأما ما أنكره مما زعم أنه ليس عليه دليل، فمته.

يَقِي بِأَهْلِهِ (٤٣: و) وقد حكاه ابن جنى، وجمعت في شعر الجِرَانِ النُّودِ، وفي غير موضع من الحديث (اللسان: يقي) كما جمعت عن ابن عميه وابن دريد، وأجبرت في الأساس والقاموس (يقي).

ومنه: منعه أن يقال - بعلاء - في مَقْلَى (٣٦: ظ) وقد جمعت في اللسان، وكذلك. صَدِيقَة - بالناء - (٦٤: ظ) وإيثاره فتح الغاء من فَلَسْطِينَ (٧٧: و) مع حكاية ذلك في القاموس (فلسط).

عند ابن السيد البطليوسي

تعقب ابن السيد البطليوسي في كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) العالم البغدادي ابن قتيبة فيما زعم أن العامة وقعت فيه من أخطاء، فالتمس لها البطليوسي وجهًا يخرجها عن اللحن، ويدخلها في مجال الاستعمال اللغوي السليم.

ومع أن البطليوسي ولد وعاش ثم مات ببلاد الأندلس لم يهتم بأخطاء عامة وطنه وزمه لحنًا أو تصحيفًا، بل ولى وجهه شطر بلاد العراق فتلقف من كتب التنقية كتب (أدب الكتاب) لابن قتيبة، الذي حمّله أبو علي القالي في رحيله إلى بلاد الأندلس.

وأغلب الظن عندنا أن البطليوسي لم يكن يفرّق مقياسه لو تناول لغة العامة في الأندلس، أو عرض لتلك الأخطاء التي جمعها الريدي ومن بعده ابن هشام اللخمي، وهو مقياس اتسم بالاعتدال أحيانًا، وبالساهل أحيانًا أخرى، ويبدو أنه كان مدفوعًا إلى ذلك بدافع التأخر الزمني، إذ عاش في القرن السادس أيام سيطرة المرابطين الذين كانوا لا ينتقون العربية، ولا يشجعون من يتقنها، حتى غلبت العامة الملعونة، ونشط من الفنون (فن الرجل) وهو شعر العامة الملعون - على ما سيأتي بيانه - وقد انتشرت هذه الأخطاء إذن بين العامة والحامة، وكان من الصعب مقاومتها، فأتجه العماء - ومنهم البطليوسي - إلى التماس وجه من الصحة لها.

نظر البطليوسي في (أدب الكتاب) فوجد ابن قتيبة يتصف مع العامة، فيلحظهم في أمور عول فيها على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي، مع أن غير الأصمعي من اللغويين - كإبن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني ويونس وأبي زيد وغيرهم - قد أحارها، فكان ينبغي لابن قتيبة أن يقول: إن مادكره هو المختار أو الأصح، أو يقول: هذا قول فلان، وألا يعتمد شيئًا - وهو جائز - من أجل إنكار بعض اللغويين له، فيقول: ذلك رأي غير صحيح، ومنه ليس بسديد^(٩١).

(٩١) الاقتضاب ١٠٦

وبوضع مقياس البطليوسي في الأمور الآتية:

(أ) الاستشهاد:

لم ينأى البطليوسي معظم علماء التنعية في قصر الاستشهاد على الطبقات الثلاث: العاهليين، والمختصرين، والمتقدمين من الإسلاميين، وإنما توسع في ذلك بإدخال شمراء الطبقة الرابعة - وهم المحدثون - فقد صوّب أن تستعمل الجُسميّة بمعنى دلاسيحياء - على خلاف ما يرى الأصمعي من قصرها على معنى العصب - وستدل على ذلك بما قاله الطرماح:

ورأيت الشريف في أعين الناس ضيقاً وقلّ منه احتشام^{٩٢}

وبما قاله المحتجب:

ضيقٌ أَلَمَ برأسي غير محتشم سيفٌ أحسنُّ بطلاً منه باللمع^{٩٣}

وصوّب أن تبدل العامة الراي شيئاً في الكلام المُعَرَّب، فنقول: الرُستاق - في الرُزْدَاق: لأن ذا الرمة قال:

فهذا الحديث بامرئ القيس فاتركي بلاد نعيم والحقى بالرسائق

وكذلك كان أمره مع القراءات القرآنية، فهو لا يمتدّ بفرقة ابن قتيبة بين الولاية بالفتح - بمعنى العداوة - والولاية بالكسر - من وليت الشيء - استناداً إلى قراءة القراء بالفتح والكسر في: ﴿مَالَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾^{٩٤} ولا يمتدّ بإسكان ابن قتيبة أن تكون (جند) بفتح الدالّ جمعاً لجند، وإنما هي الطرائق: استناداً إلى قراءة بعض القراء: ﴿عَلَى سُرَرٍ مَوْضُوعَةٍ﴾ بفتح الراء - جمع سرير (٢١٠).

ومثل ذلك يقال في تصويبه كلام العامة اعتماداً على ما ورد في الحديث الشريف، إذ رُدّ ما هو مشهور من التفرقة بين الخطبة - بالكسر - (للمرأة) وبالضم لما يخطب به في كل شيء، لأنه قد ورد في الحديث: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا خطبة النكاح» بضم الحاء (١٧٩) ورد بخطبة: أنبيجاني - نسبة إلى منبج - لأنه قد ورد في بعض الحديث (٢٢٢)

(٩٢) الانصاف ٨-١

(٩٣) الانصاف ١٩

(٩٤) القراء في القرطبي ي ٧٢ (الأعمال) واطر الانصاف ١٧٦ .

وهو هذا رأى في كلام الصحابة حجةٌ تُثبت اللغة، فالجشمة يستعمل في معنى الاستحياء.
لأن ابن عباس قصد ذلك حين قال: لكل طاعم حشمة فابذوه باليمين، ولأن المعبره بين
سبعه قال: العيش في إبقاء الحشمة (١٠٨).

(ب) اللغات.

نصّب اعتراض البطليوسي على ابن قتيبة في أكثر مواضعه على أنه تسرع فحكم
باللحن على غير الأصح، دون أن يذكر أن ما تركه من غير الأنصح قد يكون له قوم
بأعيانهم، أو رأياً لبعض علماء اللغة، ومثل هذا لا يُحكم عليه باللحن، ولا ينتظر هل
يجوز استعماله لعامة زمانه أو لا؟ لرداءة هذه اللغة أو ندرجها، وهذا وما حده
البطليوسي في (الاقتصاب) إذ عمّد إلى ما ذكر ابن قتيبة، فيبين أن أكثره لغات، ثم بين
أحياناً وجهته في جوار استعمال هذه اللغات لأهل زمانه، وأحياناً أخرى انتهى بمرص
اللغات دون ترجيح، فمن اللغات التي رفض الأخذ بها لغة أهل اليمن في إبدال أول
المشددين نوناً، فيقولون: حنط - في: حنط، وإنجاص وإنجانة - في: إنجاص وإنجانة،
وعقب بقوله: «وهذه لغة لا ينبغي أن يُلصق إليها، فإن اللغة اليمنية فيها أشياء منكورة
خارجة عن المقاييس، وإنما ذكرنا هذا؛ لنعلم أن لقول العامة مخرجاً على هذه اللغة»^(٩٥)
ومنها اللغة التي تبدل الهمزة في (فَاعِلٌ) من المهموز واولاً، فيقول: وأخذته - في أخذته -
وهي لغة حكاها الأحفش، ونسبها غيره إلى بعض أهل اليمن، ومع تسليم البطليوسي
بكثرة أمثلة هذه اللغة، وأطراد هذه الظاهرة في سائر أسلة الورد من المهموز ردها بقوله:
«وهي لغة غير مختارة ولا فصيحة»^(٩٦).

ولم نجد في الكتاب يصرح برّد لغة غير هاتين، بل اكتفى بالنقل عن العلماء بأن
ما لحن لغة جائزة في رأى من نقل عنهم، كما في: سمرت القوم شراً، وأسعرتهم، ورفدته
وأرفدته، فهذا لمتان ذكرهما ابن القوطية وقال: رفدت أعم من أرفدت^(٩٧)، وكما رد على
إنكار أن تكون كلمة ورة - في: إورة - من لغة العوام، إذ حكى يونس في موارده أن
الإور لغة أهل الحجاز، وأن الور لغة بني تميم^(٩٨).

بل قد يبلغ اللغة التي رُجمت ملحوتها من الشهرة مبلغ لغة ابن قتيبة المختارة، كما في

(٩٧) الاقتصاب ١١٧

(٩٨) الاقتصاب ١١٣.

(٩٥) الاقتصاب ١١٥

(٩٦) الاقتصاب ١١٠.

سَخَاهِ الْقِرطَاسُ، الَّتِي لَحْنُهَا ابْنُ فَصِيهِ وَصَوَّبَهَا ب: (سَخَاهَهُ) الْقِرطَاسُ. مَعَ أَنَّهَا لَعَنَ
مَشْهُورَتَانِ، حَكَاهُمَا الْخَلِيلُ وَغَرَهُ^(٩٩)

(ج) السماع والقياس:

أَهَمُّ الْبَطْلْيُوسِيِّ بِتَصْحِيحِ كَلَامِ الْعَامَّةِ، إِذَا جَاءَ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طَرُقِ الْقِيَاسِ،
أَوْ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَعْرُوفِ، أَوْ صَحَّ لَهُ وَحْدَهُ مِنَ الْمَجَازِ: فَفِي عَمَالِ الدَّلَالَةِ صَوِّبَ أَنْ تَأْتِيَ
(تَصَلِّقَ) بِمَعْنَى سَأَلَهُ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يُوْجِبُهُ: إِذْ إِنْ عَرِبَ سَتَعْمَلُ (تَفْعَلُ) فِي الشَّيْءِ
الَّذِي يُؤْخِذُ جُزْئًا بَعْدَ جُزْءٍ، يَقُولُونَ: تَحْمِيَّتُ الْمَرْقِ، وَتَجَرُّعُ الْمَاءِ، هَيْكُورٌ مَعْنَى
تَصَدَّقَتْ: التَّمَسَّتِ الصَّدَقَةُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ^(١٠٠). وَأَجَارَ أَنْ تَأْتِيَ الْمَلَّةُ بِمَعْنَى الْخَبَرِ، وَهُوَ مَا لَمْ
يَرُدْ أَصْلًا عَنِ الْعَرَبِ. وَقَدْ اتَّفَقَتْ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ - كَمَا حَكَى الْبَطْلْيُوسِيُّ - عَلَى عَدَمِ
جَوَازِهِ، إِلَّا أَنَّهُ صَوَّبَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مِنْهُ
بَسَبَبٌ، وَهُوَ هُنَا أَنَّهَا تَطْبِيعُ فِي الْمَلَّةِ، أَوْ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ،
وَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْكِنًا، وَوُجِدَتْ لَهُ نَظَائِرٌ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَجْعَلَ غَلَطًا^(١٠١).

وَلَا يَقِفُ عَدَمُ السَّمَاعِ عِنْدَهُ حَجَرٌ عَثْرَةً فِي إِجَازَةِ الْكَلَامِ - مَا صَحَّ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ وَسَلِمَ
الْمَعْنَى - فَأَجَازَ لِلْعَامَّةِ أَنْ يَقُولَ: دَفِئٌ - بِالْمَدِّ - وَدَفِئٌ - بِالتَّشْدِيدِ، مَعَ أَنَّ الْمُسْمُوعَ
دَفِئٌ - مَهْمُوزٌ مَقْصُورٌ - عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَدُّ مِنْ. دَفِئٌ بِالضَّمِّ - كَوَضُوٌّ فَهُوَ رَضِيٌّ -
وَالْتَّشْدِيدُ مِنْ بَابِ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ وَقَلْبِهَا يَاءً، وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ دَفِئٌ بِالضَّمِّ،
وَلَا أَدْفَاتُهُ لَمَا اسْتَنَعَ أَنْ يَقَالَ: دَفِئٌ - بِالْمَدِّ وَالْهَمْزَةِ - وَإِنْ كَانَ مِنْ دَفِئٍ الْمَكْسُورِ لَعَيْنَ، كَمَا
قَالُوا: عَلِيمٌ وَهُوَ مِنْ: عَلِمَ^(١٠٢).

وَأَجَازَ مَا أَنْكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ عَلَى رِبِيعَةِ الرَّقْمِيِّ مِنْ زِيَادَةِ (يِي) بَعْدَ (شَتَانٍ) وَإِنْ لَمْ
يَسْمَعْ، لَمَّا كَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الْمَعْنَى يَصْحَحُ بِهِ، وَهُوَ أَنْ تُكَوِّرَ (مَا) مُعَاذِلَةً بِشَتَانٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَهْدُ
الَّذِي بَيْنَهَا^(١٠٣)

وَأَجَارَ كَذَلِكَ مَا حَطَّاهُ ابْنُ السَّكَيْتِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْإِتْيَانِ بِصِیْفَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِمْ:
مُقَدِّمَةُ الْمَسْكَرِ وَمُنَاعٍ مُقَارِبٍ: إِذَا الْقِيَاسُ يَصَحُّهُ: فَمُقَدِّمَةُ الْجَيْشِ - بِالْكَسْرِ - اسْمُ
فَاعِلٍ مِنْ قَدَّمَ بِمَعْنَى تَعَدَّمَ، لِأَنَّهَا تَعَدَّمَتْ، وَبِالْفَتْحِ اسْمُ مَفْعُولٍ، لِأَنَّ غَيْرَهَا يَقْدِمُهَا فَتَعَدَّمَتْ.

(١٠٣) الاقتصاب ٢١٦

(١٠١) الاقتصاب ١١٦

(٩٩) الاقتصاب ١٩١

(١٠٢) الاقتصاب ١١٨

(١٠٠) الاقتصاب ١١٠

فتكون مفعوله على هذا المعنى، ومقارب بالكسر اسم قاعل من قارب، وبالعنع اسم مفعول من قارب^(١٠٤).

ولاشتقاق هو الذي حمله على موافقة الأصمعي في تخطيطه إطلاق المشيش على لربط من الباب، إذ يقال في اللغة: حش الشيء يحش - إذا يسس، ويعال للحبس إذا يسس في بطن أمه: حشيش، ويقال: حشيت يده - إذا يسست، فالاشتقاق يوجب أن يكون الياسن دون الرطب^(١٠٥).

وقد لاحظنا أن البطليوسي يأخذ بالقياس في الأمور الآتية:

١ - تشديد الأفعال التي لم يسمع فيها ذلك، ففي رده على ابن قتيبة في تخطيطه تشديد: لَطَخِي، وَكَنَانِي، وَقَشَرَتِ الْعُودَ، قال: «هذه الألفاظ كلها ممتعة من التشديد إذا قصد بها غير المباشرة، فإدخالها في لحن العامة لا وجه له»^(١٠٦).

٢ - تسكين المنحرك من فَعَلَ - بكسر الميم وضمها - كالصَّيْر بإسكان الياء في قولهم: لُئِرٌ وَلُصِيرٌ - بكسرها - وكَقَصْدٌ - بالإسكان - في: عَضُدٌ - بضمها - لأن كل ما كان على فَعَلَ مكسور الميم أو مضمومها فالتخفيف فيه جائز^(١٠٧).

٣ - تخفيف الهمزة: قال: «لا أعلم خلافاً بين النحويين أن من العرب من يخفف الكثرة، وكذلك كل همزة سكن ما قبلها، حرفاً صحيحاً، أو معتلاً أصلياً، وإلقاء حركتها على ما قبلها جائز، إذا لم يعرض عارض يمنع من ذلك»^(١٠٨).

٤ - بعض مسائل الجمع: فقد أجاز أن يجمع وَفَرٌ عَلَى وَفَازٍ - بكسر الواو - وهو يوافق تعلب في ذلك، إذ حكى أوفاراً ووفاراً^(١٠٩)، وعلى أنه لم يرد، فواحد ومرف - كَجَمَلٍ - فكما يقال: أجمال وجمال، يقال: أوفاز ووفار^(١١٠).

٥ - بعض أرواح الإبدال اللغوي، وهو ما يقع بين السين والصاد بشروط ذكرها السيوطي في (المزهر)^(١١١) وقد أجاز النحويون ذلك ووافقهم هو، وهي: أن تكون السين هي الأصل - فلا يحور قلب الصاد سيناً - وأن يقع بعدها عين أو غين أو خاء أو قاف

(١٠٤) الاقتصاب ٢٠٨.

(١٠٥) الاقتصاب ٢٠٦.

(١٠٦) الاقتصاب ١٢٨.

(١٠٧) المزهر ٤٦٩/١.

(١٠٨) الاقتصاب ١١٢.

(١٠٩) الاقتصاب ١١٨.

(١١٠) التصحيح ٨٢.

أو طاء، وأن تكون هذه الحروف معاربه لما لا متباعده عنها. فهذا هو الذي يدس عنه، وقد أحاز في كل سين هذا شأنها أن تبدل صادًا^(١١٢)

ولاحظنا أنه يتوقف عند حد السماع في الأمور الآتية - وهي من آراء البصريين

١ - تحريك الساكن، ما كان على فعل بالإسكان، وعينه حرف حلق - كالهمز والبر - يميز فيه الكوفيون الفتح، والبصريون يقصرونه على السماع، ولبطليوس^(١١٣) يعقب على الرأي البصري بأنه هو الصحيح^(١١٣).

٢ - التعجب من الألوان بـ (ما أَقْلَهُ)، أو التضميل بـ (أَقْلَ مِنْهُ) بعد غلط ما وقع في كتاب أبي علي البغدادي من قوله: أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الْعَرَابِ، لأن هذا يجري مجرى التعجب، فكما لا يقال: ما أَسْوَدُهُ، فكذلك لا يقال: هو أَسْوَدُ مِنْ كَذَا، وقد أبر الصباس ثعلب: هو أشد سوادًا من حَنَكِ الْعَرَابِ، وهذا صحيح على ما يوجهه القياس^(١١٤).

٣ - إدخال بعض حروف الجر على بعضها الآخر، فبعد أن بين رأي المجيزين له مطلقًا، ثم رأى الماتمين له مطلقًا قال: «إبه موقوف على السماع، غير جائز القياس عليه، ووجب أن يُقْلَبَ له وجه من التأويل، يُرَبِّلُ الشَّاعَةَ عنه، ويُعَرَّفُ كَيْفَ الْمَأْخُذُ بِهِ يَرِدُ مِنْهُ، ولم أر فيه للبصريين تأويلًا أحسن من قول ذكره ابن جني في كتاب الخصائص»^(١١٥).

٤ - التعدية واللزوم، وهو ما ذكره ابن فتيبة تحت عنوان (باب إدخال الصفات وإخراجها)، فقد ورد عن العرب حذف حروف الجر من أشياء هي محتاجة إليها، وريادتها في أشياء هي غنيّة عنها.

ومن دواعي الحذف عندهم كثرة استعمال الشيء مع فهم المرض منه والمراد، كقولهم وَيَمْنَهُ - في: وَقِيلَ لَأَمَّهُ - أو حمل الشيء على شيء آخر هو في معناه؛ لينداحل اللسان كما تداخل المعيان، كقولهم: أَسْتَغْفِرُ اقَّةَ ذَنْبِي، حين كان بمعنى: أَسْتَغْفِرُ بِهِ إِيمَانَهُ، أو ضطرار الضمراء إلى ذلك الحذف.

أما زيادة الحرف هيما هو غير محتاج إليه فمن دواعيه:

(١١٤) الاقصاب ١٢٠.

(١١٥) الاقصاب ٧٤٠.

(١١٢) الاقصاب ٢٠٣.

(١١٣) الاقصاب ٢٢٤.

تأكيد المعنى، وتعوية عمل العامل، أو الحمل على المعاني ليتداخل اللفظان تداخل
 لمعنى، كما في (يصرّب بالسيف ومرجو بالفرج) على الرجاء بالباء حين كان يعنى
 الطمع، أو أن يُضطرَّ شاعر، أو أن يحدث بالريادة معنى لم يكن دونها.
 ومع كثرة ما ورد عن العرب من الحذف أو الزيادة - أى من تعديه اللارم وإلزام
 المتعدى - أنكره قوم، وجعلوا لكل لفظ معنى غير معنى الآخر، فأقصى بهم الأمر - كما
 يرى البطليوسى - إلى نصف شديد، وأجاز قوم القياس عليه لكثرة ما ورد منه، وربما
 أدى ذلك إلى الشطط والتعسف في النخريج، ولذا كان من رأى البطليوسى اتخاذ موقف
 وسط، بقبول ما ورد، مع التوقف عند حده دون القياس عليه^(١١٦).

ومن عرصنا لمهج البطليوسى يتضح أنه كان أكثر اعتدالاً من غيره في الأحكام
 باللغات، وفي أمور السماع والقياس، وأن اعتراضه على ابن فنيبة في جعله ليس لأنه
 أنكر عن ابعامة غير مُكْرٍ، وإنما لأنه حين اختار لم ينص على أن ما تركه أو رفض
 لأخذ به لغة عربية.

(١١٦) الاتصال ٢٦٤ وما بعدها

رابعاً جهود الأندلسيين في الميزان

(١) صحة الحكم أو خطؤه :

إن إتجاه الريدي واللخمي إلى جمع بعض الأخطاء عن الذمها وأسقاط الناس في الأندلس مما تقع فيه الخاصة أو يُحتمل أن تقع فيه، قد طبع جهودهما بطابع الصحة غالب، فكثير جداً مما جاء به من مواد لحنية لا خلاف بين العلماء في عدّه من قبيل الخطأ، ولا سبيل إلى الحكم بصوابه من الاشتقاق أو المجاز أو القواعد السعوية أو السماع أو غير ذلك، ومن هذه المواد التي لا خلاف عليها، صبح الجمع الغريبة التي ظهرت بينهم مثل : أصلة - يفتح العين - كفولهم - أجنة - جمع حسان - وأقفزة - جمع قفيز - وإفعال - بكسر الهمزة - كفولهم - إدراج - جمع ذرج، وفاعول كفولهم : تألول، جمع تألولة، وفي النسب قولهم : جنى - في جناء - ومقاص - لبائع المقص - وسكالك - لبائع السكنين - وفي اسمى الفاعل والمفعول قولهم : بيتاع ومختال - بكسر الميم - ومقعد - بفتحها - في اسم المفعول. وكذلك وضع الضائر موضع أسماء الإشارة في : أتيت هني الأهام، وقعدت في هو المكان، إلى غير ذلك مما ذكرناه، ولنا بحاجة إلى عرض آراء بلعلماء فيه، لأننا لم نجد أحداً أقرّ العامة عليه ، ولو على وجه ضئيف.

غير أن هاك من المواد ما كان له وجه من الصحة، أو رواية من السماع، ولكنها جرياً على الأصح المختار، ومذكر هنا بعضاً من ذلك، مع عرض ما قاله علماء اللغة فيه :

● سبياً أخوك، بإسقاط لا (لحن العوام للريدي ٢٧٧).

والصواب عند الريدي أن يقال : لاسبياً، ومن اللحن ما أشده إسماعيل بن العاسم لأبيه عن ابن الأعرابي عن صاحب له :

طُرُقُ بغداد أصبَقُ الأرض طُرُقاً سبياً بين قصرها والرُصامة

ويبدو أن اللحنى يوافق الريدي في إنكاره، إذ لم يرد في مدخله ردّ هذه المسألة

وقد جاء في الجمع^(١١٧): «ولا يحذف لا من لاسيما، إلا في كلام المولدين، كقوله: (سيما من حالت الأحراس من دون مناه)».

وفي المفنى ومثله الأشموني^(١١٨): «وشديد بانه - عى لاسيما - ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب - من استعماله على خلاف ما جاء في قوله (ولا سيما يوم يداره جلعل) فهو مخفي، وذكر غيره أنه قد يخفف، وقد يحذف الواو، كقوله:

بِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيْمَانِ لَا يَيْمًا عَقْدُ وَفَاءُ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

وعلق الصبان على ذلك بقوله: أما حذف (لا) فقال الدمامي - حكى الرضى أنه يقال: سيما - بالتشكيل والتخفيف مع حذف لا - ولم أقف عليه من غير جهته، بل في كلام الشارح - عى المرادى - أن سيما يحذف (لا) لم يوجد إلا في كلام من لا يحتاج بكلامه. وفي الجمع في مبحث لا العاملة عمل إن. «وربما حذف الاسم - اسم لا - وبقي الخبر، قالوا: لا عليك، أى لا بأس عليك، وجوز مبرمان حذف لا^(١١٩)».

وفي (الكتاب)، «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قول العرب: ولاسيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا بثل زيد، وما لغو، وقال: ولاسيما زيد، كقولهم: دُخ ما زيد، وكقوله ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ ف (يسى) عملت فيه (لا) كما تعمل رُبُّ في مثل^(١٢٠)».

ومن عرض هذه الآراء نتبين أن حذف (لا) غير وارد، ولم يقل به أحد، إلا في رواية عن الرضى لم يقف عليها الصبان إلا من كلام الدمامي دون غيره، وإلا فيما جوزه مبرمان في روية (الجمع) وإن كان في لا النافية للجنس عامة، لا خصوص (سيما)، ومنه يبين أن الاستعمال دون (لا) خطأ، وأن الريسى مصيب في إنكاره.

● نبذة واحدة النبل (لمن العوام للريدى ١٢٠).

(١١٧) مع المراجع ٢٣٥/١

(١١٨) مفنى اللبيب ١٢٣/١، والأشموني ١٦٨/٢

و نظر لتعيين الصبان: شرح الكافية ٢٤٩/١، وعبارة الرضى ليس فيها الحكم بالصواب أو الخطأ، وإنما هي تقرير لحدث لفظة حال هو تصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها، فعلى سيما يحذف لا، ولا سيما ينحذف الياء مع وجود لا وحدها.

(١١٩) مع المراجع ١٤٧/١

(١٢٠) كتاب سيبويه ٢٨٦/٢

في اللسان (نيل): «النيل: السهام وقيل: السهام العربية، وهي مؤنثة، لا واحد به من لفظه، فلا يقال: نيلة، وإنا يقال: سهم ونشابة، قال أبو حنيفة. وقال بعضهم: واحدة نيلة والصحيح: أنه لا واحد له إلا السهم. وفي التهذيب: إذا رجعوا إلى واحد قبل سهم، وعن القراء: النيل بمنزلة الذود يقال: هذه النيل، وتصغر بطرح الهاء»

وفي القاموس (نيل): والنيل: السهام، بلا واحد، أو نيلة.

وفي المدخل لابن هشام^(١٢١). «قد حكى ابن جني أن واحد النيل نيلة، وفي جمهرة ابن دريد: قال قوم: نيلة واحدة النيل، وليس بالمعروف».

• ذو، ودات (لحن العلوم للزبيدي ١٢ - ١٤).

يرى الزبيدي أن (ذو) وما تفرع عنها من التأنيث والتنبيه والجمع تلزم صورة واحدة - هي الإضافة إلى الظاهر - وأن من الخطأ أن تدخل عليها الألف واللام، أو تضاف إلى الضمير، كما أن من الخطأ إطلاق (ذات) على الله عز وجل، فذلك الاستعمال كنه تحدث على ألسنة أهل الكلام والشعراء والكتّاب والفقهاء.

ولم يسلم للزبيدي كل ما لحن، فقد جاء في اللسان (ذو) عن الليث: «ذو اسم ناقص، وتفسيره: صاحب ذلك... والتنبيه: دوان، والجمع: ذوون، وأشد للكميث. (وقد عرفت مواليتها الذوبيا) أي الأحصين، ابن سيده: الذوون الأملاك المنقبون بذو كذا... وأنشد سيويه قول الكميث.

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكي أريد به الذوب

وذكر السيوطي في الجمع^(١٢٢) أن ذو بما يلزم الإضافة إلى اسم جنس باتفاق، وإلى علم سماعاً، وجعله القراء مقيماً، ثم قال «والمعتار جواز إضافتها إلى ضمير، كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه، خلافاً للكسائي والحماس والزبيدي والمتأخرين في منعهم ذلك إلا في الشعر، ويجزم به الجوهري في الصحاح، وفي رموس المسائل بعد منه المنع عن الثلاثة المذكورين: وأجازه غير هؤلاء، وقد استعمل جمع (ذو) معطوفاً عن الإضافة في قوله: (الذوبينا).

وفي المدخل لابن هشام^(١٢٣). «والذي ذكره الزبيدي يعتصيه القياس، لأنها، أي ذكر

(١٢٣) المدخل إلى تهذيب اللسان ٤٠: ط

(١٢١) المدخل إلى تهذيب اللسان ٧: ط

(١٢٢) معجم المصطلحات ٥٠/٢

لِيُتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْسَادِ، وَالْمُضْمَرِ لَيْسَ بِجِنْسٍ، فَكَانَ يَحِبُّ أَلَّا يُضَافَ إِلَيْهِ، وَلَا يَدْخُلَهَا (أَلْ) إِلَّا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ، مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ، وَيُرْجَعُ فِي اللَّعْنَةِ إِلَيْهِ، وَمَنْ نَكَلَمَتْ بِهِ الْعَرَبُ، وَوَضَعَ فِي أَشْعَارِهَا وَأَخْبَارِهَا، وَتَعَلَّه أَهْلُ النَّعْتِ عَنْهَا لَا تَلْحَقُ بِهِ لِعَامَّةٍ، وَإِنْ قَلَّتْ شَوَاهِدُهُ، وَضَعْتُ قِيَاسَهُ، قَالَ الْأَخْوَصُ:

وَأَنَا لَنَرْجُو عَاجِلًا مِنْهُ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قَبْلُ مَا مِنْ ذَوِيهِ الْأَوَانِلِ «

وَبِإِخْرَاقِ الْأَدَبِ لِلْبَعْدَادِيِّ (١٤١/١): « وَالصَّحِيحُ عِنْدَ سَيِّوِيَّةٍ وَمِنْ بَعْدِهِ جَوَارِجُ ذَوِي نَعْوٍ، دِي رَعِينٍ - بِمَا هُوَ جَرٌّ عِلْمٍ - عَلَى الْأَذْوَاءِ وَالذُّوِينِ - كَمَا فِي سَعْرِ الْكَمِيتِ - وَهُوَ عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ ».

وَمِنْ هَذِهِ أَسْقُولُ نَجْدَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ عَارَصُوا الرِّبِيدِيَّ وَمِنْ تَبَعِهِ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الصَّمِيرِ، وَأَنَّ الْجُمْهُورَ يَجِيرُهَا - عَلَى مَا حَكَى أَبُو حَيَّانٍ - أَمَّا قَطْعُهَا عَنِ الْإِضَافَةِ وَتَعْرِيفُهَا بِالْأَلْفِ وَالْإِلَامِ فَلَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ رَأْيٌ فِيهِ، وَيَبْدُو أَنَّهُ غَيْرُ رَاجِحٍ، بِفَهْمِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ السَّيَوْتِيِّ أَنَّ دُوَّهَا يُلْزَمُ الْإِضَافَةُ، وَمِنْ تَعْبِيرِهِ بِمَا يَفِيدُ ذَلِكَ، إِذْ قَالَ: «وَقَدْ اسْتَعْمَلَ جَمْعُ دُوٍّ مَقْطُوعًا عَنِ الْإِضَافَةِ».

بَنَى إِطْلَاقَ (الذَّاتِ) عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَدْ أَنْكَرَهُ ابْنُ بَرِّهَانَ مِنَ الْحَقَائِدِ، وَحَكَمَ بِالْجَهْلِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ، لِأَنَّ أَسْمَاءَهُ تَعَالَى لَا تَلْحَقُهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَأَمَّا الْبَعْدَادِيُّ فَأَجَارَهُ، لِأَنَّ الذَّاتَ قَدْ أُجْرِيَتْ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ، إِذِ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ نَفْسِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ مِلَاحَظَةِ مَوْصُوفٍ يَجْرِي عَلَيْهِ، وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الزَّمْخَرِيِّ، وَحَكَى عَنْ الْعَرَبِ قَوْلَهُمْ: جَعَلَ اللَّهُ مَا بَيْنَا هِيَ دَائِمَةٌ، وَعَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، وَذَاتُ الشَّيْءِ حَقِيقَتُهُ وَحَاصَتُهُ، وَهُوَ مَقُولٌ عَنْ مُؤَنَّثِ دُوٍّ بِمَعْنَى الصَّاحِبِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الْقَائِمَ بِنَفْسِهِ بِالسَّبَبِ إِلَى مَا يَقُومُ بِهِ أَفْرَادُهُ بِسْتَحَقِّقِ بِهِ الصَّاحِبِيَّةَ وَالْمَالِكِيَّةَ، وَلِمَكَانِ الْقَلِّ لَمْ يَتَّبِعُوا التَّاءَ لِدِتَّائِثِ، بَلْ عَرَضًا عَنِ الْإِلَامِ الْمُحْذَرَةِ وَأَجْرُوْهَا مُجْرَى التَّاءِ فِي (لَاتٍ) هَذَا أَبْعَثُهَا فِي النَّسَبَةِ^(١٢٤)

• يَوْمَ مَهُولٍ، وَصَوَابُهُ: هَائِلٌ (لَحْنُ الْعَوَامِ ١٩٦)

فِي لِسَانِ (هَوْلٍ) • وَهَوْلٌ هَائِلٌ وَمَهُولٌ، وَكَرِهَهَا بَعْضُهُمْ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ بِصَحِيحٍ... الْأَزْهَرِيُّ: أَمْرٌ هَائِلٌ، وَلَا يَقَالُ مَهُولٌ، إِلَّا أَنَّ الشَّاعِرَ قَالَ:

(١٢٤) عَمَلُ الْمَرْءِ ٩١.

ومَهُولٌ من المَناهلِ وَحُسْرٍ دى عَمِرافٍ آجِنٍ بِمَدْفانٍ

وتفسير المهول: أى فيه هول، والعرب إذا كان الشيء هَوْلَهُ أخرجوه على داعر مثل ولرع الذى الورع وإن كان فيه أو عليه أخرجوه على مفعول كقولك محو به داك ومديون: عليه ذاك.

وفى القاموس (هول): « وهَوْلٌ هائلٌ ومَهُولٌ - كمفعول - تأكيدٌ.

وفى الأساس (هول): «ومكان مَهُولٌ: فيه هول».

• جارية عَرَبًا، والصواب: عَرَبَةٌ (لحن العوام ٢٠١)

خطأ الريبدي أن يقال: جارية عَرَبًا، ورأى أن الأصح بالناء، وأما المذكور فيقال له أعَرَبَ، وإنكاره عَرَبًا صحيح، أما أخذه بأن الأصح عَرَبَةٌ - للمؤنث - فهو اق فيه ثعلباً^(١٢٥)، وقد بوزع فيه، ففى اللسان والقاموس (عرب)، «وامرأة عَرَبَةٌ وعَرَبٌ: لا زوج لها، قال الشاعر فى صفة امرأة:

إذا العَرَبُ الهُجَاءُ بِالْعِطْرِ سَامِعَتْ بَدَتْ شَمْسٌ دَجَنٌ حُلَّةٌ مَا تَعَطَّرُ
وقال الراجز: (يا من يدلى عَرَبًا على عَرَب)».

وفى المدخل لابن هشام^(١٢٦): «الصواب: جارية عَرَبٍ، وقد أخذ الزجاج على ثعلب قوله: امرأة عَرَبَةٌ، وقال: عَرَبٌ لها، كأنه مصدرٌ وصف به، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث».

وإذا كنا قد سلمنا للريبدي واللخمي بصحة رأييهما فى كثير مما أخذوا على العامة والخاصة، ووجدنا معارضة من بعض العلماء فى بعض ما أنكروا على الخاصة، تنصروا فى بعضها، وضمف رأياهما فى بعضها الآخر، فلا سلم لها إنكار بعض الاستعمالات الممكن تخريجها على سبيل المجاز: كقول العامة: نزل اليوم شتاءٌ كثير - يَمُوسُ المطر - وكقولهم: أَثْنُ الأولِ وَأَثْنُ العصر - يَمُوسُ - أَثْنُ بالأول وبالعصر - والمجبر فى الأسلوبين مستساع لما بين الشتاء والمطر من علاقة الرمنية، ولما بين المؤنث وما يؤنث به من علاقة الصدور عنه، والمجاز أمر مشهور متعارف كثير الأمثلة جرى عليه لسلف والخلعة وعيه من ضروب البلاغة ما لا يخفى، فإنكاره ضربٌ من التعسف، على أنه قد ورد عن العرب استعمال يسوعُ كلام العامة، فقد قال الأزهري «وسمعت لعرب

(١٢٥) النصيح ٩٢.

(١٢٦) المدخل إلى ترويم اللسان ٨ ط.

يعولون لأول مطر يقع بالأرض أيام الحريف. ربيع. ويقولون: إذا وقع ربيع بالأرض
بعثنا الرُّوَادَ واتبعنا مساقط الغيث^(١٢٧)».

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

نستجاء الحقيقة إذا حكمنا على هذه الجهود بالقصور والعجز عن ملاحقة الأخطاء
التي كانت تمنع من العامة، وتجري بعد ذلك على السنة الخاصة، فانتساع الأندلس،
واحتلاف السنة من كان به من طوائف شملت: الهنك والسلت والجسلافة والفسدال
والقوط والمسيقيين والرومانيين والبربر ثم العرب الذين كانوا من قبائل شتى، مع قلة
عدد المهتمين بالتنقية اللغوية من بين علماء الأندلس، إذ لم يزد عددهم عن عشرين اثنين،
تشدد أولها إراء الحس العامة، وتراخت آراء الآخر، كل ذلك لم ينبغ للتنقية الأندلسية أن
تكون شاملة ومنظمة، بل إسا لا يبالغ إذا قلنا: إن هذه الجهود كانت غير موفقة حين
عمدت إلى السنة الخاصة وتركزت الأصل الذي تأخذ عنه هذه الألسنة أخطاءها - وهو
السنة العوام - وقد وجدنا الريبدي وهو أول من قام بالتنقية في الأندلس - يخشى أن
يطول كتابه لو تتبع أخطاء عامة زمانه، فهكتفى ببعض ما كان يجري عنها على السنة
الخاصة، يقول: «فرايت أن أئبه عليه، وأبين وجه الصواب فيه، وأن أفرد لما يحضرن منه
كتاباً أحصره به وأجمعه فيه، وأدع احتلاب ما أفسده دملزهم وسقاطهم مما عسى
الآ يعزب عمن تحسك بطرف من المهم، إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به، وإنما نذكر
منه ما يتوقع القلط من الخاصة فيه»^(١٢٨).

كذلك اللحمي - وهو الذي نية في نفيه للريبدي على أنه سيتبع أخطاء العامة مما لا
يحمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل - لم يأت في كتابه بكثير من الألفاظ
والتركيب حتى يمكن أن نعرف شيئاً منها من لغة العامة في زمانه
وعلى وجه الإجمال نقول: إنهم اهتموا في التنقية بالأمور المشهورة وتركوا ما عداها بما
كان بمثابة خطر على اللغة العربية أدى إلى إضعافها ثم وصولها إلى الحد الذي لم يفلح معه
علاج، أو بعد إصلاح، ولكي نوضح مبلغ ما كان بالتنقية اللغوية في الأندلس من قصور
نعرض لبعض اشترى بالأندلس، ولم يحتم أحد من علمائها برصد ما بها من أخطاء في محاولة
بعلاج

(١٢٧) اللسان (رج).

(١٢٨) على العوام A.

الفن الأول : (الموشح) :

وهي من فنون الشعر الجديدة استبطنه شعراء الأندلس وسُمّوه بهذا الاسم؛ لـ فيه من صفة وزين ونرصيح، وقد جاء في مقدمة ابن خَلُّون - «وأما أهل الأندلس فلم كثر الشعر في قطرهم، وهديت مساحيه وفنونه، وبلغ التقيق فيه العادة استحدث المأجرون منهم فتاً منه سُمّوه بالموشح، وينظمونه أسماطاً أسماطاً، وأغصاناً أغصاناً، يكثر من أعاريضها المختلفة، ويسمون المتعدد منها بيتاً واحداً، ويترمون هو في تلك الأغصان وأوزانها متتالياً فيها بعد إلى آخر القطعة»^(١٢٩).

وربما كان الباعث على ظهور الموشحات ما تولد في النفوس من رقة وميل إلى الخلاعة والدُعابة في الكلام، وشعور الناس من أدباء وشعراء بعجز الشعر الموروث في أوزانه عن احتفال عبيث الشعراء بالشعر على حسب أهوائهم، فاخترعوا تلك الأوزان لتساعدهم على ما يريدون من الكلام في بحوحة اللهو والطرب والرقص، وإشاد الشعر بطريقة خفيفة على النفس، وأباحوا لأنفسهم التغير في الوزن والقافية، فاخترعوا من الأوزان مالا قاعده له، ثم توسعوا في هذه الأوزان، وأفتوا فيها، وساعدتهم على ذلك تأثرهم بطرق مُنشدي الشعر الأسباني الأصل؛ إذ أثبت الموزعون ما لجباغات الرواة ولقاصين والمغنين المعروفين في غالبا (فرنسا الآن) بالمسكار في القرنين: السابع والثامن، وأنشيد التروبادور في القرن الحادي عشر من أثر بالغ على الشعر العربي في الأندلس عموماً، وعلى فن الموشحات خصوصاً، وكان المسكار يجوبون البلاد رجالاً ونساء، يتغنّون بأناشيدهم، ومنها ما هو حماسي ومنها ما هو غرامي، أو قصصي بديعة، إلا أنها ليست شعرٌ صحيح الأوزان مطرد القوافي^(١٣٠).

ولا نعرف على وجه اليقين أول من اخترع هذا الفن بالأندلس؛ إذ تضاربت الروايات في ذلك، فمن كلام ابن خَلُّون^(١٣١) أن المخترع لها هو مُقَدِّم بن معاذ الغبري من شعراء الأمير عبد الله بن محمد المرواني، وأخذ ذلك عنه أبو عبد الله أحمد بن عبد ربه. غير أن موشحاتها لم تكن من الفوه والذيوخ، فكسدت أسماء موشحات المتأخرين، أما أبو الحسن علي بن بكّام فيقول عن نشأة الموشح: «وأول من

(١٢٩) مقدمه ابن خَلُّون ٥٢٤ - (١٣٠) مصادر التراثات الأدبية ٢٣٩/٨ - (١٣١) للمصنف ٥٢٤

وضع أوزان هذه الموشحات بأفقتنا، واحمر ع طريقتها - فيما يلقي - محمد بن حمود
لعمري الصرير، وكان يصنعها على أشطار الأشعار غير أن أكثرها على الأعاريص
لمهملة غير المستعملة^(١٣٢).

واللقوى حين ينظر في الموشحات إنما يهمة منها أمران:

الأمر الأول: أنها ثورة منمردة في عالم الشعر، وخروج عما عرف العرب من أوزان
وقوافٍ، حتى ليتمكن القول بأنها كانت لحناً شعراً لم يرد مثله عن العرب، ولم يجد من
يتحدى له، بل وجد من يقف إلى جانبه ويزيد من انتشاره من العلماء والحكام، حتى شرق
هذا الفن وغرب، ونال أهله من الحظوة والمكانة ما لم ينله شاعر يحافظ على القدم،
ويكفي أن نسوق دليلاً على ذلك ما ذكره ابن خلدون من أن أبا بكر بن باجة حضر
بمجلس محمود ابن تيفلويت - صاحب سرقسطة - فالتقى على بعض قبياته موشحته

جَرَر الذيل أَيْما جَرُّ وَجِلَّ الشُّكْر منك بالشكر

فطرب الممدوح لذلك، فلما ختمها بقوله:

عقد الله راية النصر لأمير العلا أبي بكر

وطرق ذلك سمع ابن تيفلويت صاح. وأطرباه! وشق ثيابه، وقال ما أحسن
ما بدأت وختمت! وحلف بالأيمان المعطلة أن لا يمسي ابن باجة إلى داره إلا على
الذهب^(١٣٣).

والأمر الثاني: ما اشتغلت عليه هذه الموشحات في بعض أجزائها من كلمات عامية
مدحوبة أو أعجمية، فالمعروف أن الموشح يأثف في الأكثر - كما ذكر ابن سناء الملك في
كتاب له سناء. (دار الطرار في صناعة الموشحات وأواعها) - من ستة أفعال وخمسة
أبيات، ويقال له - التام، وفي الأقل من خمسة أفعال وخمسة أبيات، ويقال له. الأفرع.
ويدخل في موضوعنا نحن القمل الأخير - الذي يُسمَّى (الخُرْجة) - وهي عند
لوشاجين أهم جزء في الموشح، فمقامها عندهم مقام المطلع في القصيدة عند الشعراء،
وكامت الخرجات الأدلسية تختلف في لغتها عن سائر الموشحة، فالموشحة كالشعر مكسب
في لغة عربية صحيحة إلا الخرجة فكانت عامية ملحونة، وأحياناً أعجمية، وقد بدأ شرب
العامية والأعجمية إلى خرجات الموشحات منذ القرن الثالث الهجري، كما تشير إليه

(١٣٣) مقدمة ابن خلدون، ص ٥٢٥.

(١٣٢) الرجل في الأندلس ٤

عبارة ابن بسام الذي رأى أن أول من اخترع فن التوشيح محمد بن حمود العمري
 لصيرير وهو من أدباء القرن الثالث الهجري، ويقول ابن بسام عن طريقته في التوشيح
 إنه كان «يأخذ اللفظ العامي أو العجمي ويسميه المركز، ويضع عليه الموشحة، دون
 ضمير فيها ولا أغصان»^(١٣٤).

أما ابن سناء الملك فقد جعل خروج (الخرجة) عن الفصح إلى المعصية والملحون
 شرطاً في استعمالها، ويقول الأدواق لها، فالشرط فيها: «أن تكون حجاجية من قبل
 السخف، قُرمانية من قبل اللحن، حارة محرقة، حادة مُصَيِّجة، من ألفاظ العامة، وبدت
 الخاصة، فإن كانت معربة الألفاظ، منسوجة على منوال ما تقدم من الأبيات والأفعال
 خرج الموشح عن أن يكون موشحاً»^(١٣٥).

وكلام ابن بسام السابق عن صناعة محمد بن حمود للموشح يرشدنا إلى السبب الذي
 من أجله كانت الخرجة ملحونة، فقد كانت - في أغلب الظن - جزءاً من أغنية شعبية
 تجري على السنة العامة من الأندلسيين المسلمين والروميين على السواء، وجرياتها على
 اللسان العامي يعنى تخليها عن قياس العربية الفصحى، وجرياتها على لسان غير العرب
 يعنى حشوها باللكنة الأعجمية.

وقد يحدث أن يعجب أحد الأدباء المثقفين بهذا الجزء الشعبي فينقله نصاً في موشحه
 الفصحى، ولهذا تجازى عنه الإنكار، وأبدى الجميع له القهول والاستحسان.
 وهذه بعض أمثلة للموشحات^(١٣٦) توضح ما قلناه:

١ - موشح لابن زهر، مقلعه:

مَنْ لِمَوْلَةٍ • مَنْ هِرَّةٌ لَا يَفِقُ • بِأَلْهِ سَكْرَانِ

يقول في خروجه:

نَعَمْ بِأَلِّهِ يَعْشَقُنِي • وَأَنَا عَجَبُوقُ • وَنَحْنُ ضَبَبَانِ
 لَسْ بِأَلِّهِ نَسْرِي • دَغْ كُلَّ حَدَثٍ وَفِعُو • أَتَى يَكُونُ إِنْ كَانَ

(١٣٤) الزجل في الأندلس ٤

(١٣٥) بلاغة العرب في الأندلس ٢٢٧

(١٣٦) هذه الأمثلة من كتاب الزجل في الأندلس، المصطفي ٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١

٢ - موشع لابن بقي مطلقه:

صبرت والصبرُ شيمه العاني * ولم أقل للمطل هجراني * مُعْنِي كفاي
بعول في حرجته:

لا بدّ يُخَصَّر من حيث يراني * لعلّه بالسلام يتداني * ما حلّ بي كفاي

٣ - موشع آخر مطلقه:

وغداي أبصرت حُسن مَنْ أهوى ظلت منشدة

حرجته قوله:

واسبي إسلك ملبح بآدا الملام وش كَيُكُون لو فُرت بك سعد
وكنيت عدي

٤ - وخرجة من موشع آخر:

نُرى حديني وقد شاع خبري * نُرى وقد كان * وش على إن كان نُرى

الفن الثاني: (الزجل):

إن انتشار فن التوشيح بالأندلس، واستحسان الناس له، وإغداق الخلفاء على أهله - فضلاً عما به من المعاني المستحدثة، والأوران المسحقة الباعثة على الغناء والترديد - كان سبباً في سرهانه إلى العامة في محافلهم، وجريانه على الألسنة كلها. غير أن هذا الفن اتجه منذ أواخر القرن الرابع الهجري إلى التكلف والتعقيد والبعد عن السهولة التي كانت له إبان ظهوره والتي كانت فيه العامة من غير المثقفين، فأصبح ذا لغة مستعصية المهم على العامة، وأسلوب هوى مداركها. وهذا وجد المتأدبون منهم داعياً إلى أن يتدعوا ما كعن التوشيح، ولكن في لغة كلفة العامة، فنسجت العامة من أهل الأمصار على مواله، ومنظموها في طريقته بلعتهم الحصرية من غير أن يلزموا فيها إعراباً، والنزموها العظم فيه على صاحبهم إلى هذا العهد، فجاءوا فيه بالغرائب، واتسع فيه لليلاعه بحال بحسب لعهم المسحقة^(١٣٧).

(١٣٧) مقدمة ابن خلدون ٥٣٦

وقد بدأ من الرجل صعيهاً هيناً منذ أواخر القرن الرابع، واستمر كذلك طوال القرن الخامس، فلم يزل التشجيع من العلماء والمثقفين، الذين كانوا يشبهون في حياتهم الأدبية ما لصور الأدبية للشعر العربي في بلاط العباسيين، فلم يكن للأزجال ولا لعريف من انفس الملحونة شأن عندهم، لكن هذا الموقف قد تغير حين أقبل القرن السادس بسيطره حكام من المراتطين الذين لا يتقنون العربية، ولا يكافئون من يتقنها، ها وجد الرجل حظه في الظهور والانتشار، ووجد أصحابه كل عون وشجيع، وظهر في مقدمه هؤلاء ابن قزمان الذي يمتد ابن خلدون أول من أبدع في الطريقة الرجلية، وإمام الرجالين على الإطلاق، وقد عاش متعللاً بين قرطبة وإشبيلية في القرن السادس الهجري، أي في القرن الذي عاش فيه ابن هشام اللحمي وابن السيد البطلوسي، وقد دعت رجاله في غير الأندلس، حتى كانت مرويّة في بغداد أكثر من روايتها بمواصر المغرب - على ما يقول ابن سعيد^(١٣٨).

وترجع شهرة أرجال ابن قزمان وفروعها، إلى ما تغيرت به من البعد عن التكلف، والتخلي عن الإعراب، والقرب من العامة باستعمال العاطفها وأساليبها وسائر ما لها من خيال وتشبيه، ولذا وجدناه يذكر لنفسه هذه الميزة، ويهيب من تقدمه من الرجالين، لمراعاتهم الإعراب، وهو «أقبح ما يكون في الرجل، وأثقل من إقبال الأجل، كقول أحدهم - عفا الله عنه - : قد تكسر جناحك، وتبرّد مراحك، فإن هذا المسكين قد كسر في هذا القول جناحه، وتبرّد في مراحه، وكقول آخر في وصف سيل : طلع حتى برأس السرير، فمن فرعى لم أر كيف أسير، فهذا - وما أشبهه - أشبه الأشياء بلا شيء^(١٣٩)».

ومعاصر ابن قزمان مجموعة من أدباء العامة والخاصة، مهتت بمن الزجل ورسمت به أصولاً ومناهج، منهم: أبو عمرو بن الزاهر وأبو الحسن المقرئ الداني وأبو بكر بن مرتين، وكان في عصرهم بشرق الأندلس محلف الأسود ثم جاء من بعدهم حنيفة كان سابقها مدغيس الذي أتى بالمعجائب في هذه الطريقة، ثم ابن جعفر الإشبيلي وتلميذه المعصم، ثم جاء من بعدهم أبو الحسن سهل بن مالك ثم الوزير أبو عبد الله بن الخطيب إمام النظم والسر في الملة الإسلامية غير مدافع، ومعاصره محمد بن عبد العظيم من أهل وادي آش^(١٤٠).

(١٣٨) مقدمه ابن خلدون ٥٣٦

(١٣٩) الزجل في الأندلس ٥٣

(١٤٠) انظر مقدمه ابن خلدون (٥٣٦ - ٥٣٥)

وقد كان الزجل إبان ظهوره على غير أوزان الشعر العربي، غير أن العامة في الأندلس ما لبثت أن اتخذت من محور الشعر هو الـبـ للعتهم العامية، وسُمب ما نتج عن ذلك بالشعر الزجلي، وكان من المجيدين لهذه الطريقة الأديب أبو عبيد الله الألويسي.

وهذه بعض الأزجال الأندلسية نذكرها لتبين منها بعض جوانب لغة العامة:

١ - يقول ابن قرمان (مقدمة ابن خلدون ٥٢٢):

إذا شمر أكمأمو برميهما ترى النور يرشق لذبيك الجيهما
وسن مرأؤ أن يقع فيها إلا أن يُقفل يُذيد أئو

ويقول:

فمت الحادم أن تطر من كان قلها قل جى براك إسان

٢ - ويقول مدغيس (مقدمة ابن خلدون ٥٢٢):

والبيات يشرب ويسكر والفصون ترقص وتطرب
وتريد نجر أيسا ثم تستحي وتهرّب

٣ - ويقول أبو عبيد الله بن الخطيب (مقدمة ابن خلدون ٥٢٣):

برج الأكواس وأملأ لي تجدد ما خلق المال إلا أن يُبدد

٤ - ويقول زجال مجهول (مقدمة ابن خلدون ٥٢٣):

لى دهر نغشقى جمونك ونسبى وائت لا تهمقة ولا قلب يلبى

٥ - ويقول أبو عبيد الله الألويسي من قصيدة رجلية يمدح فيها السلطان ابن الأحمر

(مقدمة ابن خلدون ٥٢٤):

طلّ الصباح قم يا ندى نشربو ونضحكو من بمد ما نطربو
سبيكة المجر أحلت شفا فى فلىق الليل وقوم قلبو
ترى غبارا خالصا أبيض نقى فضة هو لكن الشفق ذهبو

٦ - ومن رجلية لمدغيس يمدح فيها ابن صناديد (الزجل فى الأندلس ١٤٠):

المهدى حلى مسالا أحتمل نريد الحق لئس لن يهوى غفل
لا ملىح إلا النى نغشقى أبا ولا قانند إلا دا المولى الأحمل
أبو عبيد الله الذى أئس لِحاة بن صناديد تبى واحتمل

وَلْ هِتة فد عل فوق الهمم فهو لا يرضى الثرىما عن نعل
وجهه البدر وأيام السرور وإديه الرزق والسيف الأجل

ونحاول الآن أن نستطيع نبينا من لغة العامة مما تقدم من أمثلة المخرجة في الموشحات
وأمثلة الزجل السابق، ومنها تبين أن العامة

• تتحلل عن الإعراب، وأن أبواب النصب والحزم لا تؤدي وظائفها في الكلام، غير
أن هناك من العامة من خلط في زجله بين الفصحى والعامية (انظر المثال ٥ في الرجل)
• ونستعمل الفعل (كان) مقتصرة على الكاف وحدها، ندبجها مع المضارع بعدها
مثل كَيَكُون، كتبت عدى (انظر المثال ٣ في الموشحات) أى. كان يكون، وكنت نبت
عندى.

• وتدحل الباء على المضارع مثل: يَحْسَق (الزجل. ٤) وهي باء رائدة يُشْتَم بها
رائحة الاستمرار

• ونهدف أن المصدرية بعد أفعال الإرادة والقدرة، مثل. وتريد نجي إلب
(الرجل: ٢) ولاهد نحضر (الموشح ٢).

• وتخلص من النطق بالهاء - صميراً كانت أو غير ضمير، مع إطالة حركتها ضمة
أو فتحة مثل: أَكْمَأَمَر (الرجل - ١) و. فَهَبُوا (الرجل. ٥، والزجل: ٦) وهي ظاهرة
مطرودة عندهم.

• وتشيع حركة المقطع الأول من الكلمة، فيتولد حرف مجانس، وهي ظاهرة مطردة
أيضاً. أشار إليها الربيدي، ومن أمثلتها هنا: الجيها - في. الهمة (الرجل ١).

• ونستعمل المضارع بالتون إذا كان المتكلم مفرداً، مثل. يَحْسَق أما (الرجل: ٦)
أى. أعشق

• ويلحق المضارع للمتكلمين وأوًا في أحدهم مثل. يَشْرَبُوا، ويضحكو، ويقرسو
(الرجل: ٥).

• ونستعمل فعل الأمر للمذكر والمؤنث بصورة واحدة، هي صورة المذكر، مثل قُلْ،
أى قُلْ لَهُ والمخاطب الخادم وهي نمث - وكان الأصل: هُوَ لَه (الرجل ٢)

• ونستعمل صيغاً وكلمات مستحدثة، ومنها: الأكواس - جمع: كأس (الزجل: ٢)،
وديك، اسماً للإشارة (الزجل: ١) وجئ (الرجل: ٢) وإدنه - في يديه (الزجل: ٦)
ويُبدأنو - تصغير يد (الزجل: ١)

• ونستعمل مختصرات لبعض الأدوات والكلمات، مثل: نش - في - ليس (الموشح
١) و- نش في أي شيء (الموشح: ١، ٣، ٤) و- خذ - في - أحد (الموشح: ٢)
• ونُحَلِّ دا الإشارة محل أي التي يتوصل بها لنداء ما فيه أل، محل: يا ذا العلام - في
يا أيها العلام (الموشح ٣)

ومن ظواهر الشعرية الأخرى المستنبطة من أرجال أندلسية لم تذكرها، والتي أسار
إليها الدكتور الأهواني في كتابه (الزجل في الأندلس^(١٤١)).

ن (يا) تستعمل لغير النداء، فتكون ظرفاً للدلالة على الحال مثل: يا أنا تائب، أي:
أن تائب فعلاً وأن الحرف (قد) يدخل عندهم على الأسماء وعلى حروف الجر وأن
حرف الجر (هي) يكتفى أحياناً منه بحرف الفاء الذي يتصل بالمجرور.

ومن ظواهر النسخ التي احتفظت بها عامة الأندلس، نُطِقُ القاف كما هي دون
بدالها جيماً أو همزة، وحركة الفتح دون إمالة قبل الباء في مثل: عين، وقبل باء المشي
الذي نجعله على صورة واحدة - هي الباء والتون في جميع حالاته - كما احتفظت
بصفة (فعل) مبنياً للسجول.

وبُجِّلَ قول لقد أصاب الموشحات والأزجال اللغة في مقتل، ولم تكن جهود
علماء النحن كفاية لهذا الانحراف المدمر، الذي لم يقتصر خطره على الأندلس وحده،
بل شَرَّقَ وغرَّبَ، إذ تشدد الناس في بلاد العراق أزجال ابن فرمان وغيره، كما انتقل
في التوسيع إلى بلاد المغرب على لسان رجل من أهل الأندلس مرل بناس، يعرف
بـ بن عُمر، فسبح المغريون على طرازه فناً خاصاً بهم سُوِّهُ (عروض البلد) وسيأتي
بيانه.

(جاء السجاح والإخفاق:

أما من الناحية العلمية فلأن نقول: إن هذه الجهود قد نحسب في إثارة بعض

الأمور اللغوية، ونداولها بين أحكام العلماء، مخطئة وتصويتاً، وأما من الناحية العميقة فليس لك إلا أن تقول: إن هذه الجهود قد أخفقت في إلزام الناس استعمال الأساليب والألفاظ العربية المصححة، سواء منها ما انتقله الزبيدي المتشدد وما انتقله المحمدي الذي لم يخطئ العامة إلا حيث لم يعم دليل من استعمال عربي، وقد قدمنا من قبل دليل الكافي على الفشل المريع الذي أصاب العربية من ظهور العامية في بعض أجراء الموسع، ومن ظهور من الرجل بكل انحرافات اللغوية، ونضيف هنا أن اللحن لم يجر على السنة العامة ومن على ساكتهم فقط، بل امتد خطره إلى أصحاب العربية أنفسهم، وهم المشتغلون بها دراسة وتعليماً، وذلك يدل على أنهم قد أخفقوا في تطويع ألسنتهم وإجرائهم على وفق الأساليب العربية المأثورة، لافي التعامل مع العامة فقط، بل في محاسن العلم والتأديب، فقد ذكروا أن الشيع أبا على النفلوين - على شهرته في علم النحو وماله من انتصايف التي عربت وشرقت - كان لعظه في منتهى الركابة واللحن؛ حتى لو أن شخصاً من العرب سمع كلامه وهو يقرئ درسه لصحك بلء فيه من شدة التعريف الذي في لسانه^(١٤٢).

واستمر الانحراف اللغوي في تزايد مستمر، حتى قصى على العربية السليمة قصة مهزلة، بل كان من المؤسف حقاً أن يقصى على العربية مطلقاً وتزول عن بلاد الأندلس بزوال الدولة العربية في أواخر القرن التاسع الهجري، ولقد كانت هناك عوامل في ذلك هذه الجهود ومن حارجها أدت إلى إضعافها ثم إخمادها، وأهم هذه العوامل:

١ - أن الذين قاموا بها كانوا قلة، ولم تكن هناك هيئة أو مجمع علمي يجمعهم، ويوحد آرائهم، وينظم جهودهم.

٢ - وأهم - على أية حال - لم تنعك كلتهم في أمر التخطئة والتصويب واختيار اللغة المنلى التي تلزم بها العامة، فما يلحظه الزبيدي يصوبه اللخمي؛ لوروده في لهجة أو في حديث أو بيت من الشعر، وهذا من شأنه أن يشجع على المهادي في الأخطاء، مادام المخطئ يجد من علماء التنقية من يبحث له عن لهجة مهجورة أو استعمال نادر.

٣ - وأن اثنين فقط من علماء النقيه مُمخلفي النعمة في الصواب والمخطئة لم يكن موضعها أن يقرؤا أساليب العامة والخاصة في ذلك الإقليم الواسع، الذي يضم في داخله

(١٤٢) اللغة العربية في مناصبها وحاصرها - مستعملها - جورج الكهورى (بروب) ٧٥

وحدات مبادئة لكل منها حياة مستقلة من الناحية الجغرافية والمناخية، فهناك وحدة على ساحل بحر الروم، وأخرى على ساحل المحيط، وثالثة تتوسطها، حتى لا يجرى القول بأنها كانت أندلسات متعددة مختلفاً بعضها عن بعض في كل شيء.

٤ - وأن فئة العدد مع اتساع الإقليم قد تصيب شيئاً من نجاح، لو كانت طباع الناس وألسنتهم وأحوالهم الاجتماعية واحدة أو متعارفة، أما وقد ضمت الأندلس طوائف شتى من السكان من غير العرب، حتى العرب أنفسهم الذين وفدوا إليها، كاسوا من هائل مختلفة الطبع واللسان، فقد كان من المتعسر أو المتعذر أن تنمر فيهم جهود النسخة ولو مع افتراض كثرة من قام بها.

٥ - وبأني الضعف اللغوي لدى أهم طائفة في المجتمع من حيث التربية والتعليم، وهي طائفة المعلمين الذين يؤكل إليهم تربية الصغار، وتأديبهم وتلقينهم مبادئ اللغة، فقد كان كثير من هؤلاء لا يحسون شيئاً مما هم بسبيل تعليمه، وكل ما كان عندهم يحفظ بعض الألفاظ اللغوية، والقواعد النحوية، دون تطبيق لما يعلمون في أدائهم اللغوي، وبصور لنا أبو عامر بن شهيد المستوى الناقص الضحل وسوء الفهم والاستنباط الذي كان يتمتع به بعض معلمي قرطبة في زمانه، فيقول: «وقوم من المعلمين يقرطبتنا بمن أتى على أجزاء من النحو، وحفظ كلمات من اللغة، يحسون على أكباد غليظة، وقلوب كقلوب لبحرن، ويرجعون إلى فطري خجلة، وأدهان صديئة، سقطت إليهم كتب في الهديع واستقد، فبهتوا منها ما يفهمه القرد الباني من الرفص والإيقاع»^(١٤٣).

٦ - وكذلك اهتمام علماء اللغة بأمر لا صلة لها بالاستعمال اللغوي، كالتفديرات والتأويلات والتعليلات والتفريعات، إلى غير ذلك مما هو شكل جدلي لا غناء فيه أو في لكثير منه، وبدا هذا الاهتمام واضحاً منذ أوائل القرن الرابع الهجري، حين رحل محمد بن يحيى الحياتي إلى مصر، وتلمذ على نحوها النابه أبي جعفر النحاس وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، ثم عاد إلى قرطبة يفرغ له، ويشرحه لطلابه مستمباً عما كان عنده من دراية بالفلسفة والمطلق والكلام، وفيه يقول الريدي: «لم يكن عند مؤدبي العربيه ولا عند عمرهم ممن عُني بالنحو كبير علم، حتى ورد محمد بن يحيى عليهم، وذلك أن مؤدبين إما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتعرّب

(١٤٣) الدهيرة لابن يسلم، القسم الأول (المجلد الأول ٢٠٥).

المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وعوامضها والاعتلال لمسانيتها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام، ولا تصريف ولا أبيقة، ولا يجيبون في شيء منها، حتى هج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء العمل بوجوهه، واستيفائه على حدوده^(١٤٤).

وبقول النقطي: «لما ورد محمد بن يحيى (على قرطبه) أخذ في التدقيق والاستبصار، والاعتراض والحوار، وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا مأسه من ذلك»^(١٤٥)، وهؤلاء المعلمون الذين استفادوا منه واعتمدوا عليه قد دهبوا بالعربية في مهارات لغوية، وقارين غير عملية، وأنظمة اقترابية لم يسبق بها عربي، وبالعوا في كل ذلك، حتى لقد كان الأعلام الشنترقي - من علماء القرن الخامس - لا يكتفى في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم، بل كان يبحث عن علة ثانية، كان مولعاً بذلك، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظهر بطائش^(١٤٦).

وذلك كله يندد جهل هؤلاء العلماء في غير طائل، وصحح مسائل النحو بأمور لا تجدي في ضبط الألسنة وبيع اللحن، وهو ما دفع ابن مضاء - من علماء القرن السادس - أن يصع كتابه (الرد على النحاة) وقد هاجم فيه دراسة النحو على هذا الأساس، ودعا إلى تفسير أموره وتخليصها من هذا العنق، حتى لا يكون فيه عسر على المتعلمين وحق تؤدي الثمرة المرجوة من دراسته.

٧ - وأخيراً تأتي الاضطرابات والفتن التي دبت بين العرب الفاتحين من ناحية، وبين أهل البلاد من ناحية أخرى، فبين العرب كانت العصبية العربية أشد ما تكون، دب النزاع والخلاف بينهم فتحلت أقدامهم ببلاد الأسيان، ودارت رحى الحرب بين البسيين والمصريين وشاهسوا في الملك، حتى أدى ذلك إلى انقسام الإمارة عليهم، ورد منها بين الجنديين، لكل دولة سنة، وعمل حكام بني أمية على تأييد ملكهم، واستعانو ببعض القبائل على بعضها الآخر، واستمالوا اليمنيين الذين نصرهم في موقعة مرج راهط، وقد دامت هذه الفتن طوال وجود الدولة الإسلامية في الأندلس، حتى لم يكن لفرل بأنه لم يخل بقعة من يهاج الأندلس في أثناء الحكم العربي من دم مسفوح، واستمرت الفتن في إضعاف العرب والعربية حتى كان القرن الخامس الهجري، مراد

(١٤٤) طبقات الزيدى ٣٣٥.

(١٤٦) الرد على النحاة لابن مضاء ١٦٠.

(١٤٥) إنباء الرواة ٢٢٩/٣.

الضعف والاختلال، وانقسمت تلك الدولة الكبيرة إلى دويلاتٍ صغيرةٍ فيما سُمِّيَ بعهد ملوك الطوائف. ففي كل مدينة دولة تُنسبُ إلى كبيرها، فدولة للمعتمد بن عباد بإسبيلية، وأخرى لابن الأفطس ببطليوس، وثالثة لدى النون بطلليطلة، ورابعة لابن هود بسرقسطه، وكذا أن طمع فيها أعداؤها، فدفع ملوكها إلى الاستغاثة بدولة المرابطين في المغرب، وبدخول البربر إليها أصبحت الأندلس ولاية إفريقية، وملك يوسف بن تاشفين تلك الديار، وأصبح هو وابنه من أكابر الملوك، واستمر الحال كذلك في براع واضطراب حتى سقطت الدولة العربية واستسلمت.

هذه عن التراجع بين العرب أنفسهم، أما ما كان بينهم وبين أهل البلاد فلم يكن أقل شأنًا من سابقه، إذ كان أصحاب البلاد الأصليون لا يشعرون في قرارة نفوسهم باطمئنان كامل تجاه المحاكم العرب، مع ما أبداه هؤلاء من عدالة، وحسن معاملة، بل كانوا يُحسِنون بفرقة المحاكم عنهم دينًا ولسانًا، فكانوا يتعمنون الفرص للقيام بالثورات، ولم يكف يخلو يوم من الأيام التي خفقت فيها راية الإسلام هناك من حرب أو شجار بين المسلمين والمسيحيين واليهود، كما كانوا يتصيدون الأخطاء للولاة في الأقاليم وينشقون عليهم، ويصور ذلك كله كلام للمقرئ في (فتح الطيب) حيث قال: «الأغلب عند الأندلسيين إقامة الحدود وإنكار التهاون بتعطيلها، وقيام العامة في ذلك، وإنكاره إن تهاون فيه أصحاب السلطان، وقد يلج السلطان في ذلك ولا يكره فيدخلون عليه قصره المشيد ولا يعمشون بخيله ورجله حتى يخرجوه من بلدهم، وهذا كثير في أخبارهم، وأما الرجم بالحجر للقضاة والولاة للأعمال إذا لم يعدلوا فكل يوم^(١٤٧)».



(١٤٧) فتح الطيب ١/٢٠٣ (يولاق).

الفصل الثالث

في صقلية

أولاً

في لغة الصقليين

يرجع الاتصال العربي بجزيرة صقلية إلى القرن الأول الهجري، إذ أغار العرب^(١) عليها وعلى كثير من جزر البحر الأبيض المتوسط بضع مرات، وفي النصف الأول من القرن الثاني الهجري نزل بالجزيرة حبيب بن أبي عبيدة - حميد عتبة بن نافع - مصطحباً ابنه عبد الرحمن وعددًا من جنوده معتزماً أن يفتحها، غير أن قيام ميسرة السقاء بثورة في إفريقية لم يمكنه من ذلك فاضطر إلى العودة للقضاء على الثورة، واستمرت محاولات الغزو ستة بعد أخرى، وكان منها تلك المحاولة التي قام بها أسد بن الفرات قائد الجيش العربي لحامل المأمون على تونس وريادة الله بن الأغلب، وقد أفلح بأسطوله من مدينة سوسة في سنة ٢١٢ هـ وتمكن من السيطرة على بعض الحصون ومن بينها حصن مازر، ثم كانت محاولة إبراهيم بن الأغلب الذي تمكن من الاستيلاء على معظم صقلية سنة ٢٨٩ هـ.

ومنذ ذلك الحين - القرن الثالث الهجري - تم للعرب فتح الجزيرة ثم مكثوا بها رهاء ثلاثة قرون، حتى ضعفت سطوتهم، فأغار عليهم النورمان وقضوا على سلطانهم السياسي، الذي تبعه - بعد حين - القضاء على الثقافة العربية.

اهتم العرب منذ مولم بصقلية بأمرين اثنين هما: نشر الدين الإسلامي وتعليم اللغة العربية لأهل هذه البلاد، وقد أشار ابن خوقل الذي عاش أواسط القرن الرابع الهجري - إلى هذا الاهتمام عندما زار (بلرم) عاصمة صقلية، فوجد بها ما يزيد على مائتي مسجد، وهو عدد لم ير مثله في بلد من البلدان الكبار، ولا سمع به إلا فيها يتذكره أهل

(١) معصرة العرب - غوستاف لوبون ٢٢٤.

هرطقة، كما لاحظ كثرة عدد المعلمين، حتى كان منهم في بلرم وحدها عدد لا يقل عن ثلاثمائة معلم، ووقف على مبلغ مئتين ألف درهم، مع ما لحسه ابن حوقل نفسه في هذه الطائفة من الضعف العقلي واللعوى، فهم يعتصمون أنهم أعيانهم ولبيائهم، ومضاهيهم ومحضوهم، وأرباب فتاويهم وعُدوهم، وبهم عندهم علوم الحرام والحلال، وسُعد الأحكام، وسُعد الشهادات، وهم الأدباء والمخطباء^(٢١).

وتشجيعاً على نشر التعليم والاستكثار من عدد القائمين به، كانت الدولة العربية تُعفي المعلمين من الجهاد الذي استمرَّ منذ فُتحت صقلية، لما كان موقعها يسجع على عرودها، كما كانت تستقدم العلماء من مختلف الأقطار الإسلامية، ومن هؤلاء الذين وعدوا إليها، ودرسوا فيها وأعادوا^(٢٢) موسى بن أبيص المرادي القرطبي الذي تنلمذ في العراق، وأعاد من لقائه بابل قزوين ثم استوطن صقلية، وصاعد اللغوي الذي رحل من الأندلس لما صارت به الحال هناك، ومحمد بن البر التميمي شيخ ابن مكي الذي أسس مدرسة في (مازر) ثم انتقل إلى بلرم، كما بيع في العربية من أبناء صقلية عدد كثير منهم، جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع، وابنه علي، وطاهر بن محمد الرقباني، وعلي بن حبيب، وعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الصحام، وابن مكي الذي اهتم بتتقية لغة عصره، وغير هؤلاء كثير، ذكرهم المستشرق الإيطالي ميخائيل أماري في (المكتبة العربية الصقلية)^(٢٣).

ولم يكن هذا الاهتمام بالعربية وأبنائها كفيلاً بإبعاد خطر الانحراف عنها، إذ قوبل هذا الاهتمام بما هو أقوى منه، من المصاهرة والاحتلاط اليومي بين الفاتحين، الذين كان أكثرهم من البربر وأقلهم من العرب، وأهل الحريرة من الروم وغيرهم فور السنة شق، فكان للحن على السنة المخالطين جميعاً، ولم يلبث أن امتد خطره إلى كتاب الله، وسنة رسوله، حتى كان المنحرفون المتدينون يتعفنون عن رواية الحديث لئلا يفتروا في الخطأ، كما كان من المؤلف الذي لا يلتفت إلى خطره أحد من العامة أو الخاصة أن يجد خطيباً يلحن في خطبته، فلا يردعه أحد، أو يقوم من لسانه، ويذكر ابن حوقل أنه سمع أحد هؤلاء يلحن في خطبته فينصب ما لم يُسم فاعلم، ويرفع منصوباً يظنه مفعولاً به، فكلم في أمره أحد الأدباء ممن يدعى الدراية بجميع الأحوال، وذكر له مواطن الخطأ فقال له لأديب «كأنه واقف يا سيدي كما نقول، غير أنا نحن لا نأبه لئلا نأبه هذا»^(٢٤)، كما ذكر أنه

(٢١) المكتبة العربية الصقلية، ابتداء من ص ١٢٤

(٢٢) دائرة معارف الشعب (ابن حوقل)

(٢٣) دائرة معارف الشعب (ابن حوقل)

(٢٤) العرب في صقلية ١٠٨

شهد خطيباً في (بارم) يوم جمعة، وسمعه يحرم الأسماء مع الصلوة، ويحرم الأعمال من أوز
حطته إلى آخرها، ولم يكن في الناس من يعترض عليه، مع أنه خطبهم نحو حوّلين^(٦)

وبعد قراءة مائة عام من ابن حوقل - أي في النصف الثاني من القرن الخامس
الهجري - يصور لنا ابن مكي حال اللغة الصقلية في زمنه فيقول: «هنا اللحن وهم
الفساد على اللسان، ودُجِلَتْ لغة العرب فلم تزل كل يوم يهدم أركانها وتفتت حرسها
حتى استبيح هرجها وهجن صميمها، وغفب آثارها، وطُفِئت أنوارها، وتساوى الناس في
الخطأ واللحن إلا قليلاً^(٧)». وأصبح أمر الصواب والخطأ يخضع للانقاي والمصادفة بكثير
من الناس يحطئون، وهم يحسبون أنهم مصيبون، وكثير من العامة يصيبون وهم
لا يشعرون، وربما سخر المعطى من المصيب، وعنده أنه ظفر بأوفر نصيب، حتى هذا
القليل الذي استثناء ابن مكي لم يكن يجري لسانه بالصواب اللغوي إلا عند المباحثة
والمكانة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق، فأما عند المحاطبة والمحاورة فلا يستطيعون
مخالعة ما تداوله الجمهور، واستعمله الجُم الغدير، حتى لقد وقف على كتاب بخط رجل
من حاشية الناس وأفضلهم، فيه: «وأحب أن نشتهد لى في كذا وكذا - بالشين - يريد:
تجهّد، وكتب إليه آخر من أهل العلم رقعة فيها وقد عرمت على الإيتيان إليك - بزيادة
ياه^(٨)».

وإذا كان ظهور اللحن في صقلية - ثم انتشاره على السنة الخاصة - خطراً على
العربية، فقد كان أشدّ خطراً منه أن يُسَمَّع اللحن فلا يُفطن له، ولا يُأبّه إليه أحد، على
ما ذكر ابن حوقل فيما سبق، وابن مكي الذي ذكر أن الخطأ ربما سخر من المصيب،
وأن الناس إذا سمعوا الصواب أمكروه ومافروه، لطول ما ألفوا فقهه وركبوا ضده^(٩).

ومع هذا التيار اللحن الجارف على كل لسان بدت جهود تنقية لغوية في النصف الثاني
من القرن الخامس الهجري، انفرد بها الإمام أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقل،
الذي جمع كثيراً من أخطاء عصره وبلده مما سمعه من الناس على اختلاف طبقاتهم، ولم
ينبه المتقدمون على أكثره، وسجل هذه الأخطاء في كتاب سماه: (تنقيف اللسان وتلقيح
الجان)، والكتاب يعفنا على جوانب كثيرة من خصائص اللغة الصقلية وتعرض الآن
بعض هذه الجوانب.

(٨) تنقيف اللسان ٤٢

(٩) تنقيف اللسان ٤٢

(٦) أي حوقل ١٣٧/١

(٧) تنقيف اللسان ٤١

ثانيًا

من مظاهر الخطأ في لغة الصقليين*

الجموع

جمع الثلاثي^(١٠):

جمعوا الثلاثي الموازن لـ «فعل» - يفتح فسكون، أو يفتحين - مما هو معتل اللام غالبًا على (أفعل) في الصلة، فقالوا: أفرية - في جمع فرد، وأفية وأرجية وأهوية - في جمع: قفا ورخاوهوى - كما جمعوا «فعل» - يفتح فسكون - على (فعلان) - بالكسر - جمع كرة، فقالوا: جذيان - في جمع جذى - وعلى (فعالي) فقالوا: أنا في - في جمع أنف.

أما «لُعلة» - بالضم - فجمعوه مرة على (فائل) قالوا: رفعة ورقائع، وأخرى على (فعل) - بكسر ففتح - قالوا: قبة وقبب، وجبة وقبب، وربما كانوا ينطقون المفرد بالكسر - كما نطق بمن الآن - ثم أجروا الجمع على قياسه، أخطئوا في المفرد فأخطئوا في الجمع، وكثر هذا في المضعف، أما غير المضعف فجمعوه على (فعل) - بالكسر - فقالوا: لقمة ولقام.

وأما فعل - بكسر فسكون، ياتي الميم - فجمعوه على (فلة) - يفتحين - دون إعلاله، قالوا: قيلة جمع قيل، تأثرت عندهم حركة الحرف الأول في الجمع بالساق فتأبعتها - عكس الظاهرة عند الأندلسيين حيث حذفت حركة الباء - أما الصحيح فجمعوه على (فعل) - بالكسر - قالوا: بين وبين.

غير الثلاثي:

جمعوا (فعل) على (فواعل) فقالوا: كراع بضم الكاف - وكوارع، وربما حوّلوا

* «عبرنا بالخطأ» - وإن كان بعض الرواة هنا صحيحا - جرأ على رأى ابن مكي، وسيأتي توضيح ذلك في بيان القياس.

(١٠) انظر أمثلة الجموع في تنقيب اللسان ١٨٨ - ١٩٣

المفرد إلى كارع. ثم جمعوا، فصار كشاهد وشواهد وجمعوا (صعل) على أعمال، فصار
حيث وأحيات، وجمعوه أيضا على (فعل) فقالوا: ضعيف وضعف (٢٤٤)*.

التوهم.

توهموا الإفراد في بعض المجموع. ومن ذلك: طير وجبان وأرض بُور - ينصب
والزناد ومُضْران، والسرّ في هذا التوهم أنها جاءت على مثال المفرد، فَصُفَّ شعورهم
بدلالاتها المعصنة، حتى إهم كسروا الميم من مصران لتكون على مثال: سرحان

وكذلك بعض ما يدل على الجمع، توهموا له مفرداً، وإن لم يرد، قالوا: بُلّ ونُبّه كم
استعملوا الجمع دالاً على المنى فقالوا: أَتَوَأْمُ - في: تَوَأْمِنُ، كما استعملوه دالاً على
المفرد، فقالوا: أَعْنَانُ السماء، ويَقْدُرُ أبرام (١٠٥) وَأَنَاطَ قلبه (١٠٦)

جمع ما لا يجمع:

قالوا: خرجنا وُحُودنا - جمع وَحْدَه - وسافرنا في العواشر - يَتَوَرَّ: عشر ذى
الحجة.

صيغ غريبة للجمع، ومنها:

(فَعَال) - بالفتح - جمع فَعَلَة. فقالوا: أَرَأَحُ جمع أَرَحَة (١٠٣) كما قالوا: بيات
وبشيات وبعضات - في جمع: ماء وشاة وعصاة (٥٣، ٥٤).

التذكير والتأنيث

علامة التأنيث:

جعلوها التاء، وردوا غيرها إليها، فقالوا: الْمُتَبَيِّضَة - في الْمُتَبَيِّضُ - وهي لعبة
للصبيان (٧٨) وامرأة جَيَّمانَة - في جَمُوعِي (٩٧) ولُفْعَة - في الأُمَمِي (٩٩) وامرأة،
بأيسة - في نِصَاء (١٧٢) وَزِمْنَكَة الطائر - في زِمَكَي (١٧٣)

وترتب على ذلك أن سادت بينهم لهجة بنى أسد فقالوا: سكرانة، وكلالنة، وغضبانة،
وشجانة، وريانة (١٠٢).

ورعا ضعف عندهم دلالة الألف المعصورة على التأنيث. فأضاموا إليها التاء، كي

* الأرقام هنا وفيما بعده لمصحات كتاب تنقيح اللسان.

قالوا: نُحَاءُ - في نُحَى (١٠٣) ودُنْيَاءُ عريضة (١٠٤) وطِيرُ وأَتْنَاءُ (١٠٤) وهم لا يعطون ذلك إلا حال الإضافة أو النسب.

كما ألحقوا التاء بما يختص بال مؤنث، فقالوا: شارفة - للأنثى المستنة (١٠٣) وعما يسوى فيه السوءان عند إرادة التأنيث، فقالوا: عجوزة (١٠٢).
ما فيها محتمل الوجهين، فقد حدثت العامة موقفها باختيار أحدهما والاقتصار عليه، وقد عهد ابن مكى لذلك باب: ما يجوز تكثيره ونأنته وهم لا يعرفون غير أحدهما (١٨٠ - ١٨٢).

كما اضطرب أمرهم فدكروا بعض المؤنثات، إما بحذف التاء منه، فقالوا: فعنت لبارح كذا (١١١) وإما بإجراء الصفة المذكورة عليه، كقولهم: جُجَادَى الأول، والعشر الأول، والعشر الأوسط (٢٧٠) كما عكسوا بتأنيث بعض المذكرات عند الاستعمال، في مثل: قلب ورأس ووطن وجوف... إلخ (١٦٤ - ١٧٦).

النسب

ينسبون إلى (دنيا) على توهم أنها دُنْيَاءُ - داب هرة أصلية - فيقولون: دُنْيَائِي (١٨٥) وهم في هذا كعامية المراق زمن الحريري، وينسبون إلى محذوف اللام برد المحذوف مع زيادة ألف قبله، فيقولون: دِمَاوِي - في دم (١٨٥) ويحركون العين من فَعَلَ الساكنة عند النسب، فيقولون: يَدَرِي (١٨٥) وَيَحْرِي (١٨٦) وَلَحْيِي (١٨٦) وعنزة القَبِيئِي (١٨٧) بفتح العين في الجمع.

التصغير

يصفرون الثلاثي تصغير الرباعي الذي تالته حرف لين، فيقولون: مُهَيَّرٌ وَهَيَّلٌ - بتشديد الياء - في تصغير: مُهَرٌ وَهَلٌ (١٨٣) وهذه قاعدة مطردة عندهم، وهم في هذا كعامية العراق زمن البهتادي ولا يعودون إلى صحة التصغير فيه إلا عند تأنيثه، فيقولون: مُهَيَّرَةٌ، وَهَيَّلَةٌ. إلخ، أما الثلاثي الذي تالته ياء فيطلبون الياء وأوًا عند التصغير يقولون: حَوَيْطٌ وَشَوَيْخٌ وَشَوَى.. إلخ (١٨٤) وهم في هذا كعامية العراق والأندلس. أما الرباعي فيعصرون ماء التصغير فيه، فيقولون: كُبَيْرٌ وَصُفَيْرٌ (١٨٣) وأما الخماسي در اللين رابعًا فيعصرونه تصغير الرباعي، فيقولون: عُصْفِيرٌ وَمُسْمَرٌ - في: عُصْمُورٌ ومسمار (١٨٤) وفي المؤنث بغير علامة يلحقون التاء في المصغر مع ما زاد على ثلاثة نحو:

عُخِّيزَة - في: عجوز (١٨٤) ويمكن أن نقول: إن صيغة قُضِلَ - يكون الياء - مصدر الثلاثي قد هُجِرَتْ في استعمالهم مع المؤنث بالتاء.

المشتقات

اسم الفاعل والمفعول:

وصحوا اسم المفعول في محل اسم الفاعل كالعراقيين فقالوا طعام مُسْوَسٍ ومُسْوَدٍّ (٣٠) وعكسوا ذلك في قولهم: مُعْجِبٌ بِكَ (١٦٧) ورجل مُسَمَّنٌ (١٧٠) كما استعملوا اسم المفعول من الثلاثي على توهم أنه رباعي في مُهَابٍ وَمُعَابٍ (١٦٧) وَمُرَادٍ وَمُضَارٍ (١٦٨) وعكسوا ذلك في: مَرْدُوقَةٌ وَمَقْرُورَةٌ (١٦٧) وممسود ومصنوح (١٦٨) كذلك استعملوا اسم الفاعل من الثلاثي على توهم أنه رباعي، فقالوا: مُعْرَمٌ على كذا (١٦٧) ومُرْنِجٌ ومُخْبِرٌ (١٦٨) ومُورِسٌ (١٧١) وراد المُحْكِي في حكايته (١٦٩) وأثبتوا الياء في اسم الفاعل من الناقص غير الثلاثي مع تسديدها في قولهم: اللهم اجعلنا من المتسبين في قلوب المؤذنين (١٧٠).

والظواهر السابقة كلها واردة على لسان العراقيين والأندلسيين، وما احتص به الصقليون: الإتيان بصفة (فعل) من أفعل للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل (مفعول) قالوا: نَشَاءُ - من أنشأ (١٦٧) ومَقَى - من أفاق (١٦٨) وطَرَّازٌ - من أطرز (١٧٠) وربما قصدوا المبالغة غير أنها من غير الثلاثي غير مقبولة.

اسم الآلة:

صحوا الميم من بفعال فقالوا: مُنْتَاحٌ ومُصْبَاحٌ - بصم الميم - (١٢٤) وهم في هذا كالعراقيين في رسم البغدادي، كما ضموها من بفعل فقالوا: مُقْوَدُ الدابة (٢٢٠) كالأندلسيين.

الصفة المشبهة:

كثر عندهم تغليب وزن أَفْعَلٍ، فقالوا: رجل أَشْبَطُ (١٠٧، ٢٢١) وَأَخْنَدُ (١٠٧).

المصادر

مادل على جرفه جاء مصدره على فاعلة بالقسح - نحو: قبالة (١٢٨) وأهل الفلاحة (١٣٧) وخياطة وقصارة (٢٤٥).

وكسروا البناء من التفعال أمثا وقع من الكلام: كالنسيار، والتهيام والترحال (١٣٦).
كما أنهم قد يضعون اسم الهئة موضع اسم المرة في نحو: كذب كذبة واحدة (١٢٦).

الأفعال

نوهوا بعض الأفعال المتعدية لازمة، فعَدَّوها بالهمزة، نحو: أحرمتك وأوهبتك (١٥٢)
وما جاء على صورة المبني للمجهول يمحطونه مبنيا للمعلوم، نحو: عَنَيْتُ بِحَاحَتِكَ
(١٤٦) واسهَتر (١٤٩).
كما عكسوا في نحو: ضَمَّتْ أَدْنَاهُ (١٥٠) وَشَلَّتْ يَدَاهُ (١٥١) وَخَسِفَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
(١٥١) وَكَلِفْتُ بِكَذَا (١٥١)
أما المضعف الثلاثي اللارم فعاموا بمضارعه مصموم العين - وهو مكسورها -
فقالوا: بَضَّتْ عَيْنُهُ تَبَضُّ (١٤٦) وجاءوا بالمتعدي منه مكسور العين في بَرَّ وَالَّذِي يَبْرُهُ،
وَمَلَّهَ يَمْلَهُ (١٤٩).
وكذلك فكروا التضعيف بلا موجب له، قالوا: على الرِّجْ أن يَلْزِرَ على روجه نفقتها
(٢٦٩).
كما يتدعوا صيغة جديدة للعمل هي (افْعَالٌ) - بتخفيف اللام - قالوا: اظْلَامَ اللَّيْلُ؛
وَابْكَأَمَ الرَّجُلُ (١٥٤) في: اظْلَمَ وبكم، وربما حولوا العمل إلى: اظْلَمَ وَابْكَأَمَ - بتشديد
الميم فيها - ثم أبدلوا أول المتشددين ألفا، وله نظير عندهم في اخْشَاوْ وَاصْفَاوْ،
وَأَمْلَسَ - بالتخفيف - بدلًا من: اخْمَرْ وَاصْفَرْ وَأَمْلَسَ (٢٢١).

العدد

العدد من ثلاثة إلى تسعة، استعملته الخاصة بصورة واحدة مع النوعين - هي التذكير
دالها - كما استعملته مع جمع الكثرة - كالعراقيين ومن الحريري - فقالت: ثلاث شهور،
وخمس شهور (٢٤٤) أما العامة فكانت أقرب إلى الصواب من الخاصة؛ إذ إنها قالت:
خمسة أشهر وتسعة أشهر، ويبدو أن العامة كان لها نطق خاص في ذلك غير ما نعرف؛ إذ
لم يحصله ابن مكى صوابًا، وإنما جعله أقرب إلى الصواب (٢٤٥) أما العدد المركب (أحد
عشر) فقد انعقت العامة والخاصة على حذف الهمزة من أوله مع سكين العين، لكن العامة
كسرت الحاء، فقالت: جَدَّ عَشْرًا، والخاصة فتحتها، فقالت: خَدَّ عَشْرًا (٢٣٩).

الهمز

خَفَّتُوا أَحْيَانًا. فقالوا: تار - في: تَار (٤٩) وَجُوتَ - في: جُوتَ (٧٥) كما أبدلوا وَاوًا. في نحو: وَاكَلْتُ ووَاسَيْتُ... إلخ، أو يَاءً، في: مَلَيْتُ الإِنَاءَ، وَهَدَيْتُ من قَلَمِي، وَفَرَيْتُ الكتاب... إلخ (٧٦ - ٧٧) وقد أبدلونها إلى ما هو من مخرجها نحو فَعَم عِيه في فع (٧٤) أو إلى ما هو أبعد من مخرجها، نحو: مطايب الطعام في أطايبه: (٧٤) وجميع هذه الظواهر كانت للمعاقبين والأندلسيين.

أما ما اِخْتَصَّ به أهل صقلية فهو التخلص من الهمزة عند دخول أداة التعريف بعد طرح حركتها على اللام، قالوا: لَقَمَةٌ - في الْأَقْمَى (٩٩) وَلِكَاثٌ - في الْإِكَاث (٢٢٤) وهذه ظاهرة تشبه ما كان عند الأندلسيين زمن اللخمي، إذ قالوا: لَجْدَرٌ وَلَبَرٌ - في الْأَجْدَرِ وَالْأَبَارِ، وإن ذكر هذا أنه من إبدال الهمزة لاما، أما ابن مكى فقد ذكر أنه التخلص من الهمز عند التعريف.

تطور الدلالة

تطورت دلالة بعض الكلمات، فخصصت بعد تعميم، وقد عقد لذلك بابًا سباه: باب ما جاء لشبهتين أو لأشياء ففصروه على واحد (٢٠٨ - ٢١٤) كالصقر والرَّيْحَانِ وَأَرْجُوانٍ وَصَقْلَبِي.

أو عُمِّمت بعد تخصيص، وعقد له بابًا سباه: باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره (٢١٥ - ٢١٧) كاللبن والتاب والهوى وأمهات وفلان وفلانة

أو غُيِّرَتِ الدلالة أصلًا، وأكثر ما كان ذلك عند وجود صلة بين المعنيين، وعقد له بابًا سباه: باب ما وضموه غير موضعه (١٩٧ - ٢٠٧) كالْفَرْ لَلتَّيْسِ، وتقرىص العبيد أي بسطه باليد، والعرصة - بناء قائم كالسارية... إلخ.

الإمالة

قالوا: تَمِيض في: تَمَاضٍ، وَخَبَزِي - في: خَبَازِي، وقد كانوا كأهل غرناطة الذين

يعيون ألقاب المذ إلى إمالة رفيقه مكاد تكون بياء، وقد قال عنهم ابن الخطيب في (الإحاطة) «وألستهم فصيحاً يتخللها إعراب كثير، وتقلب عليهم الإمالة»^(١١)

الإبدال اللغوي

وأكثره ما كان بين الذال والدال - حتى لقد ذكر له زهاء خمسين كلمة - وما كان بين الظاء والباء، ويقول عنه ابن مكى «هذا رسم قد طمس، وأثر قد فرس من أحوال جميع الناس - حاصتهم وعامتهم - حتى لا يكاد ترى أحداً ينطق بضا، ولا يميزها من ظاء» (٩١).

الإشباع

أشبعوا حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة، فنشأ حرف مد - وهم كالأندلسيين في ذلك - قالوا: طيحال ولوبان وقاقول وساروف (١٠٥) وعربي قوح (١٠٧) وقالوا: غرغار وهرزاقى (١٠٥).

التشديد

شدوا الحرف الثانى مما حذف ثالثه، فقالوا: لثة ودم - بالتشديد - (١٦٠ - ١٦٢) كما شدوا الياء من (أنى) المفسرة والندائية (١٦٣) وكذلك الياء في المشتقات المختومة بالياء وانتاء نحو أرض ندية ومترخيه ومستوية ... إلخ - بتشديد الياء - (١٦٣) وكذلك في المصدر المختومة بها، نحو طباعية وكراهية. .. إلخ - بتشديد الياء (١٦٤)

الزيادة

رأوا لكاف في قولهم خرجت من عنده يوم كذا، فلما كان كالتد أنيته، ومنهم من يقول لكالتد، قال ابن مكى: وأقربهم إلى الصواب من يقول: من العد (١٠٨)

(١١) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٥/١

(٣)

مقياس التخطئة عند ابن مكي

إن حرص ابن مكي على أن تنتشر مآخذه اللغوية بين الناس جميعاً في صقلية، دفعه إلى أن يصنّ كتابه أرباباً مستطرفة، وتنفّاساً مستملحة حتى ينشط إلى قراءته العالم والجاهل، ويشترك في مطالعته الحالى والعاطل، وهو أمر لم يألوه في غير كتابه بمن ألف قبله في مجال التنقية اللغوية، ويقرر ذلك احتياله لاسم الكتاب، فهو لم يجعله لمن العامة أو أوهامها، وإنما جعله مواضعاً للمائة منه، تنقيفاً للسان، وتلقيحاً للجان.

ولم يفعل ابن مكي ما فعله بعض العلماء الذين اشتغلوا بالتنقية، من الإقبال على المؤلفات قبله والأخذ عنها، دون تمييز لما هو في عصره وبلده من غيره؛ إذ أهل لبدان مختلفون في أغاليطهم، وربما يصيب هؤلاء فيها بخلط فيه أولئك، وربما يصيب أولئك فيها بخلط فيه هؤلاء، وربما انفقروا في الغلط^(١٢)، وإذن فلم يكن من الصواب عنده أن يذكر لأهل صقلية أخطاء تخص بأهل المشرق أو بأهل الأندلس، إذ لا حاجة بهم إلى ذلك وإذا قرأه من لا يعرفه ولا يستعمله لم يستفح به كبير متعة، أو كان معرفة ما يستعمله ويغلط فيه أولى به، وأعود بالفائدة عليه، يقول: «فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من أفواههم مما لا يجوز في لسان العرب أو مما غيره أفصح منه، وهم لا يعرفون سواء^(١٣)».

وإذا كان ابن مكي نبه على بعض الأخطاء التي تقع من أهل المشرق، أو من أهل الأندلس، دون أن يجري منها شيء على اللسان الصقلي، فإنما نجد في كتابه كثيراً من الأخطاء التي اتفق فيها الصقليون وغيرهم، وقد أشار إلى ذلك في عبارته السابقة بقوله «وربما انفقوا في الغلط» ونسوق لذلك بعض الأمثلة:

• مما اتفق فيه الصقليون والمشرقيون:

مولهم: في رجل شُعاق (ابن السكيت ٣٦٨ وابن مكي ٧٨) وطر وأنشأه (ابن

(١٢) تنبيه اللسان ٤٢

(١٣) السابق ٤٤ - ٤٥

السكيت ٢٩٧ وابن مكى ١٠٤) وَيُوشِكُ أن يكون كذا (ابن السكيت ٣٠٧ وابن مكى ١٤٨) والحمد لله الذى كان كذا وكذا (ابن السكيت ٣٠٥ وابن مكى ١٦٤) وَمَعَصَ وجَلَمَ وَرَوَّجَ (ابن قتيبة ٣٢٤ وابن مكى ٢٠٤).

• وما اتفق فيه الصقليون والأندلسيون:

قَرَمَاءَ - ق: مَرَمَاءَ وَرَدَاءَ - ق: وَرَدَه (المؤنث الورد من الخيل) حُلْبًا - ق: حُلْبَة (ابن مكى ٢٧٨ والزبيدي ٢٨٦، ٣٠٠، ٢٦٧) مِينَةً - ق: مِينَاءَ (ابن مكى ٢٧٩ والزبيدي ١٨) سَوْدَات - جمع سوداء (ابن مكى ١٩٧ والزبيدي ٢٧٧) مُوسٍ - ق: مُوسَى المديد (ابن مكى ١١٠ والزبيدي ٧٨) دَوَامَةٌ - بالضم - ق: دَوَامَةٌ - بالفتح - (ابن مكى ١٣٠ والزبيدي ٢٧٢) دِهَانَةٌ وَصُتْبَانَةٌ (ابن مكى ١٩٤ والزبيدي ١٩، ٣١) أَبْيَعَ الثوب وَأَقِيمَ على الرجل (ابن مكى ١٥٢ - ١٥٤ والزبيدي ٢٠٤).

وقبل أن نعرض لمقاييس النسخة عند ابن مكى نشير إلى أنه يمتاز بما يأتي:

١ - أنه اهتم بالترقة بين الأخطاء التي تصدر عن الخاصة، والتي تصدر عن العامة، وقد عقد لذلك باب: (ما خالفت العامة فيه الخاصة، وجميعهم على غلط^(١٤)) فالعامة تقول: اسْفَرْجَل - بهزة وصل - والخاصة تقول: سَفَرْجَل - بضم الجيم - والعامة تقول للسكر: طَهَّرَ والخاصة: طَهَّرَدَ، والصواب: طَهَّرَزَنَ، أو طَهَّرَزَلَ، وتقول العامة: حَنَقَ الباب - بالكسر مع سكون اللام - والخاصة بفتح الحاء واللام، وتقول العامة: مَشُومَ وتجمعها على: مَشُومِينَ، أما الخاصة فتقول: مَشُومَ، وتجمعها على: مَشَائِيمَ، والصواب: مَشُومَ وَمَشَائِيمَ.

٢ - وأنه لم يكن متعصفاً مع العامة، فيخطئهم وإن أصابوا، بل إنه ليرى أن العامة هي استعمالها قد تكون جارية على أفصح اللغتين، أو يكون لاستعمالها وجه جائز، وإنكار لجائر غلط، وربما وصل الأمر إلى حد أن تكون العامة على الصواب، والخاصة على الخطأ.

فما جرت فيه العامة على الأفصح: فتح السين والتين من: السَّم والشَّهَد وكسر الميم مع تشديد هاء قى: جَمَصَ، إذ لم يرد بفتح الميم عن أحد من أهل اللغة، إلا عن

(١٤) تنبيه اللسان (٢٢٨ - ٢٤٠)

ابن الأعرابي وجده، فإنه حكاه ولم يعرفها^(١٥).

ومما كان له وجه حائز ولا يُخطأ فيه العامة، قولهم: مَيْدَة - فَي: المائدة، فهو معروف مسموع، حكاه أبو عمر الجرمي وابن الأنباري، بل زعم الليث أن بعض العرب يكسر في الحلقى وغيره، وكذلك فتح عين الثلاثي مما وسطه حرف حلق ومما أخطأت فيه الخاصة دون العامة، هو لم في جمع الصغير: فراء - يبيع الماء - والعامة تصمها، وإن كانت تقصر على طبعها، وكذلك: ضَعَاء - جمع: صميف تفتح الخاصة الضاد مع المد وتقصر العامة فتقول: ضَعْفَى - على (فَعْلَى) فيكون أسبه، لأن فَعْلَى أصل في جمع فعل إذا كان بمعنى مفعول - كجريح وجرحى - فهي أقرب إلى الصواب^(١٦)

٣ - ويمتاز ابن مكي كذلك بأنه اهتم بتمييز الأخطاء لدى طوائف الخاصة، بعضها عن بعض، وهو أمر لم يعرفه لأحد قبله، هناك أخطاء لقراء القرآن (٢٤٧ - ٢٥٠) تتعلق بإظهار التنوين وإحقاقه، وتشديد بعض الحروف، والوقف، والحذف، إلى غير ذلك، مما يعرف باللحن الحقيقى الذى يُخلّ إخلالاً يختص بمعرفة علماء القراءة وأئمة الأداء، الذين تلقوه من أفساء العلماء، وضبطوه من ألفاظ أهل الأداء^(١٧)، والذى لا يدخل في مجال اللحن اللغوى بالمعنى الذى نبحثه.

وهناك أخطاء لأهل الحديث (٢٥١ - ٢٦٠) كالصحيف، وتسكين المتحرك، وتحريك الساكن، وتخفيف الممزة، والمد، والقصر، والخطأ في ضبط أسماء الكتب والمحدثين، والرواة، وهناك أخطاء لأهل الوثائق (٢٦٨ - ٢٧٠) كالخلط في بعض المصطلحات الفقهية، وفي ألفاظ ولادة في كتب الفقه وكلام الفقهاء.

وهناك أخطاء لأهل الوثائق (٢٦٨ - ٢٧٠) وهم كتاب العقود ووثائق الزواج والبيع والإجارة، وغيرها من العقود التى تسجل المعاملات بين الناس.

وهناك أخطاء لأهل الطب (٢٧١ - ٢٧٣) تضم طائفة من المصطلحات في أسماء

(١٥) انظر أشعة أخرى في باب: ما جاء فيه لسان اشتمل اللمة انصحبها ٢٤١.

(١٦) انظر أشعة أخرى في باب: ما تنكره العامة على اللمة وليس بمكر (٢٢٧ - ٢٣٧).

(١٧) انظر أشعة أخرى في باب: ما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ (٢٤٢ - ٢٤٦).

(١٨) كتاب اصطلاحات الفنون ١٣٠٨.

المعاقير والأمراض ومنها تسمية الطبيب (المتطبيب).

وهناك أخطاء لأهل السماع (٢٧٤ - ٢٨١) ويثني بهم أهل الغناء، وهي أخطاء تتعلق
بعبير بعض كلمات الأبيات التي يثني بها، أو تفسير ضيغها، وقد ذكر أنهم كانوا يقولون:
النَّعَاق - ق: الإيقاع.

٤. ويمتاز ابن مكي كذلك بأنه وجد من أساتذته من يقرء على ما هم - تصويهاً
وخطئة - ذلك هو الإمام أبو بكر محمد بن علي بن الحسن بن البر السيمي، وقد
عرض عليه ابن مكي كتابه ليرى رأيه، فأنكر أقله، وارتضى أكثره، يقول: «فأثبت جميع
ما ارتضاه، وصحوت ما أنكره وأباه، لِأَزُولَ عن مواقف الاستهداف، وأبرح نفسي من
عهدة التغليب»^(١٩٩).

أما مقياس الصواب والخطأ عند ابن مكي فنوضحه فيما يلي،

(أ) الاستشهاد:

تضمن كتاب التقويم كثيراً من أشعار المحدثين الذين لا يخرج بهم كثير من العلماء،
ومنهم بشار بن برد والكميت وذو الرمة وأبو تمام وكشاجم والمنسي وابن المعتز، ولا يعني
ذلك أنه ممن يرى الاحتجاج بأشعارهم، خلافاً لما ارتأه باحث معاصر؛ إذ قال عن بعض
من سبق ذكرهم (بشار والمنسي وأبي تمام وابن المعتز وعبد الصمد بن المعتز): «وهو
يلخص هؤلاء بالثقة ويوسع دائرة استشاده بضمهم إلى الشعراء الذين يحتاج
بشعرهم»^(٢٠٠) ونوضح ما ذهبنا إليه ببيان المواطن التي سقت فيها أشعارهم:

أما بشار فقد جاء له بيتان: الأول لبيان أنهم يغيرون بعض كلماته (١٠٠) والثاني
لبيان أن العامة تخطئ في قولها: ما ألقاه إلا في القُرط - بضم مفتوح - والصواب القُرط -
بفتح فسكون - كما جاء في بيت بشار (١١٦).

وأما الكمي، فقد سبق بيته في باب: حروف تتغارب أعاظها وتختلف معانيها، للترفة
في المعنى بين الابتهاج والابتيار (٣١٨).

وأما ذو الرمة فقد جاء له بسبعة أبيات، واحد منها لبيان أنهم يصحفونه (٢٧٥) والستة
لباقيه لبيان المعاني (٥١ - ٥٦ - ٦٩ - ٣١٩ - ٣٢٤ - ٣٢٦).

(١٩٩) تنبيه اللسان ٤٧.

(٢٠٠) ابن الجوزي في صوره الدراسات اللغوية للجمعة ١٤٣.

وأما أبو تمام فقد ساق له ابن مكي ثلاثة أبيات. أحدها لبيان أنهم بحر قنوق شعره (١٢٦) والثاني لبيان التفرقة في المعنى (٢٣١) والثالث لبيان أنه قد غلط (٥٤)

وأما كشاجم فقد ساق له بيتاً واحداً في مقام استعمال معنى، لا استشهاد

والمنتهى جيء له بسبعة أبيات، ثلاثة منها لبيان أنهم يصحفونها (٦٦ - ١٤٤ - ١٦٤) واثنان لبيان المعنى (٥٤ - ٦٨) وواحد تعويده لدليل (٢٤٣) والآخر إصلاح خطأ وقع في قراءة ابن جني لبيت من شعره (٢٧٨).

وأما ابن المعتز فقد ورد له بيت واحد لتقوية دليل (٢٤٤).

وأما البحرى فقد ورد له بيتان (٢٧٧ - ٢٨٠) لبيان أنهم يصحفونها.

وأما عبد الصمد بن المعدل فلم نثر له على شعر في الكتاب.

ومن هذا المرض يتبين أن مساق هذه الأشعار كان، إما لبيان ما قد يقع فيها من تصحيف، أو لاستصلاح ما فيها من معنى، أو للتفرقة بين المعاني، وهذا يؤيد ما نذهب إليه من أن ابن مكي كان على غرار من سبقه في عدم الاستشهاد بالمحدثين في ألفاظ لغة وتراكيبها، وتقوى ذلك بما جاء في الكتاب من تغليظه لبعض هؤلاء المحدثين كأبي تمام الذي يوافق على تغليظه في قوله:

إخفى بنى بكر بن عبد ماضٍ بين الكتيب الفرْد والأَمْو (٥٤)

لأنه قال (مناء) بالهاء - وصوابها بالناء - وابن المَلَف الذي قال.

تدفع عنا الأدنى وتصرنا بالغيب من خُفْسٍ ومن جُرْدٍ (٦١)

قال: جُرْد - بالدال - وصوابها بالذال - فأما في شعر قديم وكلام فصيح فلم يسمع بالذال.

ومأني إلى موقفه من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فنراه يحتاج بها في مقام الرد على الخاصة التي أنكرت على العامة حذف الهمزة من (القرآن) وجعلته من ألفاظ النساء، ولا وجه للإلحاح، إذ قرأ به الأئمة، قال أبو بكر بن مجاهد: «كان أبو عمرو بن العلاء لا يهرق (القرآن) وكان يقرؤه كما روى عن ابن كثير^(٢١)» ويتضح لحوار (الخطأ) - بالمد - في الخطأ، بقراءة الحسن. ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطْئاً﴾^(٢٢) بالمد - كما يحتاج لكسر العامة الحاء من (الحج) بأنه قرئ في القرآن بالفتح والكسر^(٢٣). جاء في الجامع لأحكام القرآن: «قرأ جمهور الناس: الْحَجَّ - بفتح الحاء - وقرأ ابن أبي

(٢٢) تصحيف اللسان ٢٢٢

(٢١) تصحيف اللسان ٢٢٨، والرواية من اللسان (مراً).

يسعاق هي كل القرآن بكسرها^(٢٣)، وأخيراً يحتج لقول العامة هو (مركوس) من ركس - بغير ألف - بقراءة آتٍ أو قراءه عيد الله: ﴿وَاللهُ رَكْسُهُمْ﴾^(٢٤).

ولكننا مع هذا نجد لا يأخذ بقراءة من قرأ: ﴿مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ - بالغير المعجمة^(٢٥) وكأنه لا يأخذ بقراءة ورش: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللهُ﴾ - بالواو - إذ خطأ واحِدٌ فلا تأ وواكلته^(٢٦)، كذلك هو حين بخطئ: (أرجع) في - رجع، كأنه يرُدُّ القراء لمربية التي حكها أبو زيد عن الضييين، وهي: ﴿أَقْلًا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ - بضم الياء في: يرجع^(٢٧).

وهذا الاضطراب الذي رأيناه في الاحتجاج بالقراءات القرآنية يصارعه الاضطراب في الاحتجاج بالحديث الشريف: فهو يحتج به في باب ما جاء فيه لقنان استعمل العامة أفصحها، تقول العامة، السُّم والشهد - بفتح السين والسين - ونقولها الخاصة المنصحة بالضم، وفي الحديث عن النبي ﷺ «إذا وقع الذباب في الطعام - دروى في الشراب - فامقلوه؛ فإن في أحد جناحيه سماً وفي الآخر شفاء، وإنه يقدم السُّم ويؤخر الشفاء» - والرواية بفتح السين^(٢٨) - ولا يحتج به حين بخطئ قولهم رجل هُوب (٢٠١) للذي يهاب الناس؛ إذ قد ورد في حديث عبيد بن عمير: «الإيمان هُوب» أي يهاب أهله - فعول بمعنى مفعول - فالتاس يهابون أهل الإيمان، لأنهم يهابون الله ويهابونه^(٢٩)، وكذلك حين بخطئ قولهم: ما نال لك أن تفعل كذا (٢٢٢) وقد ورد في حديث أبي بكر: «قد نال لرجل» أي حان ودنا، وفي حديث الحس: «ما سال لهم أن يفقهوا» أي لم يقرب ولم يذن^(٣٠) وحكم باللعن على قولهم: اليوم قرأ (١٢٤) بضم القاف - على المصدرية - مع أنه جاء في حديث أم روع: «لا قر ولا قر» - القر: الجرد - أرادت أنه لا ذو حر ولا ذو بر^(٣١)، وهو قد جمل ما وقع في الموطأ من لفظ أبي إدريس الخولاني: «علما كان من الفد هجرت» وما وقع في البحاري من كلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه في حديث هجرته مع النبي ﷺ من قوله: «أسرنا ليلتنا من الفد حتى قام قائم الظهيرة» جعل - من لعد - أقرب إلى الصواب وليس صواباً، أما الصواب فهو: (علما كان عد - أو لعد^(٣٢)) وهو بهذا لا يرى في الحديث حجة لقوية.

(٢٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٨/١٢.

(٢٤) تنبيه اللسان ٢٢٥.

(٢٥) السابق ٧٤ والقراءة في المدخل لابن هشام ورقة ١٨.

(٢٦) تنبيه اللسان ٢٤١.

(٢٧) اللسان (رجع).

(٢٨) اللسان (هيب).

(٢٩) اللسان (يل).

(٣٠) اللسان (قر).

(٣١) تنبيه اللسان ١٠٨، ١٠٩.

(ب) اللغات:

صرح ابن مكي بأنه لا يأخذ باللغات الضعيفة كالشديد في دم وأب وأح، وكفتح اللام عند النسب إلى لغة وإنما يأخذ بالأفصح والأكثر. شأن كثير غيره من عبء التنقية ومن اللغات التي ردها: اللغة اليمنية في: كلوه - بدل: كلبه (٩٧) ولعه هديل وبني ضبة في: أرجعته بالآلف (اللسان رجع) ولغة من يقول: قرئت في: قرأت - وهي التي حكاه أبو زيد عن بعض العرب (٧٦) ولغة بني أسد في تأبث فعلا بالثناء، كسكرانة وعطشانة (١٠٢) ويجعل تخفيف الهزة لحاء، كما في: نار - محفف نار - مع أنها لغة أهل الحجاز (٤٩).

ولقد كاد يستقر في نفوسنا ما قرره ابن مكي من أنه يأخذ بالأفصح والأكثر، لولا ما وقعنا عليه من أمثلة ذلك الباب الذي عاب فيه الخاصة على غخطتهم للعامة في أمثلة لا يجوز أن يلحنوا فيها، فوجدنا اضطراباً واضحاً في مقياسه بالنسبة للأخذ باللغات، فقد تقدم رده اللغات الضعيفة والردية والمدمومة، لكنه في هذا الباب يأخذ بها، ومن ذلك أنه أجاز للعامة أن تقول: مَيْدَة - في: مائدة (٢٢٧) وعَيْشَة - في: عائشة (٢٣٢)، إذ الأول مسموعة حكاه أبو عمر الجرمي وابن الأنباري، والثانية لغة لبعض بني تميم، ويعترف ابن مكي بأنها ضعيفة. ومن ذلك اعتداده بغير الأفصح في كسر الدال من: لدجج (٢٢٨) وصور بكسر الصاد - جمع: صورة (٢٢٩) والطفل والكثرة - بالكسر فيها (٢٢٨ - ٢٣٠) ولحى - بالصم - جمع: لحية بالكسر (٢٣١) ويُسُّ ويُسُّم - بضم العين (٢٣٢) ونص الحاتم - بكسر الهمزة - (٢٣٦) وأخذت السفينة، وأشغلته عنك - بالهمز فيها - (٢٣٧ - ٢٤٧).

وتقدم أنه لا يأخذ بلغة أهل اليمن، ولكنه في هذا الباب يأخذ بها، لما أحاز أن يقال: أترج - هي: أترج (٢٣٣) والمعروف أن أهل اليمن يدلون أول المشددين نونا وتقدم أنه لا يأخذ بلغة هديل. ولكنه هنا يأخذ بها وبلغة ثقيف في إبدال الهاء من (حق) عينا، وهو ما يعرف بالفصحى، تقول: سرت عني دخلت المدينة (٢٣٠).

ومن اللغات التي اعتدتها أيضاً في مقام الرد على الخاص، لغة بني تميم في كسر الهمزة من فصيل - حلقى العين، وفي إبدال لام لعل نونا ولغة بعض بني عيم وأسد في فتح الهمزة من إيماء التخصيلية. وكذلك لغة بعض بني عيم وبني عامر الدين يلزمون جمع المذكر السالم البلاء ويحرون الإعراب على الهمزة بالتثوين وعدمه؛ ذلك لأنه لم يجعل من اللحن قوهم - سني أكثر من سننك - يائبات النون (٢٣٦) وذكر أمثلة من الشعر.

(ج) السماع والقياس:

و السماع هو المالب على معناس ابن مكى، وهو فى تقيد به قد يلغى ما يقضيه القياس فحياتاً. فقد أنكر القياس بالضم (١٢٤) مع أنه داء مصيب الدابة، ولباس لأدواء أن يأتى مصدرها على حال بالضم، ومثله ما أنكره من قولهم: بالدابة غنار - بالضم - (١٣٢) مع أنه داء كذلك.

كذلك هو يصحى بالقياس إذا عارض السماع، إذ رفض أن يصغر (صحنى) على صحنى - بالناء - (١٨٤) مع أنه القياس، واختار ما رآه أبو حاتم (صحنى) حتى لا يحتلط بتصغير ضحوة.

وفى سبيل السماع كذلك قد ينكر الاستعمال العامى، وإن أمكن له وجه من التأويل - لدى يعترف هو به فى بعض المواطن - فهو لم يرّ للعامية وجهاً فى استعمالها بعض الكلمات مذكورة مرة ومؤنثة أخرى مع صحة التأويل، إذ أنكر أن يؤث البيت (١٧٥) مع أنه يمكن على التأويل بالدار، وأنكر أن يؤث السكين (١٧٤) مع أنه يمكن على التأويل بالمدينة، واعترف ابن مكى بصحة مثل هذا التأويل فى باب، (ما يجوز تذكيره وتأنينه وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما - ١٨٠) وذكر فيه. الأصحى (١٨٠) وقال، «من ذكر ذهب إلى اليوم، ومن أنت ذهب إلى الذبيحة».

ومن الأمور اللغوية التى جعل سبيلها السماع وحده ما يأتى:

١ - لقلب المكاني: فعلى جمع صاع قالت العامة. أصع (١٨٩) وذلك عنده خطأ. صوبه ضوع، مع أن استعمال العامة مقلوب عنه. وقد حكى ابن سيده: أدر - فى جمع دار (السان دور) كما أنكر قولهم مفرط فلان - أى فرمط (١٩٦).

٢ - لوصف بالنصدر: إذ لحن قولهم: رجل عيى - بكسر الميم - (١٢٣) وجعل صوابه لفتح، ويوم قر - بضم القاف - (١٢٤) وصوابه الفتح، وهما مصدران فلا يوصف بهما إذ لم يرد.

٣ - الإبدال اللغوى، فقد أجاز للعامية أن تقول: قام ثم قعد - فى معنى: ثم قعد (٢٣٠) فأبدلوا بين العاء والناء، وهو وارد عن العرب غير مسكر، غير أنه توقف عند حده ولم يجز لقياس عليه، فلعن الإبدال فى: أفرم - أى أترم، لمن سقطت تينته (٨١) والإبدال واحد، وانظاهرة لها أسله كثيرة ولردة، منها الحثالة والحفالة وتلف رأسه وطلع، والنوم والقوم، والنائم والنام^(٣٧).

وأحار للعامية أن تقول. دهن زنج (٢٢٢) إذ قد روي: زنج وسنج وضح. ولكنه توقف عند ذلك فأنكر الإبدال نفسه في باب التبديل. ما قالوه بالراى وهو بالسس وما قالوه بالسس وهو بالصا (٨٥).

وكذلك نقول: إن ابن مكي بنى مقياسه في التخطئة والتصويب على السماع. لولا أن رأينا مخرج على مقياسه هذا، عندما انتصف للعامية من الخاصة فيما أنكرته عليها، فبرع إلى إجازه كلام العامية وإن لم يسمع عن العرب، بقيسه على ما سمع، ومن ذلك:

١ - أنه أجاز أن تكسر الفاء من فعل فيها عينه حرف حلق، نحو: شعير ورغيف... الخ. واستند إلى أن هذه لغة بنى قديم، مع أنها ليست أفصح اللغتين، بل يوسع ابن مكي من ظاهرة القياس هنا، فيحكى عن الليث قوله: «إن من العرب قومًا يقولونه في كل ما كان على فصيل - بالكسر - وإن لم يكن فيه حرف حلق، نحو: كثر وجليل وكريم» (٢٢٧).

٢ - وأنه أجاز في فعل - يفتح فسكون - أن تفتح عينه ما دامت حلقية، كاللحم والبحر والبغل والنحل والنخل وما أشبهه (٢٣٠) وهو بهذا أحد برأى الكوفيين، أما أهل البصرة فلا يفتحون إلا ما كان مسموحًا.

٣ - وأجاز كذلك في الأفعال الثلاثية على فعل - بكسر العين - أن تثبت كسر الفاء ما دامت حلقية، فيقال: تنهدت عليه بكدا، وليئت - بكسر الأول فيها (٢٢٧).

وقد يبدو من الأمور السابقة اتجاهه إلى الأخذ برأى الكوفيين، توسعة على العامية، لكن هذا يعارضه أمثلة أخرى بدا فيها بصري النزعة: كتلعيته فتح الفين من شغب (١١٤) لأنه مصدر مسموح سكون عينه فقط، مع أنه أجاز قبل الفتح في كل ما هو حلقى، وتلعيته أن تقلب آلياء من: عين وشيء وأوا عبد التصغير، والمعروف أن ذلك رأى للكوفيين.

وبعد: فلا ضير علينا إذ نقول: إن ابن مكي كان مضطرب المقياس في الاحتجاج بالفراءات القرآنية، وبالحديث الشريف، وفي الاعتماد باللغات المصرية، وفي السماع والقياس، ثم في الأخذ بالمذهب البصري أو الركون إلى المذهب الكوفي، ونحن نعرف أن أستاذه ابن البر التميمي قد اطلع على كتابه هذا، وأنكر عليه أشياء حذفها ابن مكي، ونعجب لعدم ملاحظه هذا الأستاذ وهو لموى كبير ذلك الاضطراب الذى وقع فيه تلميذه، ففتح قرة لابن هشام اللخمي، يستند منها ويرد عليه.

(٤)

جهود ابن مكي في الميزان

(أ) صحة الحكم أو خطؤه:

دارت المواد التي أحدها ابن مكي على أهل بلده بين أمور ثلاثة:

الأمر الأول:

ما أصاب في عدّه غلطاً، وكان أكثر ما جاء به إذ لم نجد لغويًا يرى صوابه، منشداً ذلك اللغوي مع العامة أو متساهلاً، ومضرب لذلك بعض الأمثلة.

في الجمع: أمهات كتب المنع واللمعة التي بين أيدينا لا تجبر أن تأتي فعلة - بفتحيتين - جمعاً ليفعل^(٣٣) - بكسر فسكون - حتى يجوز ما لحه ابن مكي من جمع ديك وهيل على: دَهَكَه وفَيْدَة - بفتحيتين - ولا تجبر هذه الكتب أيضاً أن تجمع فعلة - بضم فسكون - على فِعال - بكسر الفاء - حتى يجوز ما لحه من جمع لُقْمة على: لِقَام، ولم نجد من يميز أن يجمع فعيل على أفعال الذي هو مختص بجمع الثلاثي؛ حتى يجوز ما لحه من جمع غيبث على أخبات.

مَنَّة لتأبث: لا تجبر هذه الكتب^(٣٤) تحويل الألف المفصورة أو المدودة إلى التاء، حتى يجوز ما لحه ابن مكي من قولهم: لُقْمة - في: الأُصْبَى، وزَمَنكة الطائر - في: زِمَكِي الطائر، وامرأة ناهة - في: نَصَاء، ولم نجد من يميز الجمع بين علامتي تأبث؛ حتى يجوز قولهم: دُثْيَاة عريضة، وطير وأثاثه.

وفي اننسب^(٣٥) إلى معدوف اللام: لا تجبر الرد مع زيادة ألفه فلا يقال: دَمَاوِي - في:

(٣٣) انظر على سبيل المثال: هم الهوامع ١٧٧/٢، ١٧٨، ابن عيش ٥٤/٥، شرح الشافية ١٠٤، الصبان على الأشعري ١٣٢/٤.

(٣٤) انظر على سبيل المثال: هم الهوامع ١٦٩/٢، ابن عيش ٩٦/٥، الصبان ٩٤/٤ وما بعدها.

(٣٥) انظر على سبيل المثال: هم الهوامع ١٩٦/٢، ابن عيش ٣/٦، الصبان على الأشعري ١٩٣/٤، شرح الشافية ٨٢.

النسب إلى دم، ولا يحرك العين من فعل - بفتح الفاء - عند النسب، حتى يصح قولهم: يَمْرُى بفتح الدال في يَمْرٍ، وعثرة العَبَسِي بفتح الباء.

وفي التصغير^(٣٦) لا نجد من يصغر الثلاثي بصغير الرباعي، فيقول مُهَيَّرٌ وَيُعَيِّل - بسنديد الباء في مُهَرَّ وَيُعَلَّ، ولا نجد من يصيف الناء إلى المصغر في المؤنث الخالي من الراء على ثلاثة، حتى يصح قولهم: عُجَيْرَةٌ - في: عجوزة ولا نجد من يجبر فتح ياء التصغير في نحو: كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ.

وفي اسم الآلة^(٣٧) لم يجبروا ضم الميم من مفعال أو بمعمل، حتى يصح قولهم: مُفْذَحٌ وَمُضْبَاحٌ وَمُقْوَد الدابة - بضم الميم.

كذلك في المصادر^(٣٨) لا يسوع عند العلماء فتح العاء من فَعَالَةٍ الدابة على حرفة؛ حتى تصح تلك الظاهرة التي انفرد بها حاشية أهل صقلية، والتي أطردت عندهم، كقولهم: قَبَالَةٌ وَخِيَاطَةٌ وَقَصَارَةٌ - بفتح العاء في الجميع - وكذلك ما أطرد عندهم من كسر الناء من التفعال - أينما وقع في الكلام - كالتسيار والتهميم، لا نجد من يجبره، إلا فيما ورد من حرفين هما: تَلْقَاءٌ وَزِيَاةٌ - ومهم من يجعل تلقاء اسماً لا مصدرًا - وزاد بعضهم ثالثاً هو: تَلْقَالٌ، مصدر مثلث - بالتضعيف - وزاد ابن خالويه رابعاً - هو: تَلْقَانٌ^(٣٩).

وفي الأفعال: لم يرد عن العرب - ولم نجد من العلماء - من يميز تلك النصفة الجديدة التي ابتدعها الصقليون، وهي صيغة أفعال - يهجرة وصل مع تخفيف اللام - كقولهم: اُبْكَاةُ الرجل وَاظْلَامُ الليل، كذلك لم يجز أحد فك التضعيف بلا موجب؛ حتى يصح قول أهل الوثائق منهم: على الزوج أن يَتَبَرَّزَ على زوجته تفقنها.

وقُلْ مثل هذا في التغيرات الغريبة التي أتوا بها، كتعبير عامتهم: فلما كان كَالْعَبْدِ - أو لَكَالْعَبْدِ - أَيْتَهُ - في معنى: فلما كان غَدًا أو المَدُّ - وكتعبير أهل الوثائق لدى جمعوا فيه بين الميم واللام - على ما يقول ابن مكى^(٤٠) - وهو قولهم: أَقْرُثُ فَلَائَةً

(٣٦) انظر على سبيل المثال مع المراجع ١٨٥/٢، ابن جني ١١٥/٥، ١١٦، شرح الشافية ٥٧، الصبيح على الأعمش ١٥٥/٤.

(٣٧) انظر على سبيل المثال، مع المراجع ١٦٨/٢، ابن جني ١١١/٦، شرح الشافية ٤٦.

(٣٨) انظر على سبيل المثال مع المراجع ١٦٧/٢، شرح الشافية ٣٩.

(٣٩) ليس في كلام العرب ٥٩، وانظر شرح الشافية ٤٢.

(٤٠) تصحيح اللسان ٢٦٨.

امرأة كان - فلان المتوفى عنها. أما اليمى: فلان بهولهم: المتوفى عنها، يعلم أن البروجيه قد انقطعت بينها بالوفاة وأنها الآن ليست في عصمتها، وإنما كانت زوجة في حياته، فلا معنى لزيادته كان، وأما اللحن فلأنهم حالوا به (كان) بين المصاف والمصاف إليه، وإنما تدخل كان في مثل هذه المواضع في ضرورة الشعر لإقامه الوزن.

الأمر الثاني:

ما أخطأ في عده صواباً، فأنكر على الخاصة إنكارهم استعماله، وقد عثرنا على مادة واحدة لذلك، هي إجازته أن يقال: زَجَلْ رِدَائِي - يباءين - في النسب إلى: رداء، كما يقال: رداي - بالهمز - فالوجهان جائزان، والهمز أحسن (تتجهف اللسان ٢٣٣).

ونحن نعرف أن همزة (رداء) مبدلة من أصل، وما كان هذا شأنه فسد السبب يجوز فيه وجهان: الإبقاء على الهمز - وهو أولى - والقلب وأو، لا ياء - كما أجازته ابن مكى - ذلك أن همزة الممدود تعامل في النسب معاملةً في التثنية القياسية، والمبدلة من أصل يجوز فيها الوجهان السابقان عند التثنية، قالوا: وقد ورد كِسَائِيَان - بالياء - وهي تثنية شاذة فلا يقاس عليها النسب، فيقال: كِسَائِي^(٤١) - يباءين.

الأمر الثالث:

ما كان مثار خلاف بين العلماء تصويراً وتخطئة، وزَجَح ما حكم به ابن مكى، لكونه المشهور، أو لأفصح المختار، أو اللغة المالية، وهو كثير مما أتى به من مواد، ومن ذلك: أنه لحن أن يقال، نقي الغراب - بالمهمله - في: نقي - المعجمة، وقال ابن هشام اللخمي: «قد جاء في كلامهم نقي الغراب ونقي، فلا معنى لإنكاره على العامة، ولكن نقي - بالعين معجمة - أحسن، وكذا حكى صاحب العين^(٤٢)» وجاء في اللسان (نقي): «قال الأزهري نقي الغراب ونقي - بالعين والهمز جيماً - قال والنقاة من الأئمة يقولون: كلام العرب نقي الغراب - بالعين - ونقي الراعي بالشاء - بالعين المهملة - ولا يقال في الغراب نقي، قال: وهذا هو الصحيح».

ومنه ما لحه من هولهم. رجل فاطر - في: مُفَطَّر. فقد أحازه اللخمي، مستنداً إلى

(٤١) انظر الصبان على الأتصوى ١٨٨/٤، ومع الموامع ١٩٤/٢، وكتيب سيوي ٢٤٩/٣

(٤٢) المدخل إلى ترويم اللسان. ورقة ١٨.

رواية حكاه ابن سيده في المحكم، من أنه جاء: أنظر وفطر رباعياً وتلاتياً وأنظر
أصبح.

ومنه: ما أخذ من استعمالهم السُّكْن مؤنثاً وهو مذكر، فعند ابن الحاجب أن السكّن
تذكر وتؤنث^(٤٣)، وفي إصلاح المنطق: «وهو السكّن قال الشاعر
(فذلك يسكّن على الخلق حاذق)

قال الكسائي والعراء: وقد يؤنث^(٤٤) وفي اللسان (سكن): «والسكّن المؤنث، تذكر
وتؤنث». وفيه: «قال ابن الأعرابي: لم أسمع تأنث السكّن، وقال ثعلب: قد سمعته
العراء، قال الجوهري: والمالب عليه التذكير، قال ابن بري: قال أبو حاتم: لبيت
الذي فيه: (يسكّن النصاب)، هذا البيت لا تعرفه أصحابنا».

ومن ذلك مفهوم التسوية بين التذكير والتأنيث عند ابن الحاجب، وترجيح التذكير عند
ابن السكيت والكسائي والعراء، لقولهم (وقد يؤنث)، وتلحين التأنيث أصلاً عند
ابن الأعرابي، والظن في البيت المروي فيه التأنيث عند أبي حاتم وكأته عنده مذكر
نقط.

ومثل هذا حكمه على استعمال (السراويل) مذكراً - بالتخطئة، ففي القاموس
(سرول) «فارسية معربة وقد تذكر»، وفي اللسان (سرول): «والسراويل فارسي
معرب، يذكر ويؤنث، ولم يعرف الأصمعي فيها إلا التأنيث»، وعند ابن الحاجب أن
السراويل لا تستعمل إلا مؤنثة^(٤٥)، ومنه يتبين موافقة ابن مكى للأصمعي
وابن الحاجب.

كذلك ما أخذ من استعمال أصل في فعل، حين قالوا: أحرمك الشيء وأغضبي ففعلك،
وهي لغة ليست بالعالية أو بالفاشية - على ما جاء في اللسان (حرم - غبط).

وقد لمن الأصمعي أن يقال: معوج - كعكرم - بالتشديد، إلا لعود أو شيء مركب
فيه العاج، أما ما هو بمعنى الميل فلا يقال فيه إلا معوج من أعوج الحماسي
كأخمر - لكن ابن مكى أجاز الاستعمال الأول بمعنى الميل أيضاً، على أن يكون من:
عوج الشيء تعويجاً، ضد قومته، يقول ابن مكى: «وقد أجازته أكثر العلماء»^(٤٦).

(٤٣) أنظر معينه ابن الحاجب في الذكر والموس. (٤٥) معينه ابن الحاجب في الذكر والموس.

(٤٤) إصلاح المنطق ٣٥٩ (٤٦) تنقيح اللسان ٢٢٤

وَيُدَّ ذَايَهُ بِالشَّعْرِ، وَفِي رَأْيَا أَنْ ابْنَ مَكِّي ذُو رَأْيٍ رَاجِحٌ هُنَا، غَيْرَ أَنْ هُنَاكَ هَرَفًا بَيْنَ
الاسْتِعْمَالَيْنِ، فَالاسْتِعْمَالُ (مُتَوَجِّجٌ) مِنْ أَعْوَجَ، لَمَّا انْحَنَى مِنْ دَاتِهِ، وَالاسْتِعْمَالُ الْآخَرُ
(مُتَوَجِّجٌ) مِنْ غَوَجَ، لَمَّا كَانَ يَقْعَلُ فَاعِلًا، وَكَلَّا الاسْتِعْمَالَيْنِ يَفِيدُ الْمِيلَ.

وَمِمَّا لَحَنَهُ مِنْ إِيَّائِهِمْ بِعَائِدِ الْمَوْصُولِ اسْمًا ظَاهِرًا، فِي هَوْلِهِمْ: وَاقَّةٌ الَّتِي لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ جَاءَتْ لَهُ أَسْمُهُ قَلِيلَةً لَا تُسَوِّغُ إِبَاحَتَهُ لِلْعَامَةِ، فَقَبِلَ الصَّبَاحُ عِنْدَ قَوْلِ
بِئْسَ مَا لَكَ، (وَكُلُّهَا يَلْرَمُ بَعْدَهُ صِلَةً . . عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِيٍّ مُشْتَمِلَةٍ) جَاءَ: «وَهَذَا الضَّمِيرُ هُوَ
الْعَائِدُ عَلَى اسْمِ الْمَوْصُولِ، وَرَبَّمَا خَلَفَهُ اسْمُ ظَاهِرٍ، كَقَوْلِهِ: (سَعَادٌ إِلَى أَصْبَاكَ حُبٌّ سَعَادٌ)
وَقَوْلِهِ: (وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ) وَهُوَ شَادٌ فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ»^(٤٧) وَفِي الْمَجْمَعِ: «يَهْنَى
عَنِ الصَّمِيرِ الْعَائِدِ اسْمُ ظَاهِرٍ، حُكِيَ: أَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رُوِيَ عَنْ الْخَفَرِيِّ، أَيُّ عَنْهُ،
وَقَالَ: وَأَنْتَ الَّذِي . . قَالَ الْفَارِسِيُّ: وَمَنْ النَّاسُ مِنْ لَا يَجِيزُ هَذَا»^(٤٨) وَقَدْ وَصَفَ
ابْنُ هِشَامٍ ذَلِكَ فِي الْمَفْنِيِّ بِأَنَّهُ قَلِيلٌ بِأَنَّهُ الشَّعْرُ^(٤٩)

الأمر الرابع:

مَا كَانَ مِثَارَ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ - تَحْطِئَةٌ وَنَصُوبِيًّا - وَرَجَحَ مَا حَكَمَ بِهِ غَيْرُ ابْنِ مَكِّي،
وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ فِي بَابِ (مَا تَنَكَّرَ الْخَاصَّةُ عَلَى الْعَامَةِ وَلَيْسَ بِمَنْكَرٍ) أَجَارَ أَنْ يَجْمَعَ فَعْلَةٌ -
بِفَتْحٍ فَسَكُونٍ - جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا عَلَى فَعْلَاتٍ - بِسَكُونٍ الْعَيْنِ - كَثَرَاتٍ وَقَطْعَاتٍ
وَقَطْعَاتٍ، وَشَبَّ ذَلِكَ بِمَا هُوَ جَمْعُ فَعْلَةٍ، إِلَّا أَنَّ الْفَتْحَ أَعْرَفَ وَأَشْهَرَ، وَاسْتَشْهَدَ بِمَا أُنْشِدَ
الْفَرَاءَ: (مُتَسْتَرِيحِ النَّفْسِ مِنْ زُفْرَانِهَا).

وَنَحْنُ نَرَاهُ هَا يَأْخُذُ بِمَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ضَرْبُ شَرِيحَةٍ أَوْ شَاذًا، فَيَجْعَلُهُ بِأَيِّ نَفْسٍ عَلَيْهِ،
إِذْ قَدْ بَعْدَ ذِكْرِ الْأَمْثَلَةِ: «أَوْ شَبَّ ذَلِكَ بِمَا هُوَ جَمْعُ فَعْلَةٍ»^(٥٠)، وَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ
وَاخْتَارَهُ الْجُمْهُورُ هُوَ الْإِتْبَاعُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، بِمَا تَوَقَّعْتَ فِيهِ شُرُوطُ خَمْسَةٍ هِيَ سَلَامَةُ الْعَيْنِ
وَسَكُونُهَا وَالثَّلَاثِيَّةُ وَالْأَسْمِيَّةُ وَالتَّائِيَّةُ، يَقُولُ الْأَشْمُونِيُّ مُعَلِّقًا عَلَى كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ:

وَلِسَانُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيُّ اسْمًا أَبْلُ إِتْبَاعُ عَيْنٍ هَاءٌ بِمَا شُكِّلَ
إِنْ سَاكَنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا يَدَا تَحْتَتَانِ بِالسَّاءِ أَوْ مُجْسَدَا

«أَمَهُمْ كَلَامُهُ أَنْ نَحْنُ ذَعْدٌ وَجَعْلَةٌ لَا يَجُوزُ تَمَكُّبُهُ مُطْلَقًا، وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ فِي

(٤٧) عَفَى اللَّيْلُ ١٠٩/٢، ١٢٧

(٥٠) تَعْيِفُ اللَّيْلُ ٢٣٥

(٤٧) الصَّبَاحُ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ١٦٦/١

(٤٨) هَجَّ الْهَوَاجِ ٨٧/١

التسهيل معتل اللام كظلياب، وشبه الصفة - نحو: أهل وأهلان - فجوز فيها التسكين اختياراً^(٥١)

وفي الجمع: «إن كانت الفاء مفتوحة لا يبد من فتح العين في الجمع إلا في ثلاث معتل اللام نحو ظيه فيجوز: ظييات - بالسكون - في لغة حكاها ابن جني، والمشهور لفتح، وشبه الصفة كأهل وأهلان والفتح أكثر، والضرورة كقوله (وَحَمَلَتْ رُقَرَاتِ الصَّحَى) وهو من أسهل الضرورات^(٥٢)».

وبغوى ما نراه من أن مذهب ابن مكى غير راجح أنه هو نفسه قد حكم باللعن على كل هذا في موضع آخر من كتابه، حين أكر على الفقهاء أن يجمعوا: حررة على - حررات - بالإسكان - قال: «والصواب حررات بالإتباع^(٥٣)».

كذلك في الباب نفسه أجاز أن يقال: عَيْشَة - في: عائشة، وقد أنكر ابن السكيت جوارها في الإصلاح، غير أن ابن مكى استشهد على جوارها بيت أشده ابن دريد لرجل من بني تميم - يخاطب عمر بن عبد الله بن معمر، وهو:

بَيْدُ بِرْمَلَةٍ بَيْدُ الْجَوْرِبِ الْخَلْقِ وَعِشْ بِعَيْشَةِ عَيْشَا غَيْرِ ذِي رَنْقٍ
لكن الأرجح رأى ابن السكيت في الإنكار، وما استشهد به ابن مكى مخرف عن بيت ذكره الأغاني سالماً، وهو:

نَعَمْ بِعَيْشِ عَيْشَا غَيْرِ ذِي رَنْقٍ وَأَبْدُ بِرْمَلَةٍ بَيْدُ الْجَوْرِبِ الْخَلْقِ^(٥٤)
وعند ابن مكى أيضاً أن للعامية أن تستعمل - (الفم) مشدد الميم، لأنه جائز وارد، إذ أشد ابن السكيت (باليثنية خرجت من فمه)، غير أن الفراء^(٥٥) يقصر التشديد عن ضرورة الشعرية، أما ابن سبته فقد ذكر أن التشديد في هذا الرجز ليس بلفظ في هذه الكلمة، ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفاً، فلم نسمعهم قبالوا. أقسام ولا تَعَشَّتْ ولا رجل أَمَّ ولا شيئاً من هذا النحو، يدل اجتماعهم على تصرف الكلمة بالعام، والنواو والمهام، على أن التشديد في فم لا أصل له في نفس المثال إنما هو عارض لحق الكلمة، ذلك أنهم نقلوا الميم في الوقف، قال ابن جني: فهذا حكم تشديد الميم عندي، وهو أهمل من أن يجعل الكلمة من ذوات التضعيف، بمنزلة هم وحَمَّ، ويدل ذلك على ضعف

(٥١) الصبان على الأسعوى ١١٧/٤ (٥٢) تنقيح اللسان ٣٦٤

(٥٣) جمع للمواضع ٢٤/١ (٥٤) الأغاني للأصمعي ١٨٦/١١ (ط دار الكتب)

(٥٥) اللسان (هـ - هـ)، وانظر خزانة الأدب الشاهد ٢٣٦ - ح ٤٩٣/٤

ابن مكى هنا أنه هو نفسه لحن التشديد فيما مائل القم بما حذف لامه، نحو أب وأخ (١٦٦) فإن احتج بالسماع، فقد سمع فيما لحن أيضاً.

ويمكن أن نقول على وجه الإجمال إن ابن مكى قد ضعف رأيه عندما كان يتصدى للرد على الخاصة، فيتصيد للعامة اللغة الرديئة أو المدمومة أو الضعف من الآراء.

(ب) النجاح والإخفاق:

قد نالت مآخذ ابن مكى اللغوية على العامة والخاصة حفظها من الذبوع والاستنار، فشرّق الكتاب الذى ضمها وغرّب، وأقاد منه كثير من العلماء، نذكر منهم^(٥٦) ابن دحية (أبو علي عمر بن الحسن المتوفى سنة ٦٢٣ هـ) الذى نقل عنه في (المطرب) تصويبه لاسم قبيلة (بلمراطة) ويحيى البروى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ الذى نقل في كتابه (تهذيب الأسماء واللغات) ما ذكره ابن مكى من اللغات في اسم إبراهيم، وابن حلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ الذى نقل عنه ضبط اسم ابن المقفع - بكسر الفاء - لأن أباء كان يعمل لِقَاع ويبيعها، وأحمد بن عبد القادر بن مكتوم المتوفى سنة ٧٤٩ هـ الذى نقل عنه تصحيح لفظ (كاغظ) الذى تقوله العامة (كاغد) في فوائده على الإبدال لأبي الطيب اللغوى، وصلاح الدين الصفوى المتوفى سنة ٧٤٦ هـ الذى نقل عنه كثيراً وروى لاسمه بالحرف (ص) كما نقل عنه محمد بن عبد الله الزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ هـ في كتابه (إعلام الساجد بأحكام المساجد) تمييزاً منسباً - بالياء وفتح الميم - في مسجد، وأخيراً نقل عنه ابن العماد الحنبلى المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ في (سنن الذهب) ما قاله في لقب الشاعر كُشَاجَه حيث ذكر أن أحرفه جمعت من صناعته.

وكان انطى أن تكون هذه الشهرة التى نالها كتاب تقيف اللسان في الشرق والغرب مسبوبة بشهرة الكتاب والإفادة منه أول شيء في ربوع صقلية، فتبدل تصويباته على السنة أمثاتها، ومن هنا كان من حق هذه الجهود أن يُكتب لها النجاح.

لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، أو ربما حدث ولكن في مجال ضيق بين الأسانيد وانتلايد، فلم يكن لها إلا الإخفاق، حيث ظل اللحن يسمو وينشر ويبسط ظلّه على لمصحي، حتى إذا كان العصر النورمانى وأوشكت شمس العربية أن تحرب عن صلبه، برّحى عبصة العرب وضعف حكامها، امتد نفوذ اللحن إلى خاصة الخاصة وهم الشعراء،

(٥٦) جمع هذه النقول الدكتور عبد المرحوم مطر في كتابه لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

فقد ذكر العباد أنه وجد في شعر العاون الصقل - أحد شعراء ذلك العصر - لحنًا كثيرًا،
ورعا لو روى لنا شعر كثير من هذا العصر على حصصه، لكنا وجدنا للعاون هذا مشابهاً
بين الشعراء الآخرين^(٥٧).

وترجع أسباب هذا الإحطاف إلى مايلي:

١ - أن هذه الحركة لم تكن على مستوى الأخطاء من حيث عدد المهتمين بها، إدم
تشغل بال أحد من العلماء - اللغويين أو غيرهم - إلا ابن مكي، وربما شاركه عالم آخر
هو علي بن جعفر بن القطاع المتوفى سنة ٥١٥ هـ الذي نُسب إليه كتاب يسمى
(تصنيف اللسان) - على مايقول حاجي خليفة^(٥٨) أو (تبيين اللسان) - على ما صححه
إسحاق اليمعادي^(٥٩). ولم يصل إلينا هذا الكتاب، وقد سبق شيء من عدم المبالاة بما
يقع من أخطاء، كقول أحد الأدباء في صفة لابن حوقل - عندما انتقد لغة أحد
الخطباء. كأنه والله يأسى كما تقول، غير أنا لا نأبه بلثل هذا^(٦٠).

٢ - ثم كان الصراع بين ابن مكي وغيره من علماء اللغة، وقد كان هذا الصراع يبدأ
لغويًا، ثم يتطرق إلى أمور أخرى غير لغوية، كالمكابرة والممانعة والتغليب بغير الحق، وقد
لمسنا جانبًا من ذلك عند رد ابن مكي على الخاصة، في إنكارها على العامة أمورًا جائرة،
وعند تجهيله الخاصة في مواضع يصيب فيها العامة، إذ رأيت أنه يأخذ بالأراء الضعيفة
واللغات الرديئة والشاذة، وهو الذي أباح في انتقاد لغة العامة في الكتاب، ولمسنا جانبًا من
هذا الصراع أيضًا في مقدمة الكتاب، إذ عرّضه على أسناده ابن البر النعمي إشارًا
للسلامة، وعلى حد عبارته: «لأردل عن مواقف الاستهداف، وأريح نفسي من عهدة
التخليط، وأقطع لسان كل حاسد، وأهل غريب كل مكابر ومعايد^(٦١)» و «لأنه لم يخف على
أن صاحب التأليف في مثل هذا الزمان الفاسد لا يسم من حاسد يُمنى عليه أو جاهل
ينطاول بالترابة إليه^(٦٢)» ولا يخفى أن هذا الصراع قد خرج عن طابعه العلمي في كثير
من الأحيان، فبنت جهد العلماء في غير ما ينبغي أن يوجه إليه.

٣ - وأن المعلمين الذين وكل إليهم تعليم الصغار لم يكونوا على مستوى ما وكل
إليهم من مهمة تعليم اللغة العربية أو غيرها، حقًا لقد كانتوا كثرة في مدارس كثيرة، فقد

(٥٧) العرب في صفته ١٠٦.

(٦٠) حاتمة مطرب التميمي (ابن حوقل).

(٥٨) كشف الظنون ٣٤٤.

(٦١) تصيف اللسان ٤٧.

(٥٩) هدية العارفين، أسماء المؤلفين والتأليفين ٦١٥.

(٦٢) تصيف اللسان ٤٣.

نقدم أنه كان في يَلَزَمَ وحدها أكثر من ثلثائة معلم، ولكنهم كانوا - على حد ما جاء في الحديث الشريف - «غشاء كُفْتَاء السِّل» حتى لقد حمل عليهم ابن حوقل حملة شسعة. وادعى أنهم قد بلغوا القاية في النقص والجهل والخفة وقلة العقل، ولعل السر في ضعف هؤلاء المعلمين يكمن في النظام الذي وضعه الحكيم العربي من إعفاء هذه الفئة من الجهاد. نشجعها ونشجعو للتعليم، غير أنه قد يرتب على ذلك فيما بعد أن أقبل على هذه المهمة كل من لم يكن كفاً لها وراعياً فيها، مما يؤد الفرار من الحندية، فكان من السهل على من يخشى لقاء العدو أن يتخذ التعليم حرفة له، ولذلك رجع إلى التعليم بلثهم، وحسنه لديهم ^(٦٣) جهلهم.

٤ - وأن علماء اللغة بصقلية - فضلاً عما كانوا فيه من صراع - ساعدوا على تضييق الأخطاء بين العامة والخاصة باستعمالهم بأمور ليست من اللغة في شيء، وإن كانت تنتمي بسمة البحث اللغوي. فكانتهم أحسوا إحساساً خفياً بإحفاقهم أمام نهار اللحن فسأوا واجبههم الأول في تعليم اللغة، واتجهوا بالبحث اللغوي - والنحو بوجه خاص - وجهة الألفاظ والأحاجي، كالذي نجد في هذا البحث المصروف رضعاً خاصاً ليكون عُقْدَةً نحوية تُشغَلُ في حلها الأذهان، وتَحَارُّ في توجيهه غير المهرة من حُصَّاع النحو، وهو قول ابن الديباغ الصقل:

إِنْ هُنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءُ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ بِبَيْلٍ وَفَاءً ^(٦٤)

يرفع هند والمليحة ونصب الحسناء.

٥ - وأن سكان صقلية كانوا خليطاً ضخماً من حسيات عدة، دوى طباع متفاوتة وألسنة مختلفة، وهو ما يصيب كل جهد لقوى بالشلل التام، ومن هذه الحسيات ما ينسب إلى أصول بلدية، كالشامي والسوسي والباغاني، ومنها ما ينسب إلى أصول قبيّة، كالكلبي والقيسي والكلامي واللواني، وقد وصف ثيودوسيوس الراهب إحدى مدن هذه الجزيرة - وهي مدينة يَلَزَمَ - بعد إتمام الفتح العربي بمر من يسير فقال: إنها «حافلة بالناس من أهلها ولعرباء» حتى كأنه قد اجتمع فيها كل المسلمين من شرق إلى غرب ومن شمال إلى جنوب، وبين أهلها من صقليين وإغريق ولبارديين ويهود، وتري العرب والبربر والعرس ولسار والزواج، بعضهم يرتدى العمامة، وبعضهم يلبس الجلود، وفيهم أنصاف عُرَاق، وثمة

(٦٣) العرب في صقلية ٨٩.

(٦٤) متى اللبيب ١/١٨٠.

وجوه مستظله أو مربعه أو مستديره من كل سحنة وهيتة، ولحنى من كل لون. طوله
أو قصيره^(٦٥)».

وكان من المؤلف ألا تنفق كلمة هؤلاء جميعاً، فاضطربت الأحوال الداخلية، ودب
الفتن وهامت الثروات، وزاد في ذلك أن البلد تمر من غور الروم، يطعم فيه كل طمع،
وعلى حد قول ابن حوقل: «الجهاد فيها لم يرل قاتناً، والنهير دائماً، مُدّ بُيحت
صفلية^(٦٦)».



(٦٥) العرب في صفليه ٦٤

(٦٦) ابن حوقل ١٢٦/١

الفصل الرابع

في المغرب

أولا

في لغة المغاربة

جرى الفتح العربي لبلاد المغرب الأقصى والشمال الإفريقي على غير مجراء في فتح سائر الأقطار، فإذا كانت الأمور قد استتبّت للعرب بعد زمن وجيز منذ حلّوا في تلك الأقطار، فقد عانوا من البرابرة - سكان المغرب - عشرات السنين، قبل أن تستقرّ لهم الأحوال في عهد موسى بن نصير، وذلك لأن البرابرة أهل قبائل وعصبيات، فيصعب جمعهم على رأي واحد، ولذا كثر تمردهم على الدولة العربية وخروجهم عليها في كل وقت، يقول ابن خلدون: «والبربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تُحصى، وكلهم بادية وأهل عصابات وعشائر، وكلها هلكت قبيلة عادت الأخرى مكانها وإلى دينها من الخلاف والرّدة، فطال أمر العرب في تهديد الدولة بوطن إفريقية والمغرب»^(١).

ولأجل هذا لم تغلح في إخضاعهم حملة ابن أبي سرح عليهم، فعادوا بعد ذلك إلى ثورة والعصيان ومساواة المسلمين ومحاربتهم، وما إن يقضى المسلمون على تمرد منهم حتى يعودوا إلى آخر، وقد اختلط هؤلاء البرابرة العرب القاطنون من قبائل عدنان وقحطان، ومن عرب الشام الفسائيين وغيرهم، ومن عرب العراق، وانتشر هؤلاء العرب في الأمصار العربية مع قلة عددهم، ولم يكذبوا عنهم يصرّ ولا جيل، «فعلبت العجوة على اللسان العربي الذي كان لهم وصارت لهم لغة أخرى ممزوجة والعجوة فيها أغلب - لما ذكرناه - فهي عن اللسان الأول أبعد»^(٢).

وعلى عادة العرب في كل بلد يصحونه عملوا على نشر الدين الإسلامي وبشر لعمري

(١) معجمة ابن خلدون ١٤٤.

(٢) معجمه ابن خلدون ٤٦٥.

العربية، فأحدثوا نهضة علمية، هأأها المساجد والمدارس المختلفة، ورعبوأ العلماء من خارج المغرب فى القدوم إليها والإقامة فيها. حتى لقد ظهر فى بلاد المغرب علماء صدرعو علماء المشرق، ومن أشهر هؤلاء العلماء^(٣):

حمدون النحوى (محمد بن إسماعيل) الذى نشأ بالعبروان، ثم يلغ العايه فى النحو والعريب، وهو أول من عُرف بحفظ كتاب سيويه.

- وأبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المشهور بالجندب، الذى ولد بإشبيلية، ثم رحل إلى مراكش، فدرس فى فاس كتاب سيويه، وله عليه بعض التعليقات.

- وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهلى، الذى تعدت سمعته العلمية والدينية إلى بلاد المغرب، فاستقدمه حاكمها وأغدى عليه، وكانت بينه وبين ابن خروف مسائل لغوية مشهورة.

- وأبو موسى عيسى بن يلقب الجرولى، نشأ بمراكش ثم تلقى النحو عن بن برى المصرى وقرأ عليه كتاب الجمل للرحاجى، وله كتاب المقدمة تعليقاً على هذا الكتاب - وهى المسماة بالقانون - أعرب فيها وأق بالعجائب، وهى فى غاية الإيجاز مع الاشتغال على شيء كثير من النحو ولم يسبق إلى مثلها، وقد عاد الجرولى إلى المغرب، وأخذ الناس عنه، حتى توفى بمراكش سنة ٦٠٥ هـ.

- وأبو عبد الله محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخصرأوى، أخذ عن ابن خروف وغيره، وعنى فى تصيفه بكتاب الإصباح، فألف عليه الإصباح والاقترأح وعُزر الإصباح، ثم توفى بثونس سنة ٦٤٦ هـ.

لكن هذا كله لم يكن ليوقف الفساد اللغوى الذى تفشى على الألسنة بالاحتلاط، والذى تسرب من العامة إلى الخاصة، حتى كاد يقضى على اللسان العربى فى أحرىات الدولة، عندما تم لزمنة والبربر الاستيلاء على الملك، ولولا ما حفظه من عبأية المسلمين بالكتاب والسنة اللدين بهما حفظ الدين، وصار ذلك مرجحاً لبقاء العربيه المضرية من شعر والكلام إلا قليلاً بالأمصار^(٤).

(٣) تفاصيل أخرى عن حياة هؤلاء العلماء وغيرهم وعن حال النحو بالمغرب فى: نشأة النحو، للشبح الخطأوى (١٨) وما بعدها.

(٤) مقدمة ابن خلدون ٣٢٦.

ويكتفى لتصوير هذا الفساد اللغوي على ألسنة الخاصة في حواضر المغرب بعد يواذيه، ذلك الكتاب الذي نقله ابن الرقي عن بعض كتاب القيروان - حاضرة المغرب ودير منك المسلمون بإفريقية، منذ الفتح إلى أن انتهت الأعراب وحربتها في عهد ابن باديس - كتب إلى صاحب له - «يا أخى ومن لا عيبت فقهه، أعلمنى أبو سعيد كلاماً، أنك كتب ذكر أنك تكون مع الذين تأتي، وعاقبنا اليوم فلم نهياً لنا الخروج، وأما أهل المرل لكلا ب من أمر الشين فقد كذبوا هذا باطلاً، ليس من هذا حرفاً واحداً، وكتبى إليك، وأنا مشتاق إليك إن شاء الله»^(٥).

ونكاد نقول: إن اللحن قد عرف طريقه إلى جميع البوادي في المغرب، وإلى محلات الأمصار، حتى لم يسلم منه إلا قصر واحد، هو مدينة فاس التي أصبحت حاضرة المغرب منذ القرن السابع الهجري، بعد إخراج القيروان، فقد رحل إليها من القيروان ومن قرطبة الأندلسية من كان فيها من العلماء والفضلاء من كل طبقة يراراً من العترة، وفي تصوير لغة فاس هذه يقول صاحب (المعجب في تلخيص أخبار المغرب) «فهى - أى فاس - اليوم على غابة الحضارة وأهلها في غاية الكس، ونهاية الظرف، ولغتهم أفصح اللغات في ذلك الإقليم، ومازلت أسمع الشايخ يدعونها، بعداد المغرب، وبعق ما قالوا ذلك»^(٦).

ومع كثرة الانحرافات اللغوية وتقليها على ألسنة العامة والخاصة، ومع كثرة العرب النازحين إلى المغرب، لم نجد ما يتناول هذه الانحرافات، تخطيطاً أو تصويماً، اللهم إلا كتاب واحد، هو (الجنتانة في إرالة الرطانة) لمؤلف مجهول يلقب بابن الإمام - كان يعيش بحاضرة تونس، أواخر القرن التاسع أو أوائل القرن العاشر للهجرة - ومن هذا الكتاب يذكر بعض المظاهر اللغوية التي تبيّن لهجة المماربة، وأهل تونس بوجه خاص.

(٥) مقدمه ابن خلدون ٥٠٠

(٦) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ٢٠٢

ثانياً

من مظاهر الخطأ في لغة المغاربة*

الجموع:

وقع في طبعهم جمع صيل وَصَفًا على (صَلَان) - بضم الفاء - قالوا. وَصِفَ وَوُصِفَ
(٢٢)** وجمع صَل - بفتح فسكون - على (صَلَان) - بالفتح. قالوا: صَيْفٌ وَصَيْفَانِ
(١٢) والإحبار عن المفرد بما يعبر عن الجمع. قالوا: أَنَا نَأْكُلُ وَنَصْرِبُ رَيْدًا (٤٠).

التذكير والتأنيث:

هم كأهل المشرق وغيرهم، يفرقون بالتاء فيما يستوى فيه النوعان عند إرادة التأنيث
قالوا: زوجة وعروسة (٢٩ - ٣٢) وحولوا غير التاء إلى التاء. فقالوا: إشفة - في.
إشفي (٣٤) متوهين أن ألف إشفي للتأنيث. كما أنثوا بعض المذكرات. قالوا: حَجَرَةٌ
صغيرة وَحَجِيرَةٌ (٣٥) وطلعت القمر، وأنثوا الموت والبيت (٣٥) ومن الخصائص التي
شاركوا فيها الأندلسيين فقط استعمال الأمر بصيغة واحدة - هي التذكير - للمخاطب
والمخاطبة. قالوا: قُمْ واخْرُجْ - ق: قومي واخرجي (٣٣) «وهذا اللحن جرى في لغة
المخاطب لأهل الحضرة بنو س، أما كلام الأعراب منهم فكان الصحيح»^(١٧).

التصغير:

استعملوا (اليد) مشددة الدال، وَنَثَرُوا على ذلك تصغيرهم إياها، فقالوا. يُدَيِّدَةُ (٢٢)
كما قالوا: جُمِّلْ وَكُلِّبْ - بتشديد الياء - في تصغير: جمل وكلب (٢٨) أي إن صيغة
التصغير عندهم هي فُعِّلٌ للتثنية وغيره. ولا يعدلون إلى فَعِّلٌ - بتخفيف الياء - إلا
عند إلحاق التاء بالمصغر، كما سبق في يدَيِّدَةُ.

* عبرنا بالخطأ هنا جرياً على مسج ابن الإمام، والأصح صريح، وسأؤي موضح ذلك في بيان القياس

** الأرقام هنا وصفا بعدد لصحاح كتاب البيان في إرادة الرطاة

(٧) تليقة الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب (الملحق) ٢٣ هامش.

الأفعال -

في المصنف: كسروا العين في مضارع الماضي المكسور، فقالوا: مَلَّهَ مَلَّةً يكسر اللام الأولى (٩) ويهيموا التصغير مع إلحاق الصمير البارز المتحرك المقتضى للملك، مع زيادة باء قبل الصمير، فقالوا: رَدَّيت ورَدَّيْنا، وحَلَّيت وحَلَّيْنا (٢٩).

وفي الأجنوف: كسروا العين في مضارعه من نحو: عاف وهاب وغار فقالوا: يَهَيِّف ويَهَيِّبُ (٩) وتغير على زوجها (١٠) ونحوها في مضارع بات، فقالوا: يَبَات (١٠).

وفي الأفعال الخمسة: حذفوا النون - علامة الرفع - بلا موجب، فقالوا هم يقوموا (٣٣) وهذا يندرج تحت ظاهرة عامة، هي سقوط النون من آخر الكلمة بسبب انتقال السهم إلى أولها، مثل يسرى - في يسرين (٣٢) وجنى - في: جنين (٣٤).

أما الفعل المبدوء بسوٍ المصارعة فيلحقوه وأوًا - إذا أرادوا الدلالة على المشاركة فيقولون: نحن نخرجو ونضربو (٣٠) وهذا مما يميز اللهجات المغربية عامة من اللهجات العربية الشرقية، وكأنهم قاسوا صيغة المصارع للمتكلمين على صيغته للمخاطبين

الهمزة:

استعملوا همزة الوصل مقطوعة عند دخول أداة التعريف، فقالوا: الإبن والإسم والإستعانة (٣٠) وهم - في - هذا كالعامة والمحاسة رَمَسَ الحريري في العراق، وتخلصوا من الهمزة أولاً في بعض الكلمات، فقالوا: إِيَّة الكيس - لِأَيَّيْهِ (٣٢) وساس المناطق - لأساسه (٣٤).

القلب المكاني:

قالوا: رُنْجِس - في: نَرْجِس (٢٧) ونَوْرَق - في: رَوْنَق (٢٧).

الزيادة والحذف:

زادوا على (مَّة) لطلب الكف - همزة، فقالوا: أُمَّه (٢٨) كما زادوا باء قبل التاء مسبقة بأنف، فقالوا: نَوَايَة - في: نَوَاه (٢٨) وزادوا لامًا على الكلمة (سَرَو) وهو الشجر المتحد في البساتين للزينة والترهة - فقالوا: سَرَوَل (٣٠) وأشبعوا حركة بعض حروف الكلمة هولد عنه حرف مد: قالوا: مُشَاش - في: مَشَمَش (١٣) وطاجين - في: طاحس (٣١) وآمس - في: آمسر الطرقيه (٢٨) وأثاث - في: أثاث (٣١) وحذفوا

الحرف الأخير من بعض الكلمات فقالوا: التَّشْرِى - فى: التَّشْرِين (٣٢) ونَجِي - فى
الجَنِين (٣٤) ومُوسَى - فى: المَوْسَى (٣٢).

المعاني:

أُحدثوا تغييراً بدلالة بعض الكلمات: إما بالتخصيص، كقائمه (٣٢) التي حصصوها
بالمرأة المصيبة وهي للمرأة الجميلة مطلقاً أو بالتعميم كالنَّيْبة (٣٩) التي جعلوها
الطريق مطلقاً وهي للطريق في الجبل خاصة أو بالنقل إلى معنى جديد، كالنَّعْمة (٣٦)
التي أطلقوها على اللحية - وهي لما أُلِمَّ بالثكيب من الشعر - ومنهها: الإِجْاص، وامرأة
مَرَاكَة والكُرْمة (٣٦).

الإبدال اللفوى:

وأكثره ما كان بين حروف متقاربة المخارج، كقولهم: لَقِم - فى: لَقِب (٢٦) ودَاصَه -
فى: دَاسَه (٥٦) وآر - فى: خَر - زجر للحمار - (٢١) وَحَكَّ وَحَكَّة - فى: حَقَّ وَحَقَّة
(٢٣) وقد يكون بين متباعدة المخارج، كقولهم: قوس قُدَح - فى: قُرَح (٢٢) ويعْرِق
الأسا - فى: النسا (٢٢).

التشديد:

يشددون - كغيرهم - ما حذف ثالثة، كيد ودم (١٧) واللثة (١٩) ويشددون ما أخره
بهاء وثاء فى، الرابعة (١٩) كما يشددون كلمات أخرى، كالدهان والنحالة (١٨) ولفعل:
قشر (٢٠) وبردت فزادى (٢٠).

تغيير الحركات:

ضموا الفاء من فعول، فى نحو: سُحور وفُطور (٣) وضموا الثانى من، عُمر ورطب
(٢) وضموا أول بعض الكلمات، نحو: الرماد والنعام والنعامة (٤) ولوح وفوق وجوف
(ولكلمات الثلاث نشر بأنهم كانوا يقلبون الفتحة ضمة، فيما ثابته واو من الثلاثى
للمائة).

وكسروا أوائل بعض الكلمات، نحو: السَّبْت ونَوَى البحر وإِعرابى وجهة وإِسرة
ولِسْنام (٦) والإِجْاج والشتوة وحلقه الباب والجِدَّ - أب الأب (٨).

ومتحو أوائل بعض الأسماء فى: كَر كَره البحر (١٠) وخِزانه وسلْمة وثب ورى
حسن (١٢).

ثالثاً

مقياس التخطئة عند ابن الإمام

قبل أن تعرض لمقياس ابن الإمام ننبه على أمرين:

الأول: أن مآخذ اللغوية ليست مختصة ببلاد المغرب، فعنها مأخذ قد تكون مشتركة مع المشرقين: كصم الأول من سحور ويطور، واستعمال زوجة - بالهاء، وعيشة - في. عائشة - ولية الكيش - في: إلبته - والحشمة بمعنى الاستحياء، وقد نقل ابن الإمام بعضاً من أدب الكاتب لابن قتيبة، وصرح هو بذلك، كما صرح بنقله عن نعلب والأصمى^(٨)

ومنها مأخذ قد تكون مشتركة مع الأندلسيين: ككسر الأول في: قبيح، وفتح الجيمين في جمجمة الرأس، وقولهم: أخضر مسى، وغير ذلك مما نقله عن الحسن الحوام للزبيدي، بل بلغ به الأمر في الاعتماد على النقل إلى حد أن ذكر ما لا تلحن به عامة المغرب أو خاصتهم: ككسر الأول من رحي ونوى وبدي والدجاجة - وهي لهجة خاصة بأهل الأندلس - وكالإمالة، يعو: نيب - في ناب، وهي أندلسية خالصة كذلك، فقد كان أهل غرناطة يملكون ألقاب المد الإمامة رقيقة تكاد تكون باء، وقد أشار ابن الخطيب إليها بقوله: «وألستهم فصيحة يتحفظها إعراب كثير، وتقلب عليهم الإمالة»^(٩) ويوحى ذلك بأن المؤلف عاش بين الأندلس وتونس، فإما أنه كان من أبناء تونس، ممن سكن حياً ببلاد الأندلس - وخصوصاً غرناطة - وإما أنه كان من مهاجري الأندلس إلى البلاد التونسية.

والثاني: أن المؤلف لم يعرض لنسب من لهجة البدو الرُّحُل في المغرب، وإنما حصّ مآخذ بدهجة أهل المدن الكبرى: كتونس والقيروان وصفاقس والمهدية - كما لم يقصر مآخذه على العامة، بل تجاوزها إلى الخاصة، وكان يشير إلى ذلك أحياناً، كقوله: «السنام، وهو بفتح السين، وكسرها خطأ، وقد سمعت من يُظنُّ به الضبط تكسرُ بيمة، وهو

(٨) الجاهة في إزالة الرطاه ١٧، ٣، ٣٧

(٩) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٥/١

للحن»^(١٠) بل لقد ذكر في المقدمة^(١١) ما يدل على أن أكثر ما خذه كان على ما يدور في الأشعار والأخبار. وهي من صنع الخاصة لا العامة

أما عن مقياسه فقد رأيناه مخرجاً بالقرائن القرائية؛ إذ أحاز أن يحنف بآء المنصوص ويجعل الإعراب فيها قبلها، فيقال: اشتريت خواراً حسناً، وعندى حوارٌ كثيره (٧) ويُبد ذلك بقراءة ابن مسعود: ﴿وَلَهُ الْجَوَارُ﴾ يضم الراء - وأما شعر المحدثين فذكر أنه لا يحتاج به، وأن ما ورد منه في كتابه إنما ذكر للتعليل والتحلية^(١٢)؛ إذ بعض ما ذكر فيه أشهر من أن يُستشهد عليه.

وفي اللغات: رأيناه يقبل من العامة كل ما جاءت به لهجة عربية وإن قلت؛ فقد قبل منهم: روجة - بالهاء - التي أنكرها الأصمعي وغيره وإن كانت قليلة ورخص لهم أن يقولوا: شَمُّ الْبُخُورِ - يضم الشين - فليست من اللحن، وإن كان فتحها أفصح وأن يقولوا: فَنَى - بفتحين - في: فَنَى، لأنها لغة طيِّبٌ، حكاه ابن جني وغيره، يفتحون المين في فَعِلَ وفَعِلَ - بفتح الفاء وضمتها مع كسر المين - إذا كان ذلك معتل للام، وبها جاءت أشعار.

ورأيناها تأخذ بالرأي الكوفي في فتح المين الساكنة من فَعِلَ الملقى، إذ جاء فيه الفتح والإسكان، وهو سماعي عند البصريين قياسي عند الكوفيين - وظاهر كلام ابن أبي شاذ أن البصريين قائلون بمقياسه^(١٣).

وربما ذهبنا ذلك كله إلى الحكم على مقياس ابن الإمام بالتساهل مع العامة، وهو كذلك فعلاً في كل ما جاء عن العرب، وهذه نقطة خلاف بينه وبين كثير غيره، من أصحاب التنقية في بلاد العراق والأندلس وصقلية، لكننا مع هذا نراه يلزم جانب التوقف عند هذا الذي سمع، أما المقياس عليه فلا. وهذه نقطة اتفاق بينه وبين غيره فهو قد أجار أن يقال: فَمَ - بالتشديد - لأنها لغة محكية - على حد قوله، ولكن اللغة المصحح هي التخفيف - مع أنه لحن ما مائلها في الخذف من: يد وهم - متشددين - لأن التشديد فيها لم يرد - على حد قوله - وهو قد عقد باباً سهواً (ما يضعونه عبر موضعه) ذكر فيه ألقاظاً عليها العامة أو الخاصة من معناها إلى معنى آخر له علاقه بالمعنى الأول، وقد

(١٠) المجازة في إزالة الرطابة ٨

(١٢) المجازة في إزالة الرطابة ١٩

(١١) المجازة في إزالة الرطابة ٩

جعلها ابن الإمام من قبيل اللحن. مع وجود هذه العلاتي. وهو قد منع العامة أن توث
اليب أو الموت في استعمالها. مع أن ذلك ممكن لو قيس على ما ورد عن العرب. وأولوه
هم كالسلطان واللسان وغيرهما. إذ من الجائز أن يؤول اليب بالدار والموت بالمتي. ولكنه
يتوقف عند تذكيرهما. لما لم يرد تأنيثها عن العرب.

كذلك مما توقف فيه تضعيف الثلاثي. نحو. قَشُرْتُ العودَ. وقد تقدم رأي البطلوسي
في إسالة التصريف في كل الأفعال عند إرادة المبالغة.

ويمكن القول بإجمال إن مقياس ابن الإمام ينحصر في السماع. مع التوسع في قبول
كل ما سمع وعدم القياس عليه.

رابعاً

جهود ابن الإمام في الميزان

(أ) صحة الحكم أو خطؤه :

لقد أصاب ابن الإمام في أكثر ما جاء به، وبخاصة فيما لحّن : فالإحبار عن المفرد يخصص الجمع، نحو : - أنا بأكل وتشرب - مما لم يقل به أحد، وكذلك تحويل ألف إسقى إلى تاء - على توهم أنها للتأنيث، لا يصح أصلاً، كذلك التسوية في الخطاب بين المذكور والمؤنث في نحو : قم واحرج - يريدون - قومي واخرجي - لا مسوّع له، وتشديد ياء التصغير مع الثلاثي في نحو : كليب، غير مستعمل في الفصح، وإبقاء التصغير في الفعل مع الإسناد إلى المتحرك وزيادة ياء في نحو : ردت وحلت، غير جائز؛ إذا ما ورد عنهم هو الفلك في ذلك، ولا يجوز الإدغام إلى على لئمة ذكرها في التسهيل، قال سيبويه : « وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون رَدُّماً ومَرَّناً ورَدَّتْ، وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله »^(١٣)، وأضاف الصبان إلى ذلك لئمة أخرى، هي زيادة نون ساكنة قبل نون الإمات مدغمة فيها، يقولون : رَدُّنْ، أو زيادة ألف قبل تاء الضمير، يقولون : رَدَّاتُ^(١٣)، وعلى كل حال فزيادة الياء التي في لغة العربيين لم ترد عن عربي أصلاً، وربما كانت مُخالفة من اللئمة الأخيرة التي ذكرها الصبان مع التاء.

وبما أصاب فيه ابن الإمام أيضاً : إلحاق الواو بالمصارع المبدوء بالنون، في نحو : نحن نخرجو ونخرىو، فهو غير مستساغ في العربية، وقُلْ مثل ذلك في قطع همزة الوصل لغير ضرورة، وما ورد عنهم من أمثلة القلب المكاني، وزيادة الياء في نحو : بوايه، وتشديدها في نحو : رباعية، كل ذلك كان ابن الإمام مصيباً في تحفظه ولا فائل بصوابه.

غير أن هنالك بعض ما لحّنه ابن الإمام ولم يُقرَّ عليه، ومن ذلك :

(١٣) الصبان على الأشعري ٢٥١/٤، ٢٥٢.

أنه لمن مَيَّقة - في: مائدة، مع حكاية الجرْمى إياها، وأنشد.

وَمَيَّقةٌ كَثِيرُهُ الْأَلْوَانُ تُصْعَقُ لِلْإِخْوَانِ وَالْجِيرَانِ^(١٦)

ولحن الشديد في: دم؛ لأنه - في رعمه لم يرد، ولكنه ورد في قول الهدلى
(وَنَشْرَقُ مِنْ تَهَامِلِهَا الْعَيْنُ بِالدِّمِ)^(١٥).

ولحن (لججار) في جمع حجر، وجاء في كتاب سيويه: «وقالوا الججار، فجاءوا به على
لأكثر والأفيس، وهذا في الكلام قليل، قال الشاعر:

كَأَنَّ مِنْ جِجَارِ الْعَمَلِ أَلْبَهَا مَضَارِبُ الْمَاءِ لَوْنُ الطُّحْلِبِ اللَّزْبِ^(١٧)

كما جاء في اللسان (حجر): «والجمع في القلة: أحجار وفي الكثرة: ججار وججارة،
وقال كاسيا من ججار الفيل. إلح. وفي التنزيل: ﴿وَقَوَّضْنَا النَّاسَ وَالْجِجَارَةَ﴾ فأخفوا
الهاء لتأنيث الجمع، كما ذهب إليه سيويه في البعثة والبعولة... وروى عن ابن الهيثم أنه
قال: العرب تلعق الهاء في كل جمع على فعال أو فعول» ومن ذلك يتضح أن ما أنكره
ابن إمام هو أصل الاستعمال العربي، وهو الأكثر والأفيس - على ما قال سيويه -
وقلة ما ورد منه في الكلام لا تمنى أنه لحن.

ولحن حذف النون من الأفعال الخمسة في غير النصب والحزم، وقد حكى ابن الخليل
في (بهر العوام) أن ابن مالك أجازها في الكلام الصحيح من غير ضرورة، وأنه ورد في
لنثر وفي النظم، أما النثر ففي قراءة: ﴿سَاجِرَانِ تَظَاهَرَا﴾^(١٨) وفي الحديث الصحيح:
«لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» وأما النظم ففي قول العميل بن
عباس بن عتبة بن أبي طه:

كُلُّ لَهْ نِيَّةٌ فِي قَتْلِ صَاحِبِهِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَفْلِيكُكُمْ وَنَقْلُونَا

وقول الآخر:

أَبَيْتُ أُسْرَى وَمَبِينِي تَذْلِيكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الدَّكِي

وجاء في الجمع - بعد ذكر ما سبق - : «ولكنه مع وروده لا يقاس عليه في
الاحتياط»^(١٩)

(١٨) مع المراجع ٥١/٢

(١٦) كتاب سيويه ٥٧٢/٣

(١٤) اللسان (ميد)

(١٧) انظر البحر المحيط، ٤٨، القصص

(١٥) اللسان (نمي)

ومما تنازعه فيه: إنكاره أن يجمع (وصيف) على وُصفان كـ رُغيف ورُغفان، وصوابه أن يجمع على وُصفاء: إذ (فُعلاء) يختص بفعيل الوصف، أما الاسم فعلى فُعَلان، وفي الجمع «وشد فُعَلان - في فعيل أو فُعَل الوصف، نحو: قَبِيد وُقُودان، وِجْدَع وِجْدَعان، وهما عدا ذلك، كراكب وركبان وأعمى وعميان وخُوار وخُوران ورُقلاق ورُقَلان ونبي ونُبى ورُخُل وهو ولد الضأن ورُخَلان»^(١٩)، وإما تنازعه: لأنه يبدو أن كثرة استعمال هذا الوصف قد أخرجته عن الوصفية إلى الاسمية، فأخذ حكمها في الجمع، ومن المقرر في العربية أن انتقال الكلمة من الوصفية إلى الاسمية يعطيها أحكام الاسم من الجمع وغيره؛ ألا ترى أنهم قالوا في جمع حصراء: خضرافات، مع أن القاعدة أن الوصف الذي هو على فُعلاء مما مذكوره أفعال لا يجمع بالالف والتاء، كما لا يجمع مذكوره بالواو والنون، ولكن لما رُوِيَ في خضراء جانب الاسمية جُمِعَتْ جُمِعَتْ نظائرها من الأسماء وجاء بها الحديث الشريف: «ليس في الخضرافات صدقة»^(٢٠)

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

من الواضح أن مقاومة ابن الإمام لم تكن شاملة لأخطاء بلده أو عصره، ولم يكن بوسعهم أن يفعل ذلك، إنما عمد إلى أشهر هذه الأخطاء، بل إلى ما حضره من ذلك - على ما ذكر في المقدمة - من قوله: «هذه أوراق ذكرت فيها ما حضرني مما غير من كلام العرب، مما يكثر في الأشعار والأخبار قوَّره، ويقبح جهله، وأردفته أيضًا بذكر ما أهموه من الأسماء الفصيحة في المعاني المتداولة والألفاظ العربية»^(٢١).

ولتوضيح مبلغ ما في هذه المقاومة من قصور نعرض لأمر ثلاثة، فنستخلص منها زيادة في بيان اللهجة المغربية التي كانت للعامة والخاصة، ونقف على بعض ما أصابها من انحراف.

الأمر الأول، نوع جديد من الشعر، اخترعه المغربيون على غرار الشعر العربي الموروث، الذي كانوا يسمون قصائده (الأصميات) نسبةً إلى الأصمى - راوية العرب في أشعارهم - أما هذا الشعر الذي استحدثوه فكان مختصاً بأهل الأمصار، وكثر تداوله بينهم «يحبون به مُعَصِّياً على أربعة أجزاء، يخالف آخرها الثلاثة في رويته، ولترومون

(١٩) هم لغوام ١٧٩١٧٨/٢

(٢٠) صحيح الترمذي ١٣٢/٣

(٢١) المجاعة في إرادة الرطاة ١

القافية الرابعة في كل بيت إلى آخر القصيدة، شبهها بالترنم والمخمس الذي أحدثه
المتأخرون من المولدين، ول هؤلاء العرب في هذا الشعر بلاغة فائقة وفيهم الفحول
والمأخرون»^(٢٢)

وقد احفظ هذا النوع من الشعر بأساليب الشعر العربي وفنونه، ولكنه تخلص عن
الحركات الإعرابية في أواخر الكلام، فإن غالب كلماته موقوفة الآخر، ونسبهم
الماعل من المفعول والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام، لا بحركات الإعراب.

وفي مقدمة ابن خلدون أمثلة متنوعة لهذا الشعر، جرى بعضها على لسان الشريف
ابن هاشم يركى به الجارية بنت سرحان، ويذكر ظعتها مع قومها إلى المغرب، وجرى
بعضها في رثاء أمير زناتة أبي سعد البقرى - مقارعهم بأفريقية وأرض الزاب على جهة
التهكم، كما قيل بعضه في عتاب بين الشريف بن هاشم وماسي بن مقرب، ومنه ما جرى
في الحكمة أو الحث على الأخذ بالنار

ومن أشهر شعرائهم - على ما أورد ابن خلدون من أمثلة - سلطان بن مظفر،
وخالد بن حمزة شيخ الكعوب، وشبل بن مكيانة بن مهلهل، وعلى بن عمر بن
إبراهيم، وهذه بعض الأمثلة تبين لغة هذا الشعر:

١ - من قولهم في الأمثال الحكيمية (مقدمة ابن خلدون ٥٢٠):

وطنيّك في المسوح منك سماعه وصدك عن صدغتك صواب
إذ ريت ناساً يغفروا عنك باهم ظهور المطايا يمنع الله باب

٢ - ومن قولهم في رثاء أمير زناتة (مقدمة ابن خلدون ٥١٦):

تقول فتاة الحى سعدى وهاضها ولها في ظمور الباكين عويل
يا مائى عن قمر الرساقى حليلة قد كان لأعقاب الجياد سليل
فشل حتى الهبجا دباب بن عامر جراحو كأفواه المزاد نيل

٣ - ومن قولهم على لسان الشريف بن هاشم (مقدمة ابن خلدون ٥١٧)

تبدي لى ماصى الجياد وقصال لى أيا شكر ما احتاشى عليك رصاص
أيا شكر عدى مائى ود مينا ورائنا عريب عرتيا لايسين عماش

(٢٢) مقدمة ابن خلدون ٥١٥.

نحن عدينا فصادفوا ما قضى لنا كما صادف طعم الرنناد طيناش
باعدنا يا شكر عدى لبر سلامة لسجد ومن عسر بلأو عاش
إن كانت بنت سيدهم بأرضهم هي العرب مباردنا لحن طيناش

٤ - ومن قولهم في ذكر رحيلهم إلى العرب وغلبة رماتة عليهم (مقدمة ابن خلدون ٥١٧).

أنا كنت أنا وبنا في رهويتنا غشاني لحده ما غشاني دليها
وهنت كافي شارب من مدامة من الحمر قهوة ما قنر من ييلها
أو مثل شطامات مضمون كيديها غريها وهي متوغة عن قبيها
أناها زمان السوحي أدوحت وهي بين عرب غافلا عن نزيلها
فعدنا سجع تهم محبوس نجينا والهدو ما ترفع عمود يقيلها

٥ - ومن قول خالد بن حمزة في العتاب (مقدمة ابن خلدون ٥١٩):

وليدا تعاتبوا أنا أغنى لأنى عبت بسلاقي الشا واغصاها
على وأنا تدفع بها كل مضغ بالامتياف يتشاش العدا من رقاها
فإن كانت الأملاك بقت عرايسى علينا بأطراف القبا احصاها
بني عمننا مانر تضى الذل علة نسير كألثة الحناشى سلاها
سطن قطوع اليد لا نغتشى العدا فثوى بخربات مخوف جناها
لها كل يوم فى الأرامى قتائل ورا الفاجر المزوج عفوا صباها

ونلاحظ على هذه الأمثلة من أنواع الانحرافات اللغوية مايلي:

١ - حذف نون الأفعال الخمسة في حال الرفع، في: يلقوا عليك، وهي ظاهرة أشار إليها ابن الإمام فيما سبق.

٢ - الإبقاء على ياء المنقوص في جمع التصحيح، في: الباكين.

٣ - أهمال أدوات الحزم، في: لا تكون هيل.

٤ - طرح هاء التانيث من آخر الاسم، مع إطالة الفتحة قبلها، نحو: المرادا - في: المراده، وعافلا - في: غافله، ولها نظائر كثيرة فيما جاء بالمقدمة من أشعار، وهو يدل على أطرادها.

٥ - طرح هاء الضمير من آخر الاسم، بعد نقل ضمها إلى ما قبلها، ثم إطالة تلك

الضمه، كما في: جراحو - في: جراحه، و: بلادو - في: بلاده، ولعله الظاهرة أمثلة
كثيرة في أشعار المقدمة، وهو يدل على أطرافها

٦ - الصعر (نحن) حولوه إلى (إحنًا) حال النعي، وأضافوا الشين آخرًا (ما حناني)

٧ - فعل الأمر أتبعوا فيه البناء، كأنهم كانوا يستعملونه بصورة المؤنث للتوعين (غدي)
وهو عكس الظاهرة التي أشار إليها ابن الإمام.

٨ - التحلص من الهمز في: إيا (وياء) وأراد (ردنا) ووراء (وزا) ولها نظائر كثيرة تدل
على أطرافها

٩ - المهم اللاحقة لصمير المعاطين تخلصوا منها وأطالوا صمة التاء: (تعابيتوا).

١٠ - لإخبار بالمصارع المبدوء بالون عن المفرد: (وأنا تدفع) وهي ظاهرة أشار إليها
ابن الإمام.

١١ - (ننناش) بمعنى مزع وهي صحيحة في المعنى من حيث اللفظ ولكنها ملحوة من
حيث الصياغة؛ إذ هي من (نش) تأتي بمصارعها مفتوح العين وأوسع الفتحة.

١٢ - (لحنأشي) جمع حش بمعنى الأضي والصواب أحنأش، كذلك (الفتائل) جمع قنيل
أو قنبلة، وفعيلة بمعنى مفعولة لا تجمع هذا الجمع.

١٣ - (اختشى) افتعل من خشى، ولم يرد.

ومن لطواهر الأخرى التي لم نذكر لها أمثلة، واكتفينا بالإشارة إلى مواضعها في أشعار
المقدمة.

حذف الهمزة من (أبو) كقولهم: (يُو محمد ٥٢١) ويُو علي، ويُو الوفا - ٥٢٢) وأمثلتها
لكثير تروحي بأطرافها.

وإشباع حركة المقطع الأخير من الكلمة فينشأ عنه حرف مماثل كقولهم: (التلاف في
انتلف ٥٢١) ومن المجموع الملحوة قولهم: عثمان العقول: جمع عديم (٥٢٣) وسعأيا:
جمع ساع (٥٢٣) وغوانج: جمع غنجة في قوله:
(وعن فائنات الطرف يمس غوانج - ٥٢١)

غير أننا نلاحظ على هذا النوع من الشعر، أنه لم يبتل عن العربية العصحى على
الإطلاق، وإنما جمع بينها وبين العامية في كثير من ألفاظه وأساليبه، كذلك لم يطرح

الإعراب على الإطلاق، وإنما خلط بين الإعراب وغيره، وربما وحدنا فيه الشطر من البيت معرباً بتهامه، كقوله: «وَعُدْتُ كَأَنِّي شَارِبٌ مِنْ مَدَامَةٍ» وقوله «وَصَدُّكَ عَنْ صَدِّكَ صَوَابٌ» بل ربما وحدنا البيت كاملاً على إعرابه، كقوله.

فَسَوَاعِزِي إِنْ الْفَقُّ بُوَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ لَأَلَاكِ بِعِيرِ حَسَابِ (٥٢٢)

بل كان من القصائد ما يكاد يأخذ بالإعراب في جميع أبياته، كما في قصيدة سطر بن مظفر بن يحيى، التي نظمها وهو معتقل بالمهدية، في سجن الأمير أبي دكرين بن أبي حفص أول ملوك إفريقية من الموحدين، ومطلعها:

يقول وفي نوح الدجى بعد ذهبة حرامٌ على أجفان عيني منامها

وهي قصيدة طويلة، حافظت على الإعراب، وإن بدا فيها بعض الانحرافات النحوية، ويدل ذلك دلالة قاطعة على أن شعراء الأمصار الذين استحدثوا هذا الفن الجديد من الشعر، حافظوا على الإعراب في كثير مما أنشدوا ولم ينحلوا عنه البتة.

الأمر الثاني:

فن أحر من الشعر استحدثه أهل الأمصار أيضاً وسُوءَ (غَرُوضُ البلد) وكان نظمهم بهاءً تأثراً بالموشحات التي وقعوا عليها من أدباء الأندلس، الذين هاجروا إلى بلاد المغرب فراراً من بطش الأسبان، أيام ضعف الدولة العربية هناك.

وأول من استحدث هذا الفن في المغرب رجل من أهل الأندلس نزل بفاس يعرف بابن عمير، فنظم قطعة على طريقة الموشح، ولم يخرج فيها عن مذهب الأعراب مطلعها:

أهكاني بساطلُ الهر نوح الحمام على العصفى في البستان قرب الصباح

وهي أبيات كثيرة نختار منها تلك الأبيات المتفرقة:

رأيت الحمام بين السورق في القضيبي	قد ابتليت أرياشه بقطر لسدى
نوح مثل ذاك المتهم الغريب	قد التفت من ثوبه الجديد في ردأ
ولكن بما أحرر وساقوا خصيب	يسظم سلوكه جوهراً ويتقلدا
فت: يا حمام أحرمت عيني المجوع	أراك ماسزاًل تيكى يمدمع مفجوع
قال لي: بكيت حتى صفت لي الدموع	بلاد مع نيمي طول حياتي تنجوع

وواضح من هذه الأبيات الخروج عن الفصحى المألوفة، وأولُّه طرح الإعراب، وهذا هو أهم لمروق بين هذا النوع من الشعر، وسابقه الذى رأينا فيه خلطاً بين الإعراب ولتعلّى عنه. ثم هذه الانحرافات فى: النواحر - جمع ماعورة، وصوابها: نواحر، وينهرق - هراق - بمعنى يسيل سيلاً - وهى محرقة عن أراق يريق أو هراق يُهريق. وحذف صمبر لعائب فى (أرياشو) مع مدّ الضمة قبله، وكذلك فى: (ويو) التى أبدلت فيها التاء ناء، وكذلك الحذف فى: (ساقو). أما: (يتغلدا) فأصلها يتغلدا، وكان من عادتهم أن يبتلقوا آخر لمصارع مع هاء العائبة معوضاً، وقد حذف الهاء هنا ومدّ فتحه الدال.

وقد اشتهر العربيون - وخصوصاً أهل فارس - بهذا الفن من الشعر، الذى كانوا ينظمونه فى أغاريص مزدوجة، واشتهر أمره بينهم، «واستعمل فيه كثير منهم، ونوعوه أصنافاً إلى المردوج والكارى والملمة والفزل، واحتلفت أسماؤها باختلاف أربواجها وملاحظاتهم فيها».

وذكر ابن خلدون من فحول هذا الفن ومتقدميه: ابن شجاع، وعلى بن المؤذن سليمان، ثم جاء من بعدهم يزّرهون من ضواحي بكناسة، وقد أبدع فى مذاهب هذا الفن وأجاد كل الإفادة، وقد حكى ابن خلدون أنه كان يحفظ بعض قصائده، وأورد له فى مقدمته قصيدة رُهاة أربعين بيتاً وصفها ببلوغ الغاية فى البلاغة، وبخاصة ما اشتمل عليه من براعة الاستهلال، ولم يعبأ بما فيها من خروج على العربية الفصحى، من حيث لإعراب ولا انحرافات اللغوية الأخرى فى اللفظ والتركيب، وذلك أن من مذهبه عدم لربط بين البلاغة والإعراب؛ إذ الإعراب لا مدخل له فى البلاغة - على حدّ زعمه. ونأتى الآن إلى أبيات آخر من هذا الفن: لشين بعض ما كان به من مظاهر الانحراف للفرى - فوق ما سبق.

قال ابن شجاع: (مقدمة ابن خلدون ٥٢٧):

لمال زينة الدنيا وعز النفوس	يبهى وجودها ليس باهياً
فهاكُل من هو كثير الفلوس	وتلوه الكلام والرتبة العاليا
يكبر من كثر مآلُو ولو كان صغير	ويحضر عزيز القوم إذا يفتقر
من ذا ينطبق صدرى ومن ذا يصير	يكاد يتفقع لولا الرجوع للمدر
حتى يلتجئ من هو قومٌو كبير	لمن لا أصل عنْدُو ولائُو خطر
لدا يسمى محزون على ذكرى العكوس	ويصعب عليه ثوب فراش صايبا

الى صارب الأذباب أمام الرموس
ضعف الناس على ذا وفسددا الزمان
الى صار فلان يصبح بأبو فلان
عشما والسلام حتى رأيسا عيان
كبار النفوس جدًا صغاف الأسوس
بروا أنهم والناس بروهم يُسوس
وصار يستفيد الواد من الساب
مايدروا على من يكثروا ذا العتاب
ولو رأيت كيف يرد الحواب
أنفاس السلاطين في حلول الكلاب
هم ناجيا والمحد في ناجيا
وجوه البلد والعمدة الرابيه

ومن هذه الأبيات - ومن أبيات غيرها ذكرها ابن خلدون^(١٢٣) لابي شجاع حد
وليبررهم - يستنبط بعض الخصائص اللغوية التي كان يتميز بها عروض البلد والتي
كانت من لغة العامة:

• عدم التخلص من الإعراب على الإطلاق، وقد ورد هنا نصب المفعول به في:
(يهي وجوها) ونصب المفعول المطلق (جدًا).

• واختصار (ها هوذا) إلى : ها، في قوله: (فهاكل..)

• والضمير - هو - استعملوه ساكن الواو مطلقًا، أما ضمير العائب فتختصروا منه
بعد نقل ضمته إلى ما قبله، وإذا كان ضمير صيغة حولت حركته إليها: (مألُو) في: ماله،
و(قُومُو) في: قوم، و(عبدُو) في: عبده و(ألو) في: له (مُعو) في: معه.

• وحذف أن الناصبة بعد أفعال الإرادة وما في معناها: (ينضى يحزن) و: (أراد المولى
يموت).

• وحذف الون من الأفعال الخمسة بلا داع (يدروا - يكثروا - يروا - يروهم -
يهيوا - يتمصروا - يستمدوا).

• وأداة التعليل عندهم هي (اللي) بدل إذ أو نحوها: (اللي صارب الأذباب أمام
الرموس - اللي صار فلان).

وإدخال اللام على المفعول به مع الفعل المتعدي: (أكرم لمن حل فين) (٥٣٨).

• والتعابير العامية - (عشما والسلام) و: (لا يلعب الحسن منك) بمعنى لئلا يلعب
(٥٣٧) و: (تحبس ومحبس عليك) بمعنى تحافظ عليه وتحافظ عليك (٥٣٧) و: (عرد حر)

(١٢٣) انظر معجمه ابن خلدون من ٥٢٧ إلى ٥٤٠.

عنى بعض من حر (٥٣٩) و (منفع صدرى) والتخلص من هذه التانيث آخر الاسم (باهيا - العاليا - الساقيا - ناجيا - الراسيا).

وهكذا لا نجد حرفاً كبيراً، بل لغة عروض البلد وما سبقه من شعر الأمصار، اللهم لا في غير الالتزام بالإعراب، وقد تقدم أن شعر الأمصار كان أكثر التزاماً من عروض البلد في ذلك، حتى لقد وجدنا منه عربياً شطراً البيت، والبيت، وربما مجموعة الأبيات

الأمر الثالث:

وهو أنظرها جميعاً، ذلك لأن ما سبقه كان متعلقاً بلغة العامة وأشياها من الخاصة لدين نحو مسأله، أما هذا فمتعلق بلغة الخاصة أنفسهم، الذين كانوا يعيرون لغة العامة ومن أخذ إحدهم، وفي مقدمة هؤلاء يأتي ابن خلدون، الذي درس العربية بإفاضة قل عتب، «وأصبحت بعد ذلك - أى بعد حفظ القرآن - خمس سنوات في شغل نفسي بمقه للغة وبقوة، عد اللغة والنحو والنثر والشعر واشتقاق الكلمات»^(٢٤)، والذي تعرض في أبواب من مقدمته لفساد لغة الأمصار، واستفحاح أصحاب اللسان لها.

ولقارئ المقدمة يدرك مبلغ ما أصاب العربية في بلاد العرب من فساد، على ألسنة الخاصة في القرن الثامن الهجرى، ومنه يتبين ضعف الإحساس بالخطأ اللغوى، أو التجاوز عنه مادام المعنى مفهوماً، وقد قرأنا أبواباً من هذه المقدمة فوجدنا في الاستعمال اللغوى لابن خلدون ما يأتي.

● استعمال (أثناء) استعمال الظروف، دون حرف الجر (و) قال أو مسائل من اللغة ولنحو مشرقة أثناء ذلك مشرقة (٤٩)^(٢٥) وقال: فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعليم (٤٩٧) - والمعروف أن أثناء ليست ظرفاً، وإنما هى بمعنى تصاعيف الشيء - جمع ثنى - ولم نقف على من أجاز استعمال ابن خلدون إلا ما جاء عن المجمع اللغوى أخيراً^(٢٥).

● والإتيان بالواو العاطفة بعد (بل) قال: فلهذا كانت العلوم والصنائع.. بل ولحيوات مخصوصة بالاعدال (٧٥) وقال: وإن سمع تركيباً غير جار على ذلك المعنى سمعاً عنه سمعاً بأدى فكر، بل وبغير فكر (٤٩٨).

(٢٤) مقدمة ابن خلدون ٦

(٢٥) الأرقام هنا وفي هذه الصفحات مقدمة ابن خلدون

(٢٥) البحوث والمحاضرات، الدورة ٢٥ ص ٢٥٦

● واستعمال سبياً - دون لا، قال: وتاهوا في بيداء الوهم والعلط، سبياً في إحصاء الأعداد (١٤) وقال: فالواحد من العشر لا تقاوم قدرته هدره واحده من الحيوانات العجم، سبياً المفترسة (٤٢) - وقد تقدم أن ذلك غير جائز، إلا في رواية عن الرصني وقف عليها الصياني من كلام النمامي وحده^(٢٨).

● وإدخال الواو في خبر لا الناقية للجنس الداخلة على (بد) قال فلائد وأن يروا في طريقهم (١٧) وقال: فلائد وأن يفرعوا إلى عوائد من قبلهم (٣٠) وقال: ويصب فأعمال العملاء لائد وأن تكون لغرض مقصود في الانتفاع (٣٣٣) - ولم نجد من يغير هذا الاستعمال إلا السيراني^(٢٦) الذي ذهب إلى أن الواو تحية بمعنى من، وإلا أنها لبقاء في كلياته^(٢٧) الذي ذهب إلى أن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم، كالتى لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف.

● واستعمال فعل مع الماصي، قال: أولعلمهم كتبوا في هذا الغرض (٣٨) وقال: ولعلها عادت بعد ذلك إلى ما كانت عليه (٩١) - وقد أنكر الحريري ذلك، وإن أجازة ابن هشام في مضميه^(٢٨).

● واستعمال (عوائد) جمعاً لمادة - ويكاد ابن خلدون لا يستعمل إلا هذا الجمع، قال: واستبدلت به عوائد الأمم والأحيال (١٠) وقال: وأحلوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين والعوائد (١١) وقال: واستقامة المائد من الأحوال والعوائد (١٣) وانظر (١٤)، (٣٠) - والمعروف أن جمع المادة: عاد وعادات وعيد - والأخيرة عن كراع - وليس بقوى كما في اللسان (عود).

● والإتيان بصلة الموصول مصدرةً بلعل، قال: أخبار القصاص التى لعلها من افتراء أعدائه (٢٢) - ولم يبرز ذلك إلا هشام من الكوفيين^(٢٩).

● واستعمال الياء مع المفعول المطلق أو ما ينوب عنه، قال دائرة البهار التى تقسم الملك بصفين (٤٤) وقال: قسموا هذا المصور بسبعة أقسام (٤٤) وقال: كل واحد من هذه الأقاليم عندهم منقسم بعشرة أجزاء (٤٤) وقال: فهناك دائره عظيمه تقسم الملك بصفين (٤٧).

(٢٨) معنى اللبيب ٢٢٣/١

(٢٩) مع الخواص ٨٥/١

(٢٦) سطران الشجى في الرد على اليارجى ٨٤

(٢٧) الكليات لأبي البقاء ١٧٣

● واستعمال (كان) أداة للربط حيث يمكن الاستغناء عنها، وذلك بإدخالها على الماضي في قوله. وقد كان وقع في صدر الإسلام (١١٥) وقوله: ثم قسد اللسان العربي به، وإن كان بقي في.. (٣٢٥) - ولا تتغير المعنى لو طرحت (كان).

● وردخال الماء في جواب لما، قال. وكذا المشرق لما غلب على أمه من فارس والبرك ففسدت لغتهم بفساد الملكة (٤٩٥) وكذا إلحاقها بخبر المبتدأ غير الدال على العموم في قوله. فهم وإن كانوا عَجَبًا في النسب - فليسوا بأعجاب في اللغة والكلام (٤٩٩) وإلحاقها بحبر إن غير الدال على العموم أيضًا، في قوله. وإذا بين لك ذلك علمت أن الأعاجم الداخلين في اللسان العربي... فإنه لا يحصل لهم هذا الدوق (٤٩٨) وقد لاحظنا أن ذلك يكثر منه عند الفصل بين لآ وجوابها، وبين المبتدأ وحبره، فهو اصل كثيرة.

● وإتيان بصيغة (افعل) مطاوعا لفعل في غير ما ورد، كالفعل حفظ. قال: وربما بقيت اللفظة العربية. فانحفظت بعض الشيء (٣٢٦) وانظر (٣٦٩) مكرراً فيها، كذلك الإتيان بـ (انفعل) من (أفعل) في قوله: واقتصر كثيرون على انتحال التعاليم.. وما يضاف إليها من علوم النجامة والسحر (٤٠٩) - والمردف أن (انفعل) يطاوع لثلاثي المتعدي، وزن فَعَلَ فقط من الأعمال الملاجية، أي التي يظهر أثرها للعيون، كالكسر ولقطع والجذب، قال الرضي «وليس مطاوعة افعل مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردته هدم»^(٣٠١)، يعني بذلك أنه مقصور على السماع، ولم يسمع: انحفظ من حفظ، ولا انضاف من أضاف. وعدم القياس على ما ورد من انفعل مطاوع أفعل الرباعي هو منهج الفارسي، أما ابن عسكور فقد صححه، واختار القياس عليه، وتبعه ابن بري^(٣٢١)، وجاء في ديباجة كتاب (الأفعال) للصفاي أن «انحفظ وانقرأ وانكتب مستحدث، استحدثه المولودون، مما لا يعتد بوجوده ولا يعبأ بكومه»^(٣٢٢).

● ومن استعماله للتفصيل - على غير ما عرف العرب - قوله: وصنائع كثيرة، أكثر من الأولى بكثير (٤١) وتكرر هذا في الصفحات: (١٤، ١٥، ٤٩، ١٠٩).

● وكذلك جاء استعماله (مازال) بمعنى مادام، في قوله: ولا تزال الصاعقات في

(٣٠) شرح النافية ٣٠ (٣١) كشف الطرة ٤٧ (٣٢) سهم الأخطا إلى وهم الأخطا ٤، ٥

التنافس، ما زال البصُرُ في التنافس، إلى أن تضمحل (٣٤٥).

• واستعماله (إلا) زائدة، في قوله: وأما غُرُوبُهُمْ بلاد الشرق... وإن كانت طريقه أوسع.. إلا أن الشَّعْه أبعد (١٧) وتكرر هذا في: (٧٩، ١٠٩)، ولم يُحْز ذلك إلا أبو البقاء، وإن وقع في استعمال بعض العلماء، كالرحمشرى والسيوطي وابن هشام^(٣٣)

• هذا إلى جانب الاستعمال الشاذ: في قوله: ممتحيه الآثار (٤٩٩) من الفعل امسح، والقياس: محوته فانمحي - وزن انفعل - واقتعل شاذ منه^(٣٤)، وفي قوله والأزودة والعلومات للساكر كثيرة (١٧) والأزودة جمع شاذ لراد^(٣٥) وقد تكرر هذا الجمع في مواضع كثيرة، وكذا جمعه مرآة على: مرايا (٩٥) ووضع من موضع - أو - أو الواو، في قوله: لا يزالون يصدق من كده (٢٧) وذلك الاستعمال الغريب له (هلم جرأ) يدخل إلى الجارة عليها (٥١٤) ثم يسهته إلى الجمع في قوله: التأثير الجومية (٩٩) وقد جاءت على غير ما يحوى البصريون.

وجملة القول، أن ذلك الاستعمال وغيره مما يناظره عند ابن خلدون، منه ما هو لن أصلاً، ومنه ما هو بادر أو شاذ، أو قيس على بادر أو شاذ، جننا بذلك على عادة علماء التنقية في زمنه وقبل زمنه، من تخطتهم مثل هذا في استعمال العامة، وهو - كي ذكرنا - دليل على تراخي قبضة الفصحى على السنة المخالفة من العامة والخاصة.

(جـ) النجاح والإخفاق:

إذا كان بعض جهود التنقية قد نجح في إثارة الجدل اللغوي بين العلماء - تصويباً ومخطئة - وأخفى في التطبيق العمل، فإن جهود ابن الإمام قد أخففت في الأمرين معاً، فلم تفلح في إثارة جدل، ولم تشر في إلزام العامة أو الخاصة الصواب اللغوي، وليس بأيديها مؤلفات أخرى لابن الإمام حتى نعرف، ألتزم هو البعد عما خطأ أم لم يلتزم؟ وأغلب الظن أنه لم يكن أسعد حظاً من ابن خلدون وغيره من العلماء، ممن ترقوا في هاية الانحراف.

ونحن نرى أن هذا الإخفاق كان أمراً مُرتقياً لضيق هذه الجهود ضيقاً لغوياً ومكابياً

(٣٣) انظر أسئلة من ذلك في: سلوان الشجى في الرد على اليازجي ٨٩.

(٣٤) اللسان (مخ).

(٣٥) اللسان (زود).

ما سبقها لغوي، فيبدو من تلك الاستعمالات القليلة التي جاء بها ابن الإمام، والتي لم تكن فيها من لغة بلده إلا القليل، وأما ضمها المكاني، فلأنها اقتضت على لغة حواضر المغرب وبخاصة تونس - دون أن نخطأها إلى لغة أهل الوادي - على ما سبق بيانه

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يجد التنحية اللغوية بالمغرب من يشدُّ أزرعها من علماء اللغة، إذ انصرفوا إلى المناقشات اللفظية والمناظرات الشكلية التي بعدت باللغة عن مجال الاستعمال اللساني إلى قوانين منطقيه عقلية جافة يقول ابن خلدون - بعد أن بين أن الأندلسيين أقرب إلى تحصيل الملكة اللسانية من سواهم: «وأما سواهم من أهل المغرب وإفريقية وغيرهم، فأجروا صناعة العربية مُجرى العلوم بعمى، وقطعوا النظر عن المنطق في تراكيب كلام العرب، إلا إن أعربوا شاهدًا، أو رجحوا مذهبًا من جهة الانتضاء الذهني، لا من جهة محامل اللسان ونراكيبه، فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدلي، وبعدت عن مساحي اللسان وملكنه»^(٣٦)

ويأتى بعد ذلك سبب آخر للإحفاق، هو الاضطراب الذي دام ببلاد المغرب أيام الفتح العربي وبعدة، والذي لم يمكن لقيام نهضة لغوية أو علمية، كما حدث بالعراق أو بالأندلس مثلاً، ذلك أن قبائل البربر بالمغرب أكثر من أن تحصى، وكلهم بادية وأهل عصابات وعشائر، ولأوطان الكثيرة القبائل والعصابات قل أن تستحكم فيها دولة - على ما يقول ابن خلدون - وقد توارث هؤلاء البربر الانتفاض على الدولة حتى لم يستقر الحكم لعربي إلا بعد زمن طويل، قال ابن أبي زيد: «ارتدت البرابرة بالمغرب اثني عشرة مرة، ولم تستقر كلمة الإسلام فيهم إلا لعهد ولاية موسى بن نصير ما بعده»^(٣٧).

وبعد الفتح استمر الراج والاضطراب من أجل الاستيلاء على الحكم، فقد قامت دولة المر بطين بعد صراع طويل مع ملوك المغرب، ثم قامت على أمقاصها دولة الموحدين، بعد حروب دامت نحوًا من ثلاثين سنة، ثم بنو مرين من رناتة، خرجوا على الموحدين ومكنوا يطاولوهم نحوًا من ستين سنة، حتى استولوا على مراكش^(٣٨)، فهل ترى في تلك لعن والاضطرابات ما يساعد التنقية اللغوية، أو يعمل على تحقيق أغراضها؟



(٣٨) انظر تفاصيل ذلك في مقدمه ابن خلدون ٢٥٧

(٣٦) مقدمة ابن خلدون ٤٩٧

(٣٧) مقدمة ابن خلدون ١٤٤

الفصل الخامس

في الأقطار الأخرى

أولاً

ابن كمال باشا

في أوائل القرن العاشر الهجري، قام شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، بجمع بعض ما وصل إلى سمعه من الأغلاط، التي تدوّلت على ألسنة الخاصة والعامة أيام حياته، ومع أن ابن كمال باشا خدم في جيش السلطان بايزيد، وتعلم في دار الحديث بتركيا، ثم عُيِّن شيخاً للإسلام، حتى توفي سنة ٩٤٠ هـ فلا نستطيع أن نربط بين الأخطاء التي جمعها ولغة الناس في تركيا، وإن كان لنا أن نربط بين هذه الأخطاء والعصر الذي عاش فيه، أي إنها أخطاء مرتبطة بعصره لا بوطنه؛ إذ معظمها كان يدور على ألسنة في مختلف البلدان الإسلامية.

جمع ابن كمال باشا ما أُرْسِي على مائة لفظ، من سَقَطَاتِ الناس، في كتابه لذي سهو (التنبيه على غلط الجاهل والنيب) مرتين إياها على حسب المرحلين: الأول ولثى من حروف الكلمة بعد نجريدها من الروائد، وهما يلى توضيح لبعض حوائب من لغة الناس في زمنه مستمد من كتابه:

في الجمع.

قالوا: أُنات - بضم الهزة - جمع: أُتُنْ (٦)* وَدَعَاوِي - بكسر الواو - جمع: دَعَوِي (١٣) وقوايل - في جمع: قايِل، المدكر (٢١) وقَصَاة - بالتشديد - في جمع: صَص (٢١) ونُكَات - بضم الون - في جمع: نُكْتة (٢٤) وأذباب - في جمع: الذب بمعنى لاس (١٤) وأعطاب - في جمع: العطف، بمعنى الحنان (١٩)

* الأرقام لصحاح كتاب (التنبيه على غلط الجاهل والنيب).

في التشية:

استعملوا ما دل على المثنى، فيما لا يتفصلان، استعمالَ المفرد، فقالوا: فلان
نوممان فلان^(١١)

في التذكير والتأنيث:

قالوا: جهادى الأول والاخر (١١) وأدخلوا تاء التأنيث على بعض المؤنثات السباعية
فقالوا: ثيبة - فى: ثيب (١٣).

في القلب المكافئ:

قالوا: دأب - فى: أدب (١٣) ودناية - فى: ديانة (١٣) وتوفيس - فى: تفويس
(٢١).

في اسْمِ الفاعل والمفعول:

قالوا: مُبْتَنِي على كذا (٨) و مُرْتَبَط بكذا (١٤) - بصيغة اسم الفاعل فيها -
ومزرك - بمعنى تارك (٩) و: مُسْتَحْكَم - بصيغة اسم المفعول (١٢) كما أُتُوا بالاسمين
من الثلاثى على توهم رباعيته، فقالوا: المزيه (١٢) والمُعَاف (١٩) [بضم الميم فيها] -
من: راد وعفا.

في المصادر:

أُتُوا بالمصدر الصناعى من المصدر الصريح بإضافة الياء والتاء: فقالوا: رُقِيَّة - فى:
الرقى (١٥) والصلاحية - فى: الصلاح (١٧) كما قالوا: الفراغة - فى: الفراغ (٢٠)
وانعيان - بفتح العين - من: عاين (١٩) وسَبَقَ اللسان - يقصدون مطلق الحدث،
لا لمرّة منه (١٦) والإباقه - فى: الإباق - مصدر أبق (٦) أما مصدر تَسَلَّى فقالوا فيه:
اتَسَلَّى بفتح اللام (١٦) ومثله التَجَلَّى - مصدر تجلّى (١٦) وحاموا بالثانى على:
اتَجَلَّى بكسر اللام وحذف الياء (١٦) كما خلطوا فى الاستعمال بين المصدر واسمه،
فأحلّوا الاسم محل المصدر عند إرادة المصدرية (٢٠)

في الهمز:

تخلصوا منه في بعض الكلمات، فقالوا: مُجِيلَان في: أم غِيلَان (٦) ونعيب لَشَرَاَف -
في: الأشراف (١٧)

في النسب:

سبوا إلى العامة فقالوا: عَائِي - يستخيف الميم (١٩).

في التشديد التخفيف:

شددوا الياء المنطرفة قبل التاء في الاسم، فقالوا: الأدعية والأدوية (١٣) وقرية (٢١)
وكرامية (٢٢) وشددوا الزاي في: البراق (٧).

في مدّ الأصوات:

أشبهوا حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة فنشأ حرف مشابه، وقد كثرت أمثلة
هذه الظاهرة في كتابه، وهي تدل على انتشارها، فمن أمثلة إشباع حركة المقطع الأول:
الإيباء (٥) والآوا (٧) ومن أمثلة إشباع المقطع الأخير: الشُّكَّار (١٦) والحُجَّيل
والخُثَّين (١٣) وسَلَّيس (١٦) والرُّول (٢٢).

في الأعلام:

قالوا: محمد بن محمود (٨) بنسكين الدال من (محمد) وكر الياء من (ابن) مهتدين
بها مع نسين النون منها، وأطردها الاستعمال عندهم جميعاً، وقد جرى على السنة
البن، ثم انتقل إلى السنة الخاصة، حتى لا يكاد يُلَمَّ منه أحد لاعتقاد الألسن -
كما يقول ابن كمال (٨).

في الدلالة:

استعملوا: الإذعان بمعنى الإدراك وهي بمعنى الخضوع (١٤) والساحل بمعنى
السَّهْل - ضد الجبل (٧).

في الإبدال اللغوي:

فالراء: القَرَار - بالغين - في القَرَار (٢١) والرُّكَّة - في اللُّكَّة (٢٢).

في حاشيت بعض ألفاظ آخر عوها، كالغلاكة بحسب ضيق الحال (٢١) كأنهم اشتروها من لفظ الغنك.

هذه أهم الظواهر اللغوية في كتاب التبيه - وقد ناقشنا كثيراً منها في عرض المجهود السابقة، ومنها يتضح أنها لم تأت بجديد كثير، من لغة البلد الذي عاش فيه ابن كمال، وإن كانت تدل على شيوع تلك الظواهر وانتقالها من عصر إلى عصر، وهي في رأيه من قبيل اللحن الذي لم يجوره أحد ولا استعمله إلا من إلا جيرة له بالكلام^(١).

وقد وضع ابن كمال باناً مقياساً عاماً للحكم على هذه اللحن وغيرها، مما اختلفت فيه كلمة العلماء، وذلك بأن صنف الأخطاء إلى ثلاثة أنواع.

الأول، ما أجاز به بعض العلماء مطلقاً، أو في حال من الأحوال، كالصفدع - بفتح لدال - والجنازة - بفتح الجيم - والحلقة - بفتح اللام - والتخمة - بكون الخاء.

ولثاني: ما لم يجزه أحد، ولكن شاع بين المصنف استعماله، كالإيذاء والتكفير - بمعنى الإكفار - فكلا اللغتين لم يرد في كتب اللغة، ولكن شاع استعماله في كتب المصنفين بلا تكبير.

ويرى ابن كمال أن هذين النوعين لا يحكم عليهما بالتحطش، وإنما يلحقن وحدهما بصحاح به، أو على حد قوله، «لا يخطئ الأصحاب في القسمين الأولين، بل نعتهم^(٢)».

أما النوع الثالث فهو ما لا سبيل إلى صحته أصلاً، ولم يجز استعماله في لغة التصنيف، فلا أصل له ولا مستند، بل يتفوه به العامة ومن اقتدى بهم، إما احتراءً محضاً، أو تحريماً عن الوجه الصحيح، وهذا هو ما يحكم عليه بالخطأ.

وبدا كان ابن كمال باناً قد حوّر ماله وجه عند بعض العلماء، أو شاع في أساليب المؤلفين، فقد يصح بتجنب استعماله، حين قال: «ما يجب أن تعلم أن ما ينبغي أن ينتخب

(١) التبيه على غلط الجاهل والتبيه ٤

(٢) التبيه على غلط الجاهل والتبيه ٥

عنه من الألفاظ أقسام^(٣)، ثم ذكر الأقسام الثلاثة السابقة، وكأنه بهذا يسوق في التبيين الأولين، عند حد الاستعمال الذي ورد فيه اللفظ أو الأسلوب فقط، وهو موقف منه غريب؛ إذ الأمر يدور بين استعمال صحيح، يُباح للعالم والمصنف، ولغيرهما من العامة والخاصة، واستعمال ملحون لا يباح لأحد أن يطلق به لسانه، علماً أو عبر عام

والتماس المدعى لاستعمال المصنفين فيما لم يرد عن العرب، معى التماسه للمؤلفين أيضاً من الشعراء وغيرهم، فاستعمال هؤلاء لا يحكم عليه بالخطأ، ولكن ينبغي تحجبه على ما يرى، وقد كاد يصرح بذلك - عند رده على من قال: إن العلط المشهور أمصح - بقوله «بل هو أمصح؛ لأن العلط الأمصح، إن صح أن يكون، فلا أقل من أن يستعمله المؤلفون^(٤)».

عل أن عدم تحطئة المصنفين والمؤلفين في استعمالهم أمرٌ محض بالمخاطر، إذ المصنفون ذوو اختصاصات مختلفة، منهم اللغوي ومنهم الفقيه ومنهم المتكلم، ولكل منهم حظ من الإتقان اللغوي غير حظ الآخر، وقد عاب كثير من اللغويين أساليب الفقهاء والمتكلمين والمتصوفة لخروجها عن نصيب العربية

وإذا كانت إجارتها الاستعمال المطلق للمصنفين - دون تحديد لنوع مهم - تنطوي على خطر، فأخطر منه عدم حد ذلك بزمان معين؛ إذ ما يجوز لمصنف متقدم ببعض أن يجوز لتأخر، ولن نستطيع أن نضع حداً معيناً لمن تصح لفته منهم، مادامنا قد خرجنا عن المقصد المؤلف لمن يحتاج بهم في اللغة، ومثل ذلك يقال عن المؤلفين.

وبعد أن بينا مقياس ابن كمال باشاء وما اشتمل عليه من غرابة وخطر، نأتى إلى بعض ما جاء به، مما زعم أنه لا أصل له ولا مستند لثري؛ أمهياً كان في زعمه أم خطأ؛

جعل الدعوى - بكسر الواو - جمع دعوى - خطأ محضاً، وذلك غير مسلم له؛ فمضى الأشعري عقب قول ابن مالك؛

وبالفصالي والفصالي جُحُصاً صحراء والقيس أُنُيب

أن من أمثلة جمع الكثرة: القعالي - بفتح اللام وكسرها - وأنها شريك في أنواع، منها قعلى - بالفتح - اسماً. كعَلَقَى وَعَلَاقَى^(٥)، ودعوى اسم كعَلَقَى

(٥) البيان على الأشعري ١٤٢/٤

(٣) التيه على غلط الجاهل واليه ٤

(٤) التيه على غلط الجاهل واليه ٣

وفي شرح الشافيه لابن الخاحب - «فما أُلْفَتْ» معنى المقصور رابطة، إذا لم يكن فعلى
أفعل، ولا فعلاء أفعل، يطرُد جمعه بالألف والناء، ويجوز أيضًا جمعه مكسرًا لكنه غير
مطرُد، وكسيره على ضربين. الأول أن يجمع الجمع الأقصى وذلك إذا اعتد بالألف،
لكون وصحها على اللزوم، فيقال في المقصور: فعالٍ وفعالي - في الاسم - كدعاهو
ودعاهوي^(٦).

وفي الجمع - أوردان جموع التكسير : «الحادي والعشرون (الفعالي) بالفتح وكسر
للأم، وهو يعني عن (فعالي) بالفتح حواريًا في فعلى بالضم، كحبيلى والحنالى، ما قبلها أى
فعل وفعل - كالصغارى والدقارى والملاقى، وفي عنراء ومهزى، فيما العدارى
ولهارى، ويجوز في كل فعالي بالفتح^(٧)».

ومن هذه النقول الثلاثة يتضح جوار الكسر مطلقًا في الدعاري جمع الدعوى، غير أن
لرضي صرح بأن جمع التكسير في مثله غير مطرُد - بكسر اللام أو بفتحها - أما ابن
مالك - وتبعه الأشموى - فقد جعله مقيسًا، وكذلك السهوى في الجمع.

ويرى ابن كمال أن ثمة فرقًا بين الهمز والتضعيف من الفعل (كفر) فأكفره: معناه
سبه إلى الكفر، أما كفره - بالتضعيف - عن الكفارة، وأن المصنفين قد استعملوا ذلك،
وهو مباح لهم دون غيرهم - على ما سبق - استند في ذلك إلى ما جاء في الصحاح
والقاموس، والذي جاء في القاموس - فاستند هو إليه - هو: «وأكفره: دعاه كافرًا،
وكفر عن يمينه أعطى الكفارة»، لكن الميروز أبانى قد استعمل التضعيف في معنى
الكفر، فقال شارح الحديث «لأنهم جعوا يهيدى كفارًا يصرب بمصكُم رِقَابَ يَمَصُّ»:
«أو معناه لا تكفروا الناس فكفروا^(٨)»، ومثله جاء عن ابن منظور في اللسان، فقال
بعد ذكر الحديث السابق: «القول الثاني: أنه يكفر الناس فيكفر، كما تعمل الخوارج إذا
استعرضوا الناس فيكفروهم.. بنكفيره أخاه المسلم.. وحديث عمر فتكفروهم^(٩)»
فاستعمل القاموس واستعمالات اللسان نحوًا ما أنكره.

ومن منهجه أن ورود الفعل ليس دليلًا على استعمال مصدره - وإن كان قياسًا - ما لم
يرد عن العرب، فهو إذن ملتزم السماع مطلقًا، فقد ورد عنهم: أذى يؤذى أذى وأذيه

(٨) القاموس (كفر)

(٩) اللسان (كفر).

(٦) شرح الشافيه ١٠٥.

(٧) هم الهوام ١٧٩/٢

وأداة، ولم يرد (الإيذاء) وقد أشار الصحاح إلى تقيده بطي ذكره؛ لأن السكوب عن الشيء في موضع البيان نقي له، وصرح صاحب القاموس بتقيده، حيث قال بعد عدد المصادر: «ولا تقل: إيذاء»^(١٠).

لكن ابن بري^(١١) قد حصص هذه المصادر لأفعالها، فجعل - أدى وأدته وأديته، مصدر للعمل (أدى) وجعل (إيذاء) مصدرًا للفعل (أذى)، وجاء في التهذيب «وقد دبت يده» وأديته. على أن المصادر من غير الثلاثي مقيسة، حارية على أفعالها، وإن لم تسمع، هل ابن مالك:

وغير ذي ثلاثة مقبسٌ مصدره كقُدس التقديس
ولم أجد أحدًا خالف ذلك.

ومن الأمثلة السابقة يتبين فساد ادعائه، بأن كل ما جاء به لا أصل له ولا مستند، ويتبين كذلك أن الصواب في غير جانبه.

لكن هناك مسائل لحنها مع أنها من لغة العرب، ومنها إشباع حركة العين من الوصف على فعل - مكسور العين - معر - خشين وخجيل وسيلس - هي: خشين وخجيل وسيلس، فله نظير عربي، جاء في اللسان (شجا)، «العرب تمدُّ فِعلاً بياء، فتقول: فلان قيسٌ لكذا وقمينٌ لكذا، وسمج وسبيج، وكري وكري» وإن كنا نرى أن الصواب معه هنا من الحكم عليه باللحن وعدم القياس على ماورد؛ لقلته.

كما أن أكثر مسائله مما لا أصل له ولا وجه يصححه: قولهم: فلان ثؤمّان فلان - بالثنية بدل الإفراد - والإيافة - مصدر: أبق - وأمثلة القلب المكاني السابقة، وأمثلة الجموع والتأنيث، ومجيء مفعول بمعنى فاعل - في قولهم: فلان مثروك - بمعنى تارك، وإن أمكن تأويله على وجه بعيد - إذ مجيء مفعول بمعنى فاعل لا يعبرى فيه القياس، وماورد منه مؤول بما يصرّفه إلى معنى المفعول، وكذلك أصاب في تحطئه بظنهم السابق في: محمد بن محمود.

(١٠) إليه عنى غلط التحامل والتبعية.

(١١) اللسان (أدى).

ثانيًا في بلاد الشام

إذا كانت التنقية اللغوية نتيجة حتمية لظهور اللحن وتفشيهِ، وإذا كان اللحن في أكثر مظاهره مرتبطًا باختلاط العرب بغيرهم، فإنما لا نشك في حدوث ذلك في بلاد الشام، فقد احتلط العرب بأهلها قبل ظهور الإسلام، إذ كانت القوافل التجارية بين مكة ودمشق، وكانت رحلات الصيغ التجارية، قبل الإسلام وبعده، وهي التي أسار إليها القرآن الكريم.

وقد أدى هذا الاختلاط في مبدأ أمره إلى تسرب كثير من الكلمات التجارية والمضاربية من لغة أهل الشام إلى اللغة العربية، حيث عُربتْ وصُقلتْ بالاستعمال الطويل، وجاء بها القرآن الكريم في بعض المواضع، كما جاءت بعض أشعارهم.

ومع اعتقادنا بأن هذا الاختلاط قد أدى بمرور الزمن - بعد انتشار الإسلام في تلك الديار - إلى ظهور الخطأ على الألسنة، لم نجد من يهتم بتنقية ما علق بلغة العرب من أوضاع، اللهم إلا انتقادات يسيرة لم تصادف من يشد أزرها، بل عانت ممن يدهمها ويهم أسسها، وقد بدا ذلك في كتاب لرضي الدين محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الحنبل، الذي توفي بحلب سنة ٩٧١ هـ هو (بحر العوام فيما أصاب فيه العوام) حمل فيه على من تنقد لغة العامة في زمنه، والتنس لإجازة كلامهم كل وجه، ولم يكن مادفعه إلى ذلك هو لثقة بصحة ما صححه، مما خطأ غيره ممن وسنهم بالجهال، وإنما دفعه «فرط الحبيبة وانفضب، وتوفر المصيبة لهذا الجيل من العرب - وهم عامة القرن العاشر الهجري - وإن غنك عوامهم الكلام علك اللحام، أو فرت عنهم العربية - وما بأيديهم منها سوى الرمام - برز السهام»^(١٢) والكتاب يُطلعنا على لهجة أهل الشام في القرن العاشر الهجري، سواه أعذت هذه اللهجة صوابًا كما رأى ابن الحنبل أم خطأ كما رأى غيره - ومن مظاهر هذه اللهجة ما يلي:

(١٢) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ١٤

في الجمع:

أُخْرُوا الاثنين تُجْرى الجمع، فقالوا: فلان وفلان جاءوني (٤٠)* واسمعوا، سمع
الموصول للمفرد في موضع الجمع، فقالوا: هُم الذي قال (٣٧) ونظر أن العمة لم تكن
نظر هذه العبارة بهذا الشكل، وإنما كانت تنطق: (هم التي قالوا) فكيفها ابن الحسب في
صورة عربية.

في الضمائر:

قالوا: هوَ وهىَ - بتشديد الضمير مع زيادة هاء السكت (٣٨) كما أبدلوا تاء الفاعل
هاء، فقالوا: خَبَطَ وَخَبَطَتْ - فَي خَبَطْتُ وَخَبَطَتْ (٤٧) وأما ضمير المتكلم فقد
أثبتوا ألفه في الوصل (٣٨) وحذفوها في الوقف مع اجتلاب هاء السكت (٣٩) وحذفوا
منها الهمزة عند اقترانها بالواو العاطفة، فقالوا: وَنَا - فَي: وَأَنَا (٣٩) أما تاء المضطربة
فقد أشبهوا حركتها فزِيدَتْ ياء، قالوا: أَكَلْتِهِ وَشَرِبْتِيهِ (٤٨) وأما هاء الفاعل فقد
أسكنوه بعد نقل ضمته إلى ما قبله، فقالوا: لَمْ أَكُلْهُ وَلَمْ أَشْرِبْهُ (٤٥).

في الخمس:

تخلصوا منه في بعض الكلمات، فقالوا: لَأَن - فَي: الآن (٤٠) وجا - فَي: جاء (٤٣)
كذلك همزة الاستفهام فَي: فَعَلْتَ كَذَا؟ (٤٤).

في الإعراب:

أسكنوا المصوب معمولاً به فقالوا: قَبِلْنَا أَيَادِيكُمْ (١٩) وأكلت كِبَابَ (٤٣) كما
أسكنوا المرفوع مبتدأ، فَي: عَمَلُهُمْ قَلِيلٌ وَأَمَلُهُمْ طَوِيلٌ (٣٧) وحرروا المضارع دون أداة،
فَي: فلان يأكل ويشرب (٣٦) كما حذفوا نون الأفعال الخمسة بلا داع (٣٣) واستعملوا
كلمة (أبو) بصورة الرمح في كل الحالات (٤٠) وجعلوا القسمة علامة النصب في جمع
المؤنث السالم (٤١) وحذفوا التووين فَي: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ (٥٢) لكثرة الاستعمال

* الأرقام لصفحات كتاب: بحر التوأم فيما أصاب فيه التوأم.

في الوقف:

أَمَالُوا الْفَتْحَةَ قَبْلَ الْهَاءِ فِي الْمَوْثِ نَحْوِ الْكُسْرَةِ، فَقَالُوا: نِعْمَةٌ وَرَحْمَةٌ (٣٠).

في الحركات:

كسروا فاءَ فَعِيلٍ حَلَقَى الْعَيْنَ (٢٢) وكسروا آخرَ اسمِ الفعلِ (تَعَالَى) مع ياءِ المحاطبةِ (٢٦) وفتحوا فاءَ فُعَالَةٍ - بضمها - الدَّالَّ عَلَى خِلَاصَةِ الشَّيْءِ (٢٧) وفتحوا ياءَ الجَمْرِ مع الصَّحِيرِ غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمَعَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ (٣٠) وفتحوا همزةَ إِمَّا التَّنْفِصِيَّةِ (٣٥) أما الِضْمُّ فَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ فِي اسْمِ الْفِعْلِ (تَعَالَى) عِنْدَ إِسْتِنَادِهِ إِلَى وَادِ الْجَمَاعَةِ (٢٦) وَأَمَّا التَّشْدِيدُ فَقَدْ كَانَ فِيهَا حَذْفٌ تَالِثٌ، كَيَدٍ وَأَبٍ وَأَخٍ (١٤).

في التأنيث:

انصرفوا عن صيغةِ مَعْلٍ - مؤنثِ فَعْلَانٍ - إِلَى فَعْلَانَةٍ - بِالتَّاءِ (١٦) وَأَثَرُوا بَعْضَ مَا هُوَ مُذَكَّرٌ، فَقَالُوا: هَذِهِ تَحَامٌ طَبِيبَةٍ (١٧).

في الدلالة:

غَيَّرُوا دَلَالََةَ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ، فَأَطْلَقُوا: الْقَلَمَ عَلَى الْمَصْبِ الَّذِي سَوَّفُ يَهْرَى (٥١) وَالْكُوزَ عَلَى مَا لَا تُحَرِّقُهُ لَهُ مِنَ الْأَرَاكِ (٥١) وَالْأَيْدَى عَلَى الْجَوَارِحِ الْمَعْرُوفَةِ - وَهِيَ بِمَعْنَى النَّعَمِ (١٩).

في التهديد:

اسْتَخْلَعُوا بَعْضَ مَا يُعْتَدَى إِلَى اثْنَيْنِ مُعْتَدًى إِلَى وَاحِدٍ فَقَالُوا: كَتَبْتُ سَرِّي مِنْ فُلَانٍ (٢٨).

وَلَسْنَا بِحَاجَةٍ إِلَى أَنْ نَقُولَ: إِنَّ ابْنَ الْحُسَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ مِقْيَاسٌ لِلتَّنْخِطَةِ أَصْلًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ لَهَا فِي كُلِّ مَا يَسْمَعُ، وَإِنَّمَا كَانَ لَدَيْهِ مِقْيَاسٌ لِلنَّصُوبِ، هُوَ: الْإِعْتِدَادُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ، وَلَوْ كَانَ بَادِرًا أَوْ شَادًّا قَالَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ: يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، فَلَا غَرَابَةَ بَعْدَ هَذَا، إِذَا قُلْتَ: إِنَّهُ يُعَوَّلُ فِي النَّصُوبِ عَلَى مَا لَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَذَلِكَ كَالْقُرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَةِ إِذَا حَمَلَ قِرَاءَةً أَبِي عَمْرٍو - فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ -: ﴿قَالُوا سَاجِرَانِ تَظَاهَرَا﴾ عَلَى مَعْنَى

أنتما ساحران تتظاهران - حل ذلك أصلاً قاس عليه كلام العامة في حذف نون
الأفعال الخمسة في غير النصب والجزم (٣٣) وجعل فراءه يُبيح والجراح وأبى واحد
﴿تَعَاَفُوا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾ بضم اللام في نَعَالُوا حجةً صحَّح بها كلام العامة (٣٦)
كذلك قراءة أبي عمرو بالإسكان في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ - وَتَنْصُرُهُمْ -
وَمَا يَمْسِكُهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ مجيز للعامة تسكين المضارع المرفوع (٣٦) وصحَّح لهم ما قالوه
من: هُم الذي فعلوا، اعتماداً على أحد التأويلين في قوله تعالى: ﴿وَحَضَّيْتُمْ كَأَنَّهُ
حَاصُوا﴾ (٣٧) كذلك للعامة أن تحذف همزة الاستفهام، لقراءة ابن محيصن ﴿سَوْءٌ
عَلَيْهِمْ أَفَرَّهَهُمْ﴾ بحذف الهمزة (٤٤)

كذلك عوَّل على الحديث في الاحتجاج: فقوله عليه السلام: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى
تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» جرى عليه حذف النون من الأفعال الخمسة في قولهم
(٣٣) وقوله عليه السلام في حديث الخوض: «إِنْ مَاءَهُ أَتَيْصُ مِنَ اللَّبَنِ» جرى عليه
تبنيهم بالتفصيل من الألوان على أفعال (٤١) وأما ما جاء في حديث وائل بن حجر «مِنْ
مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى الْمُهَاجِرِ ابْنِ أَبِي أُمَيَّةَ» فقد جَوَّز به استعمالهم (أبو) بصورة الرفع
دائماً.

وكذلك كانت الضرورات الشعرية مما قاس عليه في الاختيار، فنقل صفة هذه
الغائب إلى ما قبلها في قولهم: لم أضربته، قاسه على ما جاء من قول الشاعر:

عَجِبْتُ وَالِدَهُ كَيْفَ عَجِبُهُ مِنْ عَمْرِي سَبَيْتُ لَمْ أُضْرِبُهُ (٤٥)

وحذف همزة (أنا) مع واو العطف في كلامهم، يصححه قول الشاعر:

قُلْتُ لِسَبْطَانِي وَشَيْطَانِي لَا تُضْرِبَانِي وَبَا فِي الصَّلَاةِ (٤٠)

ومن الأمور التي صححها للعامة اعتماداً على ما ورد في الشعر: لان - في الآن (٤٠)
ويقول بعد تفسيره تحويل (الآن) إلى الصورة الجديدة: «وهو جائز في سعة الكلام»
وحذف النون من الأفعال الخمسة في الرفع (٣٣) وجزم المضارع لمعير داعية (٣٦)
وتسكين المرفوع مبتدأ (٣٧).

وأضاف ابن الخليل إلى الحجة في الاستشهاد ما روى عن الصعابة وغيرهم: بعد
صحَّح الوقوف بهاء السكت على ضمير المتكلم ما روى من كلام حاتم هكذا عَصْدَى أَنَّهُ
(٤١) وصحَّح استعمال (أبو) بالرفع الدائم ما روى في كتاب يخطه الإمام علي رضي الله
عنه (٤١).

واللغات - أيا كانت - هي كذلك عنده مما يعتد به ويهاس عليه: فقد أحد بلغه همدان في تشديد الصميرين: هو وهي (٢٨) وبلغة ربيعة وتقيم وبعض قيس في إثبات ألف أن حال الوصول (٢٨) وبلغة ربيعة في الوقف على المنصوب بالسكون (٤٣) وبلغه بني أسد في لتأنيث بالناء، في فعله صلان نحو: عطشانة (٦) إلى جانب لغات أخرى لم يعب لها قبيلة، واكتفى بذكر أنها لغة حكاهها عالم من العلماء، واستناداً إلى سماع عالم مثل يونس بن حبيب الذي قال: «سمعت العرب يقول: فرسه وجوزره، وذلك منهم إرادة لتأنيث وذهاب الشك عن سامعه»، فأباح ابن الحنبل - بسبب روايته يونس - أن يلحق للعامة اسماء بكل مؤنث معنى حتى لقد أجاز أن يقال: اليد - بالتسديد - واليثة - به مع لناء، وقد وجدناه يصرح بأن اللغة التي تصح قياساً عليها، لغة ربيعة متروكة، كما في عنقت الباب - بلا همز - ونحن نعجب - كيف يصحح للعامة ذلك مع تصريحه برداءة اللغة وتركها؟

وعلى وجه الإجمال نقول: إن ابن الحنبل قد أفرط في تساهله مع العامة بتجويز كل ما يقولون، ففرط بذلك في لغة العرب، وربما كان عروياً على إصدارها في بلاد الشام في القرن العاشر.

ولم نجد من بين علماء الشام من يتصدى لأراء ابن الحنبل هذه بالنقد والتصحيح، بل لم نجد منهم من يهتم بتنقية اللغة أصلاً، اللهم إلا تلك المجموعة من الألفاظ التي تبيع سبعاً وعشرين كلمة، والتي جمعها رضى الدين بن أحمد الحلبي المصنف - من علماء أوائل القرن الحادى عشر الهجرى - تديلاً على حرة القوامس للإمام الحريرى، وقد فرغ من جمعها سنة ١٠٢٨ هـ في رسالة سماها (سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ) أراد بها أن تكون تذكرة لإخوانه وتبصرة لخلائئه - على ما قال^(١٣).

و نحن في شك من نسبة هذه الرسالة إلى ابن الحنبل السابق، وإن ذهب إلى ذلك باحث معاصر^(١٤)، وإن صُدر باسمه عنوانها، ذلك لأنها تخالف مذهبه أصلاً، من التوسعة في استعمالات العامة والخاصة، حتى لم يمتد هناك خطأ على حسب مقياسه، ونظر أنها لا بن الحلبي المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ والذي جاء في خاتمتها ما يفيد أنها تمت على يديه.

(١٣) سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ ٨.

(١٤) انظر: لحن العامة والتطور اللغوى، وقد وقع خطأ في العنوان فوضع (ق) موضع (إلى) اقتداء بهوان الرسالة في دار الكتب المصرية، ولكن صيغة العنوان (سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ) وهو ما جاء في مقدمتها (وصيته سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ، إذ كان صرف هذا السهم إلى طرف هذا الوهم).

وعلى كل حال، لا غنى عن الألفاظ التي وردت بهذه الرسالة لغة بلاد الشام، ولا لغة القرنين - العاشر والحادي عشر الهجريين، وإنما هي ألفاظ نصّ علماء اللغة على تلحيب واعتمد هو عليهم، وفي مقدمة هؤلاء: العمري وزيادى وابن عسيرة وابن السكيت والصعدي وأبو حيان والبيضاوي، أما الألفاظ التي لحقتها تأييداً لغيره فهي:

الأخودج - في: النموذج، والمجخرة - لانتفى الخيل - في: المجبر (٢) وطابت حمامك، وانعدم - في: عدم والله يحذف ألف المد - والقيولة - في معنى الإقالة، وفرّ الله عينك - في أفرّ - ورزقه التياب - بضم الراء (٣) وفي سبيل الله عليك، و: فيها ويغمة في: نعمت، وقفلت الباب، والقنوم - بالتشديد - وثياب جدد - بفتح الدال - وانحفظ وقرأ (٤) وابن عمي لحيج، وعرق الإنسا و: يا هو - في تداء جهلة الصوفية (٥) ولمحه بمعنى اختلس النظر إليه، وانزّر - من الإزار - والجبري - نسبة إلى قرية تسمى جبرين، والرملرة - بضم الزاي (٦) وإنسانة - للمرأة (٧) وحففت المرأة وجهها، وأخفاب جمع خف (٨) والظرف - بالضم - للكياسة، والقصف - بمعنى اللهر، وحسن كيف - اسم بلد تسمى: حصن كيف - بكسر الكاف والفصر (١٠).

وقد ناقشنا كثيراً من هذه الألفاظ سابقاً، وبيننا مقياس أصحها في النخبة، وندقش الآن بعض ما هو جديد، مما جاء بالرسالة:

خطأ رضى الدين أن يقال: لَحَ - مُعَدَى بنعه - بمعنى اختلس النظر إليه، ورأى أن يعُدَى بِلَ، واستند إلى ما جاء في العاموس - لكن جاء باللسان (الح) ما يفيد صحة ما خطاه، قال: «ولمحه البصر ولمحه ببصره»، وعيد: «لمح إليه، الجوهرى: لمحه ولمحه والتمحه: إذا أبصره ينظر خفيف».

ومع أن يقال: انزّر - من (الإزار) وحكم على ما جاء منه في الحديث بأنه من تحريف الرواة، موافقاً لغير وزابادى وأبو الأنير - لكن هي اللسان (أرر): «ويجوز أن يقول انزّر بالمتزّر أيضاً - هيم يدغم الهزة في التاء - كما نقول: أقم، والأصل: أئنمه».

وحطاً، الجبري في النسبة إلى جبرين - اسم لقرية - استناداً إلى ما في العاموس أن النسبة إليها - جبراني - على غير قياس ونحن نرى أن العامة قد سبب إلى القرية على قياس النسب ولا ضير فيه، وإن لم يُسمع، وقد جرت عادة المعاصم على إعمال الأمور القياسية كثيراً والنص على ما خالف القياس

ومن هذا نصح أن المواد التي أتى بها رضى الدين في رسالته مقلداً غيره - لم تُسلم من الجميع، فقد أجارها بعضهم، ومنه كُذِّبنا بحكم عليه بالنشدت لولا ما رأينا منه في آخر رسالته من الرد على الإمام الحريرى وإحارته بعض ما لحّن: كإدخال الألف واللام على (عبر) فتم مأت هذه الإحارة؛ بناءً على ورود في شعر أو قرآن أو حديث، وإنما لأنه ورد في عبارة الإمام الشاطبى في أول بسب ذكره في قرش حروف حرز الأمانى، وأبيات أخرى بعده، وقد كان الشاطبى (في رأيه) متقناً أصول العربية - على ما ذكر في مقدمته^(١٥)، وكأن استعمال العلماء مما يدخل في نطاق الاستشهاد وتصويب الأساليب عنده، كذلك إلحاق التاء في المؤنث الخالى منها، نحو: (عجوزة) أجاره؛ بناءً على ما جاء في الفاموس من أنها لُعمى، وكذا جمع العم على (أقام) حكاهما الفيروز ابادى، فهو إذن من يأخذ باللغات الصمينة أو اللُعميات، مع أنه لم يُعَدِّ (أززر) صحيحة، وهي لغة حكاهما ابن منظور - على ما سبق

وإذن لنا أن نقول: إن رضى الدين كان مضطرب المقياس فيها خطأ أو صوبه من الألفاظ والأساليب.

ويبقى بُعد أن نقول إن عدم وجود تنقيح لغوية في بلاد الشام بالمعنى الحق، لا يعنى بالضرورة عدم وجود أخطاء، ولقد كان من الخير والمفيد لهُذين العالمين ولغيرهما من علماء اللغة، أن يوجهوا عنايتهم إلى إصلاح أخطاء شامية للعامة والخاصة، كذلك الأخطاء التي ذاعت في القرن الرابع الهجرى؛ حتى وقع فيها عالم رحالة، هو أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسى، وامتدت إلى كتابه (أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم) - وقد صرح بأنه كتب معظم أجزائه بلغة شامية؛ لأنها إقليمة الذى به نشأ^(١٦)، ووجود مثل هذه الأخطاء عند المقدسى أمر له دلالة المحرنة، إذ كان المقدسى يحتم في كتابه بوصف ما آلت إليه العربية من فساد، على ألسنة أهل البلدان التي زارها، ويصعب كثيراً منها وينعتها بأقبح العوت، ويعنى ذلك - في جملة ما يعنى - حرصه على العربية، ومدحه من يتمسك بالفصاحة، فصور هذه الأغلاط منه دليل على الامحذار اللغوى المدمر، الذى هَوَتْ إليه عربية الشام في القرن الرابع، وعلى لغة الخاصة للأخطاء، وسرياتها في أساليبهم، دون شبه أو بغير اكترات.

(١٥) سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ ١٠

(١٦) أحسن التقاسيم ٣٢

ومن الأخطاء التي سقط فيها قلم المقدسي ما يأتي:

استعمال الشاذ المذكور من اسم التفضيل وهو (أخير) بالهمزة (٣٤) (*) وجمعه لفظ (أداة) بمعنى ضرر على - أدانيات (٢٠٢) ولفظ ماجن على مواجين (٢٢٥) وفي السب إلى ما أحرقه ياء مشددة خامسة تجددت بغير أن لا تعرفها العربية، كذلك في السب إلى المركب الإصافي يعامله كالمفرد، فيسب على لفظه كله، يقول - كان شفعوياً أبو غمر (٢٠٣) أي شاعري المذهب يقرأ على طريقته أي عمرو، إلى جانب ما ملاحظه من إخراج (أبو) على حال الرفع في كل الحالات، كذلك استعمال المقدسي اسم المفعول من لرباعى على وزن الثلاثي نحو: منبوت - من أنبت (١٨٣) واستعمل داخل - في مكان: أدخل، وجمع بين حرفين تعدية، وهو ما أنكره الحريري - فقال أدخلوا به (٤٥٠) بمعنى ذبحوا به، كذلك عدى الفعل (حطب) مرة باللام وأخرى بالياء، وفي الأوصاف أكثر المقدسي من إضافة المقطع (أنى) إلى آخر الوصف، مثل: بلعاني (٤٧٩) ودهباني وطولاني (٤٠٣)، وأخطأ في الإتيان بصفة تتأغل من رأى، فقال - ترايا - بالياء -، وأتى بأفعال مضارعة مبنية للمعلوم في موطن المبنى للمجهول، نحو يرن ويجد ويعد ويقف، وكلها من المثال الواوي، أما الأسماء الممدودة، فقد جاء بها مقصورة، إما لداعي السجع، أو بلا داع أصلاً، فقد جاء بالكلمة (الأواء) مقصورة في فافية السجع مع: دنيا (١٥١) كما جاء بالكلمة (كرأه) مقصورة لغير داع (٤٤) إلى جانب التحل عن الإعراب أحياناً، كقوله وتراهم جزبان (٣٥٨) أي جزبين، وشبه نوراب (٣٧٧) أي نوربين.

(*) الأرقام هنا وفيما بعد لصفحات كتاب أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم.

ثالثاً

في مصر

يعود اتصال العرب والمصريون إلى ما قبل فتح عمرو بن العاص لمصر، بل إلى ما قبل الإسلام برمن طويل، فقد رَوَوْا أن بني مالك أجمعوا على أن يقدُّوا إلى المقوقس عظيم القبط بمصر، حاملين له الهدايا، كما ذكروا أن ابن جدعان أتى مصر ببصاعة، فباعها ورجع إلى عكاظ^(١٧)، وأن عمرو بن العاص نفسه راد مصر ناجراً قبل الفتح الإسلامي، وذهب إلى الدلتا ومن بعدها إلى الإسكندرية، وأن خبرته بالبلاد المصرية هي التي جعلته يهكر في عروها ويغري الخليفة بذلك، وهي التي سهلت له أمر الفتح^(١٨)، وفي مبدأ الدعوة الإسلامية جرى الاتصال على نحو آخر غير التجارة، هو الدعوة إلى الدين الجديد، بكتاب بعث به محمد ﷺ إلى المقوقس، داعياً إياه إلى الإسلام.

وقد قَوَّى أثر هذا الاتصال لما بعث عُمرُ بن الخطاب عُمَرُو بن العاص سنة ٢٠ هـ في أربعة آلاف مقاتل كانوا جميعاً - كما يقول المزيهون - من قبيلة عكَّ بن عدنان، ثم أمدّه بأربعة آلاف أخرى، ثم بغيرهم، حتى بلغ جميع من قدم من العرب إلى مصر في رمن لفتح ستة عشر ألف عربي^(١٩).

ولم تَكُ قبيلة عكَّ وحدها هي التي هبطت مصر، بل شاركها في رمن الفتح وبعده قبائل عربية أخرى، منها: مَهْرَةُ وتُجِيبُ ولُحَم وعَسَّان وعَافِق وقبيلة يَلَي من قضاة وبنو سُليم من قيس وبنو عُقْبَةَ من جُدَام، وكذلك قبائل من لُحَم وقريش وبنو كلب وبنو كِنانة ومَهْرَةَ من قيس غُبَلان وبنو هلال وبنو مازن^(٢٠)، وغيرهم.

وقد ضعف احتلاط هؤلاء العرب بالمصريين في مبدأ الفتح بسبب سياسة عمرو بن العاص، عملاً بوصيه عمر بن الخطاب، فحرَّم عليهم الزراعة، وخطر عليهم الاحتلاط

(١٧) أسواق العرب للأصاق ٢٤، ٢٥

(١٩) الأدب العربي في مصر ٢٢

(١٨) تاريخ مصر الإسلامية للشيال ٥، ٦

(٢٠) الأدب العربي في مصر ٢٨

بالأقباط في أريافهم إلا إذا حلَّ الربيع، فيباح لهم الازدياع والاتصال بأهل مصر، يريد لهم عمرٌ من ذلك ألا يسكنوا أو يركبوا إلى الراحه، يسكنُ الدور واتحاد السرى من بنات الأقباط والروم، فينصرفوا عن الاستعداد للقاء العدو، لكن هذه السياسة لم تدم طويلاً، بل كانت حتى آخر عهد الأمويين، فلما كان العباسيون أياحوا ما حرم عمر، فاحتلّطوا وأصهروا ونسلوا وكثر عددهم بذلك وبالمحرمه العرييه، فرار من حذب الجزيرة وطمعاً فيها في مصر من يسر ورخاء.

وأحدث هذا الاختلاط أثره من مزاجه اللغة العربية للفتين: المبطية واليونانية، وقد أقبل الأقباط على تعلم العربية والتدريس بها، حتى إن القسيس بنيامين أجاد تعلمها، فكان يشرح بها الإنجيل للإصح من عيد العزيز بن مروان، كذلك كتب القديس شنودة مؤلفاته بالقبطية، ثم اضطرَّ إلى أن يترجمها إلى العربية؛ لينسب للأقباط أن يقرءوه^(٢١).

وانشرت العربية في ربوع مصر، وامتد نفوذها في الوقت الذي تصاعدت فيه القبطية في (المراسيم) الكنسية نفسها، بل وجدنا من المنقذين المصريين في القرن الرابع الهجري (لعاشر الميلادي) من يفخر بأنه يعرف القبطية، ووجدنا المسعودي حين رار مصر يسأل جماعة من أهل الخبرة الأقباط في الصعب وغيره عن تفسير كلمة (مرعون) فلا يظفر بجواب^(٢٢).

وكما انتشرت العربية على لسان الأقباط، انتشرت القبطية على لسان العرب بحكم الاختلاط، وإن تم ذلك بشكل بطيء، فقد ذكروا أن البطريق (نوما) لما حوكم سنة ٨٥٠ هـ خاطب أهل ملته بالقبطية بحضور جماعة من العرب، ففهموا كلامه وأنهوا إلى القاضي^(٢٣).

وهذا التمازج بين اللتين، قد أكسب كلاهما بعض ألفاظ الأخرى وأصاليها، فأصاب الفصحى بذلك بعض تغيير ولحن، راد على ألسنة العامة ثم المخاصة، مع مرور الزمن واتساع الاحتلاط، ولم يفلح في صدّه إنشاء المدارس أو تشجيع الولاة، أو إيفاد العلماء إلى بلاد المشرق أو استعدادهم منها، ولم يكن التمازج بين العرب والأقباط هو وحده السبب في الانحراف اللغوي، بل انضم إليه سبب آخر يضارعه في التأثير، ودعا كان أقوى أثراً منه، ذلك هو أن أكثر القبائل العربية التي رحلت إلى مصر بعد الفتح ثم

(٢١) الأديب العربي في مصر ٣٠.

نكس على درجه من المصاحفة تسمح بالاحتجاج بلغاتها أو الأحدث عنها، والمعروف أن القبائل العربية التي أخذت عنها اللغة، هم عيس وقيم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض لحيان^(٢٢)، أما من حل بمصر من العرب، فكانوا إما من قبائل عنده الأصل وأهل اليمن لا يؤثروا بمرييتهم - وإما من قضاة كجبهة وبلي، أو من كهلان كلهم وحدام وغسان - وقضاة وكهلان مطعون في فصاحتها - كذلك قبيلة الكنز التي وفدت إلى مصر في القرن الثالث الهجري تنتسب إلى ربيعة بن زرار، ويرتفع نسبهم إلى بني خبيفة لميميين في مطعة اليمامة، وبنو حنيفة وسكان اليمامة مشكوك في فصاحتهم، كذلك وفد بعض طيئ إلى مصر في القرنين الأولين بعد الفتح، ومنهم بطن يسمى عيس، هاجر في سنة ٢٤٢ هـ من فلسطين إلى مصر، وبعض طيئ لا يؤخذ بلسانه عند العلماء، دون تحديد له، أما قبيلة قريش فقد رلت طائفة منها الفسطاط في أوائل الفتح، كما سكن لفيف من أنصار في صعيد مصر، وقد تحبب علماء اللغة حواضر الأمصار، ولا ريب أن كثيراً مما جرى على ألسنة المصريين بعد الفتح مما يعدّ لنا - ولا سيما في الإعراب والتصرف - تسرب إليهم نتيجة الاختلاط بهذه القبائل^(٢٣).

يقول: إن اللحن قد انتشر بين العامة والخاصة على حد سواء، فالعامة كانت لها لغتها التي تتعامل بها، والتي حُرِّفت عن العربية، فتملكت عن الإعراب، وبذلت في حروف الألفاظ، وكانت بها طائفة تشبه بالخاصة، وتجارى شعراء المصحى بأسلوبها العامي، فاستحدثت فناً مضاهياً فنّ (الموالي) الذي كان لغةً بمصر، أنوا فيه بالفرائب - كما يقول ابن خلدون^(٢٤) - ونبحروا فيه بأساليب البلاغة بمقتضى لغتهم الحضريّة، فجاءوا بالمعائب، وذكر ابن خلدون أمثلة غلقت بمحفوظه من هذا الفن المصري نشير إلى بعضها فيما يأتي:

- | | |
|-------------------------------------|--|
| ١ - ناديتها ومشيبي قد طواني طي | جسدي على بقلة في الهوى يامي |
| فالت وقد لي كوت داخل فزادي كتي | ما هكذا القطن يحمي من هومي ^(٢٥) |
| ٢ - يا حادي الميسر أجزر بالطايا زجر | وقف على منزل أحياني قبيل المعسر |
| وصبح في حيمهم يا من يريد الأجر | ينفض يعل على موت قتييل الهجر ^(٢٦) |

(٢٢) المزمع ٢١١/١.

(٢٤) مقدمة ابن خلدون ٥٤٠.

(٢٣) انظر تفصيلاً لذلك في الأدب العربي في مصر ٢٦ وما بعدها (٢٥) مقدمة ابن خلدون ٥٤٤.

وفي المستطرف^(٢٦) أمثلة كثيرة لهذا الفن العامي (الموالي) وغيره من العيون التي تظاهيه، كالأقوما والكائن وكان والزجل والحقاق.

ولم ينف اللحن عند العامة فقط، بل تجاوزهم إلى من قوامهم من كتّاب الدواوين، فقد روى القلقشندي أن الكتّاب في عصر أبي جعفر النحاس (أوائل القرن الرابع هجري، كانوا يستصحبون باب العدد من بين أبواب النحو وأنهم لذلك كانوا يسمون من أعرب الحساب، وهو يدل على كثرة أخطائهم في هذا الباب، وهم - ليصعبهم بالعربية وكثرة انحرافهم عن سلامة الأداء اللغوي - رأوا أن مهاجمة اللحن أسير من تعليمها، وأن البيل منها أسهل من السيطرة عليها، فالتحقوا أوله شغل وآخره بغيره، وقد أثيري لحن بلرد على هؤلاء، وكان مما قاله: «وقد كان الكتّاب فيما مضى أعرب الناس في علم النحو وكرهم تعظيماً للعلماء، حتى دخل فيهم من لا يستحق هذا الاسم، فصعب عليهم باب العدد، فصابوا من أعرب الحساب وبعثت عليهم معرفة الحسرة التي ينصم أو يفتح ما قبلها، أو تختلف حركتها وحركة ما قبلها فيكتبون (بقرؤه) بزيادة ألف لا معنى لها^(٢٧)».

ثم تجاوز اللحن هؤلاء الذين هم أنبياء العامة إلى الخاصة أنفسهم من الشعراء وغيرهم، فقد حكى الراعي - وهو بحوي أندلسي من علماء القرن التاسع - أنه دخل مصر فوجد أكثر القصائد وأتباعهم من المومنين والشهود وبحوهم يطقون لفظ (مائة) بفتح الميم ومدّ الألف، وذلك خطأ فاحش ولحن قبيح، وكانهم لم يقرءوا ﴿وَيَبْشُرُ فِي رَجَائِهِمْ لَتَقْبَلَنَّهُ لَبِيشٌ﴾^(٢٨) كذلك ما حكاه من أنه وجد مؤدّي مصر حاصّة، يفتحون لاء في بدائهم (الله أكبر، الله أكبر) ولما أكر ذلك ردّ عليه بعض شيوخ الشيوخ بأن ذلك جائز^(٢٩)، وهذا هو صفى الدين الحلّي - الشاعر المصري المشهور المتوفى سنة ٧٥٠ هـ - يشارك العامة أشعارها فيذكر له الأبيهي أشعاراً كثيرة كلها ملحونة، وكذلك ابن بطة الشاعر المتوفى سنة ٧٦٨ هـ بل تجاوز اللحن ما نظموا فيه من أشعار العامة إلى ما نظموا من شعر فصيح، كقول صفى الدين الحلّي من أبيات ينقض بها قصيدة ابن المعتز في ده الأمويين والعلويين.

(٢٦) انظر المستطرف من كل من مستطرف ٦/٢ ٢١٧.

(٢٧) صبح الأعشى ١٧١/١.

(٢٨) الأجوبة المرسية في الأسئلة الموحدة - الموحدة ٧ (٢٩) المرجع السابق: الورقة ٦.

وكيف تحضونكم مؤامها ولم تتأدب بادايا

بحذف نون الرفع من (محصون)، وقوله.

فعلبي بإحسانكم فارغ وكفى بإنعامكم مبتلى

بتذكير الكف - وهي مؤنثة.

وكقول ابن نباتة

إليك مُدير الكأسِ هي فإبي رأيت دموع الخوف تنفع المصدى

بتعدية الفعل (تنفع) باللام، وهو يتعدى بنفسه

ثم كانت دُرُوة المأساة اللحنية أن جرى اللحن على ألسنة علماء اللغة أنفسهم، وهم خاصة الخاصة الذين يرجئون سهم حماية الله، لا المساعدة على هدم صرحها، فأبن يرى من علماء اللغة في القرن السادس الهجري - يحكي عنه ابن خلكان أنه كانت فيه عملة ولا يشك في كلامه ولا يتقيد بالإعراب، بل يترسل في حديثه كيفما اتفق، حتى قال يوماً لبعض تلامذته، ممن يشتغل عليه بالنحو «أشتر لي قليل يديها يغرؤقو، ولما راجعه التلميذ في كلامه عز عليه وقال، لا نأخذه إلا يغرؤقو، وإن لم يكن يغرؤقو فما أريد، وكانت له ألحاظ من هذا الجنس، لا يكثر عما يقوله ولا يتوقف على إعرابها»^(٣٢).

ولشهاب الخماجي - الذي تعقب الحريري في دُرته - لم يسلم أيضاً من اللحن، فقد قال في صدر كتابه عند التحريف بالحريري «ولم يرل هو وأولاده في خدمة الخلفاء بالبصرة إلى آخر العهد المقتوري» - والنسب إلى المعنى هو، مُقنئ، ولكن غلب عليه هذا الوجه من النسب الذي كان سائداً في عصره، فيقولون المصطوري والمكصوي^(٣٣).

كما أجرى الشهاب في (الريحانة) الفعل (نعباً) متعدياً بنفسه، لا به (ي) فقال «وتتعباً لعشاق في هجير الأشواق صافي ظلالها» مع تشبيهه هو على تخطئة أبي تمام في ذلك، في حاشيته على تفسير البيضاوي^(٣٤).

وحرمان اللحن على لسان ابن بري الذي وصفه ابن خلكان بقوله «كان علامة عصره، وحافظ، وهته ومادة زمانه، وكان عارفاً بكتاب سيويه وعلمه»^(٣٥)، والذي بلغت لثقة في علمه إلى حد أن أعيم على ديوان الإنشاء، فلا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك

(٣٢) مجلة الأزهر ٥٩١/٢٦

(٣٣) وميات الأعيان ٢٩٢/٢، ٢٩٣

(٣٠١) وميات الأعيان ٢٩٢/٢

(٣٦) شرح درة القواميس ٥

من ملوك النواحي إلا بعد أن ينصفحه ويصلح ما لعله فيه من خلل خفى^(٣٦)، ثم جريانه على لسان الخفاجي. وهو أحد المُجمع على إمامته وتفوقه وبراعته في عصره^(٣٧).
أقول - جريان اللحن على لسان هذين اللقويين دليل على مبلغ ما أصاب العربية من فساد لم يسلم منه أحد، وعلى أن الاشتغال باللغة لم يتعد المباحكات اللفظية التي لم تنم في إصلاح السنة المتعلمين ولا المعلمين أنفسهم.

وقد صور القلقشندي ما آلت إليه العربية في مصر من فساد - في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع - بقوله: «فاللحن قد قسا في الناس، والألسنة قد تغيرت، حتى صار التكلم بالإعراب غريباً، والنطق بالكلام الفصيح غيياً^(٣٨)» وكلام القلقشندي يدس على أن اللحن لم يسلم منه أحد، ولم ينج من بطشه قارئ قرآن أو حديث أو شعر عربي، وأن الطبقة الحاكمة - وهي أولى الناس بالفصاحة - أصبحت لا تعرف من العربية شيئاً، حتى مبادئها الأولى، وأن ما يشعل بالها ينحصر في الترفع عن حياة العوام، وعما يجرى على ألسنتهم من الكلام - وإن كان فصيحاً مقرباً، فقد حدث أن غضب أحد الوزراء على كاتبه؛ لأنه كتب: أمر بهارة هذا البرج أبو فلان - برفع أبو - وأمره بتثييره إلى (أبي) بالياء؛ لأن الأولى في رأي الوزير من ألفاظ العامة، وحين تبهه الكاتب على أنه فاعل وبخه الوزير بقوله: «مضى رأيت الأمير فاعلاً في هذا الموضع، يحمل الطين وينقل الحجارة على رأسه^(٣٩)».

ويرى القلقشندي أن هذا الانحدار الذي وصلت إليه العربية لم يكن إلا باستيلاء الأعاجم على الأمر، وتوسيد الأمر لمن لا يفرق بين البليغ والأثوك؛ لعدم إلمامه بالعربية والمعرفة بمقاصدها، حتى صار الفصح لديهم أعجم. والبليغ في مخاطبتهم أبكم، ولم يسمع الأخذ من هذه الصناعة - يقصد العربية - إلا أن يشتد:

ومصاعني عربية وكأنني ألقى بأكثر ما أقول الروما
فلئن أقول؟ وما أقول؟ وأين لي؟ فأسير، لا بل أين لي فأسأب؟

ولم تقم بمصر شعبة لغوية يعتد بها، تقاوم شيوع اللحن وتصلح الأخطاء. يقول (يعدُّ بها) بعد أن عثروا على بعض ملاحظات لغوية معنوية ومتناثرة، وسط رحام البحوث الملعونة الأخرى. كذلك الملاحظات التي وردت عرضاً في (المعجم) للمعوى المصري

(٣٦) صبح الأعشى ١/١٧٣

(٣٧) وفيات الأعيان ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

(٣٨) صبح الأعشى ١/٤٩

(٣٩) الباقى ١٠/٥٨٧ (ناره مطرو).

على بن الحسن المعروف بكراع النعل المتوفى سنة ٣١٠ هـ والتي منها^(٣٨) إشارته إلى قول العامة (لَسْنَجَه) أى الصَّنَجَه التي يوزن بها، وقولهم: (فَسَّ الْقُعْل) إذا فتحه بغير مناج، و(رَفَّ الْحَاحِبُ) أى احتلج.

وكتلك الإشارات^(٣٩) العائرة التي جاءت عن العالم اللغوي المصري، أبو جعفر لحاس المتوفى سنة ٢٢٨ هـ من أن المصريين يستعملون كلمة (أَسْبَاطَه) بمعنى الكِبَاشَةِ أو لعُنُق أو القَنَو، ويستعملون كلمة (الجِسر) بدل المتناة.

وكلام هذين اللغويين ليس فيه الحكم على هذه الملاحظات باللحن، وإنما هو تسجيل لظواهر لغوية، أما من تجاوز نطاق وصف الظواهر اللغوية المتغيرة إلى الحكم عليها بالانحراف فهو النحوي الأندلسي محمد بن محمد الراعي، الذي رار مصر سنة ٨٢٥ هـ وبقي فيها إلى أن مات سنة ٨٥٣ هـ فقد لاحظ هذا النحوي أن بعض المؤدين والقضاة وتبعهم مصر يخرجون عن مألوف العربية في أمور عدة، منها فتح الراء في قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، وصم الواو في لفظ الرضوء - مرادًا به الماء، وفتح الميم ومدّ الألف من مائة، والمدّ في هرق الوصل والقطع والباء في: الله أكبر، حتى هذه الأغلاط اللغوية وجدت من يجوزها من شيوخ الشيوخ - على حدّ قوله - ويروي جوار ذلك عن المبرد.

ومن قبله يسمو قرين ونصف وجدنا ابن برى يخصص طائفة من الخاصة - هي طائفة الفقهاء - ببعض ملاحظات عدّها من قبيل الأخطاء، وتحمّت في رسالة بعنوان (أغلاط الضعفاء من الفقهاء) وتشتمل على ما يقرب من مائة كلمة، مما استدركه ابن برى عليهم، وذكر صوابها دون شرح أو تعليل، وتنبه هذه الاستدراكات حول أمور لغوية، عرفت عند علماء النقية قبله على أنها أخطاء، وإن كان لا يبري آراء نحائها - على ما سيأتي بيانه.

ومن أمثلة ما استدركه ابن برى على هؤلاء الضعفاء أنهم يتخلصون من همزة المدّ في: الحصفاء والولاء - بمعنى السيادة على الرقيق - وهاء وهاء في الحديث السرف - لذهب بالذهب ربًا إلا هاء وهاء، ويحذرون الإبدال اللغوي في كلامهم، كالياء مع الميم في المشيمة، والهاء مع الماء في: تحبّر في قراءته، والهمزة مع الماء في: بداية، والراء مع لصاد في بضدعه. كما وضع عندهم القلب المكاني في: أضع جمع صاع، ويوهّم الإفراد

(٣٨) انظر: النجد في اللغة، الصفحات ١٣٦، ١٣٧، ١٨٦ (٣٩) انظر: تاريخ اللغة العربية في مصر ٧٥

في جنان - جمع حنة - فجمعوه على - أجه. كما فقدت الألف المفصورة في مَضَل، دلالتها فالحقوا بها التاء. وكذلك أسكروا العين. في: خَرَّاب - جمع خَزَره - دون أن يتبعوها حركة القاء الموحدة واستعملوا - أباع - في: باع ولم يفرقوا بين التشديد والهمزة في أقرصى ثوبك من دم الحيض، أو قرصه. كذلك أخذ ابن بري عنهم استعمال لفة بن تميم في تصحيح الأجوف اليائي، كمبيوع ومبيوب.

أما الألفاظ الأعجمية، فإن ابن بري منقذ فيها بما ورد عن العرب، لا يتجاوزها أصلاً فالسايورة - ما تنقل به السهم من متاع - خطأ عنده؛ لأن الوارد صايورة - بالصاد وحسب خطأ أيضاً، إذ الوارد: حصص والقيامة - لرؤساء النصاري - خطأ، صوابه القريامة، لأنها جمع قومص، إلى غير ذلك من ألفاظ تدور على ألسنة الفقهاء غلباً، وقد أجاز ابن بري في رده على الحريري كثيراً مما ياتلها على ما ستعرف بعد.

ولم يكن ابن بري أصلاً في ملاحظة كثير من هذه الأخطاء، فقد سبقه إلى ذلك ابن مكى الصقل المتوفى سنة 506، إذ خصص في كتابه (تنقيح اللسان) باباً لأغلاط أهل اللغة^(٤٠) وذكر كلمات كثيرة مما أورد ابن بري، كما أن ألفاظاً أحرز في الكتاب جاءت عن الكسائي وابن قتيبة وغيرهما قبل ابن بري، وإن لم يكن لديها ما نقوله عن (أغلاط الصغفاء من الفقهاء) إلا أنه من مآخذ العلماء قبله، وأنه لم يصف جديداً عن اللحن لدى وقع فيه فقهاء مصر في زمنه، وهو نفسه يشير إلى ذلك في مقدمة رسالته، فيقول: «هذه ألفاظ ذكرها المتقدمون من علماء أهل اللغة، مما يغلط فيه كثير من صغفاء الفقهاء وغيرهم، نقلتها عنهم كما ذكروها، وأثبت ذلك بزيادة بيان لا غير»^(٤١)

ولم تكن هذه الأغلاط لتسلك ابن بري في إعداد علماء التنقية، فأمر هذه الأغلاط سهل ميسور من جهه، ومن جهة أخرى وجدنا صاحبها يقف في سبيل من يقدم الأخطاء، وإن لم يكن في مصره أو عصره، ذلك ما جاء عنه من تتبعه الإمام الحريري في (درة العواص) وتصحيحه لما خطأ، ومن أشار إلى تصحيحات ابن بري هذه بن منظور في (اللسان) والخفاجي في (شرح البردة) والألويسي في (كشف الظرة) وروين الدين المرصفي في (عنوان المسرة) كما جمعت هذه التصحيحات في مجموعة ما ترال بخطوطه بعنوان: (حواسر شريعة ونحقيقات لطيفة على كتاب درة العواص في أوف العواص)^(٤٢)

(٤٠) انظر تنقيح اللسان ونظيف الحاشي ١٦١ وما بعدها

(٤١) انظر مقدمه أغلاط الصغفاء من الصغفاء (مخطوطة رئيس الكتاب).

وهو في هذه الحواشي يحنال لتسوية الأساليب ما وسفه ذلك، ويقس على ما لم يقل
بإعياس عليه أحد، ويصمد الآراء الضعيفة والروايات النادرة، فيحمل عليها كلام العامة،
وكان لا خطأ عنده أصلاً، ومن ذلك أن ابن بري يرى القلب المكاني معساً، فللعامة أن
تعب ما شاء، ونحن رد الحريري هو لم - تفشهم المقلوبه فلياً مكانياً عن: تفشهم، صوبها
بن بري، لأن القلب معروف في كلامهم، كقولهم: محجشر ومحجشر، وزحرجت الشيء،
وحرجرته، والقلب لازم لبعض الألسنة كاللثغ - على ما قال^(٤٣).

وهذه السرعة من ابن بري تفتح على العربية باباً ذا خطر، فما أكثر ما تقلب العوام
من كلمات، ونحن إذا سلمنا له أن القلب معروف في كلامهم، فلن نسلم أنه لازم لبعض
الألسنة كاللثغ، ولن نسلم أيضاً ثبوت اللمة بالثغفة، لأنها حصة في اللسان يتغير بها بعض
حروف الكلمة.

كذلك يصب ابن بري بحىء افعل مطاوعاً لأفعل الرباعي، نحو: اصاب الشيء
ونفسه؛ لكثرة أمثله، ومنها: انجبر وأنشئ وأنشك وأنشق وأنشخ وأنشال، وهو في
ذلك مقتد بهن عصفور، والجمهور على خلافه، إذ قالوا: لا يلزم من ورود هذه الأفعال
لازمة أن تكون للمطاوعة^(٤٤).

وقد يصرف ابن بري النظر عن الوارد عن العرب، فيصح للعامة استعمالاً له وجه
من لتأويل المعنوي، غير المبني على قاعدة لغوية، ككلمة (داغر) - بالدال - للحبيث،
ولقد لحنها الحريري وجعل صوابها داغر - بالدال المهملة - وجاء هو فصب ما أنكر
لحريري معتمداً على الممى، وقال: لأنه يذغر الناس أى يخيفهم^(٤٥) وكما صحح لهم:
هب أى فعلت؛ بناء على أن هب معنى احسب - وهو مما يتعدى إلى مفعولين كسائر أفعال
باب علم^(٤٦) وكذلك صحح إضافة (ذو) إلى الضمير؛ لأنها بمعنى صاحب، فتستعمل
استعماله^(٤٧)، ومعروف أن حمل اللفظ على اللفظ في المعنى، لا يعطيه حكمه في الاستعمال
في كل الأحوال، وإنما الأمر موقوف على السماع.

ود خطأ العلماء استعمالاً، لوجود لفظ زائد به لا معنى له، ولم يرد فيها وصل إليهم

(٤٣) مخطوطة بدار الكتب المصرية (٦٨) مجموع حماديا نسخة معهد المخطوطات العربية عن نسخة مكتبة

عاصر أمضى في إستانبول (٧٨٢).

(٤٥) عنوان المسرد ١٧

(٤٦) كتب الطرزة ٤٣٩

(٤٧) كتب الطرزة ٢٤٣

(٤٣) عنوان المسرد ٤٣

(٤٤) كتب الطرزة ٤٧

من اللغة - صوبه هو، واحتمال لتخريج هذا الراءد على معنى، فإن أعوزه المعنى حمله على التوكيد، وإن لم يكن له موجب، فقد خطأ الحريري وغيره زيادة (بين) الثانية، في هو لم المال بن زيد وبين عمرو ولكن ابن بري أجاره؛ على أن يكون الثانية للتوكيد، كلفظ (لا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤٨).

بل اشتط ابن بري في التصحيح، فاعتمد على الأحاديث الضعيفة صحة في اللغة، كما في حديث: «يُعْتَبَرُ إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَبْضِ» مع أن كلام العرب الأسود والأحمر، بن اعتمد على أقوال العلماء وإن لم يستندوا واد، كاعتماده على المبيت في صحة (لنشر) مع أنها غريبة على العربية مؤلدة^(٤٩)، وكاعتماده على استعمال الشافعي - وهو فيه - في إجازة: ماء مالح^(٥٠).

وهذه التسهيلات التي قدمها ابن بري للامة - في اعتراضه الدائم على الحريري - تجعل من الغريب حقاً أن ينشئ هو نفسه عليها، فيلحق استعمال الناس فيها يمكن به وجه من المجاز، كقولهم: أَقْلَعْتُ السَّفِينَةَ^(٥١) - بإسناد الفعل إليها - إذ يرى الصواب: أَقْلَعْتُ السَّفِينَةَ - بإسناد الفعل إلى صاحبها لا إليها - فالمعنى: رَفَعْتُ قَنْعَهَا عند المسير، ووجه الغرابة هنا أن الإسناد يمكن بالمجاز، وهو كثير متعارف، كما أن هذه التسهيلات تجعل ما ورد برسائه (أغلاط الصحفاء من الفقهاء) من قبيل النصف مع هؤلاء، لا من قبيل الصواب والخطأ اللغويين، فعل قياسي رده على الحريري، كان من اللائق ألا يأخذ عليهم تلك المآخذ الهيئية، كقصر المحدود في الخفساء وغيرها، والإبدال اللغوي في برذعة، وتغيير في قراءته، والقلب المكاني في - أحس - جمع صاع - والانتقال بدلالة الكلمة إلى معنى يتصل بمعناها الأصلي، فقد أجاز هو معظم ذلك في رده على الحريري، واستهان العلماء أمر الباقي

ثم جاء الشهاب الخفاجي بعد قراءة خمسة قرون من ابن بري، فصححه في غالب الأمر، إذ جاوز بعض الاستعمالات التي خطأها الحريري - إن احتملت وجهاً يجوز به من الفعل أو العقل - فقد أجاز استعمال (سائر) بمعنى الجمع، مُحْكَمًا عقله؛ إذ إنه لا مانع من كون الباقي جميعاً، بأعيان أنه جمع ما يهي أو يرك ويحوى، فتجوز به عن مطلق

(٤٨) الخفاجي على القصة ٩٣، بحر العلوم ٦٤ (٥١) اللسان (نظم)

(٤٩) العربية ليوهان فله ٢٢٣

(٥٠) بحر العلوم ٨٢

الجميع، وهذا عنده أسهل من كل تأويل آخر^(٥٢).

وأما استعمال (لعل) مع الماضي، مع أنها للنوع الذي هو ترهب الوقوع وهو إما يكون ما يُسبَل ويُنتظر وإحارته مبنية على أن المترقب لما كان وهو غير محقق، بل هو مشكوك فيه ومظنون - وهذا مما يلزمها - تجوز به عن لازمها - وهو الشك والظن وذلك إنما يكون في الماضي والمستقبل على حد سواء^(٥٣).

واعتمد الشهاب في إجارته بعض الأساليب على أشعار المحدثين واستعمال علماء البلاغة، فعنده أن لا وجه لإنكار أن يقال: أُمِرُّ مُنَوَّش - أَيْ مُهَوَّش - إذ قد ورد على لسان أهل المعاني، كقولهم: لَفَّ وَشَرَّ مُنَوَّش، وشاع من غير تكبر، كما جاء في شعر الطغرائي:

وإن قَدَرْتَ على تشويش غُرَبَيْهِ قَشَوُشِهَا وَلَا تُبْقِي وَلَا تُدْرِي^(٥٤)

ولا وجه لإنكار أن يستعمل الظرف (فقط) مع المستقبل؛ إذ قد ورد في كلام الزمخشري قوله: «إن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط»، فأعمل فيه (لا يبقى) وهو مضارع^(٥٥).

كذلك الأمر سهل ومستشاع عنده، في الاستعمال بدلالة الكلمات إلى معاني لم تؤثر عن لعرب، ما كانت علاقة بين المعنيين فإطلاق (المائدة) على الطعام قبل أن يوضع لأماع منه، باعتبار أنه وُضِعَ عليه أو سيوضع، محاراً^(٥٦). ومثله كل ما ذكره الحريري ونقله من لغة اللغة لنعالي، مما يحتمل التخريج على المجاز ولا تلحق به العامة.

وحروج أفعل التفعيل عن أصل وضعه - من الدلالة على المشاركة والزيادة - أمر ورد، يقاس عليه كلام العامة وغيرهم في رأيه. فاستعمال أَيْ نَوَّاس لَصُغْرَى وكُورَى في بيته

كَأَنَّ صُغْرَى وكُورَى من ففاعةها حصباء دُرٍّ على أرضٍ من الذهب

بأنيب هي اسم التفصيل المحرود من أل والإضافة، جائز مخرج على استعمال التفعيل مجرد من الدلالة على المفاصلة، فيكون مطابقاً مع تحرده منها، وهو بذلك أحد برأى

(٥٥) الخفاجي على الفرة ٢٩

(٥٦) الخفاجي على الفرة ٣٨

(٥٢) الخفاجي على الفرة ٩

(٥٣) الخفاجي على الفرة ٥٣

(٥٤) الخفاجي على الفرة ٦٢

المبرد في الفلاس، يخالف لما في التسهيل من أن الأصح قصره على السماع^(٥٧).

كذلك من مجوزات الاستعمال عنده حمل الشيء على الشيء، كحمل (عبر) على (صد) في جوار الحياض الألف واللام، فذلك قياس وإن لم يسمع. واللام حينئذ ليس للتريع، وإنما هي اللام المعاقبة للإضاعة، والحمل على النظر شائع في كلامهم^(٥٨).

على أن شغفه بالحمل على النظر في مجوز الأساليب آتاه أحياناً إلى قياس قدس لم يفعل به أحد. فقد أجاز ما حطّاه الحريري من قولهم: اجتمع زيد مع عمرو، قياساً على أنه يقال: اختصم زيد وعمراً - بالنصب - واستوى الماء والخشبة، ودار المفعول معه بمعنى (مع) ومقدرة بها، فكما يجوز استوى الماء والخشبة، يجوز: استوى الماء مع الخشبة، واستوى في هذا مثل اختصم، وهي تكون بين اثنين فأكثر^(٥٩).

وقد أخطأ الخفاجي في ذلك؛ فالتصيب في اختصم زيد وعمراً، منه النحاة وأوجبوا فيه العطف؛ ذلك لأن من شروط نصب المفعول معه أن يكون الاسم فصلاً^(٦٠)، وما هو ليس كذلك، فتبين فيه العطف وتشتت النصب على المعية، واستوى في المثال الثاني بمعنى ارتفع لا تهبط الوقوع من اثنين.

ولم يجد الخفاجي بخرج عن آراء ابن بري المتساهلة إلا في مسألة القسب المكاني، إذ جعله هو مقصوراً على السماع، مخالفاً سابقة في جملة مقيساً، وهو مما يتعجب منه - على حدّ قوله^(٦١).

وأخيراً نحن مع (يوهان فلك)^(٦٢) في أن سارعات ابن بري - ومن بعده الخفاجي للحريري وتصويباتها اللغوية تدلُّ على مبلغ ضعف الإحساس اللغوي عند العامة، وعند النفرين خاصة، كما تدلُّ على مدى ضعف ملكة الفقد والتخييل عندهم، بحيث لم يكن يوسّجهم إدراك الفروق الأولى بين العربية الفصحى والعربية المولدة، فاجتهدوا في الاعتراف بالفاظ ونميرات مولدة، بل شعبية دارجة أحياناً، على أنها صحيحة في العربية الفصحى.

(٥٧) حول المرة ١٣٨ - والخفاجي على النز ٧٣

(٥٨) الخفاجي على النز ٦٩.

(٥٩) الخفاجي على النز ٥١

(٦٠) المحبان على الأسنوى ١٣٤/٢، ١٣٥، ١٤١

(٦١) حول المرة ٤٣

(٦٢) العربية (يوهان فلك) ١٢٢

رابعاً في الحجاز

لم يمش الحجاز بمُعزلٍ عن العالم المحيط به، حتى تسَلَّم لغته الفصحى من اللحن، وإنما حدث به ما حدث بمحلب البلدان، بل كان داعي الاحتلاط عنده أشد، ليجذب أرضه وفقر أهله، واضطرارهم إلى المتاجرة من ناحية، ثم لأمية عربيه وحاجتهم إلى التعليم من ناحية ثانية، ثم لمحاولة القرس بسط نفوذهم عليه من ناحية ثالثة.

ففى مجال التجارة، وصل المكيون قبيل الإسلام - عندما استحكم العداء بين العرس والروم - إلى درجة عظيمة في التجارة، وكان على تجارة مكة اعتياد الروم في كثير من شئونهم، حتى أكد بعض مؤرخي الإمبرج^{٦٣} أنه كان في مكة نفسها بيوت تجارية رومانية يستخدمها الرومانيون للتشئون التجارية والتجسس على أحوال العرب، كذلك كان فيها أحاديث ينظرون في مصالح قومهم التجارية^{٦٤} كما اتصل الحجازيون بالعرس حين كانوا يترددون على أسواق الحيرة للبيع والشراء..

وفى مجال التعليم رحل إلى الحيرة - وهى الإمارة العربية المتاخمة للعرس والتي كانت تحت حمايتها - عدد كبير من القرشيين وأهل الطائف لتعلم القراءة والكتابة والحساب، ثم عادوا لنشر ما تعلموه بين قومهم، ومنهم كان كتاب الوحي للنبى ﷺ.

أما المحلل العسكري فيبر^{٦٥} بعض جوانبه ما يذكره التاريخ عن حيوش العرس، لقي غرت اليمن غير مرة في عهد الدولة الساسانية؛ لخدمة أهلها وتحريرهم من لأحبش، وقد بقى أكبر هذه الحيوش في اليمن، وتزاوجوا وسَلُّوا وعُرِفَتْ سلالتهم بالأبناء، وظهر منهم فى العهد الإسلامى شخصيات مرموقة.

ومذكر ابن قتيبة أن الأعشى كان يفتد على ملوك فارس، ولذلك كثرت الفارسية في شعره^{٦٦} وفى (أدب الكاتب) من الشعراء الجاهليين الذين أدخلوا في شعرهم كلمات

(٦٣) أسواق العرب للأفطى ٢٥.

(٦٤) الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٤.

فأرسله غَيْرُ الْأَعْمَشِي: الْعَجَّاجُ وَأَوْسُ بْنُ خَجَرٍ وَأَمْرُو الْفَيْسِ وَالْمُنْقَبِ الْعَبْدِي
وَأَبُو قُؤَادٍ^(٦٥).

وإرداد عدد الفرس في الحجاز، تبعاً لازدياد الفتوح في الشرق، وورد إلى الحجاز عدد
كبير من أسرى المروب، وظل هجرهم إليه مسمرة، وكان من هؤلاء المتاجرين في ميد
الإسلام - وربما قبله بقليل - بلال الحبشي، وصهيب بن سنان الذي احتطفه
البيزنطيون في طفولته وزبوه، ولذلك كان ينطق العربية بلسنة بيزنطية، كذلك سُحَيْم
عبد بني الحسحاس، الشاعر المشهور الذي عاصر النبي ﷺ وكان يرتطن لُكَّةً
أجنبية^(٦٦).

وحين آل الأمر إلى بني أمية، طَعَفُوا يشجعون الفرس على الهجرة إلى بلاد الحجاز
ولاسيما من كان منهم من أهل اللهو والفناء، حتى إرداد عدد المغن من الفرس في مدن
الحجاز ازدهاداً عظيماً، وكان بنو أمية يقصدون من ذلك أن يشيع العبث بين الحجازيين
حتى ينصرفوا عن المطالبة بالخلافة، ولم يَكْذُ العباسيون يستولون على الخلافة حتى آلت
الأمور كلها إلى أيدي الفرس، وتغلغل نفوذهم في كل شيء، حتى حياة الخليفة الخاصة.

وانتشار الفرس والروم ببلاد الحجاز، واحتلالهم بالعرب الأقحاح ومصاهرتهم، أدى
إلى ما يؤدي إليه كل اختلاط من سريان بعض الكلمات الأجنبية على اللسان العربي،
وأشعار الجاهليين والإسلاميين باطقة بذلك، كما أدى مرور الأيام إلى لحن جرى على
ألسنة العرب والمستمرين معاً، ولاسيما هؤلاء الأولاد من أبناء عرب وأمهات غير
عربيات، ولكنه كان لحناً غير ذي خطر؛ لقلته أول الأمر. فلم يؤد إلى فقدان الثقة في كلام
الأعراب والأخذ عنهم، فقد كان الأمويون يحثون بأولادهم إلى البادية ليكتسبوا من
فصاحتها، حتى إنه عندما كثر اللحن على لسان الوليد بن عبد الملك، كان ذلك لأنه ظل
في حاضرة الخلافة، فَلَانَ جِلْدُهُ وفسد لسانه، ولذا قال والده: أَضَرَ بِالْوَلِيدِ حُبُّا لَهُ فَلَمْ
نُوجِهِهِ إِلَى الْبَادِيَةِ.

غير أن البادية ما لبثت أن اضطربت فيها الألسنة، وبدأت تفقد سمعتها في الفصاحة.
مد أواخر القرن الرابع الهجري. وكَلَامُ ابْنِ جَنِّيَ المتوفى سنة ٣٩٢ هـ نُشِرَ بذلك.
بعد صور اضطراب الألسنة وخيالها عند الحضريين والبدويين جميعاً، حتى لم تعد

(٦٥) أدب الكاتب لابن حنبل - باب ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي ٢٨٣ - ٢٩٠

(٦٦) العربية ليوهان فان ١٣.

محلًا للأحد عنها، فقال: «وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأننا لا نكاد نرى يتوينا نصيحًا، وإن نحن أنشأنا فيه فصاحةً هي كلامه لم نكد نعلم ما يعد ذلك ويقدر فيه وسان وبعض منه»^(٦٧)، ثم حكى ابن جني قصة اليدوي الذي طرأ عليهم مدعيًا لفصاحة فتفقوا أكثر كلامه بالقبول، وميزوه تميزًا حسنًا في الثعوس موصيه، إلى أن أشدهم لعمه شعرًا ركب فيه قياسًا فاسدًا، لا أصل يسوغه ولا قياس يحتمله ولا سماع ورد به، يقول: «وما كانت هذه سبيله وجب أطراحه، والتوقف عن لغة من أورده»^(٦٨).

ولحكم لساني بفساد لغة الأعراب في الجزيرة - إتيان العرب الرابع الهجري - حكم عام في حاجة إلى شيء من التفصيل، وقد يكفل بذلك التفصيل مؤرخان عربيان أولهما أبو محمد الحسب بن أحمد بن يعقوب الهمداني المتوفى ٢٢٤ هـ، ففي كتابه (صفة جزيرة العرب)^(٦٩) أشار إلى السنة كل قبيلة في الجزيرة، ووصف ما بها من صحة أو فساد، فأقلل الشجر والأسعار ليسوا بفصحاء، ومهرة غنم يشاكلون العجم، وخضرموت ليسوا بفصحاء، وربما كان فيهم الفصح، وأفصحهم كتنة وهذان وبعض الضدف، أما مدحج ومأرب وبيحان وخريب ففصحاء، وردى: اللغة مهم قليل، وأما سرور وحمد وجعدة فليسوا بفصحاء، وفي كلامهم شيء من التحمير، ويمجرون في كلامهم ويمجدون، فيقولون: ياتن مغم - أي: يا ابن المغم، و: يمتح - أي: اشمع، وتلجج وابتن ووثينة ألمص، والعامريون من كتنة والأوديون أفصحهم، وعذن لعنهم مولدة ودينه، وفي بعضهم نوك وحماقة إلا من تأدب، وبنو مجيد وبنو واقد والأشعر لا بأس بلعنهم، وسافلة لمعمر غنم، وعالينها أمثل.

وأما المؤرخ الثاني فهو أبو عبيدة محمد بن أحمد المقدسي المتوفى سنة ٣٧٥ هـ، ففي كتابه (أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم)^(٧٠) أشار إلى لغة بلدان الحجاز، فذكر أن لغة الجزيرة هي العربية، إلا بصحار: فإن بداءهم وكلامهم بالفارسية وأكثر أهل عدن وجدة قرس ولكن لغتهم عربية، ويطلق الحميري قبيلة من العرب لا يفهم كلامهم، وذكر لمقدسي أن أهل عدن يستعملون المثنى بالياء مطلقًا، ويثنون على نونه مفتوحة عند الإضافة، فيقولون لرجلته: رجلته، ولقبتة: يذيتة، ثم يقول: وجميع لغات العرب موجودة في بوادي هذه الجزيرة، إلا أن أصح لغة بها لغة هذيل، ثم المجديين، ثم بعير لصحار، إلا الأحقاف: فإن لسانهم وحش.

(٦٩) أحسن التقاسيم ٩٩.

(٦٧) الخصائص ٥/٢، ٧.

(٦٨) صفة جزيرة العرب ١٣٤.

ولم يثر على نصّ ثبت خلوص لغة الأعراب قديماً وراء القرن الرابع، اللهم إلا ما جاء في (معجم البلدان) لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ في لفظ (العكوبين) قائلاً: «وجبلاً عكاد فوق مدينة الزرائد، وأهلها ياقون على اللغة العربية من المدايله إلى اليوم، لم تتغير لغتهم؛ يحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في ساكنه، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه».

وحاء عن الميروز ابادي ما يفيد أن هؤلاء ياقون على فصاحتهم حتى القرن التاسع، بل جاء عن شارحه مرتضى الزبيدي ما يفيد امتداد عصر فصاحتهم حتى رمنه سنة ١٢٠٥ هـ قال الميروز ابادي في قاموسه (عكد): «إن عكاد جبل باليمن قرب مدينة زبيد، وأهله باقية على اللغة الفصحى» وراى الزبيدي قوله: «إلى الآن» ثم قال: «ولا يقيم الغريب عندهم أكثر من ثلاث ليال؛ خوفاً على لسانهم».

ونطرق اللحن إلى ألسنة العرب المطبوعين، يخلق في النفس إحساساً قوياً بعدم سلامة الأداء اللغوي، عند أصحاب اللغة المكتسبة بالتلقين والتعلم، حتى إن كان هؤلاء من النبوغ العلمي ما يحلّهم سرلة ربيعة في الحجار، فقد ذكروا أن مالك بن أنس فقه المدينة المتوفى سنة ١٧٩ هـ جرى على لسانه اللحن، فجمع الدجال على (دجاجة) وهو جمع لم يسمع إلا منه^(٧٠)، كما أخطأ حين قال: «مطرنا مطراً أي مطراً» - بالنصب دون لإضافة - وحين أرشده الأصمعي إلى الصواب تدرّع مالك بأن أستاذ ربيعة الرأي كان يخطئ في الإعراب، إذ كان حين يسأل: كيف أصبحت؟ يقول بحيراً - بالنصب -^(٧١) وبأن اللحن في الكلام ليس بذي خطر، فنزّل اللحن في المثل - على حدّ ما تمثل به من قول إبراهيم بن آدم: «أعرّبتنا في كلامنا ما نلحن، ولحنّا في أعمالنا ما نعرب»^(٧٢)

والظاهر أن هذا الفساد كلّ لم يجد من يقاومه، بمعنى أنه لم تكن بالمجاز جهود لتقية النفوية، بل لم تقم بها علوم لغوية أصلاً، وربما كان ذلك مما حبلت عليه من حفاف وقسط، حتى إن الخلفاء أنفسهم قد نقلوا حاصرتهم إلى بلاد العراق والشام في بغداد ودمشق وكلّ ما عثرنا عليه كان في مجال الاشتغال بالنحو، وهو جهد يسير، لثلاثة عاش أحدهم في مكة وهو رجل من الموالي يقال له ابن قسطنطين، يقول عنه المعطى «إنه شدا شيئاً من النحو ووضع كتاباً لا يساوى شيئاً»^(٧٣) وعاش الآخران في المدينة، أحدهما

(٧٢) الزمر ٣/١

(٧٣) الزمر ٤١٤/٢

(٧٠) الزمر ٣٠٣/١ ولم يلق الفهاط ١٨

(٧١) العربية (يوحنا هك) ١٩

يُدْعَى عَلِيًّا وَيُلَقَّبُ بِالْجَمَلِ، يَذْكُرُ الْقَفْطِيُّ أَنَّهُ «وَضَعَ كِتَابًا فِي النَّحْوِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا»^(٧٤).
وَالْآخَرُ يُدْعَى بِاسْمِهِ الْفَارْسِيُّ (بَشْكُوسْت)، وَهُوَ الَّذِي قُتِلَ مَعَ أَبِي حَمْزَةَ، صَاحِبِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكِنْدِيِّ الشَّارِيِّ الْمَعْرُوفِ بِطَالِبِ الْحَقِّ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي
كِتَابِهِ الْأَغَانِي^(٧٥).

يَقُولُ الْقَفْطِيُّ: «وَلَا عِلْمَ لِلْعَرَبِ إِلَّا فِي هَاتَيْنِ الْمَدِينَتَيْنِ - يَقْصِدُ الْبَصْرَةَ وَالْكُوفَةَ -
فَأَمَّا مَدِينَةُ الرَّسُولِ ﷺ فَلَا نَعْلَمُ بِهَا إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَقَمْتُ بِالْمَدِينَةِ زَمَانًا،
فَمَا رَأَيْتُ بِهَا قَصِيدَةً وَاحِدَةً صَحِيحَةً، إِلَّا مَصْحُوقَةً أَوْ مَصْنُوعَةً، وَكَانَ بِهَا ابْنُ دَأْبٍ، يَضَعُ
الشُّعْرَ وَأَحَادِيثَ السُّنَنِ وَكَلَامًا يَنْسِبُهُ إِلَى الْعَرَبِ، فَسَقَطَ وَذَهَبَ عِلْمُهُ، وَخَفِيَ
رَوَايَتُهُ»^(٧٦).

(٧٤) المزهري ٢/٤٦٤.

(٧٥) الأغاني ١/٢٩٠.

(٧٦) مراتب النحويين ٩٨، ٩٩.

انتهى القسم الأول

وبليه

(القسم الثاني)

اللعن في اللغة في رأى علماء اللغة المحدثين

محتوى القسم الأول

الصفحة	الموضوع
١٢٧-٧	● الفصل الأول (في العراق):
٧	أولاً: في لغة العراقيين
٢٩	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة العراقيين
٥٥	ثالثاً: مقياس التخطئة عند علماء العراق
١٠٤	رابعاً: جهود العراقيين في الميزان
١٨٥-١٢٨	● الفصل الثاني (في لاندلس):
١٢٨	أولاً: في لغة الأندلسيين
١٣٢	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة الأندلسيين
١٤٢	ثالثاً: مقياس التخطئة عند علماء الأندلس
١٦٨	رابعاً: جهود الأندلسيين في الميزان
٢١٤-١٨٦	● الفصل الثالث (في صقلية):
١٨٦	أولاً: في لغة الصقليين
١٨٩	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة الصقليين
١٩٦	ثالثاً: مقياس التخطئة عند ابن مكي
٢٠٥	رابعاً: جهود ابن مكي في الميزان
٢٣٧-٢١٥	● الفصل الرابع (في المغرب):
٢١٥	أولاً: في لغة المغاربة
٢١٨	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة المغاربة
٢٢١	ثالثاً: مقياس التخطئة عند ابن الإمام
٢٢٤	رابعاً: جهود ابن الإمام في الميزان
٢٦٩-٢٣٨	● الفصل الخامس (في الأقطار الأخرى):
٢٣٨	أولاً: ابن كمال باشا
٢٤٥	ثانياً: في بلاد الشام
٢٥٣	ثالثاً: في مصر
٢٦٥	رابعاً: في الحجاز
	● تم انظر المحتوى مفصلاً في نهاية القسم الثاني من الكتاب.

رقم الإيداع	١٩٨٩ / ٢٨١٤
الترقيم الدولي	٩٧٧-٠٢-٣٦٤٧-٥
ISBN	

٢ / ٨٨ / ٤٩٨

طبع بطابع دار للطرف (ج.م.ج. ١٠٠)